

مجلة محكّمة متخصصة في الكتاب وقضاياه
تصدر عن دار ثقيف للنشر والتأليف
أسست عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م

المجلد الثالث والعشرون | العددان الخامس والسادس [عدد مزدوج] | الربيعان – الجماديان ١٤٢٣هـ مايو – يونيو/ يوليو – أغسطس ٢٠٠٢م

عدد مزدوج

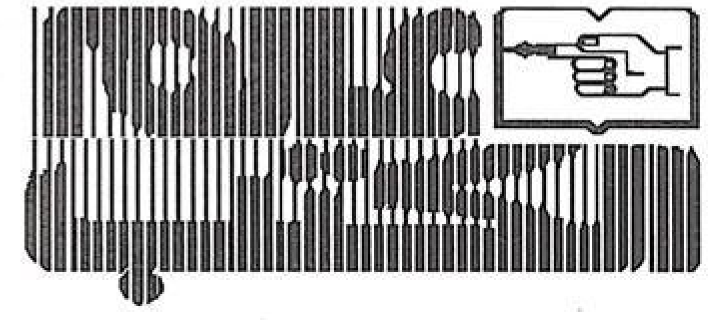
من محتويات العدد

* مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوُّره في كتب النحويين
* تطوير الموارد البشرية في قطاع المعلومات
* في نظرية الرواية وتقنيات السرد وآلياته
* كتاب معاني الحروف المنسوب إلى الرماني
* الرسول ﷺ في المدينة لعلي حسني الخربوطلي
* مؤلفات عن الطائف لسليمان بن صالح آل كمال
* كشف الحال في وصف الخال للصفدي
* المدينة المنورة في العصر المملوكي (٦٤٨-٩٢٣هـ)


شبكة كتب الشيعة
shiabooks.net
mktba.net رابط بديل



رئيس التحرير
يحيى محمود ...
" السنة ... "



المؤسسان
عبدالعزيز الرفاعي
عبدالرحمن المعمر

المجلد الثالث والعشرون — العددان الخامس والسادس [عدد مزدوج] — الربيعان – الجماديان ١٤٢٣هـ مايو – يونيو/ يوليو – أغسطس ٢٠٠٢م

المحتويات

عالم الكتب

مجلة محكَّمة متخصصة في الكتاب وقضاياه، صدر العدد الأول منها في رجب ١٤٠٠هـ / مايو ١٩٨٠م

الناشر

دار ثقيف للنشر والتأليف

الهيئة الاستشارية للتحرير

أبو عبدالرحمن ابن عقيل الظاهري
عبدالستار عبدالحق الحلوجي
أحمد فؤاد جمال الدين
عباس صالح طاشكندي
عبدالعزيز بن ناصر المانع

العنوان البريدي

٢٩٧٩٩ الرياض ١١٤٦٧
: ٤٧٦٥٤٢٢
ناسوخ : ٤٧٦٣٤٣٨
الموقع على الإنترنت al-kutub.cjb.net
البريد الإلكتروني
Al-kutub@hotmail.com

ردمد : ٠٢٥٨ – ١١٥٩
الإيداع : ١٤ – ٠٠٠٨

مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوُّره في كتب النحويّين والأصوليّين

عبدالمقصود محمد عبدالمقصود

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

مقدّمة :

الحمدُ لله الذي وفّق وأعان ، والشكر له على توالي برِّه وتوفيقه والإحسان ، والصلاة والسلام على خير خلقه وأفضل رسله محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هداه ، وبعد :

فهذا بحث متواضع في مفهوم الاشتقاق الصرفيّ في كتب النحويين والأصوليين(*) تحدَّثتُ فيه عن تصوُّر الفريقين لهذا النوع من الاشتقاق قديمًا وحديثًا وبيَّنتُ مذاهبهم حول أصل المشتقّات ورصدتُ كلّ تطوُّر لحق بمفهوم الاشتقاق عند هؤلاء وهؤلاء عبر تاريخه الطويل .

وقد جمعتُ النحويين والأصوليين على مائدة الاشتقاق الصرفي - إن صحّ هذا التعبير - لما بينهما من تشابه وتشابك حول طبيعة دراستهم لهذا الموضوع وطبيعة القضايا التي يعالجونها ؛ فالتشابه يكمن في التقاء وجهات النظر فيما يتعلّق بتصوُّر الفريقين لطبيعة هذا النوع من الاشتقاق وحدّه الاصطلاحيّ وكذلك فيما يتعلّق بمذاهبهم في الأصل الاشتقاقيّ ، وأمّا التشابك فيكمن في أنّ أكثر النحاة هم من علماء أصول الفقه وأنّ أكثر الأصوليين هم من علماء النحو فيصعب الفصل بينهم.

وهدفي من وراء بحثي هذا هو إلقاء الضوء على طبيعة هذا الاشتقاق الصرفي ومفهومه عند النحويين والأصوليّين ورصد ما يطرأ على هذا المفهوم من تطوّر عبر المراحل الزمنية المختلفة ؛ ودفعني إلى هذا دافع قويّ وهو أنّ هذا النوع لم تنصرف إليه عناية الباحثين والدارسين ولم ينل حظّه من الدرس إذا ما قورن بأنواع الاشتقاق الأخرى ، كالاشتقاق الكبير والأكبر والكُبَار والكُبَّار ؛ فهذه الأنواع قد نالت حظّها من الدراسة بكثرة ما كتب حولها من مؤلَّفات منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حتّى الآن.

ويقتضي الإنصاف أن أشير إلى أن هناك عددًا من المؤلفات - قديما وحديثًا - تحمل عنوان (الاشتقاق) ؛ فأمّا القدماء فقد ذكرتهم - بما يغني عن الإعادة - في المبحث الأول من الفصل الأول تحت عنوان " مفهوم الاشتقاق عند أصحاب المؤلفات الاشتقاقية " وأشرت إلى أنّه لم يصل إلينا من مؤلَّفاتهم سوى عدد قليل جدًا . وأمّا المحدثون فمنهم من كتب في الموضوع مؤلفات مستقلة كالقِنَّوْجِيّ ، وعبد الله أمين ، وفؤاد ترزي ، ومنهم من جعله فصلاً ضمن مؤلَّفه، كما فعل إبراهيم أنيس ، ووافي ، وعبد القادر المغربي، وتوفيق شاهين ، وناصر حسين ، وصبحي الصالح ، ومحمد المبارك . ولكنّ طبيعة دراستي في هذا البحث تختلف عنها في هذه المؤلفات جميعًا قديمها وحديثها ؛ حيث إنّ اهتمام أصحابها جميعًا كان منصبًا على الاشتقاق في جانبه اللغوي ولم يكن منصبًا عليه في جانبه الصرفي . وكانت دراسة هؤلاء المحدثين للاشتقاق ضمن وسائل ترقية اللغة العربية ، وكان اهتمامهم به باعتباره وسيلة مهمّة من وسائل تنمية ألفاظها ومحاولة لإثبات ارتقاء هذه اللغة وقدرتها على توليد كلماتها ومواكبتها لكلّ العصور ولكلّ تقدُّم علمي أو حضاري أو تكنولوجي تشهده البلاد ، ولذلك كان اهتمامهم منصبًا على ما يعرف بالتقاليب ، والقلب اللغوي الاشتقاقي ،

والإبدال اللغوي الاشتقاقي أو النحت ؛ فهم جميعًا فقهاء لغة، وهذه هي وسائل تنمية اللغة العربية من وجهة نظرهم.

ونظرًا لعدم اهتمام القوم بذلك النوع من الاشتقاق الذي يهتمّ به النحويون والصرفيون - وهو المعروف عند بعضهم بالاشتقاق الأصغر ، وعند آخرين بالصغير ، وعند آخرين بالعام - وجدت الفرصة سانحة للكتابة في هذا الموضوع . وبذلك يكون بحثنا متّسمًا بطابع الجدّة والأصالة لا التبعية والتقليد أو التكرار ، ومن الله يستمدّ العون .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في فصلين كبيرين تسبقهما مقدمة وتقفوهما خاتمة، وذلك على النحو التالي :

- الفصل الأوّل وعنوانه "الاشتقاق الصرفي في تصور النحويين والأصوليين" وقد جعلته في مبحثين ، أوّلهما تحدّثت فيه عن الاشتقاق الصرفي في اصطلاح النحاة وبدأته ببيان موقف النحاة من مبدأ الاشتقاق ، ثم تحدّثت عن طبيعة هذا الاشتقاق الصرفي عند أصحاب المؤلفات الاشتقاقية ، ثم ذكرت مفهوم الاشتقاق عند الرُّمَّانيّ وابن جني ، ثم انتقلت إلى بيان مفهومه عند علماء القرنين السادس والسابع الهجريّين ، ثم انتقلت إلى بيان مفهومه عند المحدثين ، ثم ختمت المبحث بحديث موجز عن عدّة قضايا تساعد في الكشف عن تصوّر النحاة لطبيعة الاشتقاق وتطور مفهومه ، وهي : أهمية الاشتقاق ودوره في التفريق بين مجامع الكلمات في اللغة ، علاقته بالصيغ والأوزان ، العلاقة بينه وبين التصريف ، الصلة بينه وبين القياس ، الاشتقاق من الأعجميّ وموقف العلماء منه . والمبحث الثاني بيّنت فيه مفهوم الاشتقاق عند الأصوليين ؛ وأبرزت فيه الجوانب التي تميّز بها الأصوليون في دراستهم للاشتقاق.

- الفصل الثاني تحدثت فيه عن أصل الاشتقاق بين النحويّين والأصوليّين وجعلته في مبحثين ، تحدثت في المبحث الأول عن آراء النحويين حول أصل الاشتقاق . وفي المبحث الثاني بيّنت مذاهب الأصوليّين حول أصل الاشتقاق رابطًا بين المبحثين بما رأيته من نقاط اشتراك بين الفريقين.

وقد مهّدت للبحث بتمهيد تحدّثت فيه عن الاشتقاق عامّة ؛ فأشرتُ إلى مدلوله اللغويّ وبيّنت أنه ثابت لم يتغير على مرّ العصور، ثُم تحدّثت بإيجاز عن طبيعة الاشتقاق وماهيّته ، ثم تحدّثت عن أقسامه من وجهة نظر القدماء والمحدثين من علماء العربية والأصوليين ، وختمته ببيان موقفي من أقسام الاشتقاق واقترحت تقسيمًا جديدًا مخالفًا لتقسيم السابقين ؛ فجعلت الاشتقاق عمومًا في قسمين ؛ أطلقت على القسم الأوّل مصطلح (الاشتقاق الصرفي)، وأطلقت على القسم الثاني (الاشتقاق اللغوي) . وأدخلت تحت القسم الأوّل ما عرف باسم الاشتقاق المركّب، وأدخلت تحت القسم الثاني ما عرف بالاشتقاق الكبير ، والأكبر ، والكُبَار ، والكُبَّار .

هذا وأمل أن يكون ما قدّمته في عملي هذا قد حقّق بعض ما قصدت إليه ؛ فما كان فيه من صواب فمن توفيق الله ، وما كان فيه من نقص وقصور فمن نفسي .

واللهَ أسألُ أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم ، وأن يوفّقنا دائمًا لخدمة لغتنا العربية التي هي لغة القرآن الكريم ... إنّه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير وهو حسبنا ونعم الوكيل .

* * *

التمهيد (الاشتقاق : معناه اللغويّ . ماهيته . أقسامه):

أ - المعنى اللغوي لكلمة الاشتقاق :

مما تجدر الإشارة إليه هاهنا أن الاشتقاق لم يطرأ على مدلوله اللغويّ المعجميّ أيّ تغيير إلا في صياغة بعض العبارات في بعض المعاجم ، وتأكّد لي ذلك بعد تتبُّع المعنى اللغوي للكلمة في عدد كبير من معاجم اللغة ، من هذه المعاجم : جمهرة ابن دريد ، وصحاح الجوهريّ، ومقاييس ابن فارس ، وأساس الزمخشريّ ، ولسان ابن

منظور وقاموس الفيروزأبادي ، وتاج الزَّبيديّ ، وموسوعة البستانيّ ومعجم العاملي، ووسيط المجمع اللغوي . وهذه المعاجم تمثّل مراحل زمنية مختلفة للتأليف المعجمي العربي.

وبتتبُّع مدلول الكلمة في هذه المعاجم تراءى لي أنّ الاشتقاق عند ابن دريد (ت٣٢١هـ) مأخوذ من " شققتُ الشيء أشقّه شقًّا"[١] وعند الجوهري (ت ٣٩٣هـ) : "أخذ شِقّ الشيء ، وهو نصفه والأخذ في الكلام وفي الخصومة يمينًا وشمالاً مع ترك القصد . واشتقاق الحرف من الحرف : أخذه منه"[٢]. وهو كذلك عند معاصره ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)[٣].

ثم يأتي الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) فينقل كلام الجوهري وابن فارس دون إشارة إليهما[٤] . ومثل ذلك يفعله جمال الدين بن منظور (ت ٧١١هـ)[٥] ، وكذلك يفعل المجد الفيروزأبادي (ت ٨١٧هـ) غير أنه يستبدل عبارة الجوهري " واشتقاق الحرف من الحرف " بقوله "وأخذ الكلمة من الكلمة "[٦] . وأما السيد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) فيجمع بين ما قاله صاحب العُباب وما قاله ابن منظور ، وهو – بالجملة– لا يخرج عما ذكرناه من أقوال سابقيه[٧]. ثم نجد البستاني (ت ١٩٣٠م) لا يخرج كذلك عما جاء في المعاجم السابقة ، وكذلك يفعل الشيخ أحمد بن رضا العاملي (ت١٩٥٣م)[٨]. وهذه المعاني التي ذكرتها المعاجم السابقة للفظة الاشتقاق دوَّنَتْها لجنة مجمع اللغة العربية القاهري في المعجم الوسيط[٩] .

ولعلَّ السرَّ وراء ثبات المعنى المعجميّ للاشتقاق أن أصحاب المعاجم قد سلكوا طريق المحافظة ، وكانوا يأخذون اللغة بعضهم عن بعض ، لاحقهم عن سابقهم ، أكثر مما يأخذونها عن أبناء عصورهم، ومن ثمَّ فقد جهلنا المسلك الذي سلكته هذه اللفظة وهي تنتقل من مدلولها الحقيقي المتَّصل بالصَّدع – والذي أشار إليه ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) في مقاييسه[١٠] إلى معنى آخر هو المعنى المجازي الخاصّ بالكلام[١١] .

ب – موضوعه ، مبادئه ، مسائله ، دلائله ، غايته :

وموضوع علم الاشتقاق المفردات[١٢] بالحيثية التي سنشير إليها عند حديثنا عن الاشتقاق في مفهومه الاصطلاحي . ومبادئه كثيرة تتعلّق بقواعد الحروف ومخارجها. ومسائله هي قواعده التي يعرف منها طريق الأصالة والفرعية بين المفردات ووجهها الذي يعلم به . ودلائله مستنبطة من قواعد علم المخارج وتتبّع مفردات ألفاظ اللغة واستعمالاتها . وغايته الاحتراز عن الخلل في الانتساب والغرض منه تحصيل ملكة يعرف بها الانتساب على وجه الصواب[١٣] . وأهميته عظيمة جدًا تحدَّث عنها بعض علمائنا وباحثينا وأشاروا إلى ضرورة العلم به ومدى الحاجة إليه[١٤] .

ج – أقسامه :

أولاً – عند ابن جنّي :

كان فيلسوف العربية أبو الفتح عثمان بن جني صاحب فكرة التقسيم ؛ حيث قسم الاشتقاق قسمين أطلق على أحدهما (الأكبر – والكبير) وأطلق على الآخر (الأصغر – والصغير) وأشار إلى أن القسم الثاني هو ما في أيدي الناس وكتبهم حتى زمنه ، وعرَّفه بقوله: "كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرَّاه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه ؛ وذلك كتركيب (س ل م) ؛ فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرُّفه ؛ نحو : سلم ، يسلم، سالم، سلمان، سلمى ، والسلامة ، والسليم ... وعلى ذلك بقية الباب إذا تأوّلته، وبقية الأصول غيره، كتركيب (ض ر ب)، (ج ل س)، (ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك"[١٥].

وأما الأكبر فكان ابن جني يراه أكبر من الاشتقاق ، فلذلك سماه الأكبر وكان يعظمه ويراه أغرب مأخذاً مما تقتضيه صناعة الاشتقاق ، لأن ذلك إنما يلتزم فيه شرح واحد من تتالي الحروف من غير تقليب لها ولا تحريف ، وكان يقول : "وقد كان الناس : أبو بكر – رحمه الله –

وغيره من تلك الطبقة استسرفوا أبا إسحاق – رحمه الله – فيما تجشّمه من قوة حشده وضمّه شعاع ما انتشر من المُثُل المتباينة إلى أصله . فأما أن يتكلّف تقليب الأصل ووضع كل واحد من أحنائه موضع صاحبه فشيء لم يعرض له ولا تضمَّن عهدته . وقد قال أبو بكر : من عرف أنس ومن جهل استوحش ٠ وإذا قام الشاهد والدليل وضح المنهج والسبيل" [١٦] . وقد عرّفه بقوله : "وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً ، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد شيء من ذلك رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد ... نحو: (ك ل م) ، (ك م ل) ، (م ك ل)، (م ل ك) ، (ل ك م)، (ل م ك)، وكذلك : (ق و ل)، (ق ل و) ، (و ل ق) ، (و ق ل) ، (ل ق و) ، (ل و ق) . وهذا أعوص مذهبًا وأحزن مضطربًا ، وذلك أنا عقدنا تقاليب (الكلام) الستة على القوة والشدة ، وتقاليب (القول) الستة على الإسراع والخفة " [١٧] .

وقد تأثر بابن جني في تقسيمه الثنائي – الأكبر والأصغر – عدد من النحويين والأصوليين منهم الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ)[١٨] وأبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)[١٩] والتاج السبكي (ت ٧٧١هـ) [٢٠] والجلال السيوطي (ت ٩١١هـ)[٢١] والشيخ حسين والي الأزهري[٢٢].

ونقل السيوطيّ عن أبي حيَّان أن الاشتقاق الأكبر لم يقل به أحدٌ من النحويّين إلا أبو الفتح بن جني ، وحكى عن أبي علي الفارسي أنه كان يأتنس به في بعض المواضع ، ونقل عنه كذلك أنه قال : والصحيح أنّ هذا الاشتقاق غير معوّل عليه ؛ لعدم اطّراده [٢٣] .

ويلاحظ أن ما أسماه ابن جني بالاشتقاق الأكبر قد نبّه عليه قبله الخليل (ت ١٧٥هـ) وابن دريد (ت ٣٢١هـ) وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وأشاروا إلى أن المعنى العام باقٍ مع تقاليب حروف المادة وأنه قد تستعمل كل التقاليب أو بعضها أو تهمل كلها لإهمال الأصل [٢٤] ولكن أحدًا من هؤلاء لم يسمّه ٠ وأول من سمّاه وأطلق عليه مصطلح الاشتقاق الأكبر هو ابن جني (ت ٣٩٢هـ) وقد أشار إلى ذلك هو نفسُه في غير موضع ، فقال : " هذا موضع لم يسمِّه أحدٌ من أصحابنا غير أنّ أبا علي –رحمه الله– كان يستعين به ويخلد إليه مع إعواز الاشتقاق الأصغر ، ولكنه مع هذا لم يسمّه ، وإنما كان يعتاده عند الضرورة ... وإنما هذه التقاليب لنا نحن"[٢٥].

ثانيًا – أقسام الاشتقاق عند المتأخرين من النحويين والأصوليين :

أفاد كثير من المتأخرين – ممن تعرّضوا للحديث عن الاشتقاق وأقسامه – من تقسيم ابن جني ، فمنهم من تبعه في تقسيمه الثنائي إلى أصغر وأكبر ، اصطلاحًا ومضمونًا ، كالفخر الرازي وأبي حيان والتاج السبكي والجلال السيوطي والشيخ حسين والي – كما أشرنا إلى ذلك من ذي قبل – ومنهم من غيّر في التسمية وزاد في الأقسام قسمًا أو أكثر ، ويتضح ذلك مما يأتي :

١ – نقل القِنَّوْجي عن السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ) أنه قسم الاشتقاق ثلاثة أقسام: أصغر، وصغير، وأكبر . وأنّه عرَّف الأصغر بأنّه: ما توافقت فيه الحروف الأصول مرتبة من غير اعتبار بما يفصل بينها من حروف زائدة . وعرّف الصغير بأنه : ما اتفقت فيه الحروف الثلاثة الأصول من غير ترتيب ؛ كجبذ وجذب ، ومدح وحمد ، ونحو ذلك ٠ وعرَّف الأكبر بأنه: ما تناسبت فيه بعض الحروف الأصلية في النوعية والمخرج نحو : ثلب وثلم ، أو تناسب بعضها في النوعية فقط أو في المخرج فقط . واشترط في الأكبر عدم الموافقة التامة ؛ أي، في جميع الحروف ؛ لئلا يلتبس هذا النوع بالنوعين الأوّلين. وأشار إلى أن المعتبر في الأصغر الترتيب، وفي

الصغير عدم الترتيب، وفي الأكبر عدم الموافقة في جميع الحروف الأصول بل المناسبة فيها ، فتكون الثلاثة أقساماً متباينة . ونقل عنه كذلك أن المشهور تسمية الأول بالصغير، والثاني بالكبير ، والثالث بالأكبر . وأن الاشتقاق عند الإطلاق يراد به الأصغر(٢٦) .

والناظر في تقسيم السيد الشريف يجد أنه وافق أبا الفتح عثمان في القسم الأول، وهو الأصغر ، اصطلاحًا ومضمونًا ، واختلف معه في غيره ؛ فالصغير عنده لم يذكره ابن جني بهذا المضمون الذي أراده الجرجاني ، وإن ذكره كمصطلح، إنما يجعله مرادفاً للقسم الأول الأصغر فيقول (الصغير أو الأصغر) مريداً به قسمًا واحدًا . والأكبر عند ابن جني هو ما يعرف عند الخليل بن أحمد وابن دريد بمبدأ التقاليب ، ولكنه عند الجرجاني يطلق على ما يعرف عند اللغويين بالإبدال اللغوي . فظهر بهذا الفرق بين تقسيم ابن جني وتقسيم السيد الشريف الجرجاني .

وقد لوحظ أن القاضي محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٥هـ) متأثر في تقسيمه للاشتقاق بتقسيم السيد الشريف ، بل هو تابع له في ذلك تمام المتابعة ؛ حيث قسم الاشتقاق إلى : أصغر ، وصغير ، وأكبر . ونقل عنه القِنَّوْجِيّ أنه إذا أطلق الاشتقاق تعيَّن الأصغر ، لأنه المتبادر عند أهل النحو والصرف والمعاني والبيان ، وتعيّن الآخران عند أهل الاشتقاق ، لأنهما المتبادران في اصطلاحهم(٢٧).

وقد تابع القِنَّوْجِيّ كلاً من السيد الشريف الجرجاني والقاضي الشوكاني في تقسيمهما الثلاثي إلى : أصغر وصغير وأكبر ، وعلّق على تقسيم ابن جني الثنائي قائلاً : "قد جعل الأقسام قسمين صغيراً وكبيراً . ورَسْمُ الكبير بما رسمنا به الصغير، ورسم الصغير بما رسمنا به الأصغر ، وأهمل القسم الثالث وهو الأكبر"(٢٨) .

وقد أشار القِنَّوْجِيّ إلى أن القدماء كانوا يستغنون بالقسمين الثاني والثالث ، أي الصغير والأكبر ، ويخلدون إليهما مع إعوازات الاشتقاق الأصغر ، لكنهم لم يسمُّوهما باسم خاص، وإنما كانوا يستروحون إليهما عند الضرورة، ويتعلّلون بهما ، وأن أبا علي الفارسيّ كان أكثرهم لزومًا لهما وعملاً عليهما ، ثم جاء بعده أبو الفتح الذي استكثر منهما في مؤلفاته ، ثم جار الله الزمخشري الذي أكثر من استعمالهما في كشّافه ، ثم جاء جماعة من المصنِّفين فاقتصروا على مجرد الكلام في تعريفهما واضطربوا في التسمية اضطرابًا كبيرًا ولم يأتوا بشيء ذي بال يفيد المطّلع على ما كتبوا في مصنفاتهم (٢٩) .

٢ - أضاف نذير مكبتي محقق (العلم الخفاق) إلى ما ذكره المؤلِّف قسمين جديدين للاشتقاق هما : الاشتقاق الكُبَّار ، والاشتقاق المركّب ؛ لتكون أقسام الاشتقاق عنده خمسة لا ثلاثة ، وهي : الصغير، والكبير، والأكبر، والكبّار، والمركّب (٣٠) .

ويلاحظ أن القسمين الأول والثاني عند مكبتي يقابلان قسمي الاشتقاق عند ابن جني . والأكبر يريد به الإبدال اللغوي . والكبّار يريد به ما يعرف بالنحت . والمركب يريد به المشتق مما سبق اشتقاقه نحو : تمسكن من (مسكين) وتمذهب من (المذهب) وتمنطق من (المنطقة) ونحو ذلك (٣١).

٣ - والاشتقاق عند عبد الله أمين أربعة أقسام : صغير ، وكبير ، وكُبَار أو أكبر ، وكبَّار . وعرَّف الصغير بأنه " انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها (٣٢) . والكبير عنده هو ما يعرف عند فقهاء اللغة بالإبدال اللغوي ، وعرّفه بقوله : " هو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في بعض أحرفها مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الثابتة وفي مخارج الأحرف المغيَّرة أو في صفاتها أو فيهما معًا ، ويسمى إبدالاً لغويًا تمييزًا له عن الإبدال الصرفي . وقد أسميته إبدالاً

اشتقاقيًا لأنه من مباحث علم الاشتقاق"[٣٣] . والكُبَار أو الأكبر يطلقه على ما يعرف بالقلب اللغوي ، وعرّفه بقوله : "هو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في ترتيب بعض أحرفها بتقديم بعضها على بعض مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف ، ويسمّى هذا الاشتقاق قلبًا لغويًا ؛ تمييزًا له عن القلب الصرفي الإعلالي .. وقد أسميت هذا القلب اللغوي القلب الاشتقاقي؛ لأنه من مباحث علم الاشتقاق [٣٤] والكُبَّار – بالتشديد – يريد به النحت [٣٥] .

٤ – الاشتقاق عند الشيخ المطيعي [٣٦] ثلاثة أقسام: صغير، وكبير ، وأكبر ؛ فالصغير هو المشهور، وهو المراد عند الإطلاق ، والكبير نحو : جبذ وجذب ، والأكبر نحو : ثلم وثلب ، وهتن وهتل ، ونعق ونهق . واتفق معه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في ذلك[٣٧].

٥ – الاشتقاق عند فؤاد ترزي أربعة أقسام : صغير، وكبير، وأكبر ، وكُبَار . وقد اتفق مع عبد الله أمين في تسمية الأول والثاني واختلف معه في تسمية الثالث والرابع؛ حيث اكتفى بتسمية الثالث بالأكبر ، وأطلق على الرابع الكُبَار – مخففًا – وهو عند أمين مثقَّلاً. وقد أشار إلى خلاف اللغويين في التسمية ، فقال : "اختلف اللغويون في تسمية هذه الأنواع ، فمنهم من يدعو الصغير الأصغر ويدعو الكبير الأكبر ، ومنهم من يدعو الأكبر الكبير ، ومنهم من يدعو الكبير الكُبَار والكُبَّار ، غير أننا آثرنا أن نتخذ من المصطلح أشيعه وأن نستبدل الكُبَّار بالكُبَار حرصًا على تدرُّج المفاضلة "[٣٨] .

٦ – صبحي الصالح يقسمه أربعة أقسام مضمونها مضمون الأقسام الأربعة عند أمين وترزي ، لكن التسمية مختلفة ؛ إذ إن التسمية عنده هي : الأصغر، والكبير ، والأكبر ، والنحت [٣٩] .

٧ – والألوسي يقسمه ثلاثة أقسام : أصغر، وصغير، وأكبر . وأشار إلى أن الأصغر أن يؤخذ لفظ من لفظ مع اعتبار جميع الحروف الأصول للمأخوذ عنه والترتيب ؛ كنَصَر من (النَّصْر) . وأمّا الصغير – وقد يسمّى الكبير – فهو أن يؤخذ لفظ من لفظ مع اعتبار جميع الحروف الأصول للمأخوذ منه دون الترتيب ؛ كجبذ من (الجذب) . وأما الأكبر فهو أن يؤخذ لفظ من لفظ من غير اعتبار جميع الحروف الأصول للمأخوذ منه ولا الترتيب فيها ، بل يكتفي بمناسبة الحروف في المخرج [٤٠] .

وفي رسالة في النحت خلص الرجل إلى أن النحت يُعَدُّ قسمًا من أقسام الاشتقاق الأكبر وأنه قياس مطّرد[٤١] .

خلاصة القول في أقسام الاشتقاق :

من خلال العرض السابق لتقسيم علمائنا وباحثينا للاشتقاق وكذلك من خلال التعامل مع مؤلفاتهم في هذا الموضوع عنّت لنا الملحوظات التالية :

أولاً – أن علماءنا وباحثينا لم يتّفقوا بشأن التقسيم والتسمية؛ فبعضهم يقسِّمه قسمين فقط أصغر أو صغير ، وكبير أو أكبر ؛ كابن جني ، وتبعه في ذلك : الفخر الرازي والتاج السبكي والجلال السيوطي وحسين والي الأزهري . وبعضهم يقسمه تقسيمًا ثلاثيًا إلى أصغر، صغير، أكبر ؛ كالسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، وتبعه في تقسيمه القاضي الشوكاني والسيد القِنَّوجي والألوسي، أو إلى : صغير ، كبير ، أكبر ؛ كما فعل الشيخ المطيعي والشيخ محيي الدين . وبعضهم يقسمه تقسيمًا رباعيًا إلى : صغير، وكبير ، وأكبر أو كُبَار ، وكُبَّار ؛ كما فعل عبد الله أمين ومن تبعه ، أو إلى : صغير ، وكبير ، وأكبر ، وكبَار ؛ كما فعل فؤاد ترزي ومن تابعه ، أو إلى: أصغر، وكبير ، وأكبر، ونحت ؛ كما فعل صبحي الصالح . وهناك من قسمه تقسيمًا خماسيًا إلى : صغير وكبير ، وأكبر ، وكبَّار، ومركب ؛ كما فعل مكبتي ومن وافقه .

ثانيًا – الاشتقاق الصغير عند القِنَّوْجِيِّ يختلف عنه عند السيد الشريف والشوكاني والألوسي ؛ حيث إنه

يعني عنده ما يعرف بالتقاليب عند الخليل وما يعرف بالأكبر عند ابن جني ، لكنه عند رفاقه يعني القلب اللغوي.

ثالثًا - الاشتقاق الكبير عند المحدثين كعلي وافي وإبراهيم أنيس وصبحي الصالح ومن وافقهم ارتباط - غير مقيّد بترتيب - مجموعات ثلاثية صوتية يرجع تقاليبها جميعًا إلى مدلول واحد مهما تغير ترتيبها الصوتي ، وهو ما يعرف بالتقاليب ، وأول من فطن إلى هذا الخليل بن أحمد وتبعه في ذلك ابن دريد في الجمهرة ثم ابن فارس في (المقاييس) ثم جاء العبقري أبو الفتح فتوسَّع في شرح نظريته وربط بين التقلبات المختلفة بمدلول واحد يجمع بينها ، وأطلق على ذلك (الاشتقاق الأكبر) [٤٢].

رابعًا - أن هذا الاشتقاق الكبير - المعروف بالأكبر عند ابن جني - كان موضع خلاف بين عدد من النحويين واللغويين والأصوليين ، فمنهم المؤيد له ومنهم الرافض ؛ فمن المؤيدين :

١ - الإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) الذي عدَّه ذا أهمية كبرى في لغتنا ، وعدَّه كذلك الغاية القصوى في تحقيق المباحث اللغوية [٤٣] .

٢ - ضياء الدين بن الأثير الجزري (ت ٦٣٧هـ) الذي يرى جواز هذا النوع من الاشتقاق وإن سقط بعض تراكيبه في الاستعمال[٤٤].

٣ - عبد الله أمين الذي يؤيد ابن جني في هذا النوع ويرى أنه قد أجاد فيه أيما إجادة . وقد سلك سبيله واقتفى خطاه فيه[٤٥].

ومن غير المؤيدين :

١ - ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) الذي يرى عدم قياسيته وعدم شموله في جميع المفردات ، لما فيه من التكلف[٤٦].

٢ - جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) الذي يرى أن هذا الاشتقاق ليس معتمدًا في اللغة ولا يصحّ أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب ، وإنما جعله أبو الفتح بيانًا لقوّة ساعده ، وردّه المختلفات إلى قدر مشترك ويرى أن اطّراد ذلك في جميع مواد التركيبات ضرب من التخيُّل[٤٧] .

٣ - محمد صديق خان (ت ١٣٠٧هـ) الذي تبنى رأي السيوطي السابق مشيرًا إليه في أحد مؤلفاته [٤٨].

٤ - علي وافي الذي يقول : " وقد بالغ بعضهم في هذا النوع من الاشتقاق فزعم أنه يطّرد في معظم المواد . والحقُّ أنه لا يبدو في صورة واضحة إلا في طائفة يسيرة من المواد ، ومحاولة تطبيقه في غيرها يقتضي كثيرًا من التكلف والتعسف أو الخروج باللفظ عن مدلوله الأصلي أو التشبث بملابسات ضعيفة واهية"[٤٩] .

٥ - إبراهيم أنيس الذي يرى عدم اطّراد هذا النوع من الاشتقاق ويرى أن ابن جني قد تكلف تكلّفًا واضحًا فيما أتى به من أمثلة للبرهنة على إثباته ، ووصف مسلكه بأنه مجرَّد تخيّلات وتأمّلات تشبه أحلام اليقظة عند رجل اشتدّ ولعه وإعجابه باللغة العربية فتصوّر فيها ما ليس فيها، وأضفى عليها من مظاهر السحر ما لا يصح في الأذهان ولا تتصف به لغة من لغات البشر [٥٠] .

٦ - محمد المبارك الذي نقل عن السابقين أن ابن جني ومن تابعه في تقاليبه قد تكلّفوا وتعسّفوا إلى درجة كبيرة في إثبات هذا الاشتقاق[٥١] .

٧ - ناصر حسين الذي أشار إلى أن هذا الاشتقاق لم يكن ذا أهمية كبيرة في العربية لصعوبة تطبيقه على كل موادها ومفرداتها ، ورأى أنه وإن عُدَّ قسمًا من أقسام الاشتقاق إلا أنه قليل الشأن محدود الفائدة[٥٢].

٨ - فؤاد ترزي الذي يقول : " ويخيَّل إليَّ أنّ ابن جنّي كان في هذا الباب أشدّ تعسفًا من معاصره ابن فارس الذي لم يكن ليؤمن بهذا الاشتقاق الكبير ، ومن ثمَّ لم يكن ليحاول جمع التقاليب في معنى

مشترك واحد"[٥٣]. ويقول في موضع آخر : "وفي رأينا أن ليس ما أسماه ابن جني بالاشتقاق الكبير أو الأكبر من باب الاشتقاق بالمعنى الدقيق لكلمة الاشتقاق " [٥٤] .

خامسًا - يطلق الاشتقاق الكبير عند كثير من الدارسين والباحثين المحدثين على ما يعرف بالقلب اللغوي ومنهم من يريد بالقلب اللغوي ما يعرف بالتقاليب ، كتقليب (ك ل م) الستة ونحوها ، وهذه التقاليب رائد مبدئها اللغوي الخليل الفراهيدي وتبعه ابن دريد وعمّقها فليسوف العربية أبو الفتح بربطه بين التقلبات المختلفة بمدلول مشترك واحد . ومنهم من يعني به القلب المكاني أو الانتقال المكاني ممثلاً عليه بنحو جبد وجذب، ومدح وحمد، واضمحل وامضحلّ ... وهلمّ جرّا . ومن هؤلاء المطيعي ومحيي الدين عبد الحميد ، وفؤاد ترزي، وصبحي الصالح ، وغيرهم . وقد أطلقه عبد الله أمين وعز الدين التنوخي [٥٥] على ما يعرف عند فقهاء اللغة بالإبدال اللغوي وقد أسماه عبد الله أمين الإبدال الاشتقاقي، مشيراً إلى أنه من مباحث علم الاشتقاق ، كما ذكرنا من قبل .

سادسًا - يلاحظ أنَّ علم اللغة الحديث لا يسمِّي نحو جبذ وجذب ، ومدح وحمد اشتقاقًا ، وإنما يسمِّيه القلب أو (الانتقال المكاني) بين الأصوات اللغوية ؛ فهو لا يرى أيه علاقة اشتقاقية بين كل كلمتين من نحو ما ذكرنا[٥٦] .

سابعًا - الاشتقاق الأكبر أطلقه ابن جني مرادفًا للكبير ؛ حيث إنه جمع بين التسميتين[٥٧]. وقد أراد به ما يعرف بالتقاليب عند الخليل وابن دريد ، وقد تابعه في ذلك الفخر الرازي ، والتاج السبكي والجلال السيوطي . ومن المحدثين عبد الله أمين غير أنه أطلق عليه مصطلح القلب اللغوي ورجح أن يخصَّه بمصطلح القلب الاشتقاقي لأنه من مباحث علم الاشتقاق . ولكن عدداً من الدارسين المحدثين أطلقوا عليه مصطلح (الإبدال اللغوي) تحرُّزًا عن (الإبدال الصرفي) ، ومثَّلوا له بأمثلة عديدة منها : ثلم وثلب، وهزَّ وأزَّ ، وجثل وجفل ، ونعق ونهق ، وكشط وقشط، وهتان وهتال ، والتهتال والتهتان ، وغير ذلك[٥٨] . ومن هؤلاء سعيد الأفغاني[٥٩] وصبحي الصالح [٦٠] . وقد وقف عليه ابن جني نحو فصلين من فصول خصائصه ومثَّل له بالعديد من الأمثلة ولكنه لم يضع له اسمًا ، بل أدخله تحت قانون عام سماه "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" أو "الحرفان المتقاربان يستعمل أحدهما مكان صاحبه" [٦١] .

ثامنًا - اختلفت الآراء حول عَدّ الإبدال اللغوي ضمن أقسام الاشتقاق ؛ فعدَّه فريق ، منهم : عبد الله أمين وعز الدين التنوخي قسمًا من أقسامه أطلقوا عليه الاشتقاق الكبير ، وهكذا فعل آخرون منهم : سعيد الأفغاني وصبحي الصالح ، غير أنهم أطلقوا عليه (الاشتقاق الأكبر) كما ذكرنا من قبل . ولكن في الجانب الآخر نجد ابن جني لم يعتبره من ضروب الاشتقاق ، وكذلك فعل ابن الأثير الجزري والفخر الرازي والجلال السيوطي وغيرهم . ويرى أنيس أنه راجع إلى التطور الصوتي [٦٢] . وقال عنه ترزي : "وفي يقيني أن مثل هذا الكلام يدخل في باب إبدال الأصوات من جراء التطور الصوتي أو اختلاف اللهجات لا في باب الاشتقاق"[٦٣] ليس هذا فحسب ولكنه أرجع بعضه إلى خطأ في السمع ، وبعضه إلى تصحيف كتابي ناجم عن قلة الإعجام قديمًا [٦٤] .

تاسعًا - قيل إن أول من نسب النحت إلى الاشتقاق وأسماه الاشتقاق الأكبر هو عبد الله أمين [٦٥] الذي قال في تسميته : "وقد أسميته الكُبّار - بالتثقيل - أكبر من الكُبَار بالتخفيف . والنحت أكبر أقسام الاشتقاق السابقة"[٦٦] . وقد تبعه في ذلك عدد من الدارسين المحدثين منهم صبحي الصالح[٦٧] وسعيد الأفغاني [٦٨] . وعارضه أنيس فريحة[٦٩] ومحمد المبارك [٧٠] وغيرهما[٧١].

عاشرًا - يرى الباحث أن الاشتقاق المركَّب نوع من

أنواع الاشتقاق استدركه بعض الباحثين المحدثين وقصدوا به الاشتقاق من المشتقّ ، كأن تشتقّ مثل : تمنطق وتمذهب وتمسكن ، من : المنطق والمذهب والمسكن المشتقة بدورها من : نطق وذهب وسكن ، كما أشرنا قبل ذلك .

حادي عشر – ينتهي الباحث إلى أنه يشوب الاشتقاق وأقسامه وتسمية أقسامه ومدلولها كثير من الخلط والاضطراب وعدم الاتفاق ، وسوف يحاول الباحث تقسيم الاشتقاق تقسيمًا جديدًا واضحًا بعيدًا – بقدر الإمكان – عن الغموض والتشتُّت وبالله التوفيق .

ج – أقسام الاشتقاق عند الباحث :

يقترح الباحث أن يقسم الاشتقاق إلى قسمين :

القسم الأوّل : الاشتقاق الصرفي : وهو الذي أطلق عليه بعضهم (الاشتقاق الأصغر) وأطلق عليه آخرون (الاشتقاق الصغير) وأطلق عليه آخرون (الاشتقاق) فقط، واقترح وافي أن يطلق عليه (الاشتقاق العام) [٧٢] ووافقه أنيس [٧٣] . وتابعهما في ذلك عدد من الباحثين والدارسين المحدثين .

والاشتقاق الصرفي – كما عرفه أنيس – هو " استمداد مجموعة من الكلمات من المادة اللغوية أو الجذر اللغوي مع اشتراك أفراد هذه المجموعة في عدد من الحروف وفي ترتيبها كما تشترك في الدلالة العامة " [٧٤] وذلك كاشتقاق الأفعال بأنواعها ، واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة ، وأسماء التفضيل ، وصيغ المبالغة، وأفعل التعجب ، وأسماء الزمان والمكان والآلة ، وكذلك المصادر بأنواعها – من المادة الواحدة التي هي الجذر الثلاثي ويمكن أن يدخل فيه ما أطلق عليه بعضهم (الاشتقاق المركب وهو ما سمع عن العرب من قولهم تمنطق، تمكحل ، تمندل، تمسكن ، تمذهب من: المنطقة والمكحلة ، والمنديل، والمسكن ، والمذهب ؛ على اعتبار توهم أصالة الميم[٧٥] .

القسم الثاني : الاشتقاق اللغوي : وهو ذلك النوع من الاشتقاق الذي يعنى به اللغويون وأصحاب المعاجم وتنصرف أذهانهم إليه عند الإطلاق ، ويدخل تحت هذا القسم ما تحدث عنه ابن جني وأطلق عليه الاشتقاق الكبير أو الأكبر والذي أشار إليه الخليل وابن دُرَيد وعُرِف عندهما وعند المتأخرين بمبدأ التقاليب[٧٦]. ويدخل تحته كذلك ما عُرِف عند فقهاء اللغة بالقلب اللغوي ، وما عُرِف عندهم أيضًا بالإبدال اللغوي . وإن كنت أرى أنّ ما يطلق من أنواع الاشتقاق اللغوي على ما يعرف بالقلب اللغوي أو الإبدال اللغوي يجب أن يتحفظ فيه ولا يجعل كل ما ورد منه من باب الاشتقاق ، فلا يجعل من باب الاشتقاق منه إلا ما كانت إحدى كلمتيه أصلاً والأخرى فرعًا ، كأن تكون الكلمتان فعلين وقد جاء المصدر على ترتيب إحداهما دون الأخرى ، مثل ناء يَنَاء مع نأى ينأى ، فالمصدر هو النأي في الاثنين ، وهو مصدر لـ نأى ؛ فلذلك نحكم بأن نأى أصل ، وناء فرع أو تكون الفروع الكثيرة قد جاءت على ترتيب واحدة دون الأخرى ، مثل (الوجه) مع (الجاه) ، و(الواحد) مع (الحادي) ؛ فقد جاءت الفروع المتعددة على ترتيب (الوجه) و(الواحد) دون (الجاه) و(الحادي) فدلّ ذلك على جعل الوجه أصلاً للجاه ، وكون الواحد أصلاً للحادي. أو تكون إحدى الكلمتين قد صحَّت مع وجود سبب الإعلال فيها ، والثانية لا سبب للإعلال فيها مثل (أيس) مع (يئس)؛ فإن سبب الإعلال موجود في أيس ولم تعلّ للإشارة إلى كونها فرعًا عن (يئس) الذي لا سبب فيه [٧٧] وكذلك الإبدال اللغوي نجد من بين الكلمات ما يمكن أن يعدّ من باب الإبدال بسبب تطور صوتي مثل أزّ وهزّ ، والجثل والجفل ، وكشط وقشط، وغير ذلك مما تقارب فيه صوتان في المخرج أو اتّحدا في جميع الصفات ما عدا الإطباق . والتقارب في المخرج مثل: امتقع لونه وانتقع ، وأسود حالك وحانك ، وخامل الذكر وخامنه ، وهدير الحمام وهديله ، وضربة لازب وضربة لازم، وكبحت الفرس وكمحته، والاتفاق في الصفات ماعدا الإطباق مثل: ساطع

وصاطع والصراط والسراط ، وسخّره في العمل وصخره، وصقر وسقر ، والصدغ والسدغ [٧٨] . فنحو ما ذكرنا من صور الإبدال يمكن أن يدخل تحت ما يعرف بالاشتقاق اللغوي باعتبار أن إحدى الكلمتين متطورة عن الثانية ؛ أي باعتبار الأصالة والفرعية وكذلك لوضوح الصلة الصوتية بين صوتين حدث بينهما إبدال ، لكن هناك كلمات يصعب الربط بين كل كلمتين منهما ، كأن يكون الإبدال مثلاً بين الحاء والجيم ، أو اللام والدال ، أو الطاء والجيم أو الفاء والقاف أو الفاء والقاف ... ونحو ذلك ، فهنا يجب علينا أن نعتبر كل صورة من الصورتين أصلاً مستقلاً تمام الاستقلال عن الصورة الأخرى [٧٩] .

وأما النحت فهو في رأي الباحث لا يعدو أن يكون مظهرًا اشتقاقيًا وليس اشتقاقًا بالمعنى الحقيقي لكلمة اشتقاق وأولى به أن يجعل وسيلة من وسائل تنمية اللغة العربية والقياس المجاز وغيرهما من الوسائل التي اهتمّ الباحثون والدارسون بدراستها وتجليتها منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

والسرّ وراء تسمية النوع الأول بالاشتقاق الصرفي أنه هو الذي يعني به علماء الصرف ويتبادر إليه أذهانهم عند الإطلاق ، بخلاف الثاني ؛ يقول الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد : "والذي يعنى به علماء الصرف ويتبادر إلى الفهم عند إطلاقهم هو النوع الأول من هذه الأنواع الثلاثة ، وقد كان القدامى من علماء العربية يستغنون به عن النوعين الآخرين ، ولا يحفلون بهما ، ويتركون القول فيهما إلى حفظة اللغة ونقلتها عن العرب ، وإنما كانوا يستروحون إليهما ويتعلّلون بهما عند الضرورة أو عند خفاء أصل كلمة من الكلمات أو معناها ، وكان أبو علي الفارسي أكثر العلماء لزومًا لهما وحدبًا عليهما ، واسترواحًا إليهما واستبصاراً بهما ، ثم جاء من بعده تلميذه أبو الفتح بن جني فاستكثر من الكلام فيهما والرجوع إليهما وأولع بهما حتى جاء فيهما بالعجب العاجب ، ويعتمد جار الله الزمخشري عليهما حتى في تفسيره " [٨٠] .

والنوع الأوّل – وهو الاشتقاق الصرفي هو الذي تدور حوله صفحات بحثنا هذا إن شاء الله تعالى .

* * *

الفصل الأوّل : الاشتقاق الصرفيّ في تصوُّر النحويين والأصوليين :

أشرنا في المبحث التمهيدي إلى اختلاف علمائنا وباحثينا ودارسينا في تسمية هذا النوع من الاشتقاق وقلنا إنَّ بعضهم يطلق عليه مصطلح (الاشتقاق الأصغر) ، وبعضهم يطلق عليه (الاشتقاق الصغير)، وبعضهم يطلق عليه (الاشتقاق العام) ، وقد اكتفى بعضهم بإطلاق مصطلح الاشتقاق مجرداً من الوصف . وقد آثرنا أن نطلق عليه مصطلح (الاشتقاق الصرفي) في مقابل النوع الآخر الذي أطلقنا عليه (الاشتقاق اللغوي) وذلك للسبب المشار إليه سابقًا وهو أنه المراد عند علماء النحو والصرف والمتبادر إلى أذهانهم عند الإطلاق في مقابل النوع الآخر الذي عني به اللغويون وأصحاب المعاجم .

وفي هذا الفصل سنحاول – بإذن الله تعالى – أن نلقي ضوءًا كاشفًا على طبيعة هذا الاشتقاق الصرفي ومفهومه عند النحويين والأصوليين ، محاولين في ضوء ذلك رصد أيّ تطوّر يصيب مفهومه وطبيعة النظر إليه .

المبحث الأوّل : الاشتقاق الصرفيّ في تصوُّر النحويين :

(تنويه) : مما تجدر الإشارة إليه أنّ علماء العربية القدامى قد اختلفوا في قبول مبدأ الاشتقاق في الكلمات العربية ؛ فمنهم من أنكره كلية وادَّعى أن الكلم كلَّه أصلٌ وليس منه شيء اشتقّ من غيره ، ومنهم من اتخذ الاتجاه المضاد فرأى أنّ الكلم كلَّه مشتقّ من غيره ؛ ونسب هذا إلى أبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) ، وزعم بعضهم أن

سيبويه (ت ١٨٠هـ) كان يرى ذلك . وتوسطت طائفة فذكرت أن الكلم بعضه مشتق وبعضه غير مشتق ؛ ومن هذه الطائفة عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) والخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) ومحمد ابن المستنير المعروف بقطرب (ت ٢٠٦هـ) وأبو عبيدة (ت٢٠٩هـ) وأبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) وأبو الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) وعبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ) وأبو عمر الجَرْمِيّ (ت ٢٢٥هـ) وأبو عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ) وأبو العباس المبرد (ت ٢٨٦هـ) وأبو إسحاق الزجاج ، وكذلك : علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ) ويحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٦هـ) وأبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (ت نحو ٢٠٦هـ) وابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ) وأحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) [٨١] [٨٢] .

وقد أشار جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) إلى أنّ تفريع الناس إنما هو على هذا القول الأخير وحكم على القول الثاني بأنه تخليط لا يعدُّ قولاً ، معلّلاً بأنه لو كان كلّ منها فرعًا للآخر لدار أو تسلسل - وكلاهما محال - لأنه يثبت لكل منها أنه فرع ، وبعض ما هو فرع لا بدّ أنهّ أصل ضرورة أن المشتق كلّه راجع إليه ؛ وأنه لا يقال : هو أصل وفرع بوجهين ؛ لأنَّ الشرط اتحاد المعنى والمادة وهيئة التركيب، مع أنَّ كلاًّ منهما حينئذٍ متفرّع عن الآخر بذلك المعنى[٨٣].

وقد كان هؤلاء القائلون بهذا الاشتقاق الصرفي يستغنون به عن غيره من أنواع الاشتقاق الأخرى ولا يحفلون إلا به ، وكانوا يتركون القول بالأنواع الأخرى إلى حفظة اللغة ونقلتها مع استرواحهم إليها وتعلّلهم بها عند الضرورة أو عند خفاء أصل الكلمة أو معناها .

أولاً : الاشتقاق الصرفي عند أصحاب المؤلّفات الاشتقاقية[٨٤]:

تنبّه علماء العربية القدماء إلى فكرة الاشتقاق منذ بدؤوا يبحثون في اللغة ، وربطوا بين الألفاظ ذات الأصوات المتماثلة والمعاني المتشابهة ، واتضحت لهم ناحية الأصالة والزيادة في مادة الكلمة [٨٥] فنتج عن ذلك أن حظي الاشتقاق بعدد من المؤلفات من قِبل عدد غير قليل منهم ؛ من أشهرهم : أبو العباس المفضل الضبِّي (ت نحو ١٦٨هـ) ، وأبو علي محمد بن المستنير قطرب (ت ٢٠٦هـ) وأبو الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) ، وعبد الملك بن قُرَيْب الأصمعي (ت ٢١٦هـ) ، وأبو نصر الباهلي (ت ٢٣١هـ) ، والمفضل بن سلمة (ت بعد ٢٥٠هـ) ، وأبو الوليد عبد الملك القيرواني (ت ٢٥٦هـ) ، وأبو الفضل أحمد بن طاهر طيفور (ت ٢٨٠هـ) ، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٦هـ) ، وأبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) ، وأبو بكر محمد بن السريّ السرّاج (ت ٣١٦هـ) ، وأبو محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ) ، وأبو محمد عبد الله بن درستويه (ت بعد ٣٣٠هـ) ، وأبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، وأبو القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) ، وأبو عبد الله الحسين بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، وأبو الحسن علي بن عيسى الرمّاني (ت ٣٨٤هـ) ويوسف الزجاجي (ت٤١٥هـ)، وأبو عبيد البكري (ت ٤٨٧هـ) ، والخوارزمي (ت ٥٦٠هـ) وجمال الدين الشريشي (ت ٦٨٥هـ) [٨٦] .

وقد فقدت معظم هذه المؤلفات وعَدَتْ عليها عوادي الزمن فحالت دون وصولها إلينا [٨٧] إلا عدداً قليلاً منها ؛ كاشتقاق الأسماء للأصمعي ، واشتقاق ابن دريد ، واشتقاق أبي بكر بن السراج ، واشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته لأبي القاسم الزجاجي [٨٨] .

والملاحظ أن الاشتقاق في هذه الكتب التي وصلت إلينا لا يتعدّى أخذ اسم من اسم آخر يشترك معه في الحروف الأصلية ، وكذلك لا يتعدّى محاولة الإشارة إلى الاسم المأخوذ منه دون أن يكون لذلك عندهم قاعدة تضبط هذا الأخذ وتحكمه ، والملاحظ كذلك أنّهم يخلطون فيما يتعلق بالتسميات التي يطلقونها على أقسام الاشتقاق ،

ويخلطون كذلك فيما يتعلق بالأصل المأخوذ منه ؛ فتارة يشيرون إلى أنه اسم ، وتارة يشيرون إلى أنه فعل . وهذه كانت سمة التأليف في هذا الموضوع عند المتقدمين .

وإضافة إلى ما سبق هناك ملحوظات قد خرجت بها من خلال تعاملي مع الكتب التي وصلت إليّ من هذه المؤلّفات ، ومن أهم هذه الملحوظات ما يلي :

١ - أن الأصمعي وابن دُرَيْد قد حدّدا المجال الذي دارا فيه في مؤلفيهما ؛ إذ قصرا كتابيهما على الأسماء دون الأفعال ومن ثم كانت الفكرة التي نخرج بها عن مفهوم الاشتقاق عندهما غير تامة .

٢ - أن الأصمعي يعنى بالرابطة أو العلاقة المعنوية لا اللفظية في كثير من الأحيان ؛ يدلك على هذا قول الأصمعي "جَهْوَر : اشتقّ من عظم الكلام وضخمه ، يقال: فلان يُجَهْوِرُ في كلامه ، ورجلُ جهوريّ [٨٩] وقال في موضع آخر : " الجرِّيت : الدليل ؛ اشتقّ من أنه يهتدي لمثل جرت الإبرة" [٩٠] . وقال في موضع آخر :" دَلْهَم : اشتق من السواد ؛ يقال :ادْلَهَم عليه الليل " [٩١] .

٣ - يخيَّل إليّ أن الاشتقاق عند الأصمعي وابن دريد كان الغرض الأساسي منه : ردّ الكلمة - في سبيل الكشف عن معناها - إلى ما يعتقد بأنه أصل لها . وربما حالفهم الحظ والتوفيق في ذلك تارة وربما خذلهم أخرى ، ومما يؤيدّ كلامي في هذه الجزئية ما يلي :

- يقول الأصمعي : " دُجانة : اشتق من الدَّجن . والدَّجْن: ظلمة الغيم وإطباقه السماء وإلباسه برمل وندى"[٩٢] ويقول : " السَّبْرة : اشتق من السَّبْرة . والسَّبرة: الغداة الباردة "[٩٣] ثم يذكر شاهداً على كلامه .
- ويقول ابن دريد : "واشتقاق مَعيص من المَعْص . والمَعْص : وجع يصيب الرجل في عصبه من كثرة المشي . معِص الرجل فهو ممعوص ومَعِيص...[٩٤].

٤ - لوحظ أن الأصمعي وابن دريد لم يكونا يستوحيان في ذلك مبدأ ثابتًا ولا ينهجان نهجًا مطردًا موحداً ، حيث نراهم يشتقون من المصادر أحيانًا ، ومن الصفات أحيانًا ومن الأفعال أحيانًا ؛ ففي حين نرى الأصمعي يشتق الجّحاف من الجَحْف [٩٥] ، وأكتل من التكتيل أو الكتال [٩٦] ، ومُهَلهل من الهَلْهلة [٩٧] . ومِكْرَز من الكُرْز [٩٨] - وكلها مصادر - يشتق سفيان من : سَفَت الريحُ الترابَ [٩٩] . وعُرْوَة من : عَرَوتُ فلانًا ، فأنا أعروه [١٠٠] . والجلاس من :جلس يجلس - وكلها أفعال - يشتق رائش من راش [١٠١] وهي صفة مشتقة . وبينما يشتق ابن دريد المَعيص من المَعْص[١٠٢] . والسليط من السلاطة [١٠٣] . والفَضْل من الفَضْل [١٠٤] - وكلها مصادر- يشتقّ السلطان من السَّليط [١٠٥] - وهي صفة مشبهة - ويشتق تمّام من تمّ [١٠٦] وهي فعل .

٥ - ونرى ابن دريد في بعض الأحيان يخضع الأسماء الجامدة كاليربوع والرياح وغيرهما إلى الاشتقاق يؤيّد ذلك قوله : "واشتقاق يَرْبُوع من دُوَيِّبة ، وهو يَفْعُول ؛ إما من قولهم : رَبَع بالمكان ، إذا أقام به ، أو من قولهم : ارتَبَعَ الجمل ، وهو عدو شبيه بالتقريب... واشتقاق رياح من جمع ريح ، وأصله من الواو"[١٠٧].

٦ - يبدو أن مفهوم الاشتقاق عند الأصمعي وابن دريد كان يتحكم فيه - إلى حد كبير - غرضهما منه في الكشف عن معاني تلك الألفاظ التي يبحثونها ، وقد لوحظ أنه كان يكفي عندهما أن يكون بين لفظتين متشابهتين صلة أو وشيجة معنوية ليكون بينهما اشتقاق ، مهما يكن نوع هذه الصلة وتلك الوشيجة ، ومدى صلاحيتها للربط الاشتقاقي بين اللفظتين ، ولعلّ عدم تقيّد الرجلين باتخاذ المصدر أصلاً للمشتقات مع أنهما بصريان يثبت ما ذهب إليه كارل بروكلمان من

أن متأخري النحاة بالغوا فيما عزوه إلى البصريين والكوفيين من خلاف في مذاهب النحو(١٠٨).

٧ - وإذا ما انتقلنا إلى أبي العباس المبرد (ت ٢٨٦هـ) وجدنا مفهوم الاشتقاق عنده أكثر تحديداً ووضوحاً ؛ فالأسماء المشتقة من غير النعوت مثل حنيفة ، ومُضر وعَيْلان وقحطان وثمود وأجدل وأخيل وحسَّان وسمَّان وتبَّان اشتقاقها عنده من : الحنيف ، ومَضَر اللبن ، والعَيْلة ، والقحط ، والثَّمَد ، والجَدْل ، والخيلان ، والحُسْن - أو الحسّ ، والسمن - أو السم ، والتبن - أو التبّ (١٠٩) . واسم الفاعل واسم المفعول مشتقان عنده من الفعل ، يقول في باب ما اشتقّ للمذكر من الفعل : " فمن ذلك ما كان اسماً للفاعل ، نحو : مجاهد ومقاتل وضارب ومكرِم ومستطيع ومدحرِج ؛ فكل هذا منصرف ؛ لأنه لا مانع له من الصرف ، وكذلك إن كان مفعولاً نحو : مُخْرَج ومضروب ومستطاع ؛ لأنها أسماء مشتقة "(١١٠) .

٨ - وجاء أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) فقرر" أن كلّ لفظين اتفقا ببعض الحروف ، وإن نقصت حروف أحدهما عن الآخر ، هما مشتقان ؛ فالرَّجُل مشتقّ من الرِّجْل ، والعَقْل مشتقّ من العاقول . وهذا كلّه بحسب ظهور المعنى ووضوحه بين المشتقَّين" (١١١) .

والزجاج مع أنه يوسّع دائرة مفهوم الاشتقاق-كما أشرنا في الفقرة السابقة - إلا أنه متحفظ فيما يتعلق بردّ الكلمات الأعجمية إلى أصول عربية فيقول: " وقال بعض أهل اللغة : لوط مشتق من : لُطْت الحوض ، إذا ملّسْته بالطين . وهذا غلط ؛ لأنّه من الأسماء الأعجمية وليس من العربية ، فأما : لُطْتُ الحوض ، وهذا أَلْوَطُ بقلبي من هذا ، فمعناه : ألصق بقلبي . واللِّيط : القشر . وهذا صحيح في اللغة - ولكن الاسم أعجمي كإبراهيم وإسحاق ؛ لا نقول إنه مشتق من السُّحْق وهو البعد "(١١٢) .

٩ - وإذا ما انتقلنا إلى أبي القاسم الزجاجي (ت٣٤٠هـ) وجدنا فكرة الاشتقاق عنده تبدو أكثر وضوحاً وتحديداً ، فقد جعل كتابه في الاشتقاق خاصاً باشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته - وكلها صفات مشتقة - وإن كان يتفق مع سابقيه في أنّ الغرض من الاشتقاق إنما هو الوصول إلى المعاني ؛ فالتوّاب عنده : "فعَّال ، من : ثاب يثوب ، أي : يقبل توبة عباده" (١١٣) . والواسع : "الغَني ، يقال : فلان يعطي من سعة ، أي : من غنى وجدة " (١١٤) . والبديع : "المبتَدع الأشياء ابتداء من غير أصل ولا أول"(١١٥) . والكافي : " اسم فاعل ، من : كفى يكفي ، فهو كاف.. فالله عزَّ وجلّ - كافي عباده لأنه رازقهم وحافظهم ومصلح شؤونهم ، فقد كفاهم ، كما قال الله - عز وجلّ - (أليس اللهُ بكافٍ عبدَه) [الزمر : ٣٩] (١١٦) . والشاكر : " اسم الفاعل من : شكر يشكر فهو شاكر وشكور ، والشكر مقابلة المنعم على فعله " (١١٧) . والغفور : " السَّتُور ؛ يقال غفرت الشيء أغفره غفراً إذا سترته ، فأنا غافر وهو مغفور، أي : مستور ، ومنه سمي جنة الرأس المِغفر ؛ لأنه يستر الرأس ، فالله - عزّ وجلّ - غفور لذنوب عباده ، أي : يسترها ويتجاوز عنها " (١١٨) . والحليم: "اسم الفاعل من : حَلُم فهو حليم " (١١٩) . والعَلِيّ : "فعيل من العلوّ والعلاء ، والعلاء : الرفعة والسناء والجلال"(١٢٠) . والشهيد في اللغة بمعنى الشاهد كما أنّ العليم بمعنى العالم والرحيم بمعنى الراحم "(١٢١).

ويدور منهج أبي القاسم في إبراز اشتقاق الأسماء حول أربعة أمور: الوزن ، واسم الصيغة ، والأصل ، والمعنى . وقد يقتصر على بعضها فيذكر المعنى فقط أو اسم الصيغة والأصل فقط ، أو الوزن والأصل والمعنى ،

كما يتضح من النماذج التي اقتبسناها من كتابه والتي يتضح فيها أنه – كسابقيه – لم يتقيَّد بالنظرية البصرية التي تجعل المصدر أصل المشتقات ولا بالنظرية الكوفية التي تجعل الفعل أصلاً لها ؛ وإنما يرجع بعض المشتقات إلى الفعل ، ويرجع بعضها إلى المصدر . وقد لاحظت من خلال اطلاعي على كتابه أنه يرجع كلمتين على صيغة واحدة وهما الحليم والعَلِيّ إلى أصلين مختلفين ؛ حيث يرجع الحليم إلى الفعل حَلُم ، ويرجع العَليّ إلى المصدر العُلُوّ أو العلاء . وربما يعود سبب ذلك إلى أحد أمرين : الأول : عدم تبلور فكرة أصل الاشتقاق في عهده . والثاني: ما رواه القفطي من أن طريقته في النحو كانت متوسطة بين مدرستي البصرة والكوفة [١٢٢] .

يضاف إلى ما سبق أن الاشتقاق بهذا المفهوم المتواضع كان أمره خافيًا على كثير من هؤلاء كما حكي عن بعضهم ؛ حيث حكي عن أبي عبد الله محمد بن المعلَّى الأزدي (ت ٢٤٣هـ) أنه قال في كتاب الترقيص : "حدثني هارون بن زكريا عن البلعي عن أبي حاتم ، قال : سألت الأصمعي : لِمَ سُمِّيَتْ مِنًى مِنًى ؟ قال : لا أدري . فلقيت أبا عبيدة (ت ٢٠٩هـ) فسألته ، فقال : لم أكن مع آدم حين علّمه الله هذه الأسماء فأسأله عن اشتقاق الأسماء . فأتيت أبا زيد فسألته ، فقال : سمِّيت مِنًى لما يُمْنى فيها من الدماء " [١٢٣]. ويحكى أن ابن خالويهِ ذكر في شرح مقصورة ابن دريد أنه قال : سمعت ابن دريد يقول : سألت أبا حاتم عن ثادق اسم فرس ؛ من أي شيء اشتق؟ فقال : لا أدري ، فسألت الرِّيَاشِيَّ (ت ٢٥٧هـ) عنه فقال : يا معشر الصبيان إنكم لتتعمَّقون في العلم . فسألت أبا عثمان الأشنانداني (ت ٢٨٨هـ) عنه فقال : يقال :ثَدَق المطرُ ، إذا سال وانصبّ ،فهو ثادِق ؛ فاشتقاقه من هذا[١٢٤] . وقال أبو بكر الزُّبَيْدِي (ت ٣٧٩هـ) في طبقات النحويين : وسئل أبو عمرو بن العلاء عن اشتقاق الخيل ، فلم يعرف ، فمرَّ أعرابيّ مُحْرِم فأراد السائل سؤال الأعرابي ، فقال له أبو عمرو : دعني ، فإنّي ألطفُ بسؤاله وأعرف . فسأله ، فقال الأعرابي : استفاد الاسم من فعل السير . فلم يعرف من حضر ما أراد الأعرابي ، فسألوا أبا عمرو عن ذلك ، فقال : ذهب إلى الخيلاء التي في الخيل والعُجْب ؛ ألا تراها تمشي العِرَضْنَةَ خيلاء وتكبرًا[١٢٥] .

أضف إلى ذلك أنه قد يكون الربط بين الكلمتين المأخوذة والمأخوذ منها ربطًا ساذجًا غير مقنع ، ومما يدلُّ على ذلك ما حكاه الجلال السيوطي عن حمزة بن الحسن الأصبهاني (ت ٣٦٠هـ) أن يحيى بن علي بن يحيى المنجم (ت ٣٠٠هـ) سأله بحضرة عبد الله بن أحمد بن حمدون النديم : من أيّ شيء اشتُقَّ الجِرجير ؟ فقال : لأن الريح تجرجره . قال : وما معنى تُجَرْجِرُه ؟ قال : تُجَرِّرُهُ . قال : ومن هذا قيل للحبل الجرير ؛ لأنه يُجَرُّ على الأرض . قال : والجَرَّة لِمَ سمِّيت جَرَّة ؟ قال : لأنها تُجَرُّ على الأرض . فقال : لو جُرت على الأرض لانكسرت . قال : فالمجَرَّة لِمَ سُمِّيت مجرَّة ؟ قال لأنَّ الله جرَّها في السماء جَرّاً . قال : فالجُرجُور الذي هو اسم المائة من الإبل لِمَ سُمِّيت به ؟ فقال : لأنها تُجَرُّ بالأزمَّة وتقاد ... قال : فالفصيل المجَرُّ الذي شُقَّ لسانُه لئلا يرضع أمَّه ، ما قولك فيه ؟ قال: لأنهم جروا لسانه حتى قطعوه . قال : فإن جروا أذنه فقطعوها تُسَمِّيه مُجَرًّا ؟ قال : لا يجوز ذلك . فقال يحيى بن علي : قد نقضت العلَّة التي أتيت بها على نفسك ، ومن لم يدرِ أن هذا مناقضة فلا حسَّ له " [١٢٦] .

وحكي أن حمزة الأصبهاني ذكر في كتابه الموازنة أن أبا إسحاق الزجاج كان يزعم أن كلَّ لفظتين اتفقتا ببعض الحروف وإن نقصت حروف إحداهما عن حروف الأخرى فإن إحداهما مشتقة من الأخرى ، فالرَّحْل عنده مشتقّ من الرحيل ، والثور إنما سمّي ثورًا لأنه يثير الأرض ، والثوب إنما سمي ثوبًا لأنه ثاب لباسًا بعد أن كان غزلاً . وزعم أن

القرنان إنما سمِّي قرنانًا لأنه مطيق لفجور امرأته كالثور القرنان ، أي : المطيق لحمل قرونه"(١٢٧) .

ولم يكد القرن الرابع الهجري ينتصف حتى رأينا البحث في الاشتقاق يستقرُّ على أمور أقرَّها جمهرة العلماء واعترفوا بها ، وأصبح الاشتقاق يعني عندهم "استخراج لفظ من لفظ آخر متّفق معه في المعنى والحروف الأصلية "؛ فإذا اتّحد المشتقّ والمشتقّ منه في ترتيب الحروف سمّي هذا بالاشتقاق العام أو الأصغر أو الصغير وإلا فهو الاشتقاق الكبير أو الأكبر . ويرجع الفضل في مثل هذا التقسيم الثنائي إلى فيلسوف العربية أبي الفتح عثمان بن جني الذي صرّح بهذا في غير موضع في كتابه الموسوم بالخصائص ، كما أشرنا إلى ذلك عند حديثنا عن أقسام الاشتقاق في موضعه من هذا البحث .

ونظرًا لما طرأ على مفهوم الاشتقاق من تطوّر مع منتصف القرن الرابع الهجري أجد لزامًا عليَّ أن أفرد بالحديث عددًا من أبرز علماء القرن الرابع الذين كان لهم تصوّرهم الواضح لمفهوم الاشتقاق الصرفي في العربية كالرمّاني وابن جنّي .

ثانيًا : مفهوم الاشتقاق عند الرماني (ت ٣٨٤هـ) :

عرَّف أبو الحسن الرمّاني الاشتقاق الصرفي بقوله : "هو اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل "(١٢٨) .

وشرحه أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) وبيّن المراد بالأصل والفرع في قوله : "والأصل هاهنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعًا أوّليّاً . والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضمّ إليه معنى زائد على الأصل . ثم مثّل لذلك بالضَّرْب فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسّماة ضَرْبًا ، ولا يدلّ لفظ الضَّرْب على أكثر من ذلك ، فأما : ضَرَبَ ويَضْرِبُ وضارِب ومضروب ففيها حروف الأصل ، وهي الضاد والراء والباء، وزيادة لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضَّرْب ومعنى آخر (١٢٩) .

ثالثًا : مفهوم الاشتقاق عند ابن جني (ت ٢٩٣هـ) :

أطلق أبو الفتح على هذا النوع من الاشتقاق مصطلح الاشتقاق (الصغير أو الأصغر) وعرَّفه بقوله : "فالصغير أن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرّاه وتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه ، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرُّفه ، نحو : سلم، ويسلم، وسالم ، وسلمان، وسلمى ، والسلامة ، والسليم ... وعلى ذلك بقية الباب إذا تأوّلته ، وبقية الأصول غيره كتركيب : (ض ر ب) ، (ج ل س) ، (ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك" (١٣٠) .

ويفهم من تعريف أبي الفتح أنه يرى أن المادة الثلاثية التي هي جذر الكلمة هي أصل الاشتقاق ومادته التي تدور حولها كل المشتقات ، فمثلاً مادة (ج ل س) يؤخذ منها كل ما يتعلق بمعنى الجلوس من تصاريف سواء أكان مصدرًا أم فعلاً أم وصفًا أم غير ذلك . وكذا بقية الأصول الثلاثية غيرها .

ويفهم مما تقدَّم كذلك أنّ مفهوم الاشتقاق الصرفي عند أبي الفتح يخالف ما استقرَّ عند النحويين والصرفيين حتى نهاية القرن الرابع الهجري من أنه " اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل" لأنّ أبا الفتح قد جاء بتعريف جديد يقوم على أخذ التصاريف المختلفة من مادة الجذر ، وهو بهذا المفهوم الجديد يُعَدُّ رائدًا لعلم اللغة الحديث الذي تبنّى وجهة النظر هذه بعد نحوٍ من ألف عام فأشار إلى أن أصل المشتقات جميعًا هو المادة المعجمية التي أشرنا إليها عند ابن جني . وسوف نعالج قضية الأصل الاشتقاقي في الفصل القادم بإذن الله تعالى لما لها من أهمية في إكمال الصورة التي نخرج بها عن تصوّر القوم للاشتقاق ومفهومه في العربية .

رابعًا : مفهوم الاشتقاق عند علماء القرنين السادس والسابع الهجريّين :

ظلَّ مفهوم الاشتقاق على ما هو عليه حتى جاء القرن السادس فبدأ يأخذ شكلاً أكثر تطوّرًا وتحديداً مما كان عليه من قبل ، وبدأ العلماء يبحثون عن المناسبة بين الألفاظ لإيجاد ما هو عامٌّ مشترك بينها ؛ فها هو الميداني أحمد بن محمد (ت ٥١٦هـ) يعرِّف الاشتقاق بقوله : " هو أن تجد بين اللفظين تناسبًا في المعنى والتركيب فتردُّ أحدهما إلى الآخر " (١٣١) .

وقد جاء في كلِّيات أبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)(١٣٢) أنّه قيل إن الاشتقاق " أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما مع التناسب في المعنى " . وجاء في موضع آخر في المصدر نفسه (١٣٣) أنه قيل إن الاشتقاق "ردّ كلمة إلى أخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى " . وهو بهذا يشير إلى تعريف الميداني المشار إليه في الفقرة السابقة وإن لم ينسبه (١٣٤) .

والاشتقاق عند ابن الزملكاني النحوي البلاغي (ت٦٥١هـ) " هو أن تأتي بألفاظ يجمعها أصل واحد ويكون معناه مشتركًا كما أنَّ حروفه الأصول مشتركة ، فيزيد على معنى الأصل تغاير اللفظتين بوجه ، كضَرَب ويضرب واضرب وضارب ومضروب وضروب وضراب ومَضْرِب ، فإن ذلك كلَّه مشتقّ من الضَّرْب " (١٣٥) .

ولم يرتض ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) تعريف الاشتقاق - الذي حدَّه به أكثر النحويين - القائل بأنه "إنشاء فرع من أصل يدلُّ عليه نحو أحمر ، فإنه مُنْشأ من الحمرة وهي أصل له ، وفيه دلالة عليها " (١٣٦) . وقال : "وهذا الحدُّ ليس بعامٍّ للاشتقاق الأصغر ، لأنه قد يقال : هذا اللفظ مشتقّ من هذا من غير أن يكون أحدهما مُنْشأ من الآخر ؛ وذلك إذا كان تركيب الكلمتين واحداً ومعنياهما متقاربين ، وذلك نحو ما ذهب إليه أبو علي في (أَوْلَق) في أحد الوجهين من أنه مأخوذ من : وَلَقَ يَلِقُ ، إذا أسرع. وذلك لأن الأولق الجنون ، وهي مما يوصف بالسرعة . فلما كانت حروف (أولق) - إذا جعلتَه أفعل - و(ولَق) واحدة ومعنياهما متقاربين ، لأن الجنون ليست السرعة في الحقيقة بل يقرب معناها من معنى السرعة - جعل الأولق مشتقًا من (ولق) لا بمعنى أنَ (الأولق) مأخوذ من وَلَق بل يريد أن (الأولق) حروفه الأصول الواو واللام والقاف ، كما أن (ولق) كذلك . ويستدلّ على ذلك بأن العرب جعلت هذه الأحرف دالة على السرعة ، والأولق قريب في المعنى من السرعة ، فحروفه الأصول الواو واللام والقاف ، وهمزته زائدة ، فيجعل سبب اتفاق (الأولق) و (ولق) في اللفظ تقاربهما في المعنى ؛ لأن هذا الاتفاق بين اللفظين وقع بالعرض ، كاتفاق الأسود والأبيض في لفظ الجَوْن ؛ إذ لا جامع من طريق المعنى بين (الجَوْن) الذي يراد به الأبيض، و(الجَوْن) الذي يراد به الأسود . فإن قيل : فكيف يجوز أن تقول : هذا اللفظ مشتق من هذا اللفظ . وأحدهما ليس بمأخوذ من الآخر وقولك مشتقّ يعطي أخذ صاحبه من الآخر ؟ فالجواب أن هذا على طريق المجاز ، كأنهما لاتحاد لفظيهما وتقارب معنييهما قد أخذ أحدهما من الآخر ؛ كما تقول في الشخصين المتشابهين هذا أخو هذا، تشبيهًا لهما بالأخوين . ولما خفي هذا الوجه من الاشتقاق على بعضهم ردَّ قول من زعم أن اسم الله تعالى مشتقّ من الوَلَه أو من غير ذلك ، لأن الله - هذا اللفظ - قديم ؛ لأن أسماء الله تعالى قديمة والوله لفظ محدث ، والمشتقّ منه قبل المشتقّ ، فيلزم على هذا أن يكون المحدثُ قبل القديم وذلك خَلْف . ولو علم أنه قد يقال : هذا اللفظ مشتقّ من هذا . وإن لم يكن مأخوذًا منه - كما قدمنا - لم يُنْكر ذلك"(١٣٧) .

ورأى الرجل أن الحدّ الجامع لهذا الضرب من الاشتقاق هو : " عقد تصاريف تركيب الكلمة على معنى

واحد وهو الضَّرب " (١٣٨) . وهو مع ذلك يشير إلى أنّ أكثر الاشتقاق ومعظمه داخل تحت ما حدَّه النحويون به من أنه " إنشاء فرع من أصل يدلّ عليه " (١٣٩) .

ويفهم من كلام ابن عصفور أمور منها :

١ - أن مفهوم الاشتقاق عند الرماني قد فرض نفسه على كثير من النحويين من بعده .

٢ - أن ابن عصفور اعترض عليه بأنه ليس بعامّ لهذا النوع من الاشتقاق وإن كان أكثره ومعظمه داخلاً تحته .

٣ - أنه يجيز ما يدعى بالاشتقاق المجازي .

٤ - أن الاشتقاق عنده أوسع من الأخذ ، إذ إن الأول يتضمن الثاني وزيادة .

٥ - أن حدّ الاشتقاق عنده هو : " عقد تصاريف تركيب من تراكيب الكلمة على معنى واحد أو معنيين متقاربين ، وذلك نحو ردّ ضارب وضراب وضَروب ومضراب وغير ذلك إلى معنى واحد وهو الضَّرب .

وقد حدَّه رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) بقوله: "الاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد" (١٤٠) .

ويفهم من حدِّ الرضي أن الرجل يجمع بين موقفين أو تصورين مختلفين للاشتقاق أحدهما تصوُّر جُلّ النحويين الذي يفهم منه أن الاشتقاق يكون بين كلمتين إحداهما أصل والأخرى فرع منه . والآخر تصور ابن جني الذي يفهم منه أنه يكون بين كلمتين راجعتين إلى أصل واحد قد يكون هذا الأصل هو المادة الثلاثية ؛ وبهذا نلمح تطوُّرًا ذا قيمة في مفهوم الاشتقاق عند الرجل .

وينقل السيوطي في الأشباه والنظائر (١٤١) عن أبي البقاء العكبري أن أقرب عبارة قيلت في حدّ الاشتقاق ما ذكره الرمَّانيّ وهو قوله : "الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل . وشرح التعريف بقوله : "فالأصل هاهنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعًا أوّليّاً ، والفرع : لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل ، والمثال في ذلك الضَّرب مثلاً ؛ فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربًا ، ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك . فأما : ضرب ويضرب وضارب ومضروب ففيها حروف الأصل وهي : الضاد والراء والباء ، وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر " .

ونقل السيوطيُّ كذلك عن الزملكاني في شرح المفصل أن مأخذ الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصل المشتقات "الخلافُ في حدّ الاشتقاق ، فقال بعضهم : هو عبارة عن الإتيان بألفاظ يجمعها أصل واحد مع زيادة أحدهما على الآخر في المعنى ، نحو قوله تعالى : ﴿ فأقم وجهك للدين القيم﴾ : [الروم : ٤٣] " وقوله - عليه الصلاة والسلام - : " ذو الوجهين لا يكون عند الله وجيهًا . وأما قوله تعالى : ﴿وجَنَى الجَنَتَيْنِ دَانٍ﴾ [الرحمن : ٥٤] فشبه المشتقّ وليس به ؛ لأنّ الجنا ليس في معنى الاجتنان. وقال بعضهم : الاشتقاق أن تجد بين اللفظين مشاركة في المعنى والحروف الأصول مع تغير ما " (١٤٢) . وشرح هذا الحدّ - الذي هو حدّ الميداني - بقوله: " أما المشاركة في المعنى فلأنهم لا يجعلون الوجد والموجود من باب الاشتقاق، وأما المشاركة في الحروف الأصول فلأنهم لا يقولون إنّ الكاذب والمائن من أصل واحد ، وأما التغيير من وجه فلا بدّ منه وإلا لكان هو إياه "(١٤٣) .

ونقَل في المزهر (١٤٤) عن شرح التسهيل أن الاشتقاق : "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ، ومادة أصلية ، وهيئة تركيب لها" .

ويتضح مما سبق من تعريفات للاشتقاق أنها تتفاوت في حرصها على الصلة اللفظية والمعنوية بين المشتقّ والمشتقّ منه ، ويتضح كذلك أن بعضها يتناول الاشتقاق باعتباره علمًا Etymology وأن بعضها يتناوله باعتباره

عملاً Derivation . وقد أشار إلى هذا الشيخ محمد بن أعلى التهانوي الهندي (ت بعد ١١٥٨هـ) في قوله : "الاشتقاق عند أهل العربية يحدّ تارة باعتبار العلم - كما قال الميداني : "وهو أن تجد بين اللفظين تناسبًا في أصل المعنى والتركيب فتردّ أحدهما إلى الآخر" ؛ فالمردود مشتقّ والمردود إليه مشتقّ منه - وتارة باعتبار العمل - كما يقال: هو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالاً على معنى يناسب معناه . فالمأخوذ مشتقّ والمأخوذ منه مشتقّ منه " (١٤٥) .

خامسًا : مفهوم الاشتقاق عند المحدثين من النحويين:

أشرنا من قبل إلى أن دراسة المحدثين للاشتقاق كانت باعتباره وسيلة من وسائل تنمية لغتنا العربية ، وطريقة من طرق تنمية ألفاظها وتوليدها . أما عن تصوّرهم لمفهوم الاشتقاق الصرفي فهو مختلف عن تصوّر القدماء ؛ لأنهم أفادوا من آرائهم - من ناحية - واطّلعوا على الاتجاهات الغربية الحديثة وأفادوا منها - من ناحية أخرى - وألموا ببعض اللغات السامية الأخرى وما كتب فيها - من ناحية ثالثة - فخرجت آراؤهم وتصوّراتهم دقيقة وناضجة إلى درجة كبيرة فيما يتعلّق بمفهوم الاشتقاق وما يتعلّق بالأصل الاشتقاقي كما سيتّضح في هذا البحث بإذن الله تعالى .

وإذا بدأنا بإبراهيم أنيس وأردنا الوقوف على تصوّره لطبيعة الاشتقاق الصرفي وجدناه يقول : "وأما الاشتقاق العام ، وهو الذي يسمى أحيانًا بالاشتقاق الصغير ؛ فهو أن تشتق من الفعل (فهم) مثلاً صيغًا أخرى مثل : فاهم ، ومفهوم ، وتفاهم... إلخ (١٤٦) ويرى أنه "ليس هناك أي ارتباط عقلي منطقي بين حروف : الفاء والهاء والميم وبين المعنى العام الذي يستفاد من تلك الصيغ وهو الإدراك ، وإلا ترتب على هذا أن نتصوّر نوعًا من الارتباط بين حروف الفعل (أدرك) وحروف الفعل فهم لأنّ لكلٍّ منهما الدلالة نفسها وهو ما لا يقبله اللغويّ الحديث كما يترتّب على هذا أن ننكر من اللغة تلك المئات من الكلمات التي اشتركت لفظًا واختلفت معانيها اختلافًا بيّناً" (١٤٧) .

وأشار الرجل إلى أنّ كثيراً من تلك الصيغ التي يجوز اشتقاقها لا وجود لها فعلاً في نصّ صحيح من نصوص اللغة ، فهناك فرق كبير بين ما يجوز لنا اشتقاقه من صيغ وما اشتقّ فعلاً واستعمل في أساليب اللغة المروية عن العرب ، فليس من الضروري أن يكون لكل فعل اسم فاعل أو اسم مفعول مرويّين في نصوص اللغة ، فقد لا يحتاج المتكلم أو الكاتب إلى كليهما من فعل من الأفعال فالمشتقّات تنمو وتكثر حين الحاجة إليها وقد يسبق بعضها بعضًا في الوجود وبهذا يجدر بنا ، أن نتصوّر أن الأفعال أو المصادر حين عرفت في نشأتها عرفت معها مشتقّاتها فقد تظلّ اللغة قرونًا وليس بها إلا الفعل وحده أو المصدر وحده ، حتى تدعو الحاجة إلى ما يشتقّ منها (١٤٨) .

وأضاف أنيس أنّ هذا النوع من الاشتقاق ليس إلا نوعًا من التوسع في اللغة يحتاج إليه الكاتب وتلجأ إليه المجامع اللغوية للتعبير عما قد يستحدث من معان ، مما يساعد اللغة على مسايرة التطور الاجتماعي (١٤٩) .

ومذهب جمهور العلماء أنه لا يصحّ القيام بهذا الاشتقاق إلا حين يكون له سند من نصوص اللغة يبرهن على أن العرب قد جاءوا بمثله أو نظيره ، وأنّ هذا النظير كثير الورود في كلامهم المروي عنهم (١٥٠) .

وقد لوحظ أن أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) يشير إلى أن الفعل هو مصدر اشتقاق الصفات التي هي صفة الفاعل والمفعول ... وهلم جرًا ثم يطوِّر رأيه في كتابه (طرق تنمية الألفاظ) فيعرِّف الاشتقاق بأنه " استمداد مجموعة من الكلمات من المادة اللغوية أو الجذر اللغوي مع اشتراك أفراد هذه المجموعة في عدد من الحروف وفي ترتيبها كما تشترك في الدلالة العامة " (١٥١) .

وقد راق التعريف الأخير لكثير من المحدثين ، فذكر بعضهم أنه أدق تعاريف الاشتقاق (١٥٢) ، وتبناه الكثيرون؛ فالقزاز يعرفه بقوله : "أن يكون بين اللفظتين تناسب في الأحرف الأصلية وترتيبها ، كاشتقاق الأفعال الماضية والمضارعة والأمر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأسماء التفضيل والزمان والمكان والآلة من المادة الواحدة" (١٥٣) . ويعرفه عبد الصبور شاهين بقوله : "استخدام العنصر المتغير أساسًا - وهو الحركات - لتشخيص معنى المادة في صيغة مرادة " (١٥٤) .

وقد أشار أحد الباحثين المعاصرين إلى أن هذا الاشتقاق عند المحدثين نظير يقابل الـ Derivetion مقابلة تامة(١٥٥).

والاشتقاق عند تمام حسان في كتابه (مناهج البحث في اللغة) (١٥٦) . هو " ردّ لفظ إلى آخر لموافقته إياه في حروفه الأصلية ومناسبته له في المعنى " . ويشير في (اللغة العربية معناها ومبناها) (١٥٧) إلى أن الاشتقاق صلة الرحم بين الصيغ ، أي : اشتراك هذه الكلمات المختلفة الصيغة في أصول ثلاثية معينة فتكون فاء الكلمة وعينها ولامها فيهنّ واحدة . وأشار الرجل إلى أن الاشتراك في المادة عند المعجميين يساوي الاشتقاق عند الصرفيين(١٥٨).

وقد ذكر داود عبده تعريف القدماء للاشتقاق بأنه "أخذ كلمة من كلمة مع تناسب بينهما في اللفظ والمعنى " أو "أخذ كلمة من أخرى مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ " . وقد اعترض على هذا التعريف بأنّهُ لا يمكننا من التمييز بين المشتقّ والمشتقّ منه ، وأشار إلى أنّ عدم التمييز كان وراء الخلاف المشهور حول أصل المشتقات والجدل الدائر حول ذلك . وخلص الرجل إلى التعريف التالي : " الاشتقاق هو أخذ كلمة معينة أو صيغة معينة من أصل معين بقواعد عامة استنادًا إلى معلومات لغوية موجودة في ذلك الأصل (١٥٩) .

غير أن بعض المحدثين ممن كتبوا في الاشتقاق نهجوا نهج علماء الصرف القدماء في تعريفهم للاشتقاق ، فهذا عبد الله أمين يعرفه بقوله : " هو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغير في الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها " (١٦٠) . وفؤاد ترزي يعرّفه بقوله : " الاشتقاق في رأينا : أخذ لفظ من آخر أصل منه يشترك معه في الأحرف الأصول وترتيبها ، ومن البديهي أن يؤدّي مثل هذا الاشتراك اللفظي إلى اشتراك معنوي بين اللفظتين يقرر نوعه صيغة اللفظ المشتقّ "(١٦١).

وقد أكّد المحدثون من علماء اللغة أن معرفة الجذر تتّصل اتّصالاً وثيقًا بالاشتقاق وطرقه في اللغة وأنه يعدّ الوسيلة التي تتحقق بها الصلة بين كلمات اللغة ، تلك الصلة التي قوامها اشتراك الكلمات في جذر واحد ثابت لا يتغير وهو ما يعبّر عنه المعجميون باسم الاشتراك في المادة (Basic form) حيث إنهم يجعلون حروف هذا الجذر مدخلاً Entny form إلى شرح معاني الكلمات التي ترجع إلى جذر أو أصل واحد ثابت هو في الحقيقة بشكل البنية الأساسية للكلمة (١٦٢) .

وهنالك قضايا أراها مهمة تساعد في الكشف عن تصوّر القوم لطبيعة الاشتقاق ، وتطوُّر مفهومه ، وهي خمس قضايا :

أولاً : أهمّية الاشتقاق ودوره في التفريق بين مجامع الكلمات في اللغة .

ثانيًا : علاقته بالصيغ والأوزان .

ثالثًا : العلاقة بينه وبين التصريف .

رابعًا : الصلة بينه وبين القياس .

خامسًا :الاشتقاق من الأعجمي وموقف العلماء منه .

وسيكون حديثي عن هذه القضايا حديثًا مختصرًا وبالقدر الذي تسمح به طبيعة البحث ، وبالله التوفيق ومنه يستمدّ العون :

أولاً : أهمية الاشتقاق ودوره في التفريق بين مجامع الكلمات في اللغة :

أدرك علماؤنا القدامى أهمية هذا النوع من الاشتقاق وفائدته ودوره في التفريق بين مجامع الكلمات في العربية الأصيل منها والدخيل فأشاروا إلى أنّه يحتاج إليه لمعرفة الحرف الزائد من الأصلي يؤيّد ذلك قول أبي العباس المبرد (ت ٢٨٦هـ) : "فأما (أولق) و(أيصر) فإنّ في كلّ واحد منهما حرفين من حروف الزيادة ؛ ففي (أولق) الهمزة والواو فلا بدّ من الاشتقاق حتى يعلم أيهّما الأصل ، فإذا نظرت إلى (أولق) فإذا الفعل منه : أُلِق الرجل فهو مألوق : إذا أصابه لَمَمٌ من الجنون ، فعلمنا أن (الهمزة) أصل وأنّ (الواو) زائدة ، فتقديره (فوعل) مثل (كوثر) ؛ فهو مضروب في النكرة والمعرفة ... وكذلك (أيصر) يجمع على (فِعال) فيقال في جمعه إصار فتثبت الهمزة وتسقط الياء "(١٦٣) .

وذكر ابن عصفور أنّ الاشتقاق والتصريف يعرف بهما الزائد من الأصلي ، وبيّن ذلك في قوله : "إذا كان الحرف قد كثر وجوده زائدًا في موضع ما فيما عرف له اشتقاق أو تصريف وقل وجوده أصليًا فيه فينبغي أن يجعل زائدًا فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف حملاً على الأكثر نحو الهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف فإنها زائدة فيما عرف اشتقاق نحو، أصفر وأحمر. إلا ألفاظًا يسيرة فإنّ الهمزة فيها أصلية وهي (أرطى) في لغة من يقول : (أديم مأروط ، و أيطَل) ؛ لأنهم يقولون في معناه إطل وأيصر وأولق وإمَّعَة . فإذا جاءت الهمزة فيما لا اشتقاق له ولا تصريف ، نحو (أفكل) وجب حملها على الزيادة ، وألا يلتفت إلى (أرطى) وأخواته ؛ لقلتها وكثرة مثل أحمر(١٦٤) .

وأشار ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) إلى أن الاشتقاق دليل يعرف به الحرف الزائد من الأصلي ، ومثل لذلك ببعض الأمثلة (١٦٥) . وأشار في موضع آخر إلى أن الاشتقاق إذا ظفر به رجح على غيره من الأدلة ، وإن خفي الاشتقاق حكم بمقتضى دليل غيره عُذِر من حكم بذلك وعلى من اطلع على الاشتقاق ألا يحكم إلا بمقتضاه وإن لزم من ذلك مخالفة الأفضل . ومثّل لذلك بنون (رُمَّان) وأشار إلى أنها أصلية لثبوتها في قولهم : (مَرْمنة) وذكر أنّ عدم الاشتقاق أو احتمال اشتقاقين رجح ما لزم منه كثرة النظائر على غيره ، ومثّل للأول بالعِقيان - وهو الذهب - ووزنه فِعْيال كِجِرْيان ، أو فِعْلان كِسْرحان . وفِعلان أكثر نظيرًا ، فالحمل عليه أولى (١٦٦).

وقد جعل الرضي الاشتقاق شاهدًا على زيادة الياء في نحو (فينان) مشيرًا إلى أنه من (الفنن) - وهو (الغصن)(١٦٧).

ويرى ابن هشام (ت ٧٦١هـ) أن الاشتقاق دليل على زيادة الهمزة وخاصة إذا وقعت غير أولى ، كما في نحو (شمأل) و(شأمل) لأنها تحذف في قولهم : شملت الريح تشمل (١٦٨).

والسيوطي (ت ٩١١هـ) ينصّ على أن الاشتقاق من جملة ما يعرف به الزائد ، ومثله شبه الاشتقاق ، وذكر أنه بالاشتقاق يستدلّ على أن ألف (ضارب) وهمزة (اضرب) وراء (ضَرَّب) زوائد (١٦٩) ، وذكر كذلك أنَّ " منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشكّ فيها ، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنس بها وزال استيحاشه منها ، وهذا تثبيت للغة " (١٧٠) .

وقد تنبّه المحدثون إلى فائدة الاشتقاق وأهميّته كما تنبّه القدماء ؛ يقول حلمي خليل : " وما من شكّ في أنّ هذه الطريقة في تخليق الكلمات وتولّدها بعضها من بعض تجعل من اللغة جسمًا حيًا تتوالد أجزاؤه ويتصل بعضها ببعض بأواصر قوية واضحة تعلن عن عدد ضخم من الكلمات المفككة المنعزلة لو لم يكن الاشتقاق على هذه الصورة يربط بينها " (١٧١) . واستطرد قائلاً : " ومن ناحية أخرى كان لوجود الاشتقاق في العربية على هذه

الصورة شأن كبير في تحديد أصالة الكلمات فيها ، وسبيلاً لمعرفة الأصيل من الدخيل لأن الكلمة الدخيلة في العربية تبقى غالبًا في معزل عن سلسلة المشتقات المتجانسة المترابطة حيث لا نجد لها أصلاً لا من ناحية اللفظ ولا من ناحية الدلالة يمكن أن يلحق بها ، إلا ما تعسف اللغويون فيه فكلمات مثل : (الصراط) و(الفردوس) وغيرها من الألفاظ المعربة لا نجد لها في العربية أصلاً ، إذ لا توجد مادة (ص ر ط) أو مادة (ف ر د س) لأن وجود سلسلة من المشتقات دليل على غربة مثل هذه الكلمات عن العربية، غير أن بعض الكلمات الدخيلة أو المعربة قد يشتق منها أحيانًا بعض الكلمات ولكن على طريقة العربية في الاشتقاق مثل دوّن وتدوينًا وهما مشتقتان من كلمة (الديوان) الفارسية الأصل ، ومع ذلك فإن قلّة عدد المشتقّات كما أشرنا في هذه المواد، يعلن عن عدم أصالتها في العربية(١٧٢).

ثانيًا : علاقة الاشتقاق بالصيغ والأوزان :

يوضّح أحد الباحثين المحدثين طبيعة هذه العلاقة وأهمّيتها فيقول : " لا نستطيع الحديث عن الاشتقاق في العربية وخاصة الاشتقاق العامّ أو الصرفي دون التعرض لعلاقته بالصيغ والأوزان ، لأنّ الاشتقاق لا يتمّ دون قوالب تصاغ فيها الجذور ، فالكلمة العربية في الحقيقة إذا ما حلّلناها من ناحية البنية تشتمل على ثلاثة عناصر رئيسية وهي :

١ - الجذر أو المادة الأصلية وهو يتكون من ثلاثة حروف صامتة وترمز في الوقت نفسه للدلالة الأصلية للمادة .

٢ - الصيغة أو الوزن ، وهو القالب الذي تصبّ فيه الكلمة والذي يعطي الدلالة الوظيفية لها .

٣ - من وجود هذين العنصرين السابقين نصل إلى الأخير وهو دلالة الكلمة (١٧٣) .

ثالثًا : العلاقة بين الاشتقاق والتصريف :

أشار فيلسوف العربية أبو الفتح عثمان إلى أن الاشتقاق كالتصريف في أنهما يدخلان الاسم والفعل ولا يدخلان الحرف لأنه مجهول الأصل (١٧٤) .

وزاد ابن عصفور على ما ذكره ابن جني (الأصول المختلفة) فقال : " واعلم أنه لا يدخل التصريف ولا الاشتقاق في الأصول المختلفة نحو (لآل) و(لؤلؤ) لا ينبغي أن يقال إنّ أحدهما مشتق من الآخر ؛ لأنّ لآلاً من تركيب (ل أ ل) و(لؤلؤًا) من تركيب (ل أ ل أ) (فلآل) ثلاثي الأصول ، و(لؤلؤ) رباعي" (١٧٥) .

وعلّق الدناع على ما ذكره أبو الفتح بقوله : " يلحظ ابن جني الصلة الوثيقة التي تربط الاشتقاق بالصرف ، ويزيد الأمر وضوحًا ما قاله في المنصف : " وينبغي أن يعلم أنّ بين التصريف والاشتقاق نسبًا قريبًا واتصالاً شديداً " ثم يشرح هذه الصلة بقوله : " لأنّ التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتّى ، مثال ذلك أن تأتي إلى (ضَرَبَ) فتبني منها مثل (جَعْفر) فتقول (ضَرْبَبْ) ... وكذلك الاشتقاق أيضًا ؛ ألا ترى أنك تجيء إلى (الضَرَب) الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي والمضارع واسم الفاعل ؛ فمن هنا تقاربا واشتبكا" (١٧٦) .

وقد ذكر ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) أن التصريف شبه الاشتقاق عند النحويين إلا أنّ الفرق بينهما أنّ الاشتقاق مختصّ بما فعلت العرب من ذلك ، والتصريف عامٌ لما فعلته العرب ولما نحدثه نحن بالقياس ، وأشار الرجل إلى العلاقة بينهما في قوله : " فكلُّ اشتقاق تصريف وليس كلُّ تصريف اشتقاقًا ... فإن قيل : ما نحدثه لا دليل فيه على معرفة زائد من أصلي ، وإنما الدليل فيما فعلت العرب من ذلك ، والذي فعلته العرب من ذلك قد زعمتَ أنه يسمىً اشتقاقًا ، فأي شيء عَدَدْتَ فيما يعرف بالزائد من الأصلي، الاشتقاق والتصريف ، وهلاّ اكتفيت بأحدهما عن الآخر ؟ فالجواب أنه إذا كان الاستدلال على الزيادة أو الأصالة بردّ الفرع إلى أصله سُمِّي ذلك اشتقاقًا ، وإذا

كان الاستدلال عليهما بالفرع سُمِّي ذلك تصريفًا ؛ فمثال الاستدلال بردّ الفرع إلى الأصل استدلالنا على زيادة همزة (أحمر) مثلاً بأنهّ مأخوذ من (الحمرة) . (فالحمرة) هي الأصل الذي أخذ منه (أحمر) . فهذا وأمثاله يسمَّى اشتقاقًا، لأن المستدلّ على زيادة همزته – وهو (أحمر)– مأخوذ من (الحمرة) . ومثال الاستدلال على الزيادة بالفرع استدلالنا على زيادة ياء (أيصر) بقولهم في جمعه (إصار)– بحذف الياء وإثبات الهمزة – فـ(إصار) فرع عن (أيصر) ؛ لأنه جمعه ، فهذا وأمثاله يسمَّى تصريفًا؛ لأنّ المستدلّ على زيادة يائه – وهو (أيصر)– ليس بمشتقّ من (إصار) ، بل إصار تصريف من تصاريفه الدالّة على زيادة يائه" [١٧٧] .

وفي المبدع[١٧٨] أنه لا يدخل اشتقاق ما لا يدخله تصريف، كالاسم الأعجمي والصوت والحرف والشبيه بالحرف ، والنادر مثل كلمة (طوبالة) – وهي النعجة – والخماسي ، والمتداخل مثل كلمة (جَوْن) التي تطلق على الأسود والأبيض .

ونقل السيوطيّ عن أبي حيّان في شرح التسهيل أنّ "التصريف أعمّ من الاشتقاق ؛ لأنّ بناء مثل (قردَد) من (الضرب) يسمّى تصريفًا ولا يسمّى اشتقاقًا ؛ لأنّه خاصّ بما بنته العرب [١٧٩] .

رابعًا : الصلة بين الاشتقاق والقياس :

الصلة بين الاشتقاق والقياس وثيقة والعلاقة وطيدة ، إذ القياس ليس سوى القاعدة التي يتم الاشتقاق على أساسها ، فاشتقاق اسم الفاعل مثلاً له قاعدته القياسية وهي أنه يشتقّ من الثلاثي على وزن فاعل ، ومن غير الثلاثي على زنة المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة مع كسر ما قبل الآخر ، وهكذا فلكلّ وصف مشتق قاعدته التي يصاغ على ضوئها ، فإن كان الاشتقاق هو عملية استخراج لفظ من آخر أو صفة من أخرى ، فإن القياس هو الأساس الذي تبنى عليه هذه العملية لكي يصبح المشتق مقبولاً معترفًا به بين علماء اللغة وهذا يعني أن القياس – كما ذكر بعض الباحثين – هو النظرية والاشتقاق هو التطبيق [١٨٠] . وعلى ذلك فالقياس هو الحكم العام الذي اهتدى إليه القدماء عن طريق نصوص لغة العرب ، وطريقة هذا الحكم هو الاشتقاق [١٨١] .

خامسًا: الاشتقاق من الأعجمي وموقف علمائنا منه:

ونتساءل في صدر هذه الفقرة : هل يُعطَى ما عرَّبته العرب واستعملته في كلامها حكم كلامها فيشتقّ ويشتقّ منه ؟

أجاب السيوطيّ [١٨٢] قائلاً : " سُئل بعضُ العلماء عمّا عرّبته العرب من اللغات واستعملته في كلامها ، هل يعطى حكم كلامها فيشتقّ ويشتقّ منه ؟ فأجاب بما نصّه : ما عرّبته العرب من اللغات من فارسيّ وروميّ وحبشيّ وغيرها وأدخلته في كلامها على ضربين .

أحدهما : أسماء الأجناس كالفِرِنْد والإبْرَيْسَم واللجام والآجُرّ والباذق والفَيروز والقِسطاس والإستبرق .

والثاني : ما كان في تلك اللغات علمًا فأجروه على علميّته كما كان لكنّهم غيّروا لفظه وقرّبوه من ألفاظهم وربّما ألحقوه بأمثلتهم وربّما لم يلحقوه ، ويشاركه الضرب الأول في هذا الحكم لا في العلمية إلا أن ينقل كما نقل العربي ، وهذا الحكم هو المعتدّ بعجمته في منع الصرف ، بخلاف الأول ؛ وذلك كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب. وجميع أسماء الأنبياء إلا ما استثني منها من العربي كـ هود وصالح ومحمد – عليهم الصلاة والسلام – وغير الأنبياء كـ بِير وزوتكين ورستم وهُرمُز وكأسماء البلدان التي هي غير عربية كإصطخر ومَرْو وبَلْخ وسَمَرْقند وقُنْدُهار وخُراسان وكِرمان وكُورْكَان وغير ذلك ، فما كان من الضرب الأول فأشرف أحواله أن يجرى عليه حكم العربي فلا يتجاوز به حكمه . فقول السائل : " يُشْتَقّ " ؟ جوابه المنع ؛ لأنه لا يخلو أن يشُتقّ من لفظ عربي أو

أعجمي مثله ، ومحال أن يشتقّ العجميّ من العربيّ ، أو العربيّ منه لأن اللغات لا تشتقّ الواحدة منها من الأخرى، مُواضَعةً كانت في الأصل أو إلهامًا . وإنما يشتقّ في اللغة الواحدة بعضها من بعض ؛ لأن الاشتقاق نتاج وتوليد ومحال أن تلد المرأة ألا إنسانًا . وقد قال أبو بكر محمد بن السري : كان كمن ادّعى أن الطير ولد الحوت(١٨٣).

وقال السائل : " ويشتق منه " ؟ فقد - لعمري - يجري على هذا الضرب المُجَرى مجرى العربي كثير من الأحكام الجارية على العربي من تصرّف فيه ، واشتقاق منه . ثم أورد أمثلة كاللِّجام وأنّه معرَّب من لغام ، وقد جمع على لُجُم ككُتُب وصُغِّر على لُجَيِّم وأُتي الفعل منه بمصدر وهو الإلجام ، وقد ألجمه فهوْ مُلْجَم ، وغير ذلك .

ثم قال : وجملة الجواب أن الأعجمية لا تشتق ، أي لا يحكم عليها أنها مشتقة وإن اشتق من بعضها، فإذا وافق لفظ أعجمي لفظًا عربيًا في حروفه فلا تَرَيَنَّ أحدهما مأخوذًا من الآخر ، كـ(إسحاق) و(يعقوب) فليسا من لفظ (أسحقه الله إسحاقًا) ؛ أي أبعده ، ولا من (اليعقوب) - اسم الطائر - وكذا سائر ما وقع في الأعجمي موافقًا لفظ العربي " .

ولكنه يحكى عن أبي علي الفارسي أنّه قال : " إنّ العرب اشتقّت من الأعجميّ النكرة كما تشتقّ من أصول كلامها " . ويحكى عن ابن جنّي عن أبي علي الفارسي عن أعرابي أنّه يقال : " درهمت الخبازى " (١٨٤) .

المبحث الثاني : الاشتقاق الصرفي في تصوُّر الأصوليين :

تناول عدد من الأصوليين ظاهرة الاشتقاق في العربية إحساسًا منهم بما للاشتقاق من أهمية في خلق كثير من الألفاظ الجديدة التي تستعمل في البيئة العربية(١٨٥) . وكان اهتمامهم منصبًا - كما كان الشأن عند علماء النحو والتصريف - على هذا النوع من الاشتقاق الذي أطلقنا عليه الاشتقاق الصرفي ، غير أنّ اهتمامهم بحدِّه وما يتعلق بهذا الحدِّ من أركان وشروط فاق اهتمام نظرائهم من علماء النحو والتصريف ، كما سوف يتضح من خلال حديثنا في هذا المبحث بإذن الله تعالى.

ولا يخرج مفهوم الاشتقاق عند الأصوليين - في إطاره العام - عن مفهومه عند النحويين ، فقد تبنىّ عدد منهم تعريف أبي الحسن الرمَّاني النحوي (ت ٣٨٤هـ) القائل بأنّ الاشتقاق: " اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على حروف ذلك الأصل . " ومن هؤلاء العلاّمة الحلّي (ت ٧٢٦هـ) في تهذيبه والسيد العميدي (ت٧٥٤هـ) في شرحه المسمّى منية اللبيب (١٨٦) ، ويجعله الشيخ الإسنوي (ت ٧٧١هـ) حدًا لغويًا لا اصطلاحيًا في قوله : "الاشتقاق في اللغة هو الاقتطاع " (١٨٧) .

وقد تبنى عدد آخر حدّ الميداني القائل بأن الاشتقاق هو : " أن تجد بين اللفظين تناسبًا في المعنى والتركيب فتردّ أحدهما إلى الآخر " . ومنهم من زاد عليه قليلاً كما فعل القاضي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) في حدّه الاشتقاق بأنه "ردّ لفظ إلى لفظ آخر لموافقته له في حروفه الأصلية ومناسبته في المعنى، ولا بد من تغيير بزيادة أو نقصان"(١٨٨). وتابعه في ذلك تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) الذي حدّ الاشتقاق بقوله : " الاشتقاق : ردّ لفظ إلى آخر - ولو مجازًا - لمناسبة بينهما في المعنى والحروف الأصلية(١٨٩).

وعلّق المحلي - شارح جمع الجوامع - على حدّ السبكي مميِّزًا بين الأخذ المجازي والأخذ الحقيقي بأنّ الناطق من النطق - بمعنى التكلم- حقيقة ، وبمعنى الدلالة مجازًا كما في قولك: الحال ناطقة بكذا، أي: دالة عليه(١٩٠).

وقد فسّر الشيخ محيي الدين عبدالحميد الأخذ المجازي بقوله : "المراد أنّ أخذ كلمة بمعنى مجازي يعتبر اشتقاقًا أيضًا ؛ فأنت تقول: نطقت الحال بكذا . وتريد: دلّت دلالة واضحة. وهذا اللفظ مشتقّ من النطق المشبه به للدلالة الواضحة المشبهة ، ثمّ يشتقّون من النطق بالمعنى المجازي - وهو الدلالة - نطق ، أو ينطق ، أو ناطقًا، أو انطق بمعنى : دلّ،

أو يدلّ أو دالّ ، أو أكثر دلالة . ومن ذلك قول الشاعر :

ولئن نطقتُ بشكر برِّك مفصحًا

فلسان حالي بالشكاية أنطـــقُ

وقد تبيّن لك أنّ الاشتقاق ليس قاصرًا على المعاني الحقيقية فاعرف ذلك وكن منه على بصيرة [191].

وقد تابع السيد الشريف الحرجاني (ت ٨١٦هـ) كلًّا من البيضاوي والتاج السبكي حين حدّ الاشتقاق بقوله : "نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبًا ومغايرتهما في الصيغة " [192].

وقد علّق شمس الدين الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ) على تعريف البيضاوي بأن المأخوذ منه في كلام البيضاوي أعمّ من أن يكون اسمًا أو فعلاً لينطبق على مذهب البصريين والكوفيين جميعًا في كون الفعل مشتقًا من المصدر وعكسه فإنه لو قال : ردّ فعل إلى اسم . لاختصّ بمذهب البصريين، ولو قال : ردّ اسم إلى فعل . لاختصّ بمذهب الكوفيين . وقوله : لموافقته له في الحروف الأصلية . احترز به عما تكون الموافقة فيه في المعنى لا اللفظ ؛ كالحبس والمنع مثلاً . وقوله : ومناسبته في المعنى . ليخرج عنه مثل (الذهب) مع (الذهاب) فإنه يوافقه في حروفه الأصول ولكنه لا يناسبه في المعنى [193].

واعترض الإسنوي على حدّ الميداني بأنّ الاشتقاق ليس هو نفس الوجدان حتى يقال: " هو أن تجد " . أي : وجدانُك . وقال : " بل الاشتقاق هو الردّ عند الوجدان كما تفطّن له المصنّف فلذلك أصلحه – كما تراه – وهو من محاسن كلامه ، لكنه يقتضي أن الاشتقاق فعل الشخص حتى يعدم بعدمه . وفيه نظر " [194] .

ويجاب عن عبارته " لكنه يقتضي أن الاشتقاق فعل الشخص ..." بأنه كذلك ؛ لأنّ المقصود تعريف الاشتقاق من حيث قيامه بالفاعل كما قيّد المحلّي بذلك في شرحه على جمع الجوامع ، وبهذا يكون تعريفًا للاشتقاق باعتبار العلم[195].

وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) نحوي كبير وأصولي جليل وله باع طويل في المجالين ومؤلّفاته تشهد بذلك ولكنه في حديثه عن الاشتقاق وفي تعريفه يحذو حذو الأصوليين ، يتّضح ذلك من قوله : : "المشتقّ ما دلّ على معنى بحروف أصله الأصول ومعناه بتغيير ما . وأسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة وأفعل التفضيل والزمان والمكان والآلة تطّرد ، كالعالم والمعلوم ، بخلاف غيرها كالقارورة والدَّبران والعيوق والسماك والثريّا . وقد يقال : ما غيّر عن صيغة حروف أصله الأصول ، فـ(مقتل) بمعنى (قَتْل) غير مشتقّ على الأول مشتقّ على الثاني " [196] .

وممن جمع بين النحو والأصول كذلك العلاّمة أبو حيّان (ت ٧٤٥هـ) الذي حدّ الاشتقاق بأنّه : " أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ، ليُدَلّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفتا حروفًا أو هيئة كـ(ضارب) من (ضَرَب) و(حذِر) من (حذر) . وطريق معرفته تقليب تصاريف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ دلالة اطّراد أو حروف غالبًا كضرب ؛ فإنه دالّ على مطلق الضرب فقط ، أما ضارب ومضروب ويضرب واضرب فكلّها أكثر دلالة وأكثر حروفًا وضرب الماضي مساوٍ حروفًا وأكثر دلالة ، وكلّها مشتركة في (ضرب) وفي هيئة تركيبها . وهذا هو الاشتقاق الأصغر المحتجّ به " [197] .

والسيوطي نحويّ وأصوليٌّ كذلك يحدّ هذا الاشتقاق حدًّا مختلفًا عن الحدود الأصولية السابقة فيقول : "الاشتقاق الأصغر : هو إنشاء مركب من مادّة يدلّ عليها وعلى معناها [198] . فيشير إلى شيء جديد على الأصوليين القدامى هو ما يعرف بمادّة الاشتقاق . ويبدو لي أن عددًا من متأخّري الأصوليين قد تلقّفوا هذه المادة وبنوا عليها نظريتهم فيما يتعلّق بالأصل الاشتقاقي تلك النظرية القائلة بأنّ المادّة المعجميّة هي الأصل ، كما سيتضح عند حديثنا

عن أصل المشتقات في موضعه من هذا البحث .

ويبدو لي أنّ القنّوجيّ (ت ١٣٠٧هـ) كان من هؤلاء الأصوليين الذين أفادوا من إشارة السيوطي حين حدّ الاشتقاق بقوله : " وأما الاشتقاق الأصغر فقد عرّفناك أنه توافق الحروف الأصول مرتبة من غير اعتبار بما يفصل بينها من حروف زائدة ، كما قدمنا في تركيب (س ل م) وتركيب (ج ل س) وتركيب (ن ب ل) . فإن هذه التراكيب إذا استعملت مرتبة كانت راجعة إلى معنى واحد وإن اختلفت بالزيادة والنقص والحدوث والتجدد وذلك كما يكون في الفعل الماضي والمستقبل والمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وسائر الألفاظ التي توجد فيها الحروف الأصول مرتبة وهذا الاشتقاق الأصغر هو الذي يسمّيه أهل النحو والصرف والبيان اشتقاقًا، وعليه يحمل ما يرد في استعمالاتهم " [١٩٩] .

وقد اهتمّ الأصوليّون بتتبّع حدّ الاشتقاق عند أهل العربية وصنّفوا ما ورد من تعريفاتهم باعتبارين ؛ إما بحسب العلم ، وإما بحسب العمل ؛ يَدُلُّكَ على ذلك ما جاء في (الفوائد الخاقانية العبيدية) لعبيد الله خان (ت٩٧٦هـ): " إنّ الاشتقاق يؤخذ تارة باعتبار العلْم ، وتارة باعتبار العمل ، وتحقيقه أنّ (الضارب) مثلاً يوافق (الضَّرْب) في الحروف الأصول والمعنى بناءً على أنّ الواضع عيَّن بإزاء المعنى حروفًا ، وفرَّع منها ألفاظًا كثيرة بإزاء المعاني المتفرعة على ما تقتضيه رعاية التناسب ، فالاشتقاق هو هذا الأخذ والتفريع ، فتحديده بحسب العلم بهذا التفريع الصادر عن الوضع ، وهو أن تجد بين اللفظين تناسبًا في المعنى والتركيب فتعرف ردّ أحدهما إلى الآخر وأخذه منه ، وإن اعتبرناه من حيث احتياج أحد إلى عمله عرّفناه باعتبار العمل ، فتقول : هو أن تأخذ من أصل فرعًا يوافقه في الحروف الأصول وتجعله دالاً على معنى يوافق معناه"[٢٠٠].

وعلّق صاحب (العلم الخفّاق) على ما جاء في (الفوائد الخاقانية) بقوله :"والحقّ أن اعتبار العمل زائد غير محتاج إليه، وإنما المطلوب العلم باشتقاق الموضوعات، إذ الوضع قد حصل وانقضى على أنّ المشتّقات مرويّات عند أهل اللسان . ولعلّ ذلك الاعتبار لتوجيه التعريف المنقول عن بعض المحّققين . ثم إنّ المعتبر فيهما الموافقة في الحروف الأصلية ولو تقديرًا "[٢٠١] .

وقد توسّع الأصوليون في مفهوم الاشتقاق فتحدثوا عن أركان الاشتقاق الأربعة وهي :

١ - لفظ موضوع لمعنى ، وهو المشتقّ منه .

٢ - لفظ آخر له نسبة إلى اللفظ الأول ، وهو المشتقّ .

٣ - مشاركة بين اللفظين في الحروف الأصلية وفي المعنى.

٤ - تغيير يلحق ذلك الاسم في حرف فقط ، أو حركة فقط، أو فيهما معًا ، وكلّ واحد من هذه الثلاثة إمّا أن يكون بالزيادة أو بالنقصان أو بهما معًا ؛ ليكون مجموع التغييرات تسعة . ومنهم من وصل بها إلى خمسة عشر [٢٠٢] .

وهذه الأركان تضمَّنها تعريف البيضاوي السابق[٢٠٣]. وقد ذكرها الشوكاني في (إرشاد الفحول) [٢٠٤] .

ويلاحظ أن منهم من يشترط التغير في المعنى ، ومنهم من لم يشترط ، فمن شرط التغير في المعنى نظر إلى أن المقاصد الأصلية من الألفاظ معانيها ، وإذا اتّحد المعنى لم يكن هناك تفرع وأخْذ بحسبه وإن أمكن بحسب اللفظ فالمناسب أن يكون كلُّ واحد أصلاً في الوضع، وعرف المشتق بما ناسب أصلاً بحروفه الأصول ومعناه بتغيّر ما في المعنى ، ومن لم يشترط اكتفى بالتفرع والأخذ من حيث اللفظ [٢٠٥] .

وقد اشترط الأصوليُّون في الاشتقاق شروطًا تظهر في تعريف البيضاوي السابق "ردّ لفظ إلى لفظ آخر ... " كمراعاة الترتيب ، وموافقة الحروف الأصلية للفظ ، ومناسبة المشتق للأصل في معناه وتغيّر بزيادة أو نقصان.

وكذلك اشترطوا في المشتق اسمًا كان أو فعلاً شروطًا خلاصتها ما يلي :

١ - أن يكون له أصل ، لأنه فرع مأخوذ من لفظ آخر ولو كان أصلاً في الوضع غير مأخوذ من غيره لم يكن مشتقًا .

٢ - أن يناسب المشتقُّ الأصل في الحروف، لأن الأصالة والفرعية باعتبار الأخذ لا تتحققان بدون التناسب بينهما .

٣ - المناسبة في المعنى ؛ بأن يكون في المشتقّ معنى الأصل ؛ إما مع زيادة كـ(الضَرب) ؛ فإنه للحدث المخصوص، و(الضارب) فإنه لذات ما له ذلك الحدث ، وإما دون زيادة سواء كان هناك نقصان كما في اشتقاق (الضَّرْب) من (ضَرَب) على مذهب الكوفيين ، بل يتّحدان في المعنى ؛ كالمقتل مصدر من القتل[٢٠٦].

ويشترط البيضاوي في المشتقّ صدق أصله خلافًا لأبي علي الجبّائي (ت ٣٠٣هـ) وابنه أبي هاشم ، ويشير إلى أنه يمتنع إطلاق المشتق بدون المشتق منه ، مستدلاً على ذلك بأنّ الأصل - وهو المشتقّ منه - جزء من المشتقّ. ويشترط لكونه حقيقة دوام أصله مخالفًا بذلك ابن سينا وأبا هاشم . وقيَّده الإسنوي بحال الإطلاق [٢٠٧] .

وقد توسّع الشيخ حسين والي الأزهري في مفهوم الاشتقاق كذلك حين أشار إلى أن النزع قد يكون على سبيل المجاز في قوله : " الاشتقاق نزع لفظ من آخر ولو مجازًا إذا اتفقا في المعنى والحروف الأصلية وترتيبها ، ليدلّ بالفرع على معنى أصله ، بزيادة مفيدة غالبًا لأجلها اختلفا في غير الحروف الأصلية أو في شكل الأصلية على التحقيق أو التقدير" [٢٠٨] . وقال مُعَلِّقًا على هذا التعريف : "والمنزوع منه كـ(الأشَرّ) نزع منه (الأشِر) ، وكـ(النطق) بمعنى التكلم ، نزع منه (الناطق) بمعنى الدالّ - على المجاز - كما يقال : الحال ناطقة بكذا . أي : دالة عليه . من قبيل المجاز المرسل أو المجاز بالاستعارة المكنية . والمنزوع منه يشمل المقدّر ؛ كالفعل الذي لا مصدر له كعسى وليس ، وإن وصفه النحويون بالجمود ؛ لأنّ الجمود معناه عدم التصرف لا عدم الاشتقاق . والاتفاق في اللفظ والمعنى يمنع مثلاً أن يكون (قعد) مشتقًا من (الجلوس) ، وإن كان الاشتقاق في المعنى موجودًا ؛ لأنّ الاتفاق في اللفظ غير موجود ، ويمنع مثلاً أن يكون (ضرب) بمعنى دقّ مشتقًا من (الضَّرْب) بمعنى الذَّهَاب وإن كان الاتفاق في اللفظ موجودًا ؛ لأنّ الاتفاق في المعنى غير موجود [٢٠٩] .

والأصوليون في حديثهم عن الاشتقاق المجازيّ متأثرون بشيخ البلاغة العربية العلاّمة عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) الذي تحدّث عن هذا الجانب مشيرًا إلى أن (أحيا) في نحو " أحيا اللهُ الأرضَ " مشتقٌّ من (الحياة) وذكر أننا نقدر في المشتق منه أنه نقل عن معناه الأصليّ في اللغة إلى معنى آخر ثم اشتقّ منه (أحيا) بعد هذا التقدير ومعه، كما أن لفظ اليد يُنْقل إلى النعمة ثم يشتق منه (يُدَيتُ)[٢١٠].

وأشار إلى هذا في موضع آخر عندما ذكر أن المجاز في المثبت نحو (فأحيينا به الأرض) فإنما كان مأخذ اللغة لأجل أن طريقه المجاز بأن أجري اسم الحياة على ما ليس بحياة تشبيهًا وتمثيلاً ثم اشتقّ - منها وهي في هذا التقدير - الفعل الذي هو (أحيا) واللغة هي التي قضت أن تكون الحياة اسمًا للصفة التي هي من الموت ، فإذا تجوز في الاسم فأجري على غيرها فالحديث مع اللغة [٢١١] .

والأصوليّون يتحدّثون عن المشتقّ متى يكون حقيقة ومتى يكون مجازًا ، فيشيرون إلى أنه عند وجود معنى المشتق منه حقيقة اتفاقًا كالضارب لمباشرة الضَّرْب ، وأما قبل وجوده فمجاز اتفاقًا كالضارب لمن يضرب وسيضرب[٢١٢] ، وأما بعد وجوده وانقضائه كالضارب لمن قد ضرب وهو الآن لا يضرب فقد اختلف فيه على أقوال :

أولها : مجاز مطلقًا وهو قول الحنفية [٢١٣] .

ثانيها : أنه حقيقة مطلقة وهو قول الشافعية ، وإليه ذهب ابن سينا من الفلاسفة ، وأبو علي الجبائي وابنه أبو هاشم من المعتزلة (٢١٤) .

ثالثها : أنه إن كان مما يمكن بقاؤه كالقيام والقعود، فمجاز وإن لم يكن مما يمكن بقاؤه كالمصادر السيّالة نحو التكلم والإخبار فحقيقة (٢١٥) .

وقد أشار الرجل إلى أن معنى المشتق قد يكون معنى المشتق منه دون زيادة عليه ؛ كـ(المَقْتَل) من (القَتْل) ، إلا أنَّ في هذا فائدة من جهة أخرى هي التوسع في اللغة ، والاشتقاق مما تتوسع به اللغة في ألفاظها ومعانيها(٢١٦) .

وأشار الرجل كذلك إلى العلاقة بين المشتق والمشتق منه ، فذكر أن المشتقّ يدلّ على المشتقّ منه ، ومثّل لذلك بكلمة (العالم) المشتقّة من (العلم) ، مشيرًا إلى أن العِلْم – وهو المشتق منه – جزء من مجموع معنى العالم – وهو المشتق منه – وأنه لا يوجد المشتق دون المشتق منه ، وإلا لزم وجود كلّ الشيء دون جزئه ، وهو مستحيل، وذكر كذلك أنه لا ينتقص هذا بصحة إطلاق اسم كل الشيء على جزئه لأنَّ ذلك مجاز ، والكلام في صحة الإطلاق على الحقيقة(٢١٧).

وهذا الذي ذكره قد احتج بمثله أهل السنة على بعض المعتزلة الذين أطلقوا نحو العالم من المشتقات على الله – عزَّ وجل – وأنكروا وجود المشتق منه ، ولم ينكروا مثل ذلك في المخلوقين ، ولكنهم – أعني أهل السنة – جعلوا العلة في صحة إطلاق العالم مثلاً على الله تعالى وعلى عباده وجود المشتق منه (٢١٨) .

وقد تحدث الأصوليون عن طبيعة المشتق من حيث البساطة والتركيب فأشاروا إلى أنَّ في معنى المشتق أقوالاً أشهرها : أنه مركب من الذات والصفة والنسبة . إضافة إلى أقوال أخرى منها أنه مركب من النسبة والمشتق منه فقط واختاره السيد السَّند ، مستدلاً عليه بأنّ مفهوم الشيء غير معتبر في الناطق وإلا لكان العَرَض العام داخلاً في الفصل ، ولا ما يصدق هو عليه وإلا انقلب الإمكان بالوجوب في ثبوت الضاحك للإنسان مثلاً ، فإن الشيء الذي له الضحك هو الإنسان ، وثبوت الشيء لنفسه ضروري ، وأنت تعلم أنَّ مفهوم المشتق ليس فصلاً بل يعبّر عن الفصل . ومنها ما ذهب إليه المحقِّق الدَّوَّاني محمد بن أسعد الصديقي (ت ٩٨٢هـ) من أنه أمر بسيط لا يشتمل على النسبة ، بل معناه – أي : معنى المشتق – هو القدر الناعت المحمول بالعَرَض مواطأة وحدَه ، أي : من غير أنْ يعتبر فيه الموصوف ولا النسبة ، بل الأمر البسيط الذي هو مفهوم المبدأ – أي المشتق منه – بحيث يصبح كونه نصًّا لشيء وليس بينه وبين المشتق منه تغاير حقيقة ، ومثّل لذلك بالأبيض مشيرًا إلى أنه إذا أخذ لا بشرط شيء فهو عَرَضي ومشتق ، وإذا أخذ بشرط لا شيء فهو عَرَض ومشتق منه ، وإذا أخذ بشرط شيء فهو ثوب أبيض(٢١٩) .

وتحدث الأصوليون كذلك عن المشتقّ من حيث الاطّراد وعدمه ، فأشاروا إلى أن الصفات الخمس التي هي صفة الفاعل ، وصفة المفعول ، والصفة المشبهة ، وصفة المبالغة ، والتفضيل تعدُّ من قبيل المشتقّ المطّرد . وأنَّ المشتقّ غير المطّرد وهو المختص ببعض الأشياء ، كالقارورة مثلاً ، فإنها مشتقَّة من القرار ، للزجاجة المعروفة؛ لأنها لا تطلق على كل مستقرّ من المائع كالكوز ، وكالدَّبران مشتق من الدُّبُر ، ولا يطلق مما يتّصف به إلا على خمسة كواكب في الثور ، وهو برج في السماء ، وهو ثاني منازل القمر ، وكـ(الخمر) مشتق من (المخامرة) مختصٌ بماء العنب إذا غلي واشتدَّ غليانه فقذف بالزَّبَد ، ولا يطلق على كل ما توجد فيه المخامرة ، ونحو ذلك . وحققوا ذلك أن وجود معنى الأصل في المشتقّ قد يعتبر بحيث يكون داخلاً في التسمية وجزءًا من المسمَّى والمراد ذات ما باعتبار نسبة معنى الأصل إليها بالصدور عنها أو الوقوع عليها أو فيها؛ فهذا المشتق يطّرد في كلّ ذات

كذلك، كالأحمر ، فإنه لذات ما لها حُمْرَة ، فاعتبرت في المسمّى خصوصية صفة، أعني الحمرة ، مع ذات ما في جميع لحائه . وتحقيقه كذلك عندهم بأنه قد يعتبر وجود معنى الأصل من حيث إن ذلك المعنى مصحّح للتسمية بالمشتقّ مرجِّح لها من بين سائر الأسماء من غير دخول المعنى في التسمية ، وكونه جزءًا من المسمَّى . والمراد بالمشتقّ حينئذ ذات مخصوصة فيها المعنى لا من حيث هو، بل باعتبار خصوصها ؛ فهذا المشتق لا يطّرد في جميع الذوات المخصوصة التي يوجد فيها ذلك المعنى (٢٢٠) .

وتحدث بعض الأصوليين عن المشتق من حيث الحكم به أو الحكم عليه ، فأشاروا إلى أنه لا فرق بين المشتق المحكوم به والمحكوم عليه، ونقل هذا عن التاج السبكي (ت٧٧١هـ) ووالده التقي السبكي (ت ٧٥٦هـ) ، وقصر القرافي والإسنوي المسألة على المشتقّ المحكوم به ، فإن لم يكن محكومًا به فحقيقة مطلقًا ، أي : في الزمن الماضي والحال والاستقبال (٢٢١) . وقرَّر الشاطبي إطلاق جواز اشتقاق المجرَّد من المزيد وساق له أمثلة هي أكثر من أن تحصى (٢٢٢) .

وقد تعدَّى الشيخ العلايليّ (ولد / ١٩١٤م) حدود تلك القواعد التي رسمت للاشتقاق وجوَّز نوعًا من الاشتقاق وصفه أحد الباحثين المعاصرين (٢٢٣) بأنه: " ممعن في إطلاق العنان للتصرف في اللغة وداعٍ إلى عدم حصرها بضوابط لكل ظاهر " حيث نادى بقاعدة تأصيل الفرع ، بمعنى جعل الفرع أصلاً اشتقاقياً ، ومثل لذلك بكلمة رَجَل التي يشتقّ منها الرِّجْل التي بمعنى القدم ثم تشتق من الرِّجْل الرَّجُل بمعنى البشريّ .

وقد أكَّد فكرته هذه بناء على ظواهر تطورية للكلمة فقال : "ولا تعجب فملحظه الاشتقاقي دقيق جدًا وعلميّ ؛ وبيانه أن ميزان (فعَّل) صيغة من صيغ المبالغة ، وعليه فالمعنى الوضعي لكلمة رَجُل الكائن الذي تميَّزت فيه رِجلاه عن يديه وبلغتا كمال استوائهما بالنسبة إلى سائر الحيوانات ثم في طور متأخر خُصَّت الكلمة بالذكر تبعًا لتطورات عرفية واجتماعية لا يرتاب في صدقها العلم اليوم، ولعلّ هذه الدقة في التسمية لا تلحظها في لغة أخرى ، كما لا تحسّ فيها بتلك المسافات التطورية في سعي الفكر الجماعي . وإليك مثالاً آخر : اشتقت العرب كلمة (المرجاس) لآلة ارتفاع المياه ، وبتأصيل هذا الفرع قالوا : (رجس الماء) . بمعنى : قدَّره وقاسه ، بينما هو في الأصل لا يدلّ هذه الدلالة " (٢٢٤) .

* * *

الفصل الثاني : أصل الاشتقاق عند النحويين والأصوليين:

المبحث الأوّل : أصل الاشتقاق عند النحاة :

بدأ التفكير في أصل الاشتقاق منذ فترة بعيدة ، وقد دَبَّ الخلاف بين النحويين منذ القدم حول هذا الأصل واستمرَّ الخلاف ناشبًا حتى يومنا هذا ، وتكوَّنت بصدده عدَّة مذاهب تختلف فيما بينها اختلافًا كبيرًا ، وكان أقدم هذه المذاهب مذهبان ، هما : المذهب البصريّ الذي يجعل المصدر أصلاً للفعل في الاشتقاق ، والمذهب الكوفيّ الذي يعكس ويجعل الفعل أصلاً للمصدر، وكان لكلّ فريق حججه وأدلّته التي تمسَّك بها كما كان لكل فريق اعتراضاته التي يدحض بها أدلّة الفريق الآخر ويقوّي بها مذهبه وأدلته . وهاك خلاصة ما قيل حول الأصل الاشتقاقي من مذاهب وأقوال :

أوّلاً ـ المذهب البصري : المصدر أصل للفعل في الاشتقاق:

نقل أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) عن سيبويه وجميع البصريين – حتى عصره – بأنّ الفعل مأخوذ من المصدر ، والمصدر سابق له ؛ فهو اسم الفعل ، وقال : "وهذا معنى قول سيبويه : وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وأحداث الأسماء المصادر" (٢٢٥) .

وقد استدلّ البصريون لصحّة مذهبهم بعدد من الأدلة خلاصتها [٢٢٦] ما يلي :

١ - أن المصدر اسم الفعل ، وأنه قد اتفق على أنّ الاسم سابق الفعل فوجب أن تكون المصادر سابقة للأفعال.

٢ - أن المصدر في اللغة هو المكان الذي يصدر عنه ، كما نقول: هذا مصدر الإبل للمكان الذي تصدر ؛ فعلى ما توجبه حقيقة اللغة هو الشيء الذي يصدر عنه ، وأنه لو كان هو الذي صدر عن الفعل لسُمِّي صادراً لا مصدراً.

٣ - أنه لو كان المصدر بعد الفعل وكان مأخوذاً منه لوجب أن يكون لكل مصدر فعل قد أخذ منه ، ولما كان في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها مثل العبودية والرجولية والبنوّة والأمومة وغير ذلك ، وكان في كلامهم أيضًا مصادر جارية على غير ألفاظ أفعالها نحو الكرامة والعطاء ونحوها علمنا أن الأفعال ليست أصولاً للمصادر بينما المصادر هي الأصول ؛ فمنها ما أخذ منه فعل ومنها ما لم يؤخذ منه فعل ، وهذا دليل أبي إسحاق الزجاج شيخ أبي القاسم الزجاجي.

٤ - أنه لو كانت المصادر مأخوذة من الأفعال جارية عليها لوجب ألا تختلف كما لا تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعالها كالضارب والمضروب والشاتم والمشتوم ونحو ذلك مما يطّرد، ولكن المصادر مختلفها أكثر مما جاء منها على الفعل كما في نحو شَرِب شُرْبًا وشَرْبًا وشَرابًا ومشربًا وشرابًا، وعدل عن الحقّ عدلاً وعدولاً . ولذلك حكمنا بأنها غير جارية على الأفعال وأن الأفعال ليست بأصولها وهذا دليل كان أبو بكر بن السراج يستدلّ به .

٥ - أن المصدر يدلّ على زمان مطلق والفعل يدلّ على زمان معيّن ، فكما أن المطلق أصل للمقيَّد ، فكذلك المصدر أصل للفعل .

٦ - أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل ، وأما الفعل فلا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره .

٧ - أن المصدر يدلّ على شيء واحد، وهو الحدث ، والفعل يدل على شيئين، وهما الحدث، وصاحبه، ولما كان الواحد أصلاً للاثنين كان ما يدل على الواحد أصلاً لما يدل على الاثنين .

٨ - أن المصدر له مثال واحد نحو الضَّرْب والقَتْل ، والفعل له أمثلة مختلفة ، وما كانت أمثلته مختلفة يُعَدُّ فرعًا لما له مثال واحد ، كالذهب ؛ فإنه أصل يؤخذ منه صور متعددة وأشكال مختلفة .

نقد للنظرية البصرية :

ذكر أحد الباحثين المعاصرين [٢٢٧] جملة أسباب تضعف كون المصدر أصلاً للفعل ، خلاصتها ما يلي :

١ - أن المصدر هو اسم لمعنى ، وأسماء المعاني أسماء مجردة لا يمكن أن تكون أصولاً لألفاظ أقرب منها إلى التجسيد.

٢ - لكثير من الأفعال مصادر متعددة ، والمقبول أن يشتقّ المتعدد من الواحد لا العكس .

٣ - المصدر اسم للفعل ، ويصعب ظهور الاسم قبل ظهور مسمّاه ، فلا جلوس قبل أن يعرف جلس ويجلس ، اللهم إلا إذا كان ذلك في الذهن .

٤ - اعتبار المصدر أصلاً أوقع النحويين في كثير من الاضطراب والغموض [٢٢٨].

ثانيًا ـ المذهب الكوفيّ : الفعل أصل والمصدر مشتقّ منه:

نقل أبو القاسم الزجاجي عن الفراء (ت ٢٠٧هـ) وجميع الكوفيين أن المصدر مأخوذ من الفعل، والفعل سابق له ، وهو ثانٍ بعده [٢٢٩] ، وهذا ما حكاه أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) عن جميع الكوفيين ، وذلك في كتابيه الشهيرين (الإنصاف) [٢٣٠] و(أسرار العربية)[٢٣١] وكذلك في غيرهما من كتبه .

وقد استدلّ الكوفيون لصحة مذهبهم بأدلّة من أهمها ما يلي :

١ - أنّ المصدر يعتلّ لاعتلال الفعل ويصحّ لصحّته فيقال : قام قياماً وعَوِر عَوَرًا ، وحَوِل حَوَلاً ، ونحو ذلك .

٢ - أن المصادر تكون توكيداً لأفعالها نحو : ضَرَب ضربًا، وخرج خروجًا ونحو ذلك ، والتوكيد تابع للمؤكّد ثانٍ بعده ، والمؤكَّد سابق له ، فدلّ ذلك على أنّ المصدر تابع للفعل مأخوذ منه ، وأن الفعل هو الأصل المأخوذ عنه. وهذا دليل كان يستدلّ به أبو بكر القاسم بن محمد الأنباري (ت ٣٢٧هـ) .

٣ - أن الفعل يعمل في المصدر كما في نحو : ضربتُ ضربًا ، فوجب أن يكون المصدر فرعًا له ، لأنّ رتبة المعمول بعد رتبة العامل ، فوجب أن يكون المصدر فرعًا على الفعل .

٤ - أنّ المصدر لا يتصوَّر معناه ما لم يكن فعلَ فاعلٍ ، والفاعل وضع له (فَعَل) و(يَفْعَلُ) فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر .

٥ - أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ، ولا شكّ أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد ، فدلّ على أنّ الفعل أصل والمصدر فرع .

وأجابوا عن دليل البصريين الذي يقول: " إنّ المصدر إنما سُمِّي مصدراً لصدور الفعل عنه ، كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدراً لصدورها عنه" بأنه لا يجوز؛ لأنا نقول : لا نسلم ، بل سُمِّي مصدراً لأنه مصدور عن الفعل ، كما قالوا : " مَرْكَب فَاره ، ومَشْرَب عَذْب" أي: مركوب فاره، ومشروب عذب . والمراد به المفعول لا الموضع، فلا تمسك لكم بتسميته مصدراً [٢٣٢] .

وقد أجاب أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) عن كلمات الكوفيين وأدلتهم بإجابات مفصَّلة لا أرى هنا ما يدعو لذكرها وتفصيل القول فيها [٢٣٣] .

وقد علَّق فؤاد ترزي على المذهبين السابقين بأمور خلاصتها ما يلي :

١ - أن الطابع الذي تتسم به معظم أدلة البصريين طابع عقلي فلسفي ، بينما الطابع الذي تتسم به أدلة الكوفيين هو طابع صرفي نحوي . وأرجع السبب في هذا إلى ان أهل البصرة كانوا أسبق من غيرهم إلى الانتفاع بالمنطق والفلسفة .

٢ - أن أكثر الحجج البصرية تتناول معنى المصدر ودلالته، والقليل منها يتناول لفظه، وهي حين تتناول معناه ودلالته تبدو معقولة مقبولة ، وحين تتناول لفظه تبدو ضعيفة واهية ، أما الحجج الكوفية فلا تتعدى لفظه وعمله .

٣ - أن اتخاذ اسم المصدر دليلاً على أصالته لدى البصريين إنما هو من قبيل الحجاج الدائري ، إذ إنّ المصدر لم يسمّ مصدراً - من وجهة نظرهم - إلا نتيجة اعتقادهم بأصالته ، ومن العبث أن يتخذ من نتيجة شيء سببًا للشيء نفسه .

٤ - أن المفهوم البصري للمصدر كان متأثّرًا تأثرًا شديداً بنظرية المُثُل الأفلاطونية .

وخلص الرجل إلى نتيجة إجمالية ، فقال : " وقُدِّر للنظرية البصرية أن تسود أوساطنا اللغوية قديمًا وحديثًا غير أنّ سيادتها في رأيي لا تقيم دليلاً على سلامتها التامة؛ إذ تتنافى - من حيث المبدأ - وعلم اللغة الذي يفترض انتقال الألفاظ في تطورها من المحسوس إلى المجرد ، لا العكس ، وهي - فوق ذلك تمثل فكرة فلسفية متأثرة إلى حدٍّ بعيد بنظرية المُثُل عند أفلاطون .

أما النظرية الكوفية فعلى الرغم من أنها تبدو أقرب . من الناحية العملية فإنها في الواقع لا تمثّل غير جانب واحد من جوانب الاشتقاق في اللغة ، ومن ثم كان الأخذ بها من قبيل التعميم والتحكم" [٢٣٤] .

ملاحظات على المذهبين السابقين :

بعد عرض مضمون المذهبين البصريّ والكوفيّ وبعد عرض أدلة الفريقين لاحظت ما يلي :

١ – أن الخلاف الدائر بين الفريقين البصري والكوفي حول الأصل الاشتقاقي والذي عرضه وفصل القول فيه أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) ثم أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ومن جاء بعده ممن عنوا بأمر الخلاف النحوي ، وامتدّ إلى يومنا هذا ، إنما كان خلافًا حول الفعل والمصدر فقط أيهما مشتق من الآخر وفرع عليه ؟ ولم يتعرض أمر الخلاف لبقية المشتقات ، يدلُّك على ما أقول قول أبي القاسم الزجاجي وهو يُعَنْوِن للمسألة "باب القول في الفعل والمصدر ؛ أيهما مأخوذ من صاحبه "[٢٣٥] . وقوله وهو يجمل عرض المسألة : " قال سيبويه : وجميع البصريين : الفعل مأخوذ من المصدر، والمصدر سابق له ... قال الفراء وجميع الكوفيين : المصدر مأخوذ من الفعل، الفعل سابق له ، وهو ثان بعده"[٢٣٦].

وكذلك يؤكّد ما أدعيه قول أبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) وهو يعرض مسألته ! "ذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتق من الفعل وفرعٌ عليه ... وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه[٢٣٧] .

٢ – أن الحديث عن الصفات المشتقة وغيرها من المشتقات كاسم الآلة واسمي الزمان والمكان لم يتضمنه المذهبان المذكوران ولم يذكره الزجاجي والأنباري وغيرهما ممن أشاروا إلى هذا الخلاف المذهبي ، وكأن القوم قد اتفقوا حول أصل اشتقاقها . وأول من صرح بها ضمن أحد المذهبين هو ابن الصائغ في تذكرته ، حيث أشار إلى أنها مشتقة من المصدر ، فقال : "يشتق من المصدر تسعة: الفعل واسم الفاعل والمثال واسم المفعول وصيغة المفاضلة والصفة المشبهة واسم المصدر واسم الآلة واسم الزمان والمكان واسم الشيء المُعَدّ للفعل كالمسجد للصلاة والسجود ، فأما المسجد فاسم لمكان السجود وليس اسمًا لبيت بل لموضع السجود في البيت"[٢٣٨] .

وقد تنبّه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) إلى سكوت علماء البصرة والكوفة عن الحديث عن هذه المشتقات فتحدث هو عنها فذكر أن المصدر أصل للفعل ، وأن الفعل أصل للوصف ، وتابعه في ذلك الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) [٢٣٩] ، وصرح أبو السعادات بن الشجري (ت ٥٤٢هـ) بذلك عندما قال وهو يشرح حدّ الاسم عند بعض النحويين : " فقوله : الاسم كلمة تدلّ على معنى في نفسها . تحرزًا من الحرف ؛ لأن الحرف يدلّ على معنى في غيره . وقال: غير مقترنة بزمان . تحرزًا من الفعل ؛ لأنَّ الفعل وضع ليدلّ على الزمان . ووصف الزمان بمحصل ؛ ليدخل في الحد أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والمصادر من حيث كانت هذه الأشياء دالّة على الزمان لاشتقاق بعضها من الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول، واشتقاق الفعل من بعضها وهو المصدر ، إلا أنها تدلّ على زمان مجهول ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربي زيداً شديداً . احتمل أن يكون الضرب قد وقع وأن يكون متوقعًا وأن يكون حاضرًا"[٢٤٠] . ولكن المتأخرين عدوها مع الفرع على كلا المذهبين ، فنسبوا للكوفيين أن الفعل أصل للمصدر ولجميع المشتقات ، ونسبوا للبصريين أنّ الفعل وبقية المشتقات الاسمية المعروفة إنما هي مشتقة من المصادر والمصدر أصل لها جميعًا [٢٤١] .

٣ – أن المذهب البصريّ قد قُدِّر له أن يسود على نظيره الكوفيّ في الأوساط النحوية ، وفي مؤلفات النحويين فيما بعد ، وذلك على الرغم من انتصار خلفاء بغداد

لنحويي الكوفة وإيثارهم إياهم على نحاة البصرة لأسباب سياسية أو غير سياسية ، ولعل السّر وراء سيادته حتى الآن أن كتاب سيبويه الذي ضمّن هذا المذهب كان المصدر الأساسي الذي استقى منه النحاة مادتهم إلى يومنا هذا .

٤ – يخيَّل إليَّ أنّ مسألة الخلاف النحوي حول أصالة أي من المصدر أو الفعل وفرعية الآخر إنما هي مجرّد ظن واجتهاد من الفريقين يحسب لهما وإن كان بعض الظنّ والاجتهاد أولى من بعضه ربما لقوة أدلّته وعمقها وترجيح العقل لها على نظيرتها .

٥ – تابع جمهرة علماء العربية أبا البركات الأنباري وأبا البقاء العكبري – من بعده – في تفنيد أقوال الكوفيين وتفنيد أدلتهم وتأييد قول البصريين وما استدلوا به ، وهذا واضح في مؤلفاتهم ، وهذا واقع نظري فقط غير أنّ الواقع العملي يشير إلى أنّ قواعد الاشتقاق وضعت في كتب النحو والصرف وغيرها لاشتقاق المصادر والمشتقات المشهورة التي هي الأوصاف الخمسة واسما الزمان والمكان واسم الآلة ... وهلمّ جرًا من الأفعال ولم يوضع شيء من هذه القواعد لاشتقاق الأفعال وهذه المشتقات من المصدر وعلى هذا يكون أصل المشتقات بالقول المصدر وأصلها العملي التطبيقي هو الفعل .

ثالثًا ـ مذهب الفارسي وابن جني :

أفردت أبا علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) وتلميذه أبا الفتح عثمان بن جني بالحديث مع أنهما ينتميان إلى المذهب البصري ؛ لأن لهما تصوراً يدعو إلى التأمل بالنسبة إلى أصل الاشتقاق ويمثّل إضافة لما قيل قبلهما من آراء ، ومع هذا فقد أهمل تصورهما ولم يلتفت إليه أو يعتدّ به منذ القرن الرابع [٢٤٢] إلى أن جاء عدد من الباحثين المحدثين ففهموا ما قاله ابن جني وجعلوه نواة لنظرية جديدة في أصل المشتقات، وعُدّ ابن جني -الذي أخذ جُلّ علمه في التصريف عن شيخه أبي علي- رائداً للدراسات اللغوية الحديثة بآرائه الجديدة المبتكرة، كما سيتضح في موضعه من هذا البحث.

فما هو تصور الرجلين لأصل الاشتقاق ؟

الذي فهمته أنّ أبا عليّ الفارسي وتلميذه أبا الفتح قد أنكرا السبق الزماني بين المصدر والفعل ، ووجها قول السابقين من علماء المدرستين وِجهة أخرى بعيدة عن التقدّم الزمني، فقال الفارسي : " وإنما يعني القوم بقولهم: إنّ الاسم أسبق من الفعل أنه أقوى في النفس وأسبق في الاعتقاد من الفعل لا في الزمان ، فأما الزمان فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدّموا الاسم قبل الفعل ، ويجوز أن يكونوا قدّموا الفعل في الوضع قبل الاسم " [٢٤٣] .

وقد أكّد ابن جني تصور شيخه الفارسي وعمّقه ونفى أن تكون الأسماء أسبق من الأفعال في الزمان فقال: " يمنع من هذا أشياء : منها وجودُك أسماء مشتقة من الأفعال نحو (قائم) من (قام) ، و(منطلق) من (انطلق) ؛ ألا تراه يصحّ لصحّته ويعتلّ لاعتلاله ... فإذا رأيت بعض الأسماء مشتقاً من الفعل فكيف يجوز أن يعتقد سبق الاسم للفعل في الزمان وقد رأيت الاسم مشتقًا منه ، ورتبة المشتق منه أن يكون أسبق من المشتقّ نفسه . وأيضًا فإن المصدر مشتقّ من الجوهر ، كالنبات من النبت، وكالاستحجار من الحجر وكلاهما اسم ... وأيضًا فإنّ كثيراً من الأفعال مشتقٌ من الحروف ، نحو قولهم : سألتك حاجة فلوليتَ لي. أي : قلت لي : لولا ، وسألتك حاجة فلاليت لي ؛ أي : قلت لي : لا. واشتقّوا أيضًا المصدر – وهو اسم – من الحروف فقالوا . اللالاة واللولاة ، وإن كان الحرف متأخِّراً في الرتبة عن الأصليين قبله الاسم والفعل " [٢٤٤] .

نخرج من هذا إلى القول بأن ابن جني لم تَرُقْ له النظرية البصرية التي تقول بسبق المصدر وأنه الأصل ، ولم

تَرُق له كذلك النظرية الكوفية التي تقول بسبق الفعل وأنه الأصل . ولكنه يبحث عن أصل جامع يجمع كل هذه الأنواع أو قل إن شئت إنه - بهذا - يفتح الطريق أمام الباحثين والدارسين ليفكروا في أصل جديد يضم كلمات اللغة(٢٤٥).

وأوّل من فكّر في هذا الأصل الجديد بعد ابن جني الموفّق الأندلسيّ يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ) وهو بصدد شرح عبارة الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) " ومن أصناف الاسم الأسماء المتصلة بالأفعال وهي ثمانية أسماء : المصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وأسماء الزمان والمكان ، واسم الآلة " (٢٤٦) . فيقول : " يريد بقوله : المتّصلة بالأفعال . تعلُّقها بها من جهة الاشتقاق وأنّ فيها حروف الفعل ، فكان بينهما تعلّق واتصال من جهة اللفظ إذ كانت تنزع إلى أصل واحد ، وليس المراد أنها مشتقة من الأفعال " (٢٤٧) .

فابن يعيش يجعل الأفعال والأسماء المذكورة تنزع إلى أصل واحد ، لكن ما هو هذا الأصل الواحد ؟ بالتأكيد ليس هو المصدر وليس هو الفعل حتى لا يشتقّ الشيء من نفسه . إذن فهناك أصل واحد للكل يُبْحَث عنه ، وكأنه يشير على استحياء إلى أن الجذر المشترك هو الأصل .

رابعًا - مذهب محمد بن طلحة الإشبيلي :

نقل أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) عن محمد بن طلحة (ت ٦١٨هـ) رأيه في أصل الاشتقاق وهو أن كلاً من المصدر والفعل أصلٌ بنفسه وليس أحدهما مشتقاً من الآخر(٢٤٨) .

وبالتأكيد لابن طلحة أدلّته التي تدعم رأيه ، ولو كانت بين أيدينا لتمكنا من تقويمها ، لكنها غير موجودة في الكتب التي نقلت رأيه ، ولعلنا نعود إلى هذا الرأي مرة أخرى لنرى علاقته بنظرية المحدثين في الأصل الاشتقاقي.

خامسًا - رأي عبد الله أمين :

اطلع عبد الله أمين على الخلاف الدائر بين البصريين والكوفيين حول الأصل الاشتقاقي وأفاد منه ولكنه لم يَرُق له اتباع أيٍّ من المذهبين ، فخرج بنظرية جديدة مفادها أن أصل المشتقات جميعًا لا هو المصدر - كما رأي البصريون - ولا هو الفعل - كما رأي الكوفيون - وإنما هو شيء آخر ، فهو يرى أن المشتقات جميعًا ومعها المصدر مشتقَّة من الفعل بعد اشتقاق الفعل من أصل المشتقات وهي أسماء المعاني من غير المصادر وأسماء الأعيان والأصوات (٢٤٩) .

وقال في شرح نظريته : "واشتقّ العرب الأفعال من أسماء المعاني من غير المصادر اشتقاقًا صريحًا لا مجال للشك فيه . ومن هذه الأفعال اشتقوا المصادر وجميع الأسماء ؛ فقد اشتقوا من أسماء العدد وأسماء الأزمنة وهي أسماء معان جامدة اشتقاقًا صريحًا يكاد يكون مطردًا "(٢٥٠) . وقال أيضًا : "اشتقّ العرب الأفعال من أسماء الأعيان اشتقاقًا صريحًا لا مجال للشكّ فيه ، كما اشتقُّوا من أسماء المعاني من غير المصادر ، من هذه الأفعال اشتقوا المصادر وسائر المشتقات ؛ فقد اشتقوا من أسماء الأمكنة ومن أسماء القبائل ونحوها ومن أسماء الأقارب ، وهي جميعًا أسماء أعيان ، اشتقاقًا صريحًا يكاد يكون مطردًا " (٢٥١) .

وقد أشار الرجل إلى أن العرب اشتقَّت أفعالاً من أسماء أعضاء الجسم وهي من أسماء الأعيان -اشتقاقًا صريحًا مطردًا ، ومن هذه الأفعال اشتقّوا المصادر وجميع المشتقات (٢٥٢) ، وصرَّح بأنّ العرب اشتقّوا من أسماء الأصوات في قوله:" إذا علمتَ أن العرب قد اشتقّوا الأفعال والمصادر والمشتقات وغيرها من أسماء الأعيان كما اشتقّوا من أسماء المعاني من غير المصادر ، فاعلم أن لك وراء ذلك مذهبًا هو ألطف منه مأخذًا وأدقّ صنعة ، وهو أن هذا الاشتقاق من أسماء الأعيان إنما كان بعد ارتقاء اللغة وتقدُّمها ، أما قبل ارتقاء اللغة وتقدُّمها أيام نشأتها الأولى فإنما كان هذا الاشتقاق من حكايات

الأصوات"[٢٥٣] . وذكر أن العرب اشتقّوا كذلك أفعالاً من حروف المعاني كما اشتقوا كذلك من حروف المباني ، ومن هذه الأفعال يمكن اشتقاق المصادر وجميع المشتقات[٢٥٤].

فمؤدى رأي عبد الله أمين أنّ الأفعال فرع مشتقّ من أصل وهو الأسماء الجامدة وأسماء الأصوات ، وهي - أي الأفعال - بدورها أصلٌ لبقية المشتقات التي هي المصادر وأسماء الفاعلين وأسماء المفعولين وأسماء التفضيل والصفات المشبهة وصيغ المبالغة ، واسم الآلة ، واسما الزمان والمكان .

وقد لاحظت على هذا الرأي عدّة أمور من أهمها :

١ - اتفاقه مع المذهب الكوفي في ردّ المشتقات ومنها المصدر إلى الفعل .

٢ - القول بأصالة الأسماء الجامدة وأسماء الأصوات متأثرًا في قوله هذا بالنظريات المشهورة في نشأة اللغة[٢٥٥].

٣ - أن الرجل يؤصِّل الفرع ؛ فيجعل الأفعال التي هي فرع على الأسماء الجامدة وأسماء الأصوات أصلاً لبقيّة المشتقات، متّفقًا في هذا مع عبد الله العلايلي الذي صرّح بهذا المبدأ ؛ أعني مبدأ تأصيل الفرع[٢٥٦].

٤ - يخيَّل إليَّ أنّ هذه النظرية ليست خالصة للرجل ، ولكنها صدًى لتصوُّر فيلسوف العربية أبي الفتح عثمان بن جني حول الأصل والفرع ؛ استمع معي إلى ما قاله ابن جنّي وهو بصدد الحديث عن أيّ الألفاظ أسبق وجودًا : " فإن قلت : هلاّ ذهبت إلى أنّ الأسماء أسبق رتبة من الأفعال في الزمان كما أنّها أسبق رتبة منها في الاعتقاد ، واستدللتَ على ذلك بأنّ الحكمة قادت إليه ؛ إذ كان الواجب أن يبدؤوا بالأسماء ؛ لأنها عبارات عن الأشياء ثمّ يأتوا بعدها بالأفعال التي بها تدخل الأسماء في المعاني والأحوال، ثمّ جاءوا فيما بعد بالحروف ؛ لأنك تراها لواحق بالجمل بعد تركبها واستقلالها بأنفسها نحو: إنّ زيدًا أخوك ، وليت عمرًا عندك ... قيل : يمنع من هذا أشياء ، منها : وجودك أسماء مشتقة من الأفعال نحو: قائم من (قام) و منطلق من (انطلق) ... فإذا رأيت بعض الأسماء مشتقاً من الفعل فكيف يجوز أن يعتقد سبق الاسم للفعل في الزمان وقد رأيت الاسم مشتقاً منه ، ورتبة المشتقّ منه أن يكون أسبق من المشتقّ نفسه، وأيضًا فإنّ المصدر من الجوهر كالنبات من النبت والاستحجار من الحجر وكلاهما اسم ... وأيضًا فإنّ كثيرًا من الأفعال مشتقّ من الحروف ، نحو قولهم : سألتك حاجة فلوليت لي ، أي قلت لي : لولا . وسألتك حاجة فلاليت لي ، أي قلت لي:لا. واشتقوا أيضًا المصدر - وهو اسم - من الحرف ، فقالوا : اللالاة ، واللولاة وإن كان الحرف متأخّرًا في الرتبة عن الأصلين قبله الاسم والفعل ..."[٢٥٧]. غير أنّ ابن جنّي كان أدقّ تصوّرًا في كلامه من عبد الله أمين في نظريّته ؛ لأنّ ما ذكره ابن جني صريح في أنّ الأمر ليس على إطلاقه ؛ يفهم ذلك من قوله "وجودك أسماء مشتقة من الأفعال " وقوله : " وأيضًا فإنّ كثيرًا من الأفعال مشتقٌ من الحروف" وكذلك قوله: "واشتقّوا أيضًا المصدر - وهو اسم - من الحرف ".

فكلام ابن جني يخلو من التعميم الذي يفهم من رأي أمين ، ويخيّل إليَّ أنّ ابن جنّي كان يريد من وراء ما صرَّح به أمرًا آخر غير ما فهمه الرجل ؛ ولعلّه كان يريد أن يصل إلى أنّ الأصول التي ذكرها غير وافية بالغرض لأنها تصلح لأن يشتقّ بعضها من بعض ، ولذلك ينبغي أن يبحث عن أصل يصلح لأن يشتقّ منه كلّ الأنواع التي ذكرها ؛ يدلُّك على ما أقول قوله - وهو يحدُّ الاشتقاق -: " أن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرّاه وتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه؛ وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تجد منه

معنى السلامة في تصرّفه ؛ نحو: سلِم ، يسلم ، سالم، سلمان ، سلمى ، والسلامة ، والسليم ... وعلى ذلك بقيّة الباب إذا تأوّلته وبقيّة الأصول غيره ؛ كتركيب (ض ر ب)، وتركيب (ن ب ل) " (٢٥٨) .

٥ - تتسم نظرية عبد الله أمين بالتعميم - كما أشرنا - حيث إن في العربية الكثير من الأفعال لا تنتمي إلى اسم من أسماء المعاني من غير المصادر ، أو إلى أسماء الأعيان ، أو إلى أسماء الأصوات ؛ نحو : علم، سار ، جمع ، نام ، كرم ، سعى ... وهلمّ جرًا .

٦ - أنّها تمثّل جانبًا من جوانب الاشتقاق في العربية فقط، وأنها تتنافى وطبيعة اللغة التي يصير إحداث الألفاظ الأصيلة فيها عادة بشكل تلقائي مرتجل يخضع لحاجات الإنسان ولا يتقيّد بسبق اسم لفعل أو العكس (٢٥٩) .

سادسًا - رأي فؤاد ترزي :

أفاد فؤاد ترزي من النظريّات والمذاهب السابقة فخرج علينا برأي مفاده أنّ أصل الاشتقاق لا ينبغي أن يقتصر على ما ذُكِر ، ولكنّه يجب أن يتعدّى ذلك إلى الأسماء المشتقة والحروف كذلك ؛ فالمصدر وحده لا يصلح أصلاً للاشتقاق عنده ، وكذلك لا يصلح الفعل وحده ، ولا الأسماء الجامدة أو أسماء الأصوات ، بل جميع ذلك ومعه الأسماء المشتقة والحروف وأشار إلى أن ما ورد في ذلك من نظريات إنما هو قائم على أحكام جزئية ، وأشار كذلك إلى أن الاقتصار على واحد مما سبق لصياغة نظرية جامعة شاملة إنما هو من قبيل التحكُّم والحكم بالكليات على الجزئيات ، ويلخّص الرجل مذهبه بقوله : "أمّا المذهب الذي نذهب إليه في هذا الصدد فمنتزع من واقع اللغة بأسرها ؛ يأخذ بعين الاعتبار جزئيّاتها ليصوغ منها كلاً تبنى عليه نظرية عامة .

ويتلخّص هذا المذهب فيما يلي :

١ - أنّ أصل الاشتقاق في العربية ليس واحدًا ؛ فقد اشتقّ العرب من الأفعال والأسماء - الجامد منها والمشتقّ - والحروف ولكن بأقدار تقلّ حسب ترتيبها هذا؛ فأكثر ما اشتقّ منه الأفعال، ثمّ الأسماء، فالحروف.

٢ - أنّ ما ندعوه بالمشتقات - بما فيها المصادر- قد اشتقّ من الأفعال بصورة عامّة .

٣ - أنّ هذه الأفعال بدورها قد تكون أصيلة مرتجلة، وقد تكون اشتقت من أسماء جامدة أو ما يشبه الأسماء الجامدة من أسماء الأصوات والحروف " (٢٦٠) .

وقد اعتمد الرجل في الاستدلال على صحّة ما ذهب إليه على عدد من الدلائل النصّيّة Textual proofs منها ما نقله عن ابن القوطيّة (ت ٣٦٧هـ) ، ومنها ما نقله عن ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ، ومنه ما نقله عن الجلال السيوطي (ت ٩١١هـ) ، كما اعتمد كذلك على مجموعة من الدلائل اللغوية (٢٦١) .

المذاهب السابقة في ميزان الوصفيين :

علت الأصوات التي تعترض على طريقة الصرفيين العرب القدماء فيما يتعلّق بالأصل الاشتقاقي ووصفت طريقتهم بأنها غير مقبولة ، ورفضت الرأي البصري القائل بأن المصدر هو الأصل ورفضت الرأي الكوفي القائل بأن الفعل هو الأصل وكذلك الآراء الأخرى التي تفرّعت عنهما. وصرّحت هذه الأصوات الحديثة بأن أصل الاشتقاق إنما هو المادة الثلاثية الأصلية التي لا تدلّ على معنى في نفسها والتي تشترك كل مجموعة من المشتقات فيها وتحتوي على الأصول الثلاثة مع زيادة الحركات وبعض الأحرف(٢٦٢) .

وهؤلاء نراهم يتبنّون منهج علماء اللسانيات الحديثة، ذلك المنهج الذي لا يقبل أن تكون صيغة ما أصلاً لصيغة أخرى ، بل هو لا يبحث في ذلك ، ويرى أنّ الاشتقاق يقوم أساسًا على وجود علاقة بين مجموعة من الكلمات ؛ هذه العلاقة هي اشتراكها في شيء معيّن هو ما يعرف

بالأصـول أو المادّة المعـجـمـيـة [٢٦٣] وهم يعنون سلسلة الحروف الصامتة التي ينطبق عليها الوزن وهذه السلسلة وحدة مجرّدة لا تملك صورة صوتيّة خطّية ولا وظيفة نحوية؛ فلا تستطيع أن تنتمي إلى أجزاء الكلم ؛ فلا هي فعل ولا اسم ولا حرف . وقد أحسن رائد الدراسات اللغوية العربية الحديثة إبراهيم أنيس إحسانًا حين صور لنا حقيقة تلك المادة الصامتة التي هي أصل الاشتقاق والمشتقّات جميعًا وشبهها بأنّها كالمادّة الخام التي تتخذ أصلاً في البناء أو التصنيع ؛ يقول الرجل : " وليس مثل الأصوات في هذا النوع من الاشتقاق إلا مثل مواد البناء التي منها قد تؤسَّس العمارة والقصر والسجن، أو كتلك المعادن التي تصنع منها الطائرات والسيارات والقنابل والساعات...إلخ "[٢٦٤].

ويؤكّد كون هذه المادة أصلاً للاشتقاق والمشتقات جميعًا علم بارز في حقل الدراسات اللغوية الحديثة فيقول: " والقول بأنّ صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث ... فلا الفعل – كما يقول الكوفيون – ولا المصدر – كما يقول البصريون – أصل للمشتقّات ؛ لأنك قد رأيت أنّ الأوّلية على أصالة كلّ منهما ضعيفة لا تقاوم النظرة الفاحصة ، فما وجه القول إذن في الاشتقاق ؟ وجه القول – كما أراه – في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة أنّ مسألة الاشتقاق تقوم على مجرّد العلاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء معيّن خير من أن تقوم على افتراض أصل وفرع ... والقدر المشترك بين الكلمات المترابطة من الناحية اللفظية واضح كلَّ الوضوح ذلك هو الحروف الأصلية الثلاثة ؛ فأنت إذا نظرت إلى : ضرب وضارَب و مضروب و مَضرِب و مُضارَب و ضرْب وما تفرّع من ذلك رأيت أنها جميعًا تشترك في (ض ر ب) وتتفرع منها ؛ فطن إلى ذلك المعجميُّون ولم يفطن إليه الصرفيون ... فما دام لكل كلمة من كلمات العربية مادة تصاغ منها فلها اشتقاق منسوب إلى هذه المادّة ، ولا يبقى في الصرف ما يسمّيه الصرفيون الاسم الجامد ؛ فيجب أن يبنوا التقسيم إلى جامد ومشتق إذن على أساس جديد " [٢٦٥] .

ويقول في موضع آخر : " والذي أراه أجدى لدراسة هذه المشكلة – مشكلة الاشتقاق – أن يعدل الصرفيون بها عن طريقتهم إلى طريقة المعجميين بل أن يجعلوا دراستها في إطار علم الصرف حجة لوجه علم المعجم مبتعدين بها عن شكلية الصيغ والزوائد والملحقات ذات المعاني الوظيفية جانحين بها في اتّجاه المعجم بحيث يكون الاشتقاق حدودًا مشتركة بين المنهجين ، وإذا صحّ لنا أن نوجد رابطة بين الكلمات فينبغي لنا ألا نجعل واحدة منها أصلاً للأخرى ، وإنما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادّة فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أساس منهجنا في دراسة الاشتقاق ، وبذلك نعتبر الأصول الثلاثة أصول الاشتقاق؛ فالمصدر مشتقٌ منها والفعل الماضي مشتقٌ منها كذلك ، وبهذا لا نستطيع أن ننسب إلى هذه الأصول الثلاثة أي معنى معجميّ على نحو ما صنع ابن جني ، وإنما نجعل لهذه الأصول معنى وظيفيًا هو ما تؤديه من دور في تلخيص العلاقة بين المفردات. وحين نرى الأصول الثلاثة – وهي فاء الكلمة وعينها ولامها – أصلاً لاشتقاق الكلمة وذوات رحمها يجب أن ننبّه إلى أنّ هذا الاعتبار يقتضي أن تكون كلمات اللغة جميعًا – فيما عدا الضمائر والظروف وبعض الخوالف – مشتقة ... ويصبح الاشتقاق بهذا الفهم دراسة صرفية مسوقة لخدمة المعجم كما كانت المباني والزيادات والملحقات دراسة صرفية مسوقة لخدمة النحو ، ويتبع هذا الفهم الجديد للاشتقاق أمر آخر هو تقسيم الكلمات المشتقة – حسب هذا الفهم – إلى متصرّفة وجامدة ؛ فأما الأولى فهي التي تتضح العلاقات بين بعضها وبعض بواسطة تقليب حروف مادتها على صيغ مختلفة ، كالأفعال والصفات ، أما الثانية فهي التي لا يمكن فيها ذلك كرجل وفرس وكتاب ويكون المصدر

بهذا الفهم مشتقًا متصرّفًا ؛ لأن صيغته تعتبر إحدى الصيغ التي تتقلّب عليها أصول المادة ، وكذلك يعتبر الفعل الماضي مشتقًا متصرِّفًا " (٢٦٦) .

وعندهم أنّ أصوات المدّ لا تصلح لأن تكون عناصر من أصل الكلمات ، ويعللون ذلك بأن المدّ هو عنصر النغم وهو قادر أن ينتمي إلى الوزن ولكنه لا ينتمي إلى الجذر ، والواو والياء المستعملتان في الجذر هما الفونيمان : (و) و(ي) وكلّ منهما صوت نصف صائتي (semi - vowel) كما في وثب وثوب ويسر وسيل ، وهما في الجذر صامتان وليسا من قبيل المدّ ، ولقد خصّوا بالكلام الألف ، لأنّ واو المد وياء المدّ يقابلهما في الإملاء صامتان حقيقيان بينما لا يقابل الألف أيّ صامت ، فالألف تستعمل في الخطّ للدلالة على تمديد الفتحة التي قبلها فقط ، كما أنها تستعمل كرمز إملائي يحمل الهمزة ولكنها لا تمثل بأيّ حال من الأحوال صامتاً مستقلاً (٢٦٧) ، والمصدر والفعل عندهم صيغتان لهما معناهما ودلالتهما المختلفة من معنوية أو وظيفية ، وهما مشتقان أيضًا من تلك المادة الثلاثية ذي الطبيعة الصامتة.

والوصفيون - ومنهم تمّام حسان - يرون أنّه إذا كانت الحروف الصحيحة التي يطلقون عليها الصوامت تنفرد بأنّها أصول في الكلمات العربية ومن ثمّ فهي أساس للتفريق بين مادة وأخرى من موادّ المعجم ؛ فإنّ أصوات العلّة التي هي المصوِّتات تعتبر مناطًا لتقليب صيغ الاشتقاق المختلفة في حدود المادّة الواحدة ؛ فالفرق عندهم بين قَتْل وقَتَل وقُتِل وقتيل وقتول ... وهلمّ جرًا من مشتقّات (ق ت ل) فرق يأتي عن تنوُّع أصوات العلّة (المصوِّتات) لا الحروف الصحيحة (الصوامت) . ومن ثمّ تتحمّل المصوّتات بالتعاون مع أصوات الزيادة وموقعية الكمّية (التشديد والمدّ) أخطر الوظائف في تركيب الصيغ الاشتقاقية (٢٦٨) .

والطريقة المناسبة لدراسة الاشتقاق من وجهة النظر الحديثة هي اتخاذ الأصول الثلاثة المجرّدة من المعنى والمتمثلة في فاء الكلمة وعينها ولامها أصلاً (٢٦٩) . وبهذا يمكن إرجاع هذه الكلمات إلى تلك الأصول الثلاثة التي تمثّل صلة القرابة بين تلك المشتقات في اللفظ والمعنى . وقد تتباين هذه المشتقات فيما بينها تبعًا لاختلاف المصوّتات والصوامت الزوائد ، وهذا التباين نسبيّ ولا يعدّ تغييرًا جذريًا فيها لأن المعنى الأصلي مشترك بينها جميعًا. وصرّحوا بأنّ هذه الطريقة في تحديد أصل المشتقات ودراسة الاشتقاق أنسب للتحليل اللغوي وأفضل من صنيع الصرفيين ، وبواسطة هذه الطريقة لا يمكن توقف الاشتقاق أو حصر دائرته ؛ بل تصلح كل مادة ثلاثية لاشتقاق أعداد لا حصر لها من المشتقات على اختلاف أنواعها.

والطريقة العملية في الاشتقاق من هذه الصوامت - من وجهة النظر اللسانية الحديثة - تتمثّل في أمرين ، أوّلهما: إضافة المصوِّتات إليها ، وبذلك يشتقّ الفعل الماضي الثلاثي بنوعيه المبني للفاعل والمبني للمفعول مثل : ضَرَبَ و ضُرِبَ . والثاني : إضافة بعض الصوامت الزائدة والمصوِّتات إلى تلك الأصول فينتج عنها المشتقات بأنواعها: كاتب ، مكتوب ، كتابة ، مكتب ، مكتبة ، مكاتبة، مكاتب ... وهلمّ جرًا (٢٧٠) .

ويشير علماء اللسانيات إلى أنّ العربية مختلفة في نظامها الاشتقاقي عن غيرها من اللغات ؛ فهاهو اللغوي الفرنسي الشهير الذي بدأ مبحث الصرف في كتابه (العربية الفصحى) ببيان النظام العام الذي تبنى على أساسه الكلمة العربية مقارنًا بينه وبين ما ألفه في لغته الفرنسية ، فأشار إلى أنّ النظام في العربية خاص جداً وهو مغاير تمامًا لما ألفه في اللغة الفرنسية ، وقال : " ففي الفرنسية يكون تكوين المفردة - في الجانب الأكبر من اللغة - على أساس الإلصاق ؛ فتضاف سوابق أو لواحق إلى الجزء الثابت ؛ ولنأخذ مثلاً الثابت (sabl) الذي نجده في

الكلمة (sable) رمل . إننا نستطيع بوساطة الإلحاق أن نكوِّن منه الكلمات: (sabl-eux) و (sabl- eur) و(sabl-erie) و (sabl-er) و (sabl-oun-ier) و (sabl- oun-eux) و (sabl-onn-er) و(sabl-on) و (sabl-ie`re) و (sabl-ier) و(sabl-onn-ie`re) كما نستطيع بالسوابق أن نكوّن الكلمات : (des-en-sabl-ement) و(des-en-sabl-er) و(en-sabl-ement) و (en-sabl-er) وهذه المفردات جميعًا تكون ما يطلق عليه أسرة الكلمات ؛ إذ إن لها جميعًا ثابتًا مشتركًا، وهكذا يمكن أن نصادف في الفرنسية عددًا مهمًا من الأسرات متفاوتًا في عدد أفراده ولكن يظلّ الأساس الثابت فيها كما هو ... أما النظام العربي فهو على نقيض ذلك تمامًا ؛ إنه يستخدم أصلاً (racine) لا جزءًا ثابتًا(radicale) . والأصل مكون من صوامت تتصل بمجموعها فكرة عامة أقل أو أكثر تحديداً ويتم تحويل هذه الفكرة في كلمات مستقلّة بوساطة المصوِّتات التي توضع في داخل الأصل ؛ فالمصوِّتات إذن هي التي تعطي صيغة الكلمات في هذا النوع من المادة المبهمة ؛ أي في نطاق تلك الفكرة العامة التي يعبّر عنها الأصل . والأصل ليس سابق الوجود ولا يوجد بذاته ، إنه جزء من الكلمات المختلف بعضها عن بعض وإنما ينكشف وجوده بواسطة التحليل ، وهو في هذا يشبه الثابت ، ولكن هذا الثابت ليس سوى وحدة نحوية أمام الأصل ، فهو ذو واقع لغوي حقيقي مكوّن من دالّ هو مجموعة الصوامت المعينة ، ومدلول هو الفكرة العامة المرتبطة بهذه المجموعة من الصوامت ، وفضلاً عن ذلك فإنّ المتكلم على وعي بهذا الواقع اللغوي وإن كان وعيه غير قائم على تفكير " (٢٧١) .

وأكّد ذلك في موضع آخر من كتابه فقال : " الآن نفهم الفرق الكلي بين هذا النظام الاشتقاقي ونظام اللغة الفرنسية فنحن نستخدم في الفرنسية جزءاً ثابتاً لا يتغير، وهو في الواقع مكوّن من صوامت ومصوِّتات متداخلة في هذه الصوامت ، بحيث يصاغ من العنصرين كلٌّ لا يقبل التجزئة ولكي نكوِّن الكلمات نضيف إلى هذه الأجزاء الثابتة زوائد سواء في صدرها وهي السوابق أم في عجزها وهي اللواحق . أما اللغة العربية فإنها تبدأ من الأصل – وهو الهيكل الصامتي الذي يشكل بنيات مختلفة – بإدخال المصوتات ؛ ففي الكلمات التي ذكرناها جميعاً نجد أصلاً واحداً هو (ك ت ب) متضمِّنًا ذلك المعنى العام الكتابة ، والواقع أن هذه الكلمات المشتقة لا يختلف بعضها عن بعض في حقيقة الأمر ، وإنما تأخذ معانيها المحددة بوساطة المصوِّتات المقحمة داخل الأصل كَتَبَ (kataba) وكاتَبَ (kaataba) وكُتِبَ (kutiba) وكوتِبَ (kuutiba) وكَتْب (katb) وكِتاب (kitaab) وكاتِب (kaa-tib) وكُتُب (kutub) . فإدخال المصوِّتات داخل الأصل الاشتقاقي طريقة أساسية من خصائص العربية، ولكننا إذا تأملنا المصوتات التي دخلت في الأمثلة المذكورة لاحظنا أن المسألة ليست متعلقة بطوابع المصوتات فحسب، ولكن بمدتها – طويلة أو قصيرة – فالأمثلة كَتَبَ (Kataba) وكَاتَبَ (kaataba) وكُتِبَ (Kutiba) وكُوتِبَ (Kutiba) لا تختلف بعضها عن بعض إلا بطول المصوت الأول من الأصل . والمثالان كِتاب (Kitaab) وكاتب (Kaatib) يختلفان في طول المصوت (a) ومكانة بالنسبة إلى المصوت (i) وهكذا نرى الأهمية الأساسية للمصوّت في العربية ، إذ إن لها دوراً بنائياً ، أما في الفرنسية فلا معنى للمصوتات الطويلة، إذ نشعر بفرق ضئيل في المدة بين الفتحتين في الكلمتين(patte) ، (paate) ... وخلاصة القول أن الطرق الأساسية في الاشتقاق في اللغة العربية هي أن يؤخذ من الأصل المكوّن من أصوات صامتة فحسب كلمات متميزة بإضافة المصوِّتات داخل هذا الأصل . وإضافة هذه المصوِّتات ليست اعتباطية ، وإنما هي مقيّدة بطابع المصوِّت وكميته وتضعيف الثاني أو الثالث من الأصل

يعتبر إضافة لعنصر آخر أساسي إلى إمكانيات هذه التغيرات الداخلية ، ويطلق على هذا النظام نظام " تعاقب المصوِّتات " أو نظام " التحول الداخلي " [٢٧٢] . وتحدث الرجل عن نظام السوابق واللواحق في العربية فذكر أن اللغة العربية لديها عدد غير قليل من كلا النوعين ، وهذا الإلحاق يمنحها وسائل ذات بال ولكنها خاضعة لتأثير التحوّل الداخلي [٢٧٣] .

المبحث الثاني : أصل المشتقات عند الأصوليين :

أولاً : عند المتقدّمين :

مما هو جدير بالإشارة إليه أنّ الأصوليين قد امتدّ أمر الخلاف بينهم حول أصل المشتقات كما امتدّ أمره بين النحويين، وإن كان مجمل ما قالوه لا يختلف في الغالب عما قاله النحويون ، ويمكن إجمال ما ذهبوا إليه في الأمور التالية:

أ – متابعة النحويين في خلافهم بين المصدر والفعل ، وانتصارهم للمذهب البصري القائل بأصالة المصدر ؛ أي: مصدر الثلاثي ؛ لأنّ مصدر غيره مشتقّ من الماضي باتفاق الفريقين [٢٧٤] . وهذا مذهب الأكثرين وعلى رأسهم الإمام أبو حنيفة النعمان (ت ١٥٠هـ) الذي عقد فصلاً للصيغ التي اشتدّت الحاجة إلى اشتقاقها من المصدر[٢٧٥] والتي هي : الماضي والمضارع والأمر والنهي واسم الفاعل واسم المفعول [٢٧٦] .

وابن القيم – مع أنّه تابع للبصريين في مذهبهم القائل بأصالة المصدر – نراه يختلف معهم وينكر الاشتقاق المادي من المصدر ، فيقول : " وتسمية النحاة المصدر والمشتق منه أصلاً وفرعًا ليس معناه أن أحدهما تولّد من الآخر ، وإنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر وزيادة وقول سيبويه عن الفعل إنه " أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء " هو بهذا الاعتبار ، لا أنّ العرب تكلّموا بالأسماء أولاً ثمّ اشتقّوا منها الأفعال ، فإن التخاطب بالأفعال ضروري كالتخاطب بالأسماء لا فرق بينهما ، فالاشتقاق هنا ليس هو اشتقاقًا ماديًا وإنما هو اشتقاق تلازم ، سمي المتضمِّن مشتقًا والمتضمَّن مشتقًا منه [٢٧٧] .

فالبصريون يرون أنّ المصدر بلفظه ومعناه مادة سارية في الأفعال والمشتقات جميعًا وأن الفعل متولّد من لفظ المصدر ومعناه تولُّد الفرع من أصله وليس على سبيل التلازم الاتفاقيّ ؛ يقول الزجاجي : الدليل على أن المصدر أصل الفعل أنه يوجد لفظه وحروفه في جميع أنواع الفعل كيف صرف لقولنا : خرج وأخرج واستخرج ويخارج، وقتل ويقتل وقاتل وتقتل واستقتل ؛ فلفظ المصدر الذي هو أصله موجود في جميع فنونه ، فعلمنا أنه أصله ومادته[٢٧٨] .

فهو يصرح بأن المصدر مادة الفعل أي أن الاشتقاق بينهما مادي لا تلازمي ، ثم يزيد هذا المعنى إيضاحًا فيقول : " ألا ترى أن الفضة أصل لجميع ما يصاغ منها ، فهي موجودة المعنى فيه ، فإن صغت كوزًا أو إبريقًا أو خاتمًا أو قلبًا وخلخالاً وغير ذلك فمعناه موجود في جميع ما يصاغ منها وليس معاني ما يصاغ منها موجوداً فيها مفردةً فكذلك معنى المصدر موجود في جميع الأفعال المشتقة منه وليس معنى فعلٍ واحد منها موجوداً في المصدر نفسه ؛ ألا ترى أنه ليس في الضرب معنى فعل ماض ولا مستقبل موجوداً "[٢٧٩] .

وقد انتصر العلامة الحلّي لمذهب البصريين وتابعه في ذلك الكمال بن الهمام (ت ٨٦١هـ) الذي نصّ على أصالة المصدر حين قيّد الأصل بالمصدر في كتابه : (التحرير) ، فقال في حدّ الاشتقاق : "ما وافق مصدراً بحروفه الأصول ومعناه مع زيادة " . وعقّب شارح الكتاب ابن أمير الحاج (ت ٩٧٨هـ) بأنّه لم يقل : "ما وافق أصلاً" كما قال ابن الحاجب ؛ لئلا يصلح أن يكون تعريفًا له على رأي الكوفيين ، بل قال : " مصدراً " فيكون تعريفًا له على رأي البصريين خاصّة ، وأشار إلى أنه هو الصحيح الذي عليه المحقّقون من العلماء [٢٨٠] .

ب - إنكار الاشتقاق برمّته واعتبار كلٍّ من المصدر والفعل وغيرهما من الصيغ الأخرى ، كاسم الفاعل واسم المفعول ... وهلمّ جرًا ، أصلاً قائمًا بذاته بحجّة أنها كلمات وردت مستعملة في معانيها ولا دليل يدلّ على أصالة بعضها وفرعية الآخر ؛ والأصل عدم الفرعية وعدم الاشتقاق حتى يقوم الدليل القاهر والبرهان المبين . وهو رأي صاحب (حجّة الخصام) (٢٨١) .

وهؤلاء الذين أنكروا الاشتقاق جملة وتفصيلاً هم الذين أشار إليهم السيوطي في قوله : "وقالت طائفة من النظّار : الكلم كلُّه أصل " (٢٨٢) .

ج - إنكار الاشتقاق كذلك مع الاحتفاظ بشيء منه وهو اشتقاق المصادر والصفات ، ومع ذلك فقد توقّف أصحاب هذا الرأي عن القول بأصالة أيٍّ منها ؛ استمع إلى ابن حزم الظاهري وهو يقول : " والاشتقاق كلّه باطل حاشا أسماء الفاعلين من أفعالهم فقط ، وأسماء الموصوفين من صفاتهم الجسمانية والنفسانية ، وهذا أيضًا لا ندري هل أخذت الأسماء من الصفات أو أخذت الصفات من الأسماء ، إلا أننا نوقن أنّ أحدهما أخذ من صاحبه ، مثل : ضارب من الضرب ومثل أبيض من البياض و غضبان من الغضب وما أشبه ذلك " (٢٨٣) .

تلك هي أشهر آراء متقدّمي الأصوليين في هذه المسألة ، وتابعهم في ذلك كثير من المتأخّرين .

ثانيًا : عند المتأخّرين والمحدثين :

تبنّى كثير من متأخّري الأصوليين ما ذهب إليه البصريّون من القول بأصالة المصدر . ومع هذا فقد كان لجماعة منهم رأيان جديدان يختلفان عن آراء سابقيهم ، وهذان الرأيان هما :

الرأي الأوّل : يرى أصحابه أنّ اسم المصدر هو أصل المشتقات جميعًا ، وليس المصدر ولا الفعل . وحجّتهم في ذلك أنّ اسم المصدر موضوع من ناحية اللفظ بوضع واحد لمادّته وصيغته ، ومن ناحية المعنى لمعنى واحد هو : الحدث الساذج . وهذان - اللفظ والمعنى - هما المادة السارية في سائر المشتقات بما فيها المصدر والفعل الدّالان على الحدث وزيادة .

الرأي الثاني : يرى أصحابه أن الأصل الذي يصلح لأن يضمّ تحته كلّ المشتقات لا هو المصدر ولا هو اسمه ولا هو الفعل وإنما هو شيء آخر هو المادة اللغوية - المعجمية - التي هي الحروف الثلاثة الأصلية مجرّدة عن حركاتها ، كمادّة (ق ت ل) مثلاً ؛ فهي صالحة لأن يؤخذ منها المصدر ، والفعل بجميع أقسامه ، والصفات الاسمية المعروفة ، واسما الزمان والمكان واسم الآلة .

ومعنى المادة عندهم إنما هو معنى بالقوّة والاستعداد لا يمكن أن يكون فعليًا متحصِّلاً في الذهن إلا بالصيغة - كما يقول النائني - : " إنّ مبدأ الاشتقاق لا بدّ أن يكون أمرًا غير متحصِّل في عالم اللفظ والمعنى ، ويكون تحصّله في كلتا المرحلتين بواسطة الهيئة ؛ فنسبة المبدأ إلى الهيئات كنسبة المادة إلى الصور النوعية ؛ حيث إنّ المادة تكون (صرف القوة) وتكون فعليتها بالصور النوعية ، كذلك مبدأ الاشتقاق يكون معنى غير متحصِّل بالذات ، ويكون في عالم المفهومية صرف القوة ، ويتوقف فعليّته وتحصُّله على الهيئة " (٢٨٤) .

وقد أشار أحد الباحثين المعاصرين إلى أنّ علم اللغة الحديث متأثِّر في نظرته لقضية الاشتقاق بما ذهب إليه الأصوليون ، وأشار إلى أنّ الأصولي الشيخ محمد شريف الحائري (ت ١٢٤٥هـ) أستاذ الشيخ الأنصاري أول من اعتبر كلًّا من المصدر والفعل مشتقًا كسائر المشتقّات وأنّ المادّة اللغوية أصل هذه المشتقّات جميعًا ، استنادًا إلى ما كتبه تلميذه الشيخ إبراهيم القزويني في (ضوابط الأصول)(٢٨٥) وهو قوله : " إنّ المشتقّ قد يطلق على ما أخذ من شيء آخر ؛ بأن كان له مأخذ من الألفاظ ويدخل فيه كلّ الأفعال والمشتقات بل المصادر ؛ فإنّ لها أيضًا

مادة هي (ض ر ب) مثلاً – بالترتيب – وهيئة – هي فتح الأول وسكون الثاني – ولا ريب أنّ الأفعال والمشتقات ليس موادّها المصادر ؛ إذ المصدر ليس مأخوذاً في المشتقات لا لفظاً ولا معنى ؛ فإنّ المعنى المصدري ليس في المشتقات كما أنّ وزن المصدر ليس فيها أيضاً ، بل مادّة المشتقات هي مادة المصدر التي أشرنا إليها ؛ فالمصدر أيضاً من المشتقات ، والمادة لا توجد في الخارج إلا في ضمن واحدة من تلك الهيئات"(٢٨٦) .

وهذا الرأي القائل بأصالة المادة المعجمية هو الذي شاع أخيراً بين عدد من الأصوليين المحدثين كالآخوند والنائني والعراقي وغيرهم – في مقابل الرأي السابق القائل بأصالة اسم المصدر الذي تبنّاه طلاب صاحب المحجّة – مستندين إلى أن أصل الاشتقاق يجب أن يكون مادة عارية عن أية صيغة لا يمكن التلفظ بها ولا إدراك معناها إلا بواسطة سبكها بإحدى هذه الصيغ التي هي المشتقّات ؛ وذلك لتكون قابلة لطروء كل الصيغ عليها ، منطلقين من منطلق أنه يجب أن يكون الأصل مطلقاً غير مقيد بأية صيغة ليكون إطلاقه الذاتي هو المصحح لأصالته وجعله مشتقاً منه ، كما يفهم من قول الشيخ محمد حسن الأصفهاني(٢٨٧) : " لا يعقل أن يكون المصدر مشتقاً من غيره أو أصلاً لغيره، إذ المادة المتصوّرة لا تقبل صورة أخرى" .

* * *

خاتمة :

أودّ – وأنا أختم هذا البحث – أن أجمل بعض ما توصلت إليه في النقاط التالية :

(١) اقترح الباحث تقسيماً جديداً للاشتقاق يجعل الاشتقاق قسمين فقط أولهما : الاشتقاق الصرفي ، وثانيهما : الاشتقاق اللغوي . وأراد بالأوّل ذلك النوع من الاشتقاق الذي يهتمّ به علماء النحو والتصريف والذي نعته بعضهم بالصغير ، وبعضهم بالأصغر وبعضهم بالعامّ وتركه بعضهم مجرّداً من النعوت ، وأدخل الباحث تحته ما عرف عند بعضهم بالاشتقاق المركّب وهو الاشتقاق مما سبق اشتقاقه ؛ كاشتقاق تمذهب من (المذهب) الذي اشتقّ بدوره من (ذهب) ومثله تمنطق ، وتمسكن ونحو ذلك . وأراد بالثاني ذلك الاشتقاق الذي هو من اهتمام فقهاء اللغة وعلمائها ودخل تحته ما نعت بالكبير وما نعت بالأكبر وما نعت بالكُبَار وما نعت بالكُبَّار وهلمّ جرّاً .

(٢) تلاقت وجهة النظر الأصوليّة مع وجهة النظر النحوية فيما يتعلّق باختيارهم الاشتقاق الصرفي ليكون موضوعاً لدراستهم ومحطّ أنظارهم وموضع عنايتهم دون غيره من أنواع الاشتقاق الأخرى .

(٣) توسّع الأصوليّون في دراستهم فيما يتعلّق بمفهوم الاشتقاق ؛ فتحدّثوا عن أركان الاشتقاق ، وشروطه ، وشروط المشتقّ ، وطبيعة المشتقّ من حيث البساطة والتركيب ، والعلاقة بينه وبين المشتقّ منه ، والمشتقّ من حيث الحكم به والحكم عليه ، ومن حيث الاطّراد وعدمه ، والاشتقاق المجازي ، وهلمّ جرّاً .

(٤) توصّل الأصوليّون إلى أنّ المادة اللغويّة – التي هي الأحرف الثلاثة العارية عن كلّ معنى– هي أصل المشتقّات جميعاً قبل أن يتوصّل إلى ذلك الدرس النحويّ الحديث بنحو قرن من الزمان تقريباً .

والذي يترجّح لديَّ في هذا أنّ هؤلاء وهؤلاء قد نهلوا من منهل واحد هو فيلسوف العربية أبو الفتح عثمان ابن جني الذي يعدُّ بحق رائداً لكثير من الدراسات اللغوية الحديثة ، والذي أفاد من آراء الخليل ونبّه إلى فكرة الاشتقاق بمعناها العلمي الحديث في الباب الذي أسماه الاشتقاق الصغير حين قال : " كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه ؛ كتركيب (س ل م) ؛

فإنّك تأخذ منه معنى السلامة في تصرّفه ، نحو : سلم ، يسلم ، سالم ، سلمان، سلمى ، السلامة ... وعلى ذلك بقيّة الباب إذا تأوّلته"[٢٨٨]. وربما كانت إفادة الأصوليين مما ذكره ابن جني سابقة على إفادة اللغويين والنحويين .

(٥) إنّ أصحاب المعاجم هم الذين وضعوا النواة الحقيقية لهذا في معاجمهم حين صنّفوا معاجمهم تبعًا لمادة الكلمة وجذرها متأثّرين بشيخ العربية الخليل الفراهيدي (المتوفى ١٧٥هـ) .

(٦) التقت ثلاث وجهات نظر حديثة حول أصالة المادة المعجميّة التي هي الصوامت الثلاثة : وجهة نظر عدد من المتأخّرين من الأصوليين الذين أشرنا إليهم ، ووجهة نظر علماء اللسانيات الغربيين تلك التي عبّر عنها هنري روبرت فليش، ووجهة نظر علماء اللسانيات العرب ويمثّلها علي عبد الواحد وافي ، وعبد الرحمن أيّوب ، وإبراهيم أنيس ، وتمّام حسّان ، ومحمود فهمي حجازي ، وعبد الصبور شاهين وتلاميذهم . وقد أشار إلى ذلك أحد الباحثين المعاصرين في قوله: " لقد توصّل الدارسون المحدثون ومن سبقهم من الأصوليين إلى نتيجة تبدو لي أنها حاسمة في موضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصالة المصدر وأصالة الفعل ؛ فذهب كلٌّ منهم إلى أنّ أصل المشتقات المعروفة المادة اللغوية المشتركة بين هذه المشتقات ؛ أي السواكن الثلاثة التي لا نستطيع أن ننسب لها معنى محدّدًا ولكنها تكتسب معناها المحدد عند اندماج الصيغة بها . وعلى هذا الأساس يكون كل من المصدر والفعل واسم الفاعل والمفعول مشتقًا من سائر المشتقات التي ترجع حتمًا إلى هذا الأصل المشترك ، فلا المصدر هو الأصل ولا الفعل . وهذه نتيجة جيدة بلا شك ولكن إذا كان منهج الدارسين المحدثين يعتمد على الدراسات اللغوية والفقهية المختلفة التي بذلت جهودًا ملحوظة في رصد طبائع اللغات ونشأتها وتطور أصولها وأرومتها فإنّ الأصوليين كانوا ينظرون إلى المسألة من زاوية ما يملكون من منهج عقلي مجرّد " [٢٨٩] .

(٧) الرأي القائل بأن أصل الاشتقاق والمشتقات جميعًا الأصول الثلاثة الصامتة رأيٌ له وجاهته وشموله ؛ فهي صالحة لأن يشتقّ منها جميع أنواع المشتقات بلا استثناء ؛ فقد تجاوز هذا الرأي القصور في المذهب البصري القائل بأن المصدر الأصل ؛ لأننا نجد في العربية أفعالاً مستعملة ولا مصادر لها فلذلك يعجز المصدر عن القيام بهذا الدور لعدم شموله كافّة الأفعال في العربية . ونراه أيضًا يتفادى القصور في المذهب الكوفي القائل بأن الفعل الماضي أصل لجميع المشتقات ؛ لأنّه قد وردت أفعال في العربية ولا ماضيَ مستعمل لها ، نحو : يَدَع ، ويَذَر . وكذلك وردت مصادر لم يذكر العرب لها أفعالاً ماضية أو مضارعة أو أمر ، كالأين-وهو الإعياء - والويح والويل وأهلاً وسهلاً ومرحبًا ... وهلمّ جرًا [٢٩٠] .

(٨) من دواعي ترجيحي لهذا الرأي تفادي الخلاف الحادّ الممتدّ حول الأصل الاشتقاقي ؛ إذ إنّ الخلاف بين القوم حول الأصل الاشتقاقي لم يتوقف عند القول بأصالة أيّ من الفعل أو المصدر فقط ، ولكنه امتدّ إلى الصفات المعروفة ؛ كصفة الفاعل وصفة المفعول وهلمّ جرًا ، وامتدّ كذلك إلى الأفعال بأنواعها ، وذلك على النحو التالي :

- اختلفوا حول الأصل الذي اشتقّ منه صفة الفاعل كضارب وباحث ونحو ذلك ؛ فذهب سيبويه (ت١٨٠هـ)[٢٩١] والمبرِّد (ت ٢٨٦هـ) [٢٩٢] إلى أنّ الفعل الماضي هو الأصل . وتابعهما أبو القاسم الزجّاجي (ت ٣٤٠هـ) وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)[٢٩٣] وابن مالك (٦٧٢هـ) في أحد قوليه في الألفية . وهو

رأي أبي حنيفة النعمان (ت ١٥٠هـ) [٢٩٤] . وذهب آخرون إلى أن اسم الفاعل مشتق من الفعل المضارع ؛ وهو رأي السيد الشريف الجرجاني (ت٦١٨هـ) [٢٩٥] وتبعه في هذا الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) [٢٩٦] وعبد الصبور شاهين وغيرهما . وذهب آخرون إلى أنها مشتقة من المصدر وهو رأي أحمد ابن فارس (ت٣٩٥هـ)[٢٩٧].

- واختلفوا حول اشتقاق صفة المفعول فسيبويه يرى أنه اشتق من الماضي المبني للمفعول [٢٩٨]. ويرى بعضهم أنها مشتقة من المضارع المبني للمفعول . ويرى فريق منهم ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) [٢٩٩] والرضي (ت ٦٨٦هـ) وابن هشام (ت ٧٦١هـ) [٣٠٠] أن اشتقاقها من المصدر .
- واختلفوا في اشتقاق فعل الأمر ؛ فقيل من المضارع وإليه ذهب المبرد [٣٠١] وعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)[٣٠٢] وابن يعيش (ت٦٤٣هـ)[٣٠٣] وابن مالك[٣٠٤] وابن عقيل [٣٠٥] .
- واختلفوا في أي أقسام الفعل الثلاثة التي هي الماضي والمضارع والأمر أصل لغيره ؛ فقال الأكثرون: هو فعل الحال لأن الأصل في الفعل أن يكون خبراً والأصل في الخبر أن يكون صدقاً ، ولأن فعل الحال مشار إليه فله حظ من الوجود والماضي والمستقبل معدمان وقال قوم هو المستقبل لأنه يخبر به عن المعدوم ثم يخرج الفعل عن الوجود ثم يخبر به بعد وجوده . وقال آخرون : هو الماضي لأنه لا زيادة فيه ولأنه كل وجوده فاستحق أن يكون أصلاً [٣٠٦] .
- وقد خلص داود عبده في بحث له بعنوان : (الماضي والمضارع أيّهما مشتقّ من الآخر) [٣٠٧] إلى نتيجة مفادها أنّ صيغة المضارع هي أصل المشتقّات جميعًا وأن الماضي كغيره مشتقّ من المضارع وليس العكس ، وأنّ فعل الأمر واسم المكان واسم الفاعل واسم المفعول كلها مشتقّة من المضارع . وأشار الرجل إلى أنّ النحويين واللغويين العرب قدامى ومحدثين يكادون يجمعون على أنّ الفعل المضارع مشتقّ من الفعل الماضي واستدلّ على كلامه بحديثهم عن حركة عين الثلاثي [٣٠٨] .
- والمطلع على ما كتبه إبراهيم أنيس في هذا الصدد يرى أنّه يستعمل عبارة " اشتقاق الماضي من المضارع أو العكس " [٣٠٩] .
- وأشار المستشرق بول كراوس في محاضرات له في جامعة القاهرة سنه ١٩٤٣م إلى أن صيغة الأمر هي الأصل [٣١٠] . وقد تبنّى هذا الرأي حسن ظاظا فقال : " فمن الحقائق المعروفة في علم اللغات أنَّ من أوائل صيغ الأفعال ظهوراً فعل الأمر ، ومن أواخرها صيغة المصدر، على عكس ما يزعمه النحاة والصرفيون ؛ إذ ليست هناك صيغة فعلية أبسط وأقرب إلى حاجة الرجل البدائي من قوله : اذهبْ، ارجعْ ، احضرْ ، خذْ ، كُلْ ، اشربْ ... ولهذا نرى السمات الصرفية الأولى للمدة الفعلية الأصلية أكثر وضوحًا في صيغ الأمر في أكثر اللغات ... كذلك ما من شك في أن اسم الفاعل واسم المفعول كانا أقدم ظهوراً في اللغات من اسم الآلة " [٣١١] .

(٩) وفي النهاية أودّ أن أشير إلى أنّ طبيعة الدراسة عند الأصوليين مختلفة عنها عند النحويين ؛ فطابعها عند الأصوليين طابع عقليّ مجرّد يطغى فيه القياس البرهاني ويضعف فيه الاستقراء النحويّ ، طابع يعتمد على تحكيم منهجهم المنطقيّ في تحليل الموضوعات والاستدلال عليها، ويكفيك شاهدًا على ما أقول أن تطّلع على منهج الأصوليين وطريقتهم وتقابله بمنهج النحاة وطريقتهم وخاصة الدرس النحويّ الحديث الذي توصّل إلى النتيجة نفسها التي توصّلوا إليها حول أصالة المادّة اللغوية .

الهوامش

*- المراد بالأصوليين علماء أصول الفقه.

١ - الجمهرة : ١ /٩٨ .

٢- الصحاح / شقق / ٣ /١٥٠٢ .

٣ - معجم مقاييس اللغة : ٣ /١٧١.

٤- ينظر : أساس البلاغة ص ٣٣٤ .

٥ - ينظر : لسان العرب / شقق / ١٢ : ٥١ .

٦ - ينظر : القاموس المحيط / شقق/ ٣ : ٢٥١ .

٧ - ينظر : تاج العروس : ٦ /٣٩٨.

٨ - ينظر : معجم متن اللغة : ٣٥١/٣.

٩ - ينظر: المعجم الوسيط، ص٥٠٨.

١٠- مادة (شقق) : ٣ / ١٧٠ .

١١- ينظر : ترزي: الاشتقاق ص٣.

١٢- أطلق فندريس تسمية الاشتقاق Etymologie على العلم الذي يدرس المفردات ، وقال : «إنه علم تاريخي يحدد صيغة كل كلمة في أقدم عصر تسمح المعلومات التاريخية بالوصول إليه ويدرس الطريق الذي مرت به الكلمة مع التغيرات التي أصابتها من جهة المعنى أو من جهة الاستعمال، وأشار الرجل إلى أن الاشتقاق والصوتيات والصرف يسند بعضها بعضًا» ويقول : «فما دامت القواعد التي يجري عليها تتابع الأصوات والصيغ النحوية في صورة الاشتقاق فإن هذا الاشتقاق الذي يطبقها تطبيقًا صحيحًا يقدم لعلم اللغة أجدى المساعدات» اللغة ص٢٢٦ .

١٣- ينظر : القِنّوجي : العلم الخفاق، ص ٦٧- ٦٨ .

١٤- وهاك طائفة من أقوالهم :

- جاء في كتاب العلم الخفاق ص ١٧٠-١٧١ - نقلاً عن نزهة الأحداق للشوكاني - : " فما أقبح بالعالم المستكثر من الفنون المتعلقة بلغة العرب أن يجهل علمًا معدودًا من علومها غير مندرج تحت فنّ من فنونها ، فإن جماعة من محقّقي العلماء جعلوا العلوم المتعلقة بلغة العرب ستة : النحو ، والصرف ، والاشتقاق ، والمعاني ، والبيان ، والبديع ... وبالجملة فحقٌ لفنّ مستقلّ وعلم منفرد أن تعظم العناية به وتتوفر الرغبة إليه " .

- ويقول القِنّوجي في العلم الخفاق (ص٦٣) عن هذا العلم: "من أنفس العلوم المتعلقة بلغة العرب على الاتفاق".

- ويقول نذير مكبتي : " لقد كانت خاصة الاشتقاق أكبر حجة تحطّمت على صخرتها الصماء معاول الهدم الضاربة في جسد اللغة العربية الفصحى ؛ فقد أثبتت هذه الخاصة أنّ اللغة العربية غير عاجزة عن مسايرة التطور الحضاري وأنها قادرة على استبدال الأسماء والمصطلحات الأجنبية بكلمات عربية فصيحة هي أحسن تعبيرًا وأدقّ دلالة على مفهومها ؛ وذلك باستمدادها من الأصول المناسبة المتمتعة بسمات الرسوخ والحيوية الدائمة. ولعلّ الاشتقاق الصغير - وهو أحد أنواع تلك الخاصة ـــ يعتبر من أيسر الطرق التي نستمدّ عبرها حاجاتنا من الألفاظ التي نستعيض بها عن كلّ أعجميّ ودخيل ... وهكذا يحقّق الاشتقاق بمختلف أقسامه نتيجة يتقّرر بموجبها أنّ اللغة العربية هي أعظم لغة حضارية عرفتها الحياة ، وأعمقها جذوراً ، وأطولها عمرًا ، وأوسع لغات العالم انتشارًا في أصقاع الأرض " (المصدر السابق - مقدّمة

المحقق ص١٦– ١٨) .

- والاشتقاق عند إبراهيم أنيس هو الوسيلة الثانية – بعد القياس – لنموّ اللغة ولا سيما من حيث الألفاظ والصيغ (ينظر : من أسرار اللغة ص٦٢) .
- والاشتقاق عند محمد المبارك ذو أهمية كبرى ؛ لأنه يوضّح الترابط بين الكلمات ، وأنه "هو الطريق إلى حسن فهم اللغة والتفقّه فيها ، ومعرفة أسرارها ، والدخول في عالمها الخاص ؛ فإنه يربط الألفاظ ويصل بين معانيها " (فقه اللغة ، ص٦٤) .
- والاشتقاق عند فؤاد ترزي "عماد بنية الكلمة ومادتها الأساسية ، وهو رمز لحيوية اللغة ، وسبيل لتطورها تستمد منه جوهر الحياة وتسترفد عناصر النمو والخلود" (مقدّمة الاشتقاق).
- والاشتقاق عند محمود شكري الألوسي وسيلة من وسائل إثراء اللغة (ينظر : الأثري : محمود شكري الألوسي وآراؤه النحوية ، ص١٣٩) .
- وأشار ساطع الحصري إلى أن الوسائل التي يمكن الإفادة منها لتكوين كلمات جديدة بقصد الدلالة على معان جديدة تتلخص في ثلاث طرق أصلية ، هي : الاشتقاق ، والتعريب ، والنحت ، وأشار إلى أنّ الاشتقاق هو أهمّ هذه الوسائل الثلاث ، لأنه الأفعولة الأصلية التي كونت اللغة العربية (ينظر : مجلة التربية والتعليم – ج٦ (١٩٢٨م) – ص ٣٦١ . وينظر كذلك : مصطفى جواد ، المباحث اللغوية في العراق ، ص ٩٤، والقزاز : الدراسات اللغوية في العراق ص ٢٤٧ .
- وأشار مصطفى جواد إلى أهمية الاشتقاق ودعا إلى التوسع فيه وضرورة الإفادة منه وفق طرائق العربية لترقية اللغة وتطويرها على حسب طور هذا العصر في جميع الوجوه الحيوية والحضارية (ينظر : مجلة المقتطف – المجلد ٧٤(١٩٢٩م) – مقال : «الحاجة سبب الاشتقاق» ، ص٣٢٧) . وقال في المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية ص١٣٠ : "وخلاصة القول أن الاشتقاق هو العون الأكبر، والملاذ الأحفز للغة العربية اليوم في إعداد المصطلحات العلمية والفنية والأدبية ينبغي الاستفادة من جميع ألوانه وأبوابه الواسعة" (ينظر القزاز : الدراسات اللغوية في العراق، ص٢٥١).
- والاشتقاق عند أسعد داغر «هو اللغة، واللغة هي الاشتقاق، وهو قوامها وعمادها» (من مقال له بعنوان: اللغة العربية هل هي كافية أهلها ووافية بحاجاتهم – مجلة المقتطف – المجلد ٦٦ – ١٩٢٥م – ص٣٨٣– ٣٨٨).

وقد قررت لجنة المجمع العلمي العراقي بعضوية معروف الرصافي والأب أنستاس ماري الكرملي وطه الراوي، وعز الدين التنوخي ، وأمين المعلوف ، وغيرهم أن "الاشتقاق قياسيّ في اللغة قياسًا مطّردًا في أسماء المعاني التي هي عرضة لطروء التغير على معانيها بمسيس الحاجة في الجوامد وأن وضع الكلمات الحديثة في اللغة يجري إما على طريقة الاشتقاق وإما على طريقة التعريب ولا مانع من

الجمع بينهما كما في مسرة وتليفون . ولا يذهب إلى الاشتقاق في وضع كلمة حديثة إلا إذا لم يعثر في اللغة على ما يؤدي معناها " (ينظر مجلة لغة العرب/ م٤/ ج٧ - كانون الأول ١٩٢٧- ص ٢٨٥ وما بعدها. وينظر كذلك: القزاز : الدراسات اللغوية في العراق، ص٢٤٤).

١٥ - الخصائص : ٢ / ١٣٤ .

١٦ - السابق : ١ / ١٢ .

١٧ - السابق : ٢ / ١٣٤ - ١٣٥ .

١٨ - ينظر : القَنّوجي ، العلم الخفاق، ص ٧٠ -٧٢ .

١٩ - ينظر : المزهر :

٢٠ - ينظر : همع الهوامع ٣/ ٤٠٨.

٢١ - ينظر : المصدر السابق .

٢٢ - ينظر : سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس ، مجلة المجمع القاهري ،ج٢، صفر ١٣٥٤هـ / مايو ١٩٣٥م، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

٢٣ - ينظر: المصدر السابق والصفحة.

٢٤ - ينظر : توفيق شاهين : أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية ، ص٢٧ . وعن فائدة هذا الاشتقاق أشار حجازي إلى أنه يمكن أن يثري اللغة إلى حد كبير حيث إنها يمكن أن تفيد من عدد من التقليبات التي تنشأ ويكون لها معنى ، وإن كان عدد منها لا يعمل لعدم دلالته على معنى . ينظر حجازي : مدخل إلى علم اللغة ، ص ٥٥ .

٢٥ - الخصائص : ٢ /١٣٣ . ولا يستبعد أحد الباحثين المعاصرين أن يكون ابن جني قد تأثر في صنيعه هذا بما صنعه ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة ، ثم نقل ذلك عنه ونسبه إلى نفسه على أنه مبتكر له دون سواه من علماء العربية القدماء مشيراً إلى أن ابن فارس استعمل التقاليب دون إشارة إلى انتظامها تحت ما يسمى بالاشتقاق الأكبر كما فعل ابن جني ينظر (ناصر حسين : الصيغ الثلاثية ص٤٦). وأنا أقول وعلى فرض صحة ما زعمه فابن فارس وغيره متأثرون بشيخ العربية صاحب مبدأ التقاليب الخليل بن أحمد ، وتبعه في ذلك ابن دريد والفارسي، إلى أن وصل إلى ابن جني فعمّقه ونماه وربط بين دلالات كل صورة من صوره واستنبط معاني عامة مشتركة بينها وأطلق عليه مصطلح الاشتقاق الأكبر .

٢٦ - ينظر : القنوجي : العلم الخفاق، ص ٧٩ - ٨٠ .

٢٧ - ينظر: السابق، ص١٢٤-١٢٥.

٢٨ - السابق ، ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

٢٩ - ينظر : السابق ص ١٤١ .

٣٠ - وقد تحدّث الرجل عن قيمة كل نوع ، فأشار إلى أن الاشتقاق الصغير يعدّ من أيسر الطرق التي نستمدّ عبرها حاجاتنا من الألفاظ التي نستعيض بها عن كل أعجمي ودخيل ، وأنّ الكبير نستهدي به إلى معرفة مدلول أحرف الكلمة بمختلف تقاليبها ، وأن الأكبر يرشدنا إلى الأصول المتقاربة في أحرفها ومعانيها ، وأن الكُبَّار ظاهرة تميَّزت بها لغتنا العربية تعرف بالنحت ، وهو ضرب من الاختزال بواسطته نحصل على كلمات حديثة ، لمعان حديثة وأن المركب يسهم بقدر كبير في حصولنا على ألفاظ جديدة متفرعة عن المشتقات . ينظر مقدمة الكتاب ، ص١٧ - ١٨ .

٣١ - يقول محمد المبارك في كتابه (فقه اللغة ، ص١٢٥ - ١٢٦) : " إنَّ من المشتقات نوعًا لم يسمّه القدماء ، ولم يفردوا له بحثًا خاصاً، وإن كانوا قد تعرضوا له في ثنايا أبحاثهم وهو الاشتقاق من المشتق كقولك : تمسكن ،

وتمذهب ، وتمنطق . وهي مشتقة من : مسكين ، ومذهب ، ومنطق . وهذه مشتقة من : سكن ، وذهب، ونطق . ونرى أن يسمَّى هذا الاشتقاق بالاشتقاق المركب . ومن هذا النوع ما يكون الأصل فيه ظاهراً ، مثل : تمذهب . ومنه ما يكون خفيّاً لخفاء أصله القديم ، مثل :مكين وتمكن ، من المكان ، والمكان من: كان والكون ، غير أنه لكثرة الاستعمال توهموا أصالة الميم فيها ، وعدّوها من مادة (مكن) "

٣٢ – الاشتقاق ، ص١ . وأشار الرجل إلى أن هذا النوع هو المقصود إذا أطلقت لفظة (الاشتقاق) .

٣٣ – المصدر السابق ص ١–٢ .

٣٤ – المصدر السابق ص٢ .

٣٥ – المصدر السابق .

٣٦ – في حاشيته على نهاية السول ص ٦٧ .

٣٧ – دروس التصريف ، ص ١١ .

٣٨ – الاشتقاق ، ص١٧ .

٣٩ – ينظر : دراسات في فقه اللغة ، ص ١٨٨ .

٤٠ – ينظر : محمد بهجة الأثري : محمود شكري الألوسي وآراؤه النحوية ، ص١٤٣ .

٤١ – ينظر : المصدر السابق .

٤٢ – وقد أشار أنيس إلى أن أصحاب الاشتقاق ربما اقتبسوا فكره تقلبات الأصول من معجم العين وأمثاله مشيراً إلى أن صاحب العين وصاحب الجمهرة ومن سار على دربهما كانوا حين يعرضون لشرح كلمة من الكلمات يذكرون معها تقلباتها ، ويذكرون معنى كل صورة من صورها دون التعرض للربط بين دلالات تلك الصور ، وكان هدفهم حصر كل المستعمل من كلمات اللغة خشية أن يندَّ بعضها عن أذهانهم ، وعندما جاء أصحاب الاشتقاق من أمثال ابن جني (ت ٣٩٢هـ) وابن فارس (ت ٣٩٥هـ) وغيرهما ربطوا بين دلالات تلك الصور ، واستنبطوا معاني عامة مشتركة بينهما . وسمي هذا بالاشتقاق الكبير . وقد أشار إلى أن ابن جني يمثل لهذا النوع بعدّة مجموعات لا يخلو معظمها من التكلُّف والتعسُّف وتلمُّس العلاقة مهما كانت تافهة أو غامضة ، مشيراً كذلك إلى أن ابن جني كان ممّن يؤمنون إيماناً قويًا بوجود الرابطة العقلية المنطقية بين الأصوات والمدلولات أو ما يسميه بعض المحدثين بالرمزية الصوتية ، وأنه غالى في هذا النوع – ومعه الثعالبي صاحب فقه اللغة – إذ جعلا مجرد الاشتراك في أصلين اثنين فقط من الأصول الثلاثة دليلاً على الاشتراك في معنى عام لبعض الكلمات فيقرر أن المعنى العام للتفرقة يكون بصوتيِّ الفاء والراء وهكذا . وقد وصف الرجل مسلك ابن جني والثعالبي ومن وافقهما بأنه مجرَّد تخيُّلات وتأمُّلات تشبه أحلام اليقظة عند رجل اشتدَّ ولعه وإعجابه باللغة العربية فتصوَّر فيها ما ليس فيها ، وأضفى عليها من مظاهر السحر ما لا يصحّ في الأذهان ولا تتصف به لغة من لغات البشر . وقد أيَّد كلامه بعدد من الأمثلة التي تبيِّن مدى تكلُّف أبي الفتح في تلمّس العلاقة المعنوية بين الكلمات المشتقّة من تقلّبات الأصل الواحد . ينظر : من أسرار اللغة ، ص٦٦ – ٦٧ .

٤٣ – التفسير الكبير ١/ ١٣ –١٤ .

٤٤ – ينظر: الجامع الكبير: ١٩٩–٢٠١.

٤٥ – ينظر: الاشتقاق ، ص ٣٧٣ .

٤٦ – ينظر: الممتع : ١ / ٤٠ .

٤٧ – ينظر: المزهر : ٢/ ١٦٤–١٦٥.

٤٨ – ينظر : البلغة في أصول اللغة ص ٥٨ .

٤٩ – فقه اللغة ، ص ١٨٣ .

٥٠ – ينظر : من أسرار اللغة، ص٦٧.

٥١ – ينظر : فقه اللغة ، ص ١٠٦ .

٥٢ – ينظر: الصيغ الثلاثية، ص٥٤.

٥٣ – الاشتقاق ، ص ٣٢٦ .

٥٤ – المصدر السابق ، ص ٣٣٠ .

٥٥ – ينظر : مقدمة تحقيق إبدال أبي الطيب اللغوي ، ص٥.

٥٦ – ومما تجدر الإشارة إليه أن علماء اللغة المحدثين في هذا قد أفادوا من أحد علمائنا القدامى وهو أبو جعفر يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٤هـ) الذي أطلق على هذا النوع مصطلح (القلب) وخصّه بكتاب يحمل هذا الاسم وهو كتاب (القلب) الذي هو صنو كتابه (الإبدال) الذي عني بنشره أوغست هفنر عام ١٩٠٣م ، ثم حققه ونشره مرة ثانية حسين محمد شرف – عليه رحمة الله تعالى – وقد أعجب أبو الفتح بكتاب ابن السكيت هذا وصرح في غير موضع من خصائصه بأنه عازم على شرحه.

٥٧ – ينظر : الخصائص : ١٣٣/٢ .

٥٨ – يلاحظ أن إبدال يعقوب بن السكيت مؤدب أولاد المتوكّل من هذا النوع ، وقد جمع الرجل نحو ٣٠٠ كلمة من كلمات اللغة العربية تميزت بأن كل كلمتين تعبران عن معنى واحد ولا يختلف لفظها إلا في حرف واحد كالتهتال والتهتان بمعنى سقوط المطر . ينظر أنيس : من أسرار اللغة ، ص٦٩ .

٥٩ – ينظر : في أصول اللغة ص١٢٣.

٦٠ – ينظر : دراسات في فقه اللغة ص ٢٣٤ .

٦١ – ينظر : الخصائص : ١٤٥/١– ١٥٢ ، ٨٢/٢ – ٨٨.

٦٢ – ينظر: من أسرار اللغة ص٧٥.

٦٣ – الاشتقاق ، ص ٣٤٨ .

٦٤ – السابق ص ٣٤٥– ٣٤٦ .

٦٥ – ينظر : السابق ص ٣٥٢ .

٦٦ – الاشتقاق ، عبد الله أمين ، ص٣٩١ . وقد علق ترزي قائلاً "وإذ لا أرى هنا معنى للكبر أو المفاضلة فيه ، فإنني أرى أنه قد توسع في مفهوم الاشتقاق في العربية إلى حدٍّ لم يسبقه إليه أحدٌ من قبل على ما أعلم . ينظر: الاشتقاق لترزي ص٣٥٢.

٦٧ – ينظر : فقه اللغة ، ص ٢٢٧ .

٦٨ – ينظر : في أصول النحو ، ص١٢٦ .

٦٩ – في مقالته : الاشتقاق عملية خلق في اللغة – مجلة آفاق – ع٣ (١٩٥٩م) ، ص٤٠ .

٧٠ – في : فقه اللغة ، ص ١٢٤ .

٧١ – وقد تردد بعضهم في نسبة النحت إلى الاشتقاق ومتابعة عبد الله أمين كما فعل عبدالقادر المغربي الذي يقول : " إن النحت في الحقيقة من قبَل الاشتقاق وليس اشتقاقًا بالفعل؛ لأن الاشتقاق أن تنتزع كلمة من كلمة ، والنحت أن تنتزع كلمة من كلمتين أو أكثر" الاشتقاق والتعريب ، ص ١٣ . وينظر كذلك : ترزي ، الاشتقاق ٣٦١ . ويبدو أن عبد الله أمين ومن وافقه متأثرون في عدِّهم النحت ضمن أقسام الاشتقاق بما هو كائن في اللغات الهندية الأوربية وخاصة الحديث منها ، لأن اللغات السامية لا يكون النحت أساسًا أصيلاً من اشتقاق ألفاظها ووجوده نادر فيها جداً . وأشار ترزي إلى أن اللغة العربية لغة اشتقاقية لا نحتية وأن الموجود من الألفاظ المنحوتة نحتًا حقيقيّاً قليل جداً ، ولذلك فالنحت غريب عن نظامها الاشتقاقيّ ولا يصحّ أن يُعَدّ قسماً من أقسام الاشتقاق فيها، وأيدّ كلامه بأن لغويينا القدامى لم يعتبروه من ضروب الاشتقاق.

وربط ترزي بين مفهوم النحت في العربية وبين ما يعرف عند المحدثين من اللغويين بمصطلح الـ Hapholojy الذي لا يعني أكثر من دمج وحدتين لفظيتين في وحدة واحدة على سبيل الاختزال (ينظر الاشتقاق، ص٣٤٦) .

٧٢ – ينظر : فقه اللغة ، ص١٧٨ .

٧٣ – ينظر : من أسرار اللغة ، ص٦٣ .

٧٤ – أنيس : طرق تنمية الألفاظ، ص ٤٤ .

٧٥ – نقل أنيس عن بعض المحدثين القول بقياسية هذا النوع وإجازته نحو قول النجار : " معجنت الخشب " أي : وضع عليه المعجون . ينظر : من أسرار اللغة ، ص ٦٥ .

٧٦ – يرى الباحث أن ما يعرف بالتقاليب نوع من أنواع الاشتقاق اللغوي يثري اللغة ويزيد من ألفاظها ، لأنك تأخذ من مادة ثلاثية صامتة مثل ك ل م كلمات منها : الكلم – الكلم – الكمل – اللمك – والملك – والمكل، وإن أهمل بعضها في الاستعمال. ومع هذا يؤخذ على ابن جني – وهو الذي عمّقه وعقد بين التقلبات المشتقة روابط معنوية – أنه أسرف وتكلّف في تلمُّس العلاقة المعنوية بين الكلمات المشتقة ، فالباحث لا ينكر عدّ هذا النوع نوعًا من أنواع الاشتقاق اللغوي ولكنّه ينكر الإسراف في التعامل معه والمبالغة في إيجاد الروابط المعنوية بين الكلمات .

٧٧ – ينظر : السابق ، ص١٩-٢٠.

٧٨ – ينظر : وافي – فقه اللغة : ١٨٤ – ١٨٥ .

٧٩ – ينظر : أنيس : من أسرار اللغة ص ٥٧ . ويؤيد هذا الذي أقوله ما قاله محمد محيي الدين عبد الحميد : " وأما في شأن النوعين الثاني والثالث من أنواع الاشتقاق أي : القلب اللغوي والإبدال اللغوي – فلا يختلف العلماء في أنه " متى أمكن أن تكون كل واحدة من الكلمتين المتناسبتين أصلاً قائمًا بنفسه ليس مأخوذًا من غيره ولا متفرّعًا عنه ؛ فلا يجوز أن تجعل إحداهما فرعًا عن الأخرى وتحكم بأن هذه مقلوبة أو مبدلة من تلك لأن إحداهما ليست بأولى من الأخرى فتجعلها أصلاً لها ، فإذا لم تجد بُدّاً من أن تجعل إحداهما أصلاً مستقلاً قائمًا بنفسه ، فحينئذ يتعيّن عليك أن تحكم لأكثرهما تصرفًا وأوسعهما دائرة استعمال بأنها هي الأصل ، وأن صاحبتها فرعٌ عنها " . دروس التصريف ص١٧ . وكما أشار الشيخ محيي الدين ليست الأصالة والفرعية في الاشتقاق اللغوي كالأصالة والفرعية في الاشتقاق الصرفي.

٨٠ – دروس التصريف ، ص١٤ .

٨١ – ينظر : المزهر : ١ / ٣٤٨ ، والهمع : وقد نقل القِنَّوْجِيّ عن أبي الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) قوله : «أجمع أهل اللغة إلا من شذّ منهم أنّ للغة العرب قياسًا وأن العرب تشتقّ بعض الكلام من بعض ، وأنّ اسم الجنّ مشتقّ من الاجتنان ، وأن الجيم والنون تدلان أبدًا على الستر ... وأنّ الإنس من الظهور ، ويقولون : آنست الشيء : أبصرته ... وعلى هذا سائر كلام العرب ، علم ذلك من علم وجهله من جهل» . العلم الخفّاق ، ص ٩١ – ٩٢ .

٨٢ – رتبت هؤاء العلماء تاريخيًا بحسب سني وفاتهم بادئًا بالبصريين يليهم الكوفيون .

٨٣ – ينظر : المزهر : ١ / ٣٤٨ .

٨٤– أشرت إلى طبيعة الاشتقاق

الصرفي عند أصحاب المؤلفات الاشتقاقية من علمائنا القدامى إتماماً للفائدة ، هذا من ناحية ، ولبيان موقف المتأخرين منهم وهي تأثر بهم أحد من ناحية أخرى.

٨٥- وتأكّدت ملاحظاتهم فيما بعد حين بحث المستشرقون في اللغات السامية ، وظهر لهم أن الألفاظ السامية تعتمد على جذور أو مواد تعتبر الأصل في كل اشتقاق وأنّ أكثر هذه الجذور شهرة في اللغات السامية هي الجذور الثلاثية الأصول مثل : (ض ر ب)، (ف هـ م)، (ك ت ب). ينظر: من أسرار اللغة ص ٦٢.

٨٦- ينظر: السيوطي : المزهر ١ / ٣٥١ ، عبد الله أمين : الاشتقاق (المقدمة) ، وعبد السلام هارون : مقدمة تحقيقه لكتاب الاشتقاق لابن دريد .

٨٧- وقد نقل السيوطي في المزهر الكثير عن الاشتقاق من هذه الكتب المتقدّمة .

٨٨- ولتقي الدين السبكي (ت٧٥٦هـ) أرجوزة في الاشتقاق أسماها لمعة الإشراق في أمثلة الاشتقاق أورد ابنه تاج الدين السبكي بيتين منها في إحدى نسخ طبقات الشافعية الكبرى ، وأوردها كاملة في نسخة أخرى ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، للتاج السبكي: ١٠/١٨٦ وما بعدها . وهي في تسعين بيتًا عرَّف فيها الاشتقاق، وتحدث فيها عن المشتقات جميعًا التي هي اسم الفاعل اسم المفعول واسم التفضيل والصفة المشبهة واسما المرة والهيئة واسما الزمان والمكان واسم المصدر واسم الآلة، وهو ينهج نهج البصريين فيعدّ هذه المشتقات جميعًا مأخوذة من المصدر .

٨٩- اشتقاق الأسماء ص ٨٢ .

٩٠- السابق ، ص ٨٥ .

٩١- المصدر السابق ، والصفحة .

٩٢- المصدر السابق ، ص ٧٧ .

٩٣- المصدر السابق ، ص٧٧-٧٨.

٩٤- الاشتقاق ، ص ١١١ .

٩٥- ينظر: اشتقاق الأسماء ص ٨٥.

٩٦- ينظر: المصدر السابق ص ٨٦ .

٩٧- ينظر: المصدر السابق ص ٨٧ .

٩٨- ينظر: المصدر السابق ص١٢٦.

٩٩- ينظر: المصدر السابق ص ٨٨ .

١٠٠- ينظر: المصدر السابق ص١٠٣.

١٠١- ينظر: المصدر السابق .

١٠٢- ينظر: الاشتقاق ص ١١٥ .

١٠٣- ينظر: السابق ص ١١١ .

١٠٤- ينظر: السابق ص ٦٣ .

١٠٥- ينظر: السابق ص١١١.

١٠٦- ينظر: السابق ص ٦٥ .

١٠٧- ينظر: المصدر السابق ص٢٢١.

١٠٨- ينظر: تاريخ الأدب العربي ١٩٦/٢.

١٠٩- ينظر: المقتضب : ٣/ ١٨٥ ، ٢٨٢ ، ٣٣٩ .

١١٠- السابق : ٣ / ٣٢٥ .

١١١- نقله الشيخ عبد الله العلايلي في معجمه (١ /٧) عن اشتقاق أبي إسحاق .

١١٢- معاني القرآن وإعرابه: ٢/٣٨٩.

١١٣- اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته ، ص٨١ .

١١٤- المصدر السابق .

١١٥- المصدر السابق .

١١٦- المصدر السابق ، ص ٨٢ .

١١٧- المصدر السابق .

١١٨- المصدر السابق .

١١٩- المصدر السابق .

١٢٠- المصدر السابق .

١٢١- المصدر السابق .

١٢٢- ينظر: إنباه الرواة : ٢ /١٦٠، وترزي : الاشتقاق ص ٩ .

١٢٣- ينظر: المزهر : ١/ ٣٥٣ .

١٢٤- ينظر: المصدر السابق .

١٢٥- ينظر: المصدر السابق .

١٢٦- ينظر: المصدر السابق : ٣٥٤/١.

١٢٧ - المصدر السابق .

١٢٨ - الحدود في النحو ، ص ٣٩.

١٢٩- مسائل خلافية ، ص ٧٣-٧٤.

١٣٠- الخصائص : ٢ / ١٣٤ .

١٣١- نزهة الطرف في علم الصرف، ص ٥ .
١٣٢- ص ٧ .
١٣٣- ص ٢٣ .
١٣٤- وقد أشرنا في المبحث التمهيدي إلى أنَّ أبا البقاء قد وافق الرمَّاني في تعريفه القائل بأن الاشتقاق هو " اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل " .
١٣٥- التبيان في علم البيان ص١٦٩.
١٣٦- الممتع : ٤١ .
١٣٧- السابق : ٤٣ .
١٣٨- السابق .
١٣٩- السابق : ٤٤ .
١٤٠- شرح شافية ابن الحاجب : ٢/ ٣٣٤ .
١٤١- ١/٨٣ .
١٤٢- السابق .
١٤٣- السابق : ١ / ٨٣ - ٨٤ .
١٤٤- ١/٣٤٦ .
١٤٥- كشاف اصطلاحات الفنون ص ٧٦٦ .
١٤٦- من أسرار اللغة ص ٦٣ .
١٤٧- المصدر السابق .
١٤٨- ينظر: المصدر السابق .
١٤٩- ينظر: المصدر السابق، ص٦٣.
١٥٠- ينظر: المصدر السابق، ص٦٤.
١٥١- المصدر المذكور ، ص ٤٤ .
١٥٢- ينظر: القزاز : الدراسات اللغوية في العراق ، ص٢٤١ .
١٥٣- المصدر السابق ص٢٤١ . وتعريفه هذا مأخوذ عن عبد القادر المغربي في كتابه التعريب ص١٠ ، ومحمد الأنطاكي في كتابه فقه اللغة ص٤٢١ .
١٥٤- المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص٤٥ .
١٥٥- ينظر: عبد المنعم الكاروري : المورفولوجيا بين النحو والتصريف ، ص٩١ .
١٥٦- ص ٢١٢ .
١٥٧- ينظر: ص١٦٠ .
١٥٨- ينظر: المصدر السابق، ص١٦٦.
١٥٩- ينظر: الماضي والمضارع أيّهما مشتقّ من الآخر ، ص١٣٨ - ١٣٩ .
١٦٠- الاشتقاق ، ص ١ .
١٦١- الاشتقاق لترزي ، ص ١٩ .
١٦٢- ينظر: حلمي خليل : الكلمة دراسة لغوية ومعجمية ، ص٨٣.
١٦٣- المقتضب : ٣/ ٣٤٢ - ٣٤٣ .
١٦٤- الممتع ، ص ٥٥ .
١٦٥- ينظر: شرح الكافية الشافية ، ص٢٠٤٥ - ٢٠٤٦.
١٦٦- ينظر: السابق ، ص ٢٠٤٥ .
١٦٧- ينظر: شرح الرضي على الشافية ٢ / ٣٣٩ .
١٦٨- ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن هشام ، ص٤٣٨ .
١٦٩- ينظر: الهمع ٣ / ٤١٠ . وفرق السيوطي بين الاشتقاق وشبهه بأن الأول فيه سقوط من أصل ، وأما الثاني ففيه سقوط من فرع ومثل له بنحو : قَذَال وعجوز وكثيب فأنها تسقط في الجمع وهو : قُذُل ، وعُجُز ، كُتُب. والجمع فرع والإفراد أصل، فدلّ على زيادات فيه .
١٧٠- الاقتراح ص ٤٤ . وعلق حلمي على ملاحظة السيوطي بقوله : "وهي ملاحظة دقيقة تبين مدى التفات علماء العربية القدماء لأهمية الاشتقاق ودوره في التفريق بين مجامع الكلمات في اللغة الأصيل منها والدخيل . ومن ثم يعتبر الاشتقاق بهذه الصورة هو الطريقة الأساسية التي لا تزال حية ومستمرة حتى اليوم في خلق كلمات جديدة في العربية منذ العصور التي اكتملت فيها تلك الوسيلة للغة العربية وهو المراد حين نطلق كلمة الاشتقاق تميزًا له عن أنواع أخرى مثل الاشتقاق الأكبر وغيره" . (الكلمة ، ص٨٨).
١٧١- السابق ، ص٨٧ .
١٧٢- السابق ، ص ٨٧ - ٨٨ .
١٧٣- حلمي خليل : السابق ص٨٩.
١٧٤- ينظر: المنصف : ١ / ٥ .

١٧٥- الممتع : ص ٥٤ .

١٧٥- دور الصرف في منهجي النحو والمعجم ، ص٣٧ . نقله عن المنصف : ١ / ٥ .

١٧٦- الممتع : ٥٣ - ٥٤ .

١٧٨- ص ٥٤ .

١٧٩- المزهر : ٢ / ٣٥١ . وقد أبرز أحد الباحثين المعاصرين العلاقة بين الاشتقاق والتصريف بصورة أكثر وضوحًا حين قال : " تظهر العلاقة بين المصطلحين تصريف واشتقاق في اتّحاد وظيفتهما من حيث إنهما ينحصران في عملية استخراج كلمة من أخرى، وإن كان الخلاف بينهما قائمًا في طرائق هذا الاستخراج ؛ فالتصريف يقوم بصياغة الفعل (ضرب) على أشكال عدد من الأبنية التي تمثّل مجموعة من الكلمات المختلفة ، ولكنّ وظيفة التصريف هذه هي في حقيقة أمرها مهمة تدريبية الغرض منها شحذ قدرة الطالب على تحديد النماذج المختلفة للكلمات؛ فهو بهذا وسيلة وليس غاية . أما الاشتقاق فيقوم بوظيفة استخراج الأشكال المختلفة للكلمة من أصل واحد " عبد المنعم الكاروري : المورفولوجيا بين النحو والتصريف، ص ٩٠ .

وقد ربط جوزيف فندريس في كتابه اللغة ص ٢٤٠ بين الاشتقاق والصوتيات والصرف فقال : " والاشتقاق والصوتيات والصرف يسند بعضها بعضًا. فما دامت القواعد التي يجري عليها تتابع الأصوات والصيغ النحوية في صورة الاشتقاق ، فانّ هذا الاشتقاق الذي يطبقها تطبيقًا صحيحًا يقدّم لعلم اللغة أجدى المساعدات " .

١٨٠- ينظر: أنيس : من أسرار اللغة ص٦٢ ، وطرق تنمية الألفاظ ص٤١ ، الدراسات اللغوية في العراق للقزاز ص٢٤٠ ، وعوامل تنمية اللغة العربية : توفيق شاهين ، ص ٧٩ .

١٨١- ينظر: طرق تنمية الألفاظ ، ص ٤١ .

١٨٢- في المزهر : ١ / ٢٨٦ - ٢٩٢ . ونقله القِنَّوْجِيُّ في العلم الخفّاق : ١٧٢ - ١٧٦ .

١٨٣- ولكنّ أبا بكر بن السرّاج يحذّر أشد التحذير من أن يشتقّ من لغة العرب لشيء من لغة العجم فيكون هذا بمنزلة من ادّعى أن الطير ولد الحوت . نقله السيوطي عن أبي منصور الجواليقي عن أبي بكر بن السرّاج في رسالته في الاشتقاق. ينظر: السابق : ٣٥١/١.

١٨٤- ينظر: السابق : ١/ ٣٥١ .

١٨٥- قال صاحب كتاب (التصور اللغوي عند الأصوليين، ص٦٩): "ويجدر بنا أن نشير إلى أنّ ظاهرة الاشتقاق كانت من بين العوامل التي أثرت اللغة العربية بالمفردات ، ونجد في مقدمة التفسير الكبير للفخر الرازي تصويرًا للحياة اللغوية وعلاقتها بالمجتمع يتضح منها أنه يدرك تطور اللغة ، وما يتصل بهذا التطور من اشتقاق واختراع لألفاظ جديدة تفي بحاجات الحياة وكل ما يهدف إليه الأصوليون من وراء بحوثهم اللغوية هو أن تفي تلك اللغة بمقتضى ما يتجدد من أحداث في الحياة الإنسانية حتى يقول الدين فيها كلمته.

١٨٦- ق ٢١ .

١٨٧- نهاية السول في شرح منهاج الأصول : ٢/ ٦٧ .

١٨٨- المصدر السابق .

١٨٩- قاله في جمع الجوامع . ينظر: حاشية البناني على شرح المحلّي على متن جمع الجوامع، ص٢١٨. وهو في الهمع ٤٠٨/٣.

١٩٠- ينظر : السابق .

١٩١- دروس التصريف ص ١٠ - حاشية (١) .

١٩٢- ينظر: التعريفات ص ٢١-٢٢ - طبعة الحلبي . وقد اختار هذا التعريف القاضي الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ) كما نقله عنه صاحب العلم الخفاق ص ١٢٤ .

١٩٣- ينظر: شرح الأصفهاني على منهاج البيضاوي : ١/ ١٨٩.

١٩٤- نهاية السول في شرح منهاج الأصول : ٢/ ٦٧ .

١٩٥- ينظر: سُلّم الوصول لشرح نهاية السول ، ٢/٦٧ بحاشية المصدر السابق .

١٩٦- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ، ص١٧.

١٩٧- نقله السيوطي في المزهر : ١/ ٣٤٦ - ٣٤٨ .

١٩٨- الهمع : ٣ / ٤٠٨ .

١٩٩- العلم الخفّاق ، ص ١٤٠ .

٢٠٠- نقله القِنَّوجِيّ عن صاحب الفوائد الخاقانية (ينظر: العلم الخفاق ص ٦٩) . وقد نقله قبل القِنَّوجِيّ الشيخُ محمد بن أعلَى التهانوي الهندي (ت بعد ١١٥٨هـ) عن صاحب الفوائد الخاقانية (ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون ، طبعة الهند، بإشراف Sprenger، ص ٧٦٦) .

٢٠١- المصدر السابق .

٢٠٢- الأول : زيادة حركة كَـعَلِمَ وعِلْم. الثاني زيادة مادة كطَالِب وطَلَب . والثالث : زيادتهما كضارب وضَرْب . الرابع : نقصان حركة كالفُرْس من الفَرَس . الخامس : نقصان مادة كثَبَتَ وثَبَات . السادس : نقصانهما كنزا ونَزَوان . السابع: نقصان حركة وزيادة مادة كغَضْبى وغَضَب . الثامن : نقص مادة وزيادة حركة وزيادة مادة كَحَرم وحِرْمان . التاسع : زيادتهما مع نقصانهما كاستنوق من الناقة . العاشر : تغاير الحركتين : كَبَطر بَطَرا . الحادي عشر : نقصان حركة وزيادة أخرى وحرف كاضربْ من الضَّرْب . الثاني عشر : نقصان مادة وزيادة أخرى كراضع من الرضاعة . الثالث عشر: نقص مادة بزيادة أخرى وحركة كخاف من الخوف ... الرابع عشر : نقصان حركة وحرف وزيادة حركة فقط كعِدْ من الوعد ... الخامس عشر : نقصان حركة وحرف وزيادة حرف كفاخر من الفخار "نقصت ألف وزادت ألف وفتحة". وهذه التغييرات نقلها القنوجي عن مزهر السيوطي. ينظر: العلم الخفّاق ص ١٠٢ - ١٠٣ .

٢٠٣- ينظر: نهاية السول ٢/ ٦٨ وشرح منهاج البيضاوي للأصفهاني : ١ /١٩ .

٢٠٤- ص ١٥ - ١٦ .

٢٠٥- العلم الخفاق ، ص ٨٠ .

٢٠٦- ينظر: السابق ، ص ٧٧ .

٢٠٧- ينظر: نهاية السول : ٢/ ٨٦-٨٨ .

٢٠٨- سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج (٢) صفر ١٣٥٤هـ/ مايو ١٩٣٥م، ص١٩٦.

٢٠٩- المصدر السابق ، ص١٩٧ .

٢١٠- ينظر: أسرار البلاغة ، ص٣٥١ .

٢١١- المصدر السابق ، ص٣٤٥ .

٢١٢- ينظر: حاشية البناني على شرح المحلي لمتن جمع الجوامع: ١ / ٢٨٦ .

٢١٣- كما ذكره الإمام فخر الدين الرازي في (المحصول) ومن تبعه، كالبيضاوي في (المنهاج) . ينظر: العلم الخفاق ص ٨٤ حاشية رقم ٢ . وينظر: إرشاد الفحول ص١٦ ، وفواتح الرحموت ص١٩٤ .

٢١٤- ينظر: المصادر السابقة .

٢١٥- ذكره الإمام الرازي في (المحصول) ، وصرح به التبريزي في (اختصار المحصول) . ينظر: المصدر السابق . وينظر: كذلك : إرشاد الفحول ص١٦ ، وفواتح الرحموت ص ١٩٤ .

٢١٦- ينظر: العلم الخفاق ص ٨٤ .

٢١٧- ينظر: المصدر السابق ص١٩٨.

٢١٨- ينظر: شرح منهاج البيضاوي في علم الأصول ، للأصفهاني : ١/ ١٩٣ -١٩٤ ، ونهاية السول في شرح منهاج الأصول الإسنوي ١/ ٧٤- ٧٥ ، وسبيل الاشتقاق للشيخ حسين والي ، مجلة المجمع القاهري ٢ /١٩٨.

٢١٩- نقله القنوجي عن ميرزا زاهد - محمد بن أسلم الهروي الأفغاني الأصولي الشهير (ت١١٠١هـ = ١٦٨٩م) ينظر: العلم الخفاق ، ص ٨٥ -٨٧ .

٢٢٠- ينظر: ابن الحاجب : منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ص١٧ . وينظر: كذلك العلم الخفّاق ص ٨٢-٨٣.

٢٢١- سلّم الوصول لشرح نهاية السول ، بحاشية (نهاية السول): ٢ / ٨٨ .

٢٢٢- ينظر: عبد الله العلايلي ، المعجم : ١/ ٧ .

٢٢٣- هو محمد الدناع . ينظر: دور الصرف في منهجي النحو والمعجم ، ص١٧٦ .

٢٢٤- المصدر السابق .

٢٢٥- الإيضاح في علل النحو ص٥٦.

٢٢٦- اعتمدنا في جمع هذه الأدلة على إيضاح الزجاجي وإنصاف الأنباريّ وأسراره وغير ذلك من الكتب التي عنيت بأمر الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين.

٢٢٧- فؤاد ترزي في كتابه الاشتقاق، ص٦١ -٦٢ .

٢٢٨- وضرب لذلك بعض الأمثلة (ينظر: السابق ص٦٢ - ٦٣) .

٢٢٩- ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٥٦ .

٢٣٠- مسألة (٨٢) ١/ ٢٣٥ .

٢٣١- ص٦٩ .

٢٣٢- ينظر: الإنصاف : ١ /٢٣٦ .

٢٣٣- يرجع إليها من أراد في الإنصاف المسألة (٢٨) : ١/ ٢٣٩ -٢٤٥ .

٢٣٤- الاشتقاق ص٣٦٨ .

٢٣٥- الإيضاح في علل النحو ص٥٦.

٢٣٦- المصدر السابق .

٢٣٧- الإنصاف - المسألة (٢٨) : ١/ ٢٣٥ .

٢٣٨- نقله السيوطي في الأشباه والنظائر : ٢ / ١٤٦ .

٢٣٩- ينظر: التصريح : ١/ ٣٢٥ .

٢٤٠- الأمالي الشجرية ١/ ٢٩٣ . وقد أشار إلى ابن الحاجب أن اسم الفاعل كغيره من المشتقات اشتق من الفعل . ينظر: أمالي ابن الحاجب ٣ / ٤٧ .

٢٤١- ينظر: الممتع : ص٤٨ ، والمبدع ص ٥٤ ، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ص ٥٨ وشرح ابن عقيل ٢ / ١٩٥ .

٢٤٢- باستثناء ما نلمحه من تجديد عند عبد القاهر وابن الشجري وابن يعيش والرضي الأسترباذي بهذا الشأن .

٢٤٣- نقله ابن جني في خصائصه : ٢ / ٣٠ .

٢٤٤- الخصائص : ٢ / ٣٣ - ٣٤ .

٢٤٥- وقد أفاد من إشارات ابن جني عبد الله أمين في نظريته في أصل المشتقات كما أفاد منه أيضًا عدد من الباحثين المحدثين في نظريتهم .

٢٤٦- المفصل ص ٢١٨ .

٢٤٧- شرح ابن يعيش : ٦ / ٤٣ .

٢٤٨- ينظر: ارتشاف الضرب . ونقله تقي الدين السبكي في الإبهاج ١ /١٤٣ ، والشيخ خالد الأزهري في التصريح ١ /٣٢٥، والسيوطي في الهمع ١/ ١٨٦ .

٢٤٩- الاشتقاق ، ص ١٤ .

٢٥٠- السابق ، ص ١٥ .

٢٥١- السابق ، ص ٢٣ .

٢٥٢- السابق ، ص ٣٣ .

٢٥٣- السابق ، ص ١٢٥ .

٢٥٤- المصدر السابق، ص١٤١، ١٤٤.

٢٥٥- ينظر: هذه النظريات في :

وافي ، علم اللغة ص ٧٤ - ٧٩.

٢٥٦- ينظر: معجم المعجم للعلايلي، ص٧ .

٢٥٧- الخصائص : ٢/ ٣٣- ٣٤ .
وذكر أبو الفتح أمثلة لاشتقاقهم من الحرف ثمّ ، عقّب قائلاً : "الحروف يشتقّ منها ولا تشتقّ هي أبدًا ؛ وذلك أنها لما جمدت فلم تتصرف شابهت أصول الكلام الأول التي لا تكون مشتقة من شيء ؛ لأنه ليس قبلها ما تكون فرعًا له ومشتقّة منه " السابق : ١ / ٤٣٣ - ٤٣٦ .

٢٥٨- المصدر السابق : ٢ /١٣٤ .

٢٥٩- ينظر: ترزي ، الاشتقاق ، ص٣٦٨ .

٢٦٠- السابق ، ص٧٢ .

٢٦١- ينظر: السابق ص٧٤.

٢٦٢- الكلمة تتألف في العربية من عنصرين أحدهما ثابت، وهو مادة الكلمة ، وثانيهما متحرك وهو مُصَوِّتاتها ، أما مادة الكلمة فالجذر الثابت فيها الذي تُنَوِّع الصوائت معانية وصيغه ، فمن الجذر (ق ت ل) يمكن أن نشتق ما يلي من الصيغ : قتل- القَتْل وغيرها ، ولذلك فإن الصوائت الجذور التي تشكل الكلمة في أساس اشتقاقها لا المصدر كما ادعى البصريون ولا الفعل كما ادعى الكوفيون .
وبناء على هذا المفهوم لمادة الكلمة تتضح عندهم طبيعة تشكيل الكلمة العربية ، فهي لا تقوم فقط على السوابق Pre-fixes، واللواحق Suffixes، بل عليهما معًا إضافة إلى ما يسمى الحشو ، أي الأحرف الزائدة على الأصول، فمثلاً استخرج زادت الهمزة والسين والتاء في أولها وهي سوابق ، ومُكْتئب الميم سابقة والتاء حشو. وكلمة سكران ، وقلت على مادتها (س ك ر) الألف والنون في آخرها فهي من اللواحق وهكذا. وكذلك قد تنقص الكلمة بالحذف لغرض صوتي ، ويمثل هذا النقصان في أصواتها نوعًا آخر من أنواع تشكل الكلمة ، نحو : وَسَم = سِمْ بحذف الواو من أول الفعل (عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي ص٤٤)

٢٦٣- ينظر: أيوب ؛ دراسات نقدية في النحو العربي ص٧٧ ، وتمّام؛ اللغة العربية معناها ومبناها ص١٨١، والسعران ؛ علم اللغة ص٢٣٧ ، وكمال بدري؛ الزمن في النحو العربي ص٥٥ .

٢٦٤- من أسرار اللغة ، ص ٦٣ .

٢٦٥- اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨١-١٨٢ .

٢٦٦- السابق : ص١٦٨-١٦٩ .

٢٦٧- ينظر: مصطفى حركات ؛ اللسانيات العامة وقضايا العربية ص٧٤، ٧٥ . وينظر: كذلك قدور، مبادئ اللسانيات ص٨٧ .

٢٦٨- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ، ص٧٢ .

٢٦٩- وليس المحدثون في هذا بدعًا ، فقد رأينا أصحاب المعاجم هم الذين وضعوا النواة الحقيقية للاشتقاق متأثّرين بشيخ العربية الخليل . وقد أفاد فيلسوف العربية من آراء الخليل ، ونبّه إلى فكرة الاشتقاق بمعناها العلمي الحديث في الباب الذي يسميه (الاشتقاق الصغير) كما أشرنا في موضعه من هذا البحث .

٢٧٠- ومن علماء الساميات نرى إسرائيل ولفنسون يرجِّح كون الفعل الماضي الثلاثي المسند إلى ضمير الغائب أصل الاشتقاق ويعلل رأيه بأن الفعل هو كل شيء في اللغات السامية والعربية إحدى هذه اللغات السامية وقد بنى نظرته هذه على دراسته للعربية في ضوء مقارنتها باللغات السامية الأخرى (ينظر: تاريخ اللغات السامية ص ص١٤-١٥) .

٢٧١- العربية الفصحى : نحو بناء لغوي جديد ، ص٥١-٥٣ .

٢٧٢- السابق ، ص٥٤ - ٥٦ .

٢٧٣- ينظر: السابق ، ص ٥٦-٥٧ . ثم فصّل في (ص١٠٧) وما بعدها ما قاله هاهنا فقال : «أما بالنسبة إلى المتكلم فإنّ الكلمة المتصلة بسابقة أو بلاحقة تتحلل عنده إلى أصل + سابقة أو لاحقة ، فهو مدرك للأصل ، ويعرف كيف يستخرجه إذا ما عرض له عارض صوتي ؛ فمثلاً كلمة (ميعاد) بزينة (مِفْعال، مع زيادة السابقة «م» وأصلها (وع د) وقد استتبع النطق بالسابقة «م - Mi» مماثلة في صوت الواو وهو الصامت الأول في الأصل... وتخضع السوابق واللواحق لنظام التحول الداخلي. وبهذا نجد أن السوابق واللواحق ذات نطاق محدد بفعل الصيغة المأخوذة لكلٍّ ، وهذا طبيعي ؛ لأنّ : الأصل الثلاثي + السابقة أو اللاحقة يصوغان وحدة هي الهيكل لصامتي ، وذكر السوابق التالية : الهمزة - الياء - التاء - الميم وتحدث عنها بإسهاب وتحدث عن اللواحق: آنِ ، والكسرة الطويلة (ii) ص١٠٨) .

٢٧٤- قال صاحب روح الشروح - بهامش المطلوب ص٢٢- : "ينبغي أن يعلم أن ذلك ؛ أي أصالة المصدر ، في مصدر الثلاثي ؛ إذ مصدر غيره مشتق من الماضي باتفاق الفريقين " . وأضاف قائلاً : " اعلم أن المشتق من المصدر نوعان فعل واسم ؛ فاشتقاق الفعل بحركات العين ، نحو (فعل) ، واشتقاق الاسم بالحروف الثلاثة : الميم - مصدرية كانت أو زمانية - أو آلية والثاني : التاء - فردية كانت أو نوعية - . والثالث : الياء - تصغيرية كانت أو نسبية" . السابق ص٢٣ .

٢٧٥- يلاحظ أن المصدر عند أبي حنيفة يشمل المصدر الميمي وغير الميمي ، كما فهم ذلك من كلامه. ينظر: السابق ص١٠ ، ٢٣ .

٢٧٦- ينظر: السابق ص ٢٢-٢٣ ويرى الرجل أن بقية المشتقّات لم تشتد الحاجة إلى اشتقاقها وإخراجها من المصدر .

٢٧٧- بدائع الفوائد ١ / ٢٢ - ٢٣ .

٢٧٨- الإيضاح في علل النحو ص٧٩.

٢٧٩- المصدر السابق . وينظر: البحث النحوي عند الأصوليين ص ٩٠ - ٩١ .

٢٨٠- التقرير والتحبير : ١ / ٨٩ .

٢٨١- صرّح به بعد أن عرض أدلة البصريين وأدلّة الكوفيين ودحضها جميعًا، ثمّ قال : "وعلى مدّعي ذلك - أي الاشتقاق - الإثبات". حجّة الخصام في أصول الأحكام : ١/٥٨ .

٢٨٢- ينظر: المزهر : ٢ / ٣٤٨ ، والهمع : ٢ / ٢١٣ .

٢٨٣- الإحكام في أصول الأحكام : ١ / ٤٠٠ .

٢٨٤- فوائد الأصول : ١ / ٢٣ .

٢٨٥- ق ٦ .

٢٨٦- نقلاً عن : مصطفى جمال الدين ، البحث النحوي عند الأصوليين ، ص ٩٤ .

٢٨٧- في : نهاية الدراية : ١ /١٠١.

٢٨٨- سبق توثيق نص ابن جني .

٢٨٩- البحث النحوي عند الأصوليين ص ٣٠١ .

٢٩٠- ينظر: ناصر حسين ؛ الصيغ الثلاثية ، ص٤٣ . وقد أشار ناصر إلى أنّه قد عدّ فريق من الباحثين المحدثين في العربية أقلّ أصول كلماتها حرفين أصليين فقط وليس ثلاثة ويمكن إرجاع الكلمات الثلاثية إلى أصل ثنائي ، يكوّن هذا الأصل مقطعًا هجائيًا يدلّ - بعد إضافة الحركات إليه - على معنى معيّن ، فإذا أضيف حرف ثالث إلى هذا الأصل الثنائي لم يتغيّر المعنى الأصلي في الكلمات الثلاثية الجديدة نظرًا لبقاء الحرفين الأصليين ، بل يضاف معنى جديد بقدر زيادة الحركات والأحرف. ومن هؤلاء الباحثين أحمد فارس الشدياق (سرّ الليالِ في القلب والإبدال/

صدر ١٨٦٧م) وجرجي زيدان (الفلسفة اللغوية / صدر ١٨٨٦م) والأب أنستاس ماري الكرملي (نشوء اللغة ونموها واكتمالها / ١٩٣٨م) والأب أ.س . مرمرجي الدومنكي (المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية/ ١٩٤٧م) و (هل العربية منطقيّة؟)/ ١٩٤٧م) و(معجميّات عربية سامية/١٩٥٠م) والشيخ عبد الله العلايلي (مقدمة لدرس لغة العرب/١٩٥٠م) . وهم بذلك يخالفون علماء العربية القدماء منهم والمحدثين الذين يردون جميع الكلمات إلى أصول ثلاثية لا غير ، وإن سقط منها حرف ففي الاستعمال فقط وليس في أصل الوضع نحو «كُلْ» و «يد» . ينظر: المصدر السابق ص٦٢. وأشار حسن ظاظا في كتابه (اللسان والإنسان، ص١١٣-١١٤) إلى أوائل الصيغ ظهوراً فقال : «فمن الحقائق المعروفة في علم اللغات أنّ من أوائل صيغ الأفعال ظهوراً فعل الأمر ، ومن أواخرها صيغة المصدر - على عكس ما يزعمه النحاة والصرفيّون - إذ ليست هناك صيغة فعلية أبسط وأقرب إلى حاجة الرجل البدائي من قوله : اذهب ، ارجع ، احضر ، خذ ، كل ، اشرب ... ولهذا نرى السمات الصرفية الأولى للمادة الفعلية الأصلية أكثر وضوحًا في صيغ الأمر في أكثر اللغات، وهذا واضح جداً في اللغة الفارسية مثلاً ؛ حيث يتفق فعل الأمر مع ما يسمّيه نحاة اللغة الفارسية بالمادة الفعلية الأصلية للاشتقاق في كلّ الحالات تقريبًا. كذلك ما من شكٍّ في أنّ اسم الفاعل واسم المفعول كانا أقدم ظهوراً في اللغات من اسم الآلة مثلاً » .

٢٩١- ينظر: الكتاب : ٣٤٨/٤، ٣٥٦.

٢٩٢- ينظر: المقتضب : ٢ / ١١٣ .

٢٩٣- ينظر: شرح الجمل الكبير: ٤٠٢/٢ .

٢٩٤- ينظر: المطلوب شرح المقصود في التصريف ص٣٧.

٢٩٥- ينظر: التعريفات : ص٤٢ .

٢٩٦- ينظر: شرح العوامل المائة : ص ٣١٨ ، والتصريح: ٢ / ٧٧.

٢٩٧- ينظر: الصاحبي : ص ٨٧ .

٢٩٨- ينظر: الكتاب : ٢٨٠/٤، ٣٤٨.

٢٩٩- ينظر: شرح الكافية الشافية : ١ / ١٢٧ .

٣٠٠- ينظر: شرح الشذور: ص٣٨٥.

٣٠١- ينظر: المقتضب : ١ / ٨٣ .

٣٠٢- ينظر: مفتاح الصرف : ص٥٤.

٣٠٣- ينظر: شرح المفصل : ٥٨/٧.

٣٠٤- ينظر: لامية الأفعال : ص ٢٦.

٣٠٥ - ينظر: شرح ابن عقيل : ٦٥٠/٢ .

٣٠٦- نقله ترزي عن السيوطي عن أبي البقاء العكبري في لبابه . ينظر: الاشتقاق: ص٢٤٣-٢٤٤.

٣٠٧- ص ١٥٠ .

٣٠٨- إذ إنّهم يرون أنّ نوع الحركة في المضارع يتوقّف على نوعها في الماضي . ومثّل لذلك بكلام للمبرد من مقتضبه ٧١/١) ولابن جني من المنصف (٨٧/١).

٣٠٩- أنيس ص ٥٦ - ٥٧: من أسرار اللغة . ولكنه عند حديثه عن ضبط العين يعود إلى الحديث على طريقة القدماء أنفسهم فيقول : "الماضي المفتوح العين يكون مضارعة مضموم العين أو مكسورها إلا حين تكون لامه أو عينه من حروف الحلق وحينئذ تفتح عين المضارع، الماضي المكسور العين لا يكون مضارعة إلا مفتوح العين " .

٣١٠- ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ص ١٠٨، حاشية رقم١ .

٣١١- اللسان والإنسان، ص١١٣-١١٤.

٣١٢- سبق توثيقه .

المصادر والمراجع

* الآمدي ، الشيخ أبو الحسن علي ابن محمد (ت ٦٣١هـ) :
- **الإحكام في أصـــول الأحكام** : مؤسسة الحلبي ، القاهرة، د..ت .
* الأرموي ، سراج الدين محمود بن أبي بكر :
- **التحصيل من المحصول** : تحقيق عبد الحميد علي أبو زيد، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .
* الأزهري ، الشيخ حسين والي :
- سـبـيـل الاشـتـقـاق بين السـمـاع والقـيـاس : **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة** ، ج ٢ ، صفر ١٣٥٤هـ / مايو ١٩٣٥م ، المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٦م .
* الأزهريّ ، الشيخ خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ) :
- **التصريح بمضمون التوضيح** : المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، ط١ ، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م .
* الأستراباذي ، رضي الدين محمد ابن الحسن (ت ٦٨٤هـ):
- **شرح شافية ابن الحاجب** : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ورفيقيه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
* الإسنوي ، جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن (ت٧٧٢هـ):
- **التمهيد في تخريج الفروع على الأصول** : تحقيق محمد حسن هيتو ، مؤسسة الرسالة ، ط٣ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- **نهاية السول في شرح منهاج الأصول** : للقاضي البيضاوي ، عالم الكتب ، بيروت ، د . ت .
* الأصفهاني، شمس الدين محمود بن عبد الرحمن (ت٧٤٩هـ):
- **شرح منهاج الوصول للبيضاوي** : تحقيق عبد الكريم النملة ، مكتبة الرشد ، الرياض .
* الأصفهاني ، الشيخ محمد حسين:
- **نهاية الدراية** : طبع قم، إيران، د.ت.
الأصمعي ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦هـ) :
- **اشتقاق الأسماء** : تحقيق رمضان عبد التواب ، صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
* أمين ، عبد الله :
- **الاشتقاق** ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
* الأنباري ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ):
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة التجارية الكبرى، مصر ، ١٩٦١م .
* الأنصاري ، عبد العليّ محمد بن نظام الدين :
- **فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه** للشيخ محب الدين بن عبد الشكور ، مع كتاب **المستصفى** للغزالي : طبع المطبعة الأميرية ببولاق، ط ١ ، ١٣٢٢هـ .
* الأنطاكي ، محمد :
- **الوجيز في فقه اللغة** : حلب ، ١٩٦٩م .
* أنيس ، إبراهيم :
- **الأصوات اللغوية** : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٥ ، ١٩٧٩م .
- تطور البنية في الكلمات العربية : **مجلة المجمع القاهري** ج١١ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة ١٩٥٩م .
- **طرق تنمية الألفاظ** : مطبعة النهضة الجديدة بالقاهرة ، ١٩٦٦م .
- **من أسرار اللغة** : مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط٧، ١٩٩٤م.
* بدري ، كمال إبراهيم :
- **الزمن في النحو العربي** : دار أمية للنشر والتوزيع ، ط١، ١٤٠٤هـ .

* البناني :
- **حاشية البناني : على شرح الجلال المحلي على متن جمع الجوامع للسبكي** ، ط٢ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م.
* البيضاوي ، القاضي عبد الله بن عمر (ت ٦٨٥هـ) :
- **منهاج الوصول في معرفة علم الأصول** ، مطبعة صبيح ، القاهرة، ١٩٦٩م .
* التبريزي ، الشيخ محمد صادق :
- **المشتقات** ، طبع حجر بإيران، د.ت.
* ترزي ، فؤاد حنا :
- **الاشتقاق** ، دار الكتب ، بيروت .
* التهانويّ ، الشيخ محمد بن أعلى الهندي (ت بعد ١١٥٨هـ) :
- **كشاف اصطلاحات الفنون** ، طبعة الهند بـ إشراف Sprinjen ، د.ت.
* الجرجانيّ ، السيد الشريف عليّ ابن محمد (ت ٨١٦هـ) :
- **التعريفات** ، دار الكتاب المصري بالقاهرة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت .
* الجرجاني ، عبد القاهر (ت٤٧١هـ):
- **أسرار البلاغة** ، تحقيق هـ . ريتر ، إستانبول ، مطبعة وزارة المعارف ١٩٥٤م .
* الجزائري ، نعمة الله (ت١١١٢هـ):
- **حاشية الجزائري على الفوائد الضيائية** ، طبع حجر- تبريز ١٢٨٠هـ .
* جمال الدين ، مصطفى :
- **البحث النحوي عند الأصوليين** ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراق ، سلسلة دراسات (٢٢٨)، دار الرشيد للنشر١٩٨٠م.
* ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ) :
- **الخصائص** ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية، بيروت ، د. ت .
* الجوهري ، إسماعيل بن حمّاد (ت٣٩٣هـ) :
- **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)** ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار ، دار العلم للملايين ، بيروت، ط ٤ ، ١٩٩٠م .
* ابن الحاجب ، جمال الدين عثمان ابن عمر (ت ٦٤٦هـ) :
- **منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل** ، مطبعة السعادة بمصر ، ط١ . ١٣٢٦هـ .
* الحاج ، ابن أمير (ت ٨٧٤هـ) :
- **التقرير والتحبير في شرح التحرير**، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، ١٣١٦هـ .
* حجازي ، محمود فهمي :
- **مدخل إلى علم اللغة** ، دار الثقافة ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٧٨م .
* حركات ، مصطفى :
- **اللسانيات العامّة وقضايا العربية** ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
* حسان ، تمام :
- **الخلاصة النحوية** ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠م .
- **اللغة العربية معناها ومبناها** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٢، ١٩٧٩م .
- **مناهج البحث في اللغة** ، دار الثقافة، المغرب ، ١٤٠٠هـ/١٩٧٩م.
* الحصري ، ساطع :
- **آراء وأحاديث في اللغة والأدب** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٥٨م .
* الحلّي، الحسن بن يوسف (ت٧٢٦هـ):
- **التهذيب** ، نسخة خطيّة محفوظة بدار الكتب المصرية بالقاهرة .
* أبو حيان ، أثير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٥٤هـ) :
- **المبدع في التصريف** ، تحقيق عبدالحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ط١ ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
* خليل ، حلمي :
- **الكلمة دراسة لغوية ومعجمية** ،

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ .
* الخوارزمي ، محمد بن أحمد بن يوسف (ت ٣٨٧هـ) :
– **مفاتيح العلوم** ، تحقيق إبراهيم الإبياري دار الكتاب العربي ، ط٢، بيروت ١٩٨٩م .
* داغر ، أسعد (ت ١٩٣٥م) :
– اللغة العربية هل هي كافية أهلها ووافية بحاجتهم ، **مجلة المقتطف** ، م٦٦ ، ١٩٢٦م .
* الدايل ، عبد الله بن حمد :
– **الوصف المشتق في القرآن الكريم – دراسة صرفية** ، مكتبة التوبة بالرياض ، ط١ ، ١٤١٧هـ .
* ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت ٣٢١هـ):
– **الاشتقاق** ، نشره محمد عبد المنعم خفاجي ، مكتبة التوحيد ، مصر ، ط ١، ١٣٦٨هـ .
– **الجمهرة** ، مطبعة مجلس دائرة المعارف ، حيدر آباد ، ط ١، ١٣٤٤– ١٣٤٥هـ .
* الدناع ، محمد خليفة :
– **دور الصرف في منهجي النحو والمعجم** ، منشورات جامعة قار يونس ، ليبيا ، ١٩٩١م .
* الرازي، الإمام فخر الدين (ت٦٠٦هـ):
– **التفسير الكبير** ، دار الكتب العلمية، إيران، ط ٢، د.ت.
* الرُّمَّاني ، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ) :
– **الحدود** ، تحقيق مصطفى جواد ويوسف مسكوني ، وزارة الإعلام العراقية ، بغداد ، د.ت
* الزبيدي ، محب الدين محمد بن محمد بن عبد الرزاق (ت١٢٠٥هـ):
– **تاج العروس من جواهر القاموس** ، دار الفكر، بيروت، د.ت.
* الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق : (ت٣٤٠هـ):
– **الإيضاح في علل النحو** ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط٥ ، ١٩٨٦م .
* الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله:
– **البرهان في علوم القرآن** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، دار إحياء الكتب العربية / عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م .
* الزمخشري ، أبو القاسم محمود ابن عمر (ت ٥٣٨هـ) :
– **أساس البلاغة** ، دار صادر بيروت، د.ت .
– **المفصل في علم العربية** ، دار الجيل ، بيروت ، د . ت .
* ابن الزملكاني ، كمال الدين عبد الواحد (ت ٦٥١هـ) :
– **التبيان في علم البيان** ، تحقيق د.أحمد مطلوب وخديجة الحديثي ، بغداد ، ١٩٦٤م .
* السبكي ، تقي الدين علي بن عبدالكافي (ت ٧٥٦هـ) :
– **الإبهاج في شرح المنهاج** ، تحقيق شعبان محمد إسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
* السعران ، محمود :
– **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي** ، دار الفكر العربي بالقاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٧م .
* سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان ابن قنبر (ت ١٨٠هـ) :
– **الكتاب** ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١، د . ت .
* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر : (ت٩١١هـ):
– **الأشباه والنظائر في النحو** ، ط٢ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م
– **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت.
* شاهين ، توفيق محمد :
– **أصول اللغة العربية بين الثنائية**

والثلاثية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٠م .

* شاهين ، عبد الصبور :

– **المنهج الصوتي للبنية العربية ؛ رؤية جديدة في الصرف العربي** ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

* ابن الشجري ، هبة الله بن علي (ت٥٤٢هـ) :

– **الأمالي الشجرية** ، دار المعرفة ، بيروت ، د.ت .

* الشوكاني ، محمد بن علي (ت١٢٥٥هـ) :

– **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول** ، دار المعرفة ، بيروت ، د.ت .

* الشيرازي ، الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزأبادي :

– **المهذب في فقه مذهب الإمام الشافعي** ، مكتبة أحمد بن نبهان سروبايا – إندونسيا . د.ت .

* الصالح ، صبحي :

– **دراسات في فقه اللغة** ، ط٢ ، منشورات المكتبة الأهلية ، بيروت ١٩٦٢هـ .

* ظاظا ، حسن توفيق :

– **اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة** ، دار القلم ، دمشق ، والدار الشامية ، بيروت .

* العاملي ، أحمد رضا (ت١٩٥٣م):

– **معجم متن اللغة** ، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٥٨م .

* عبد الحميد ، محمد محيي الدين :

– **دروس التصريف** ، المكتبة العصرية، بيروت ، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م .

* عبد الغفار ، السيد أحمد :

– **التصور اللغوي عند الأصوليين** ، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

* عبده ، داود :

– الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر ، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية** ، تصدر عن جامعة الكويت ، ع٩ ، مج٣ ، ١٩٨٣م .

* ابن عصفور ، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ) :

– **الممتع في التصريف** ، تحقيق قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٣، د ت .

* العلايلي ، الشيخ عبد الله (ت١٩١٤م):

– **المعجم** ، طبعة دار المعجم العربي ، بيروت ١٩٥٤م .

* علي ، ناصر حسين :

– **الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقًا ودلالة** ، المطبعة التعاونية بدمشق ، ١٩٨٩م .

* العميديّ ، السيد عميد الدين الحسيني (ت ٧٥٤هـ) :

– **منية اللبيب في شرح التهذيب** ، مخطوط بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام بالرياض .

* ابن فارس ، أبو الحسين أحمد (ت٣٩٥هـ) :

– **معجم مقاييس اللغة** ، دار أحياء الكتب العربية ، القاهرة ١٣٧١هـ .

* أبو الفرج ، محمد :

– **مقدمة لدراسة فقه اللغة** ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٦٦م .

* فريحة ، أنيس :

– الاشتقاق عملية خلق في اللغة ، **مجلة آفاق** ، ع ٣ ، ١٩٥٩م .

* فليش ، هنري روبرت :

– **العربية الفصحى ؛ نحو بناء لغويّ جديد** ، تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين ، ط ١، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٦م .

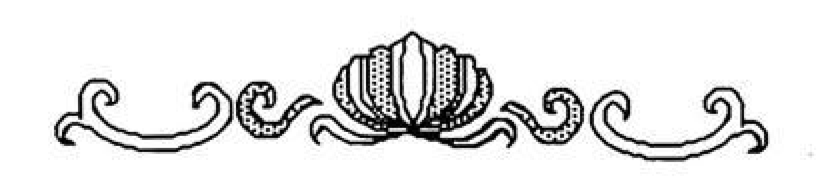
* فندريس ، جوزيف :

– **اللغة** ، تعريب عبد الحميد الدواخلي ، ومحمد القصاص، القاهرة ، ١٩٥٠م .

* الفيروزأبادي ، مجد الدين محمد ابن يعقوب (ت ٨١٧هـ) :

– **القاموس المحيط** ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

* قاسم ، رياض قاسم :
- **اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي** ، لبنان ١٩٠٠م-١٩٦٠م ، مؤسسة نوفل .
* قدور ، أحمد:
- **مبادئ اللسانيات** ، دار الفكر / بيروت ، ودار الفكر/ دمشق، ١٩٩٩م.
* القزاز ، عبد الجبار جعفر :
- **الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين،** بغداد ١٩٧٩م .
* القزويني ، السيد إبراهيم :
- **ضوابط الأصول** ، طبع حجر بإيران ، ١٢٧٥هـ .
* القنوجي ، الشيخ محمد صديق حسن خان (ت ١٣٠٧هـ):
- **العلم الخفاق من علم الاشتقاق** ، تحقيق نذير مكتبي ، دار البصائر، دمشق ط١، ١٩٨٥م .
* الكاروري ، عبد المنعم محمد الحسن:
- المورفولوجيا بين النحو والتصريف، **المجلة العربية للدراسات اللغوية** م٢، ع١، شوال ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
* المبارك ، محمد :
- **فقه اللغة** ، ط١ ، دمشق ١٩٦٠ م .
* ابن مالك ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ) :
- **شرح الكافية الشافية** ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، د .ت .
* المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ) :
- **المقتضب** ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
* المخزومي ، مهدي :
- **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٦م.
* المطيعي ، الشيخ محمد بخيت :
- **سلم الوصول في شرح نهاية السول ، بهامش نهاية السول ،** عالم الكتب ، بيروت .
* المغربي ، عبد القادر :
- **الاشتقاق والتعريب** ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة، ١٩٤٧م .
* ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ) :
- **لسان العرب** ، مؤسّسة التاريخ العربي ودار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط ٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م .
* الموسى ، نهاد :
- **النحت في اللغة العربية** ، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤.
* الميداني، أحمد بن محمد (ت٥١٨هـ):
- **نزهة الطرف في علم الصرف** ، شرح يسريّة حسن ، ط ١، ١٩٩٧م .
* النجار ، لطيفة إبراهيم :
- **دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها** ، ط١ ، دار البشير ، ١٩٩٤م .
* ابن الهمام ، كمال الدين (ت٨١٦هـ):
- **التحرير** ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، ١٣١٦هـ .
* وافي ، علي عبد الواحد :
- **فقه اللغة** ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، د .ت .
* ابن يعيش ، يعيش بن عليّ (ت٦٤٣هـ):
- **شرح المفصّل** ، المطبعة المنيرية ، القاهرة ، د.ت .



الأمالي والمذكّرات الجامعية

سليمان بن إبراهيم العايد

كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى – مكة المكرمة

أعرف أنني أخوض في موضوع عظيم الخطر ، كبير الأثر ، وأنني ألجُ باباً أُحْكِم رتاجُه ، وأتقحّم مصاعبَ لا تقتحم، وكُلُّ ما أريده أن أثير قضيّةً قلّ الحديث عنها أو نزر ، وإن سمعت فيها همساً لا يبين عمّا في النفس ، ولا تكاد الأذن تفرق بين أصواته ، فضلاً عن إدراكه ودرك مقاصده ، وهو همس أشبه بالصمت ، حياءً أو خشية أو خوفاً ، أو دَرْءاً لتهمةٍ قد تلحق .

وما وجدت غير أهمية الموضوع دافعاً لي ، وسلوةً عمّا قد أقع فيه من جفوة الحق ، وتنكب طريق الصواب . أسأل الله العوْن ، ولزوم الجادّة ، والهداية للحق ، والتوفيق للصواب .

إنّ هناك أسساً لابُدَّ أن نجعلها منطلقنا في التعليم العالي والجامعات، ومن هذه الأسس أن يكون لدينا ثوابت لا تقبل الجدل ، ولا يجوز التحوّل عنها إلى غيرها ، كما يكون لدينا أمور قابلة للتحوّل والتغيُّر حسب المتغيّرات والمستجدّات والحاجات.

ونحن في العالم العربي انتقلنا من الجامعات ذاتِ الأعداد المحدودة، التي تقتصر على قبول بعض الطلاب ممّن لهم تميُّز اجتماعيّ، ثمّ تحولّت الجامعات إلى جامعاتٍ ذات عدد ، تستقبل الآلاف من الطلاّب ، ولكلّ طبيعة . وما يناسب النوع الأوّل ليس من الضروريّ أن يناسبَ النوع الثاني ، خاصّة إذا وضعنا في الاعتبار أحوال الطلاّب المختلفة ، وأوضاعنا باعتبارنا أُمَّةً ما زالت تستهلك التقنية، ولا تنتجها ، ولا تبتدعها ، وما تزال في تبعية فكرية لا تقلّ عن تبعياتٍ أخرى ، ونحن أُمّة ضميرها ينشد الرقيَّ والتقدُّم ، والترقّي في سلم الحضارة والتقنية ، مع استقلال في خصائصنا الحضارية ، واحتفاظ بمقوماتها الأساسية الدينية واللغوية ، وهذا يضاعف مسئوليّة الجامعة في تبسيط المعرفة والعلوم ، وإشاعتها ، ووجوب الإسهام الفاعل فيه في جوانب كثيرة ، ويهمُّنا في هذا المقام التأليف والكتاب .

أذكّركم بمُسلّمةٍ لدى كثيرٍ من المهتمين بأمور العلم والتعليم ، هذه المسلّمة هي أنّ العملية التعليميّة ذات أركانٍ ثلاثةٍ : الطالب ، والمعلم ، والكتاب ، وهذه – لا شك – مسلّمة ، وإن كان ينضاف إليها أحياناً أركانٌ أخرى .

يلتحق الطالب في أوّل مرحلة تعليمية ، وسدَمُه وهمُّه أن يتعلم القراءةَ والكتابة ، يتعلّم القراءة ليستطيع قراءة الكتب المدرسية التي تسلّم له فيما بعد ، ويتعلّم الكتابة ليستنسخَ بها المعرفة والعلم ، ويقيّد ما يعلمه ، وهاتان من مهارات التعليم الأساسية ، وهي تنمو حَسَبَ المراحل ، وحَسَبَ تنمية الطالب لها ، يبدأ بقراءة رموزٍ بسيطة ، فكلماتٍ سهلةٍ ، وما يزال يترقّى في سلَّم القراءة حتى تغدوَ القراءة هي الطريقة المثلى لنموّه المعرفي ، وتحصيله العلميّ ، بل تغدو نافذته إلى العالم ، يطلّ من خلالها على ما حوله، وينظر فيما يصلُ إليه من كتب العلم.

ويستقبل الطالب في مراحله التعليمية الأولى كُلَّ عامٍ جديد بإضبارة من الكتب ، وإضمامةٍ من الدواوين ، ينوء بها ظهره أحياناً ، غير أنها تبعث في نفسه نوعاً من السرور ، وتفتح له أبواباً جديدة من المعرفة ، في عملية منظمة ، وكتبٍ منمّقة ، ملوّنة ، مرتبة ومبوّبة ، حتى إذا

ترقّى درجات ، وأنهى تعليمه الثانويّ ، ودلف إلى الجامعة اختفى هذا الحديث من حياته ، وبدأ يطرق سمعه المقرر والمرجع ، وأحياناً لا يصل إلى فرقٍ بينهما ، ولا يحصل على شيء منهما ؛ إمّا لعزّة الكتاب ، وإمّا لسعره ، وإمّا لعدم الحاجةِ إليه في تقديره ؛ لأنّ أستاذه أغناه عن ذلك العناء بوريقاتٍ معدودة يملّها عليهم في أثناء المحاضرة التي جعل الإملاء فيها عوضاً عن الشرح والإفهام ، ومعاناة ما يعانيه المعلمون ، والطالب في ذلك - وهو لا يعلم مصلحته - مسرور بهذا اليسر ، وهذا الاختزال للعلم وأبوابه ، وضروبه وفنونه ، وهذه الوريقاتُ سينساها أو يضيّع مكانها حين يضعها قبل دخول صالة الامتحان ، ولا أظنه لما فيها من مادة أو علم مختزلٍ إلاّ أسرعَ نسياناً ، وأكثر إضاعةً ، وما تزال هذه حاله ، حتى يتخرّج وقد سمع أسماء بعض كتب لم يرها ، ومراجع لم يرجع إليها ، فيتخرج وليس عنده ما يستطيع به أن يراجع ما درس وحصّل ، أو يوثق به معرفته وعلمه، وهذه الحال أدع تفصيلها لأبنائي الطلاّب ؛ لأنهم بها أخبر وأدرى .

يتفرّس الطلاب في أحد زملائهم النجابة والحرص ، وجودة الخط ، وظاهر التنظيم ، فيرشّحونه لتكون أماليه أساساً لهم ، فيخلد الكسالى منهم إلى الراحة ركوناً إلى أنهم سيصوّرون أوراق هذا الزميل ، وهذا الزميل قد تفوته بعض الدروس ، أو يذهل عن بعض ما في الدروس ، فيفاجأ الطلاّب في ساعة الامتحان بأسئلةٍ ليست في أمالي زميلهم ، فلا ينفعهم حينئذٍ ندم ولا أسف .

أذكر في دراستي الجامعية زميلاً لنا كان خطه في غاية الجودة ، وكان أميز زملائه ، وكانوا يثقون بما يكتب ، أخذوا مدوناته وتداولوها ، وكان أن تغيّب عن بعض المحاضراتِ ، فكان في مدوناته فجوةٌ نسي أنّها فجوة ، ولم يشعر زملاؤه بذاك ، فكانت وبالاً عليه وعلى من اعتمد على مدوناته من زملائه ؛ إذْ كانَتْ بعض الأسئلة ممّا لم يحضره، ولَم يكتب فيه شيئاً ، وغاب عنه أن يستدركه من غيره .

كما أذكر أنّ بعض الطلاّب عرضوا عليّ ما درسوا في إعراب القرآن، وأطلعوني على ما كتبوه عن أستاذهم ، وهو لا يعدو ورقاتٍ ، وجدت فيها من الأخطاء العلمية الكثير ، لا أدري أهي من الأستاذ (المملي) أم الطالب المستملي ؟ وهذه حال كثيرٍ من الأمالي ، ولسنا بحاجةٍ إلى أن نثبت ذلك بالدليل .

فليس يصحُّ في الأذهان شيءٌ
إذا احتاج النّهار إلى دليلِ

لابُدَّ من قشع الظلام بالنور ، ورفع الملتبس بالحقيقة، ودفع الشكِّ باليقين ، ونحن لا يمكن أن نأمر هذه الأمالي بالوقوف لتقف ، إلاّ إذا عزمنا على عمل علمي منظم يُحِلّ الكتاب الجامعي المعدَّ بشروطٍ محلّها ، وبغير ذلك لا نعمل شيئاً .

إن غياب الكتاب الجامعيّ الّذي تتحقّق فيه شروط الكتاب الجيّد في مضمونه وشكله ، هو الذي أذن للأمالي والمذكرات بالانتشار والذيوع ، وركون الطلاّب إليها .

إذا أردنا أن نمنع شيئاً فلابُدَّ أن نأتي بالبديل ﴿ومن تاب وعمل صالحاً ، فإنّه يتوب إلى الله متاباً﴾ (٧٠ / الفرقان) ولا أتصوّر بديلاً عن الأمالي والمذكرات إلاّ الكتاب الجيّد مضموناً وشكلاً ، حين يؤلّف هذا الكتاب تحت سمع الجامعة وبصرها ، وإشرافها ورعايتها ، ومدّها وإنفاقها ، وتستوفى فيه شروط التأليف الجيّد ، من خلال لجانٍ تراعي المضمون ، والشكل ، واللغة ، والصياغة ، ومن خلال متابعةٍ جادّة لتطويره ، وتنقيحه كلّ مدّة ؛ استجابةً لمتغيّرات العصر ومستجدّاته ، وتغير أهداف الجامعة ، وحاجات المجتمع ، حين ترعى الجامعة مثل هذا، وترى أنّه من صلب عملها لا تأخذه على استحياءٍ ، ولا تمارسه في خفاء ، حينها نتطلّع إلى القضاءِ على هذه الأماليّ والمذكرات التي تدمّر العقل ، والفكر ، واللغة ،

وتقضي على اقتناء أوعية العلم .

إنّ فشوَّ الأمالي والمذكرات في وقتنا يدلُّ على حاجتنا إلى تبسيط العلوم ، كما يدلّنا من وجهٍ آخر أنّ الجامعة أساتذةً وطُلّاباً قد ضلُّوا الطريق ، فليس من التبسيط للعلم أن نقدّمه بأسلوب ركيك ، وعبارةٍ مبتذلة ، وتراكيب عامية ، أو مسائل مبتورة لا تربط بينها رابطة ، وليس التبسيط ارتجالاً يرتجله من شاء .

لنكن صرحاء مع أنفسنا ، ولنقل : إنّ شيوعَ هذه الأمالي والمذكرات في ظلِّ رغبةٍ أكيدة في التبسيط ، وفي ظلِّ حربٍ على الكتاب الجامعيّ ، بعدم تقديره حقَّ قدره ، والتوجّه إليه ، واستنهاض همم الأساتذة لتأليفه ، وباسم الحرص على الطالب ، وأن لا يكون موضع ابتزازٍ لبعض ضعاف النفوس من الأساتذة ، وفي ظلِّ ما نراه ونشاهده، من ضعف مستوى الكتاب الجامعيّ في لغته وتبويبه وتصنيفه ، وطباعته ، ممّا يوحي أنّه لم يكن القصد منه إلاّ الربح والتجارة .

نقول : إنّ كلّ هذه الأمور يجب أن لا تحجب عنا الحقيقة ، وأنّا بحاجةٍ ماسَّةٍ إلى الكتاب الجامعيّ الذي تتحقّق في تأليفه غاياتُ الجامعة ، ومقاصدها ، وأهدافها .

هناك مسألة تتصل بالكتاب الجامعي ، وهي مسألة تبسيط العلوم والمعارف ، وهي من أهداف الجامعة السلوكية «وتبسيط العلوم هو عملية شرح المبادئ الأساسية والاكتشافات العلمية ، والإنجازات التقنية بأسلوبٍ مفهومٍ لغير المتخصّصين من طلاب التعليم العام ، وحملة الشهاداتِ العليا في المجالات الأخرى» [١] .

ويهمّنا هنا تبسيط العلوم عن طريق نشر الكتب والنشرات بلغة عربيّة ميّسرةٍ يفهمها العامّة ، وهو ما تفزع منه الجامعات ، وتوليه ظهراً ، مؤثرةً العناية بالبحث العلميّ الّذي يضيف كما يراه الباحثون شيئاً إلى المعرفة ، أو يخدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وليس المقصود من تبسيط العلم تسطيحَه أو مجرَّد اختيار كلماتٍ وألفاظٍ تبدو أسهل وأيسر ، بل إنّه فنٌّ من النوع السهل الممتنع ، ويتطلّب معرفةً وخبرةً وإتقاناً للغة والأسلوب العلميّ ، ويجب أن يتوفر فيمن ينتصبُ له مستوىً عالٍ من المعرفة العلمية ، ورغبة في مشاركة غيره المعرفة التي اكتسبها» [٢] .

والغاية من تبسيط العلوم محو الأمية العلمية ؛ لأنّ المواطن المستنير علمياً أقدر على شقِّ طريقه في المجتمع ، وأقدر على اتخاذ القرارات السليمة في شتّى مناحي حياته، مثل السلامة الشخصيّة ، والشئون الصحية ، واختيار السلع الاستهلاكية» [٣] .

وتبسيط المعرفة والعلوم منافعه لا تحصى إذا أُحْسِنَ فهمه ، في حين يدمِّر المواهب والإبداع ، ويشوِّه العلم ، ويلحق الضرر بالأمة إذا أسيء فهمه ، وضلّ من يقصده طريقه ، ولم يحسن استعمال آلته وتوجيهها ، كالذي نراه يجري في الأمالي والمذكرات الجامعية .

إنّه لا نزاع في أنّ أوّل أهداف التعليم الجامعيّ هو نقل المعرفة بوسائله المعروفة ، من تدريسٍ ، وإعداد مراجع، وتأليف لغير المختصين، ولتلاميذ التعليم العام ، والترجمة إلى اللغة القومية .

وجامعاتنا تقوم بما يلزم من التدريس ، وتقصر عمّا عداه من وسائل ، فلا تعنى بتأليف المراجع العلمية وإعدادها ، وتبسيط العلوم ، والترجمة ، إنّ أهمَّ أساسٍ لتبسيط العلوم هو تقديمها باللغة القومية ، وهذا ضرورة ؛ لأنّ أكثر طلاّب الثانوية بل خريجي الجامعة ضعافٌ في اللغة الأجنبية ، فضلاً عن قدرتهم على استخدامها في درسٍ أو بحث . وفي تجربة اليابان وروسيا نقل المعارف الأجنبية إلى اللغة القومية ما يدعونا إلى إحلال اللغة العربية مكان الأجنبية ، وأولى تلك الخطواتِ التأليف

بالعربيّة ، وترجمة ما تدعو الحاجة إلى ترجمته ، يقول أحمد لطفي السيّد : تعليم الأمّة بلغتها ينقل العلم إليها ، وتعليم أفرادها بغير لغاتها نقلٌ لأفراد المتعلمين للعلم...[٤]. فالتأليف بالعربيّة ، والترجمة إليها ثراءٌ لثقافتنا ، وتوسيع لقاعدة المستفيدين منها ، وهذا ما أكدته حركة الترجمة في العالم الإسلاميّ في القرنين الثاني والثالث ، ومدرسة الترجمة في عهد محمد علي[٥] .

وقد نشط بعض أساتذة الجامعات ، فألّفوا في العلوم الحديثة ، ومنها الطبُّ كتباً بالعربية ، هي مقررات دراسية في أصلها ، وأسهمت إسهاماً كبيراً في نشر العلم في غير طُلاّب التخصّص ، بل في عامة الناس ، وأذكر أنني اقتنيت بعض هذه المطبوعاتِ في بعض أسفاري ، ومنها كتب طبيّة .

لابُد أن نقف عند إسهام الجامعة في تبسيط العلوم، الجامعة يجب عليها أن تحمل همَّ تبسيط العلوم والمعارف أم أنّ الجامعةَ يتعيَّن عليها أن تعنى بالبحث العلميّ وتشجيعه؟

السائد في الأوساط الجامعيّة عناية الجامعة بالبحث ، وكأنّها مركز بحث ، وهذا ما توحي به لوائحها المنظّمة لترقيات أعضاءِ هيئة التدريس ، ولنا أن نسأل : أهذا التوجُّه يتناسب مع العمل القياديّ المأمول من الجامعة ؟ وهل يكفي أن تكون لدينا جامعاتٌ كُلُّ همِّها البحث العلميّ ، والاشتغال بجزئيّاتِ البحث التي لا تهمُّ غير المختصّين .

نحن لا نقلِّل من أهميّة البحث وتعميق المعرفة ، والعناية بجزئياتٍ صغيرة في العلم وأبوابه . كُلُّ هذا أمر حسنٌ مفيد ، لكن هل يكفي هذا العمل لنقول : إنّ الجامعة حقّقت دورها الرياديّ ؟

شعر القائمون على الجامعات بأَخَرةٍ أنّ على الجامعاتِ مسئوليّاتٍ كبيرة ، ومن هذه المسئوليّات خدمة المجتمع ، فأنشأت مراكز لخدمة المجتمع والتعليم المستمّر ، وهذا توجُّهٌ حَسَنٌ ، ورغبة في استدراك ما أهملته في السابق ، وإن كان تفسير خدمة المجتمع يقتصر – فيما يظهر للعيان – على دوراتٍ قصيرة ، ذات برامج محدَّدةٍ لأغراضٍ محدَّدة ، تقدّم لأفرادٍ من المجتمع أو هيئاته مقابل رسومٍ أو بإعفاءٍ منها . لكن هل فكرت الجامعة بخدمة المجتمع عن طريق تبسيط العلوم والمعارف ؟ لا يهمُّنا أن تكون الجامعة قد فعلتْ أو لم تفعل ، والظّاهر أنها انكفأت على ذاتها تدريساً وبحثاً ، قبول طلاب ، وتخريج آخرين ، وتوظيف أعضاء هيئة تدريس ، وترقية آخرين ، وإحالة من استحق المعاش إلى معاشه ، أو التمديد له . لا يهمنا هذا كله ، وإنّما يهمُّنا الحديث عن أن الجامعة يلزمها أن تقوم بدورها في تبسيط المعارف والعلوم ، وأن تبني إلى جانب قلاعها البحثية مراكز لتقريب العلوم إلى عامة الناس ، تعنى بالكتاب الذي يدرسه الطلاّب .

إنّ للجامعة أهدافاً سلوكيّة ، وهذه الأهداف يجب أن تستجيب لمتغيّرات العصر ومستجدّاته ، وإلاّ فإن الزمن سيفرضُ إرادته ، وستبقى الجامعة المتأبية على هذه الإرادة من إرث الماضي الذي تزدان به المتاحف ، وإن كانت يد الإصلاح لا ترفض إصلاحه ورَمَّه ، وخير لنا أن نبدأ بالوقاية قبل أن نلج في باب العلاج . نقول : كيف لنا هذا «وما زال بعض الأساتذة يتصوّرون أنّ مهمَّتهم ومُهمَّة الجامعة التعمق المعرفي والمعلومات الضافية بصرف النظر عن أهدافها السلوكية ونتائجها في أداء المتخرّج ، فالجامعة تعدّ طالب معرفة وبحث» [٦] .

في حين يتصوّر بعض الأساتذة التبسيط إسفافاً ، وتوعية الجماهير هبوطاً بمستوى الجامعة ، كما يتعامل فريقٌ منهم مع أجهزة الإعلام والتثقيف بمستوى تعامله مع الطلاب والباحثين ومحتواه نفسه ، ممّا يشعر بانعزالهم عن الحاضرين[٧] .

والتبسيط كان همَّ علماء الإسلام ، والأمثلة كثيرة ،

كابن تيمية ، وابن هشام ، وابن كثير ، وابن حجر ، وأبي حيّان النحويّ ، وغيرهم كثير ، ألّفوا كتباً مرجعيّة الغاية في الجمع والإحاطة ، والتحقيق والتوثيق ، ولم يهملوا جانب المتعلّمين والمبتدئين ، فألّفوا لهم الكتب المناسبة ، ونذكّر بما فعله ابن هشام في المغني ، وما فعله في قطر الندى وشذور الذهب ، وشرحهما ، وما كان نحوهما .

الأمالي أرقى أنماط التأليف ، وهي خلاصة ما ينتهي إليه العالم من الرأي الصائب ، وهي - دائماً - عزيزة على صاحبها ، يعتامها ويختارها من بين ركامٍ هائل من مسائل العلم ودقائقه ، ويختصُّ بها طلّابه ، وحين يسمع أهل العلم بمجلس إملاء الشيخ يتزاحمون عليه حتّى نسمع أنَّ فلاناً في حلقته ثلاثة آلاف محبرة ، أو أنّ الطريق قد سُدَّ بعد أن ضاق بهم مكان الإملاء أو المسجد ، ولهذا اتخذوا المستملي ، والمستملي هو من يبلّغ عن الملي الإملاء إلى من بَعُد عنه في الحلقة .

ولسائل أن يسأل : لماذا يملون ؟ فالجواب : أدوات العصر توجب ذلك ، ولو كان لديهم ما لدينا من أدوات الطباعة والتصوير ما فعلوه .

وقد عرّف بعضهم الإملاء «بأن يقعد عالمٌ وحوله تلاميذه بالمحابر والقراطيس فيتكلّم العالم بما فتح الله عليه، ويكتب التلاميذ ، فيصير كتاباً ، ويسمّونه الإملاء والأمالي ، وكذلك كان السّلف من الفقهاء والمحدِّثين ، وأهل العربيّة» (٨) .

وجعل السيوطي الإملاء من وظائف الحافظ الأربع وجعلها أعلاها ، وقال عن أمالي العربيّة : «أملى حُفاظ اللُّغة من المتقدِّمين الكثير ، فأملى ثعلبُ مجالسَ عديدةً في مجلّدٍ ضخم ، وأملى ابن دُريْدٍ مجالسَ كثيرة ، رأيت منها مجلّداً ، وأملى أبو محمد الأنباريّ ، وولده أبو بكرٍ ما لا يحصى، وأملى أبو عليّ القاليّ خمسة مجلّداتٍ وغيرهم(٩) .

وطريقتهم في الإملاء كطريقة المحدّثين سواء ، يكتب المستملي : «مجلسٌ أملاه شيخنا فلان بجامع كذا في يوم كذا» ويذكر التاريخ ، ثمّ يورد الملي بإسناده كلاماً عن العرب والفصحاء ، فيه غريبٌ يحتاجُ إلى التفسير ثُمَّ يفسِّره ، ويورد من أشعار العرب وغيرها بأسانيده ، ومن الفوائد اللغوية بإسنادٍ وغير إسنادٍ ما يختاره .

وقد كان هذا في الصدر الأوّل فاشياً كثيراً ، ثمّ ماتت الحفّاظ ، وانقطع إملاءُ اللغة من دهرٍ مديد ، واستمر إملاء الحديث . ولمّا شرعت في إملاء الحديث سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة ، وجدّدته بعد انقطاعه عشرين سنة من سنة ماتَ الحافظ أبو الفضل بن حجر أردت أن أجدِّدَ إملاء اللغة ، وأحييتُه بعد دُثوره ، فأمليْتُ مجلساً واحداً ، فلم أجد له حملةً ، ولا من يرغب فيه فتركته .

وآخر من علمته أملى على طريقة اللُّغويين أبو القاسم الزجّاجيّ ، له أمالٍ كثيرة في مجلّد ضخم ، وكانت وفاته سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة ، ولم أقف على أمالٍ لأحدٍ بعده» (١٠) .

ويقول أبو عليّ القاليّ في مقدمة أماليه : «... فأمللت هذا الكتاب من حفظي في الأخمسة بقرطبة ، وفي المسجد الجامع بالزهراء المباركة ، وأودعته فنوناً من الأخبار ، وضروباً من الأشعار ، وأنواعاً من الأمثال ، وغرائب اللُّغات ، على أنّي لم أذكر فيه باباً من اللغة إلاّ أشبعته ، ولا ضرباً من الشعر إلاّ اخترته ، ولا فنّاً من الخبر إلاّ انتحلته، ولا نوعاً من المعاني والمثل إلا استجدته، ثمّ لم أُخْلِه من غريب القرآن ، وحديث الرسول (ﷺ) على أني أوردت فيه من الإبدال ما لم يوردْه أحد ، وفسَّرت من الإتباع ما لم يفسِّره بشر» (١١) .

والإملاء أصحّ أنواع الأخذ عن المشايخ ، قال السمعاني : «أخذ الحديث عن المشايخ يكون على أنواعٍ ، منها أن يحدِّثك به المحدّث ، ومنها أن تقرأ عليه ، ومنها أن

يقرا عليه وأنت تسمع، ومنها أن تعرض عليه وتستجيز منه روايته ، ومنها أن يكتب إليك ، ويأذن لك في الرواية، فتنقله من كتابه أو من فرع مقابلٍ بأصله ، وأصَحُّ هذه الأنواع أن يملي عليك وتكتبه من لفظه ؛ لأنك إذا قرأتَ عليه رُبَّما يغفل أو لا يستمع ، وإن قرأ عليك فربّما تشغل بشيء عن سماعه، وإن قرئ عليه والحضّر سماعه فكذلك» [١٢] .

وللإملاء آداب ، وللملي آداب ، وللمستملي آدابٌ ، تحدّث عنها أهل الحديث ، ويمكن للراغب في الاطلاع الرجوع إلى كتاب أبي سعدٍ عبد الكريم بن محمد السمعانيّ " أدب الإملاء والاستملاء " ويحسن في المستملي أن يكون جهوريَّ الصوت ، متيّقظاً محصِّلاً ، غير بليدٍ ولا مغفّل ، كَيِّساً ذا شهامةٍ ، وأن يكون فصيحاً ، حَسَنَ العبارةِ ، جيِّد الأداء» [١٣] .

وأمّا المذكِّرة فما تحفظه أو تكتبه ليذكِّرك ، وقد اصطلحوا على إطلاقها على ما يسمّونه بالإفرنجية (نوت) وهي في ظني لفظ مولد يقصد به الدفتر الصغير يدون به ما يراد تذكّره[٤١] . وقد توسّع فيها وأطلقت على المقررات الجامعية التي يكتبها الأساتذة وتطبع طبعاتٍ خاصَّةً . وهي في الغالب ممّا يعمل على عجلٍ ، وتفتقر إلى أشياء كثيرة ممّا يمتاز بها الكتاب ، في اللغة ، والتبويب ، والتوثيق ، والمادة العلمية .

وقد جرت عادة الناس على العناية بلغة الكتاب ، وتنقيحه ، حتّى قال الجاحظ : «ينبغي لمن كتب كتاباً أن لا يكتبه إلاّ على أنّ النّاس كلّهم له أعداء، وكلّهم عالم بالأمور، وكلّهم متفرّغ له ، ثمّ لا يرضى بذلك حتّى يدع كتابه غُفلاً ، ولا يرضى بالرأي الفطير ، فإنّ لابتداءِ الكتاب فتنةً وعُجْباً، فإذا سكنتِ الطبيعة ، وهدأتِ الحركة ، وتراجعت الأخلاط ، وعادت النفس وافرةً ، أعاد النظر فيه ، فيتوقّف عند فضوله توقُّف من يكون وزن طمعه في السلامة أنقص من وزن خوفه من العيب ، ويتفهَّم معنى قول الشاعر :

إنّ الحديث تغرُّ القومَ خَلْوتَه
حتّى يلجَّ بهم عِيٌّ وإكثارُ

ويقف عند قولهم في المثل : «كُلُّ مُجْرٍ في الخلاءِ يُسَرُّ» فيخاف أن يعتريه ما اعترى من أجرى فرسَه وحده ، أو خلا بعلمه عند فقد خصومه ، وأهل المنزلة من أهل صناعته» [١٥] . وما ذاك إلاّ لأنّ للكتاب لغته الخاصّة ، قال الجاحظ : «ليس الكتاب إلى شيءٍ أحوجَ منه إلى إفهام معانيه ، حتّى لا يحتاج السامع لما فيه من الروية ، ويحتاج من اللّفظ إلى مقدارٍ يرتفع به عن ألفاظ السِّفْلة والحَشْو ، ويحطّه من غريب الأعراب ، ووحشيّ الكلام ، وليس له أن يهذِّبه جداً ، وينقّحه ويصفِّيه ويروِّقه ، حتّى لا ينطق إلاّ بلُبِّ اللُّبِّ ، وباللّفظ الذي قد حذف فضُوله ، وأسقط زوائده ، حتّى عاد خالصاً لا شَوْبَ فيه ، فإنَّه إن فَعَل ذلك لم يُفْهَمْ عنه إلاّ بأن يجدِّدَ لهم إفهاماً مراراً وتكراراً ؛ لأنَّ النّاسَ كُلَّهم قد تعوَّدوا المبسوط من الكلام ، وصارت أفهامهم لا تزيدُ على عاداتهم إلاّ بأن يعكِسَ عليها ، ويؤخذ بها ، ألا ترى أنّ كتاب المنطق الّذي قد وسِمَ بهذا الاسم لو قرأته على جميع خطباء الأمصار وبلغاء الأعراب لما فهموا أكثره.

وفي كتاب أُقْليدِسَ كلامٌ يدور ، وهو عربيّ ، وقد صُفِّي ، ولو سمعه بعض الخطباءِ لما فهمه ، ولا يمكن أن يفهِّمَه من يريد تعليمه ؛ لأنّه يحتاج إلى أن يكون قد عرف جهة الأمر ، وتعوَّد اللفظ المنطقيّ الذي استخرِجَ من جميع الكلام» [١٦] .

وقد أخذ الجاحظ على أبي الحَسَن الأخفش استغلاق كتبه ، وقال له : **«أنت أعلم الناس بالنحو ، فلم لا تجعل كُتُبَك مفهومةً كلّها ، وما بالنا نفهم بعضها ، ولا نفهم أكثرها ، وما بالك تقدّم بعض العويص ، وتؤخّر**

بعض المفهوم ؟! قال : أنا رجلٌ لم أضَعْ كتبي هذه لله ، وليست هي من كتب الدين ، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه ، قلّت حاجاتهم إليَّ ، وإنّما كانت غايتي المنالة، فأنا أضَعُ بعضها هذا الوضع المفهوم ، لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماسِ فَهْمِ ما لم يفهموا ، وإنّما قد كسبت في هذا التدبير ؛ إذْ كُنْتُ إلى التكسُّب ذهبتُ ، ولكن ما بال إبراهيم النظّام وفلان وفلان يكتبون الكتبَ لله بزعمهم ، ثم يأخذها مثلي في موافقته ، وحُسْن نظره ، وشدّة عنايته ، ولا يفهم أكثرها » [١٧] .

فاللغة وسيلة بيانٍ ، وقد تعقّدتْ كثير من العلوم بسبب لغتها التي كتبت بها ، وإذا تخلت اللغة عن التوضيح والتسهيل كانت سبباً في انصراف طلاب العلم عنه ، ويتعيَّن على أهل العلم في مختلف العلوم «أداؤه بالألفاظ العامية الفاشية التي يفهمها عامة الناسِ ، وتجنُّب كُلِّ مستغلقٍ معقّدٍ عليهم» [١٨] .

قال ابن حزمٍ : «فلمّا نظرنا في ذلك وجدنا بعض الآفاتِ الداعية إلى البلايا التي ذكرنا تعقيد الترجمة فيها وإيرادها بألفاظٍ غير عامية ولا فاشية الاستعمال ، وليس كُلُّ فهم تصلح له كل عبارةٍ ، فتقرّبنا إلى الله (عزّ وجلّ) بأن نورد معاني هذه بألفاظٍ سهلةٍ سبطة ، يستوي ، إن شاء الله ، في فهمها العاميّ والخاصُّ ، والعالم والجاهل حسب إدراكنا ... وكان السبب الذي حدا من سلف من المترجمين إلى إغماض الألفاظ ، وتوعيرها ، وتخشين المسلك نحوها الشحُّ منها بالعلم والضَّنُّ به ... إنّ الحظّ لمن آثر العلم وعرف فضله أن يُسهِّله جهده ويقرِّبه بقدر طاقته، ويخفّفه ما أمكن ، بل لو أمكنه أن يهتف به على قوارع طرق المارّة ، ويدعو إليه في شوارع السابلة ، وينادي عليه في مجامع السيَّارة ، بل لو تيَّسر له أن يهبَ المال لطلابه ، ويجري الأجور لمقتنيه ، ويعظم الأجعال عليه للباحثين عنه... لكان ذلك حظّاً جزيلاً ، وعملاً جيّداً ، وسعياً مشكوراً» [١٩] .

وقال : «الذي وعّرته الأوائل وعبّرتْ عنه بحروف الهجاء ضنّاً به ، واحتسبنا الأجر في إبدائه وتسهيله وتقريبه على كل من نظر فيه ... ولم نقنع إلاّ بأن جعلنا جميع الأنحاء من لفظٍ واحدٍ في الإيجاب ، ولفظ واحدٍ في النفي ، ليلوح رجوع بعضها إلى بعضٍ ، ومناسبة بعضها بعضاً ، ووجوه العمل في أخذ البرهان بها ، فقرَّبْنا من ذلك بعيداً ، وبيّنا مشكلاً ، وأوضحنا عويصاً ، وسهّلنا وعراً ، وذلّلنا صعباً ما نعلم أحداً سمح بذلك ، ولا أتعب ذهنه فيه قبلنا» [٢٠] .

قال الأفغاني : «وهذا هو التجديد الذي فأجأ به ابن حزم عصرييه المقلدين ، فلم يعطل ما يقضي العقل بفائدته العامّة للناس ليحافظ على الرموز والحروف التي وضعها أرسطو باليونانية ، فيقسر القارئ العربيَّ على ما لا يفهم إلاّ بالصعوبة الشّاقة ، هذا تحجيرٌ على العلم لا نشرٌ له ، وهناك تقليد يعرفه المشتغلون بالتراث العربيّ عن بعض النحاة ، يعقّدون عباراتِ كتبهم حتى يضطّر الناس إلى قصدهم وقراءتها عليهم ، فيكسبوا بذلك ربحاً ماديّاً ومعنوياً ، نزعة لا يمكن أن يقبلها بحالٍ متحررٌ مثل ابن حزم ، وقف نفسه على إعلاء كلمة العقل والحريّة ونفع الناس ، لقد لاموه على ما يستوجب منا أعظم الحمد»[٢١].

وقد أسهم ابن حزم في تبسيط العلم وتيسيره، وخلّصه ممّا لا يلزم من عباراته ، فكان فيها الوضوح والإشراق «يتَّضح هذا لمن قرأ مسائل الأصول في كتابه "الإحكام" وقرأها في كتب غيره؛ فإنَّ طالب العلم لا يستطيع قراءة كتابٍ في الأصول إلاّ على أستاذٍ مختصٍّ يشرح له تراكيبه، وألفاظه ، ومسائله المعقّدة ، أمّا قارئ إحكام ابن

حزم ، فلا يُحِسُّ أنّه يطالع مسائل غريبةً عنه ، أو علماً يحتاج في فهمه إلى أستاذ، وكتابه "المحلّى" ... يطالعه طالب العلم بسهولةٍ ولذّةٍ ومتعة بما أفاض عليه مؤلّفه من حيويّةٍ وحركةٍ في أسلوبه الجدليّ ولغته الجميلة المألوفة ، وزاد من يسر كتبه على القارئين تعبيره عن المصطلحات بالألفاظ العامّة التي يألفها كُلّ إنسانٍ على ما مرَّ بك من صنيعه بفنِّ المنطق ، حتّى جعله معروضاً على الصِّبيان في الطرق ، وهذه مثاليّة في نشر العلم وتسهيله» [٢٢] .

«كان لأبي بكر الصوليّ خزانةٌ أفردها لما جمع من الكتب المختلفة، ورتبه فيها أجمل ترتيب ، وكان يقول لأصحابه : كُلُّ ما في هذه الخزانة سماعي ، وإذا أراد مراجعة كتابٍ قال : يا غُلامُ ، هاتِ الكتاب الفلانيَّ ، فسمعه يوماً أبو سعيدٍ العقيلي يقول ذلك ، فأنشد :

إنّما الصّوليُّ شيخٌ أعلمُ النّاسِ خِزانَهْ
إن سألناه بعلمٍ نبتغي عنه الإبانَهْ
قال : يا غلمانُ هاتوا رِزْمةَ العلم فلانَهْ» [٢٣]

وفي خبر كيسان بن المعرِّف النحويِّ الهجيميِّ قالوا: كان يخرج معنا إلى الأعراب ، فينشدوننا ، فيكتب في ألواحه غير ما ينشدوننا ، وينقل من ألواحه إلى الدفاتر غير ما فيها ، ثم يحفظ من الدفاتر غير ما نقله إليها ، ثمّ يحدِّث بغير ما حفظ[٢٤] .

وأذكر هنا بيتاً كان يكرّره بإنشاده الرائع أستاذنا محمد رجب بيّوميّ :

أقول له بكراً فيسمع خالداً
ويكتبه زيداً ويقرؤه عمرا

وكان أحد زملائنا في الجامعة بلغ به الحرصُ مداه، بل جاوز ، وكان يكتب كلّ ما يطرق سمعه ، وكان لا يدع إلاّ ما فاته ، وكان يسمع غير ما يُقال ، وقد لحظه أستاذنا رجب بيّومي ، فأخذ أوراقه ، فقرأ ما فيها ، وأسمعنا إيّاه، فإذا هي غير ما قال ، بل كلام لا يفهم منه شيء ، ولا يتحلّى بأسلوبٍ أو لغةٍ مقبولة ، وهذا يذكر بقصّة كيسان النحويّ ، قال أبو عبيدة : «كيسان يسمع من النّاسِ ، فيعي غير ما يسمع ...» كما تقدم .

وفي ظنيٍّ أن كثيراً أو بعضاً من الطلاب بوصف زميلنا ، ونعت كيسان ، يسمعون غير ما يقال ، ويكتبون غير ما يسمعون ، ويقولون غير ما يكتبون ، ولا يقف الأمر عند هذا ، بل يجاوزه إلى زملائهم الذين يخدعهم حرصهم الظاهر ، وشدّة متابعتهم ، فيثقون بهم وبسماعهم ومواظبتهم ، وكتابتهم ، فيتلقون علماً هذا وصفه ، فكيف يكون من ينتحله ويتصف به ؟!

رأس العلم فهم نصوصه ، قال الشيخ محمد عرفة : «كان شيوخنا في الأزهر (رحمهم الله) يعنون في درسهم بفهم نصوص الكتب ، وكانوا يجعلون لها حظّاً كبيراً من الزمن، ربمّا طغى على حظِّ العلم نفسه، وكُنّا إذا حاورناهم في ذلك قالوا : إن صناعة فهم النصوص تجدي عليكم عند استقلالكم بالعمل ، وتجعلكم تقفون على أرجلكم، وتأخذون العلوم من معادنها، ولكنّنا إذا حفّظناكم العلوم دون أن نعلِّمكم هذه الصناعة ، بقيتم عاجزين عن أن تأخذوا العلم إلاّ من معلّم ، ولم تقدروا على الاستقلال بأنفسكم ، وكسب العلم دون الاستعانةِ بأحدٍ ، وكانوا يجدُون ونجدُ معهم في سبيل ذلك عنتاً ومشقّة ، ولكنّنا ما لبثنا أن وجدنا جدوى ذلك في أنفسنا ؛ إذْ صِرْنا نحصّل العلوم في الكتب بأنفسنا، ولا نقتصر من العلوم على ما يدرس بالأزهر ، بل جاوزناه إلى علومٍ قديمة ، وأخرى حديثة ، كان فيها إرضاء نهمنا العلميّ ، وحاجتنا الفكرية» [٢٥] .

«إنّ فهم النصوص يوفّر الزمن ، ويعين في البحث ، ويسدِّد المرء في بحثه واستنتاجه» [٢٦] . وقد ذكر قصة المستشرق الذي حاضر عن "علم الأصوات عندنا وعند سيبويه".

«رحم الله شيوخ الأزهر ، فقد كانوا أعلم بما يحتاج إليه الباحث في حياته العلمية ، وأعلم بأنّ فهم النصوص هو الأمر الّذي يجب أن يبدأ به الباحثُ ، وهو أوّل خطوة يجب أن يخطوها ، فإن لم تكن هذه الخطوة متجهة نحو الغرض ، ضلّ ضلالاً بعيداً»[٢٧] .

وقد خلفت خالفة لم تعر النصوص أهميتها ، وصار همها أن تكتب كيفما اتفق كما فهم بعضهم من كلام الحربي عن غريب أبي عبيدٍ أموراً لم تكن مقصودة للحربي، من قوله «وكتاب غريب الحديث فيه أقلّ من مائتي حرف سمعت ، والباقي قال الأصمعي ، وقال أبو عمرو ، وفيه خمسة وأربعون حديثاً لا أصل لها أُتي فيها أبو عبيدٍ من أبي عبيدة» [٢٨] .

وقد فاته أن يفهم أن المقصود هنا التفسيرات اللغوية ، لا الأحاديث المسندة ، وقد أخطأ الطريق حين ردّ على الحربي بإحصاء الأحاديث ، ومقصود الحربي أن أبا عُبيدٍ لم يصرّح بسماع تفسيرها من أهل اللغة ، وإنّما عبّر بـ" قال " ممّا يعني احتمال أنّه نقلها من كتب ، والكتب معرّضة للتصحيف والتحريف .

وأمّا الأحاديث التي لا أصل لها فهي الأحاديث التي لا إسناد لها .

وقد ذكر في هامش كتابه مقالة الحربي «... وقد أعلمت عليها في كتاب الشّرويّ» وعلّق عليها بقوله «ولم يذكر ياقوت من هذه الأحاديث سوى خمسة أحاديث ، أمّا الباقي فلا نعلم عنه شيئاً لضياع كتاب الحربي المتضمن لتلك الأحاديث ، وهو كتاب " الشروي " كما قال ياقوت»[٢٩] وقد ضلّ عنه أن المقصود بكتاب "الشرويّ" نسخة من غريب الحديث لأبي عبيد القاسم ابن سلاّم .

هذا نمط من فهم الأساتذة المحققين ، فكيف بطلاّبهم ، وقد غذوا بالأمالي والمذكّرات ؟! وهذه تقضي على الفهم والفكر والعلم واللغة .

أثر الأمالي :

لا نريد أن نتّسعَ بتعداد الآثار السَّيِّئة للأمالي الجامعية ؛ لأنّ المقام لا يتسع ، وفي بيان القليل ما يكفي ، ومنها :

١ – اختزال العلم في صفحاتٍ ، ممّا يذهب بقيمة المادة من نفوس الطلاّب ؛ إذ بمكنة بعض الطلاب أو أكثرهم أن يحفظ هذه الورقات خلال ساعةٍ أو ساعاتٍ، وهذا يسوِّي بين الطلاّب المتميِّز منهم والخامل ، إذْ بإمكان الخامل استيعابُ ما فيها أو حفظه ، في حين يستهتر المتميز ، فينحط بذلك مستواه وتقديره ، ويرتفع مستوى الخامل وتقديره .

٢ – تكريس الغشّ ؛ إذ يصير بإمكان الطالب الذي مرن على الغشّ ، وكان دأبه ، أن يدخل معه إلى مقعد الامتحان جميع المادة نظراً لضآلتها، وصغر حجمها.

٣ – أنّ الطالب يدخل إلى قاعة الامتحان ، وهو بحكم من يعلم بأسئلته ، ويحفظ أجوبتها ؛ لأنّ المادّة قد فُصِّلت على قدِّ الامتحان ، لا تزيد ولا تنقص ، وبإمكانه أن يكتب جميع ما درس لينجح .

٤ – العناية بالواضحاتِ ، وترك المعضلات من مسائل العلم ، وهذا فسادٌ تربويٌّ ما بعده فسادٌ ، ولم يكن العلم يوماً من الأيّام بتكرار الواضحاتِ ، بل كان عنايةً بالعويص من مسائله ، وبما يحتاج إلى الأستاذ والشيخ ، وإلى الحوار والنقاش .

٥ – ضعف الصياغة اللغوية ، وتهاوي أساليبها ، يقرأ الطالب الأماليَّ أو المذكّرات ، فلا يذوق فيها أسلوباً ، ولا يجد طعم لغة علمية مميزة ، فلا لغة الأدب قائمة ،

ولا لغة العلم مستعملة ، إن هي إلاّ جمل أو أشباهها ربط بينها برابطٍ غير لغويّ ، اعتمدت أيسر أسلوب التواصل ، حتى لو كان ذلك بالخطوط والإشارات ، وما من شكٍّ أن كثرة القراءة في مثل هذه الأعمال تطبع القارئ بطابعها ، فينتج عن ذلك ضعف لغويّ ، وقد ردّ بعضهم الضعف اللغويّ لدى طلاّب الجامعة «إلى اعتمادهم على المذكّرات والملخصات» [٣٠] التي لا تمثّل شيئاً بالقياس إلى اللغة التي يؤمّل أن يكون عليها طالب الجامعة وخريجها .

٦ - أنّ هذه المذكرات والأمالي عمرها قصير ، ولا يحرص الطالب على الاحتفاظ بها واقتنائها ، وأقصى مدىً يمكن أن تبقى فيه مع الطالب الخروج من قاعة الامتحانِ ؛ للنظر فيها والتأكد من صحّة الجواب . وفي هذا إساءة للطالب بالغة ، إذ من المفروض أن الطالب في المرحلة الجامعيّة يقتني مراجع المادة التي درسها ، حتى إذا تخرّج تخرّج ولديه مكتبة علميةٌ رصينةٌ تسعفه إذا أراد التأكد ممّا يعلم ، أو مراجعة ما علمه واستذكاره ، ولكنّ المذكرات والأمالي تقضي على هذا كله ، فيتخرّج الطالب من الجامعة كما دخلها لا مراجع ولا مقررات لديه .

٧ - ثمّ إنّ هذه الأماليّ مهما قيل في شأنها لا تخرج عن كونها كتابة طالبٍ في أوّل طريق العلم ، وفي الدرجة الأولى من سلّمه .

٨ - ثمّ إن الأماليَّ والمذكّرات عودٌ إلى التلقين ، والعود هنا ليس بحميد ، بل هو ارتكاسة أو انتكاسة ؛ فالاتجاه الجامعيّ «أن يقتصر عمل المدرس على تهيئة البيئة والظروف المناسبة أمام الدارس لكي يقوم بالدور الأساسيّ في تعليم ذاته ، ذلك لأنّ عصر التفجر المعرفي والانتشار الثقافي الخاطف يفرض تبني مبدأ التعليم الذاتيّ ، ومبدأ التعلّم المستمر مواكبةً لروح العصر ، وانسجاماً مع متطلباته» [٣١] . وهو ما لا ينسجم مع الأماليّ والمذكرات التي تفرض التقوقع والانكفاء على الذاتِ ، والاكتفاء بشذراتٍ لا تتحقّق فيها الشروط التي تجعلها صالحة للتعليم ، فلا هي تناسب عصر التفجر المعرفي ، ولا هي تناسبُ مبدأ التعلّم الذاتي ، بل تناصبهما العداء ، وترفع أمامهما راية الشقاق والخلاف .

٩ - ثمّ إنّ الأماليّ يترتَّب عليها خللٌ في عملية التقويم ؛ إذ تربطه بالحفظ دون نظر إلى تطوير عملية التقويم «وقد كشفت الدراسات التربوية الحديثة عن أنّ مستويات المعرفة لا تقتصر على مستوى الحفظ والتذكر والاسترجاع ، إذ إنّ هذا لا يشكّل إلاّ المستوى الأوّل منها ، على حين أن المستويات الأرقى تتجلّى في الفهم ، ثم التطبيق ، فالتحليل والتركيب ، وأخيراً الحكم الّذي يُعَدُّ أرفع المستويات» [٣٢] .

وهذا ما لا يمكن فعله مع الأماليِّ ، فيكون التقويم المعتمد على الحفظ هو المتعيِّن ، والغالب ، والسائد ، بل الواجب.

لو نظرنا في مقاصد الأماليّ الجامعية لوجدنا أنّها ترومُ تسهيل المعلومات ، أو تقديمها بعبارةٍ سهلة ، وإساغتها بغضِّ النظر عن اللغة التي تقدّم بها، كما قد يكون المقصود منها تجنّب الموضوعات الصعبة من المقررات، والاقتصار على الموضوعات السهلة ، وهي من وجهٍ آخر غطاءٌ لإضاعة الوقت في عصر صار بإمكاننا أن نستغني بالتصوير ، والوسائل الأخرى عن الإملاء الذي يتسلّى به الأستاذ، ويفرح به الطالب ، يتسلّى به الأوّل ؛ لأنّه يريحه من الشرح والإفهام ، والإجابة عن أسئلة الطلاب واستفساراتهم ، ويرفع عنه حرج ذلك كله ،

ويفرح به الثاني؛ لأنّه يختصر بل يختزل المقرّر ، فيغدو ورقاتٍ معدودةً ، قد تفي بأسئلةِ الامتحاناتِ ، وقد تقصر ، بحيث إنّه لو طلب وضع أسئلة امتحان آخر لما كان في وسع الأستاذ أن يضع غير ما وضعه لامتحان الطلاب المرة الأولى.

إنّ العلاج لما ذكرناه هو الكتاب الجامعي الذي تتولّى الجامعة الإشراف عليه والإنفاق ، وتنتدب فريقاً من الأساتذة لكتابته ومراجعته وتنقيحه .

لا نقف طويلاً عند بيان أهمّيّة الكتاب الجامعيّ للطالب في الجامعة ، ولغيره ، وله بعد الجامعة ، فالكتاب الجامعيّ الجادّ إضافةٌ علميّة تنقل الحقائق العلمية كما هي، وتيسِّرها على مريديها وطالبيها ، ثم إنّه نوعٌ من التثقيف المؤصَّل الذي يسهم بنشر المعرفة وريحها على جمهورٍ غير متخصّص ، إنّنا كما نحتاج إلى عمق المعرفة والبحث نحتاج إلى تعميمها وسعة انتشارها ، وكما نحتاج إلى لذة البحث نحتاج إلى المجاهدة من أجل تقريب المعرفة والعلم من العامّة ، وتلذّذهم بها . هذا من ناحيةٍ ، ومن ناحيةٍ أخرى الكتاب الجامعيّ رباط الطالب بالحياة العلمية، وبقية الحياة الجامعية ، وذُنانة أو ذبالة المعرفة التي تضيء له درب الحياة . لك أن تتصوّر انفصام العلاقة بين الطالب وجامعته من خلال الأماليّ ، والوريقات المبعثرة التي يمتحن بها ، ثمّ ينساها ، أو يتكلّف نسيانها زهداً بها ، وازدراءً لها ، وهي كُلُّ ما حصّله من الجامعة ، فلا يبقى في ذهنه صورة علمية مضيئة ، ولا يقتني في داره قمطراً من كتب ، ولا يملأ زاوية منها بأصول ما علم .

الكتاب الجامعيّ هو المفقود الذي نبحث عنه ، وهو العزيز الذي انصرفت عنه الهمم ، لأنّه صلة العلم ، وذبالته، وبقيّة الجامعة ، وعَقِبُ أجمل أيام العمر وأحلاها ، ثمّ إنّها تذكرةٌ له إذا نسي ، وتنبيهٌ إذا غَفَل .

ثمّ إنّه رسالة الجامعة إلى المجتمع، والإسهام الفاعل في إشاعة المعرفة ، ونشر العلم ، خاصّةً في العلوم التي تدرس في بعض الكليات بغير العربيّة ، فلك أن تتصوّر لو أن كُلَّ مقررٍ يدرسُ بغير لغتنا أنجزتْ فيه كُلُّ جامعة تأليف كتاب أو كتابين ، وحظي هذا التأليف بالمراجعة والتنقيح ، كم سيكون أثر هذا في حياتنا العلمية والثقافية ؟!

رأيت في بعض أسفاري بعض كتب طبية ألّفها أساتذة من جامعتي حلب وتونس ، واقتنيت بعضها ، وقد لمست لها أثراً وفائدة ، وهذه الكتب في أصلها مقررات دراسية في جامعتي حلب وتونس ، فهل يكون عندنا مثل هذا ؟!

نعم ، إنّه بالإمكان أن يكون لدينا مثله ، إذا صدقت النوايا ، وشُحِذتِ العزائم . والجامعة تشهر بالكتب الدراسية الصادرة عنها أكثر من شهرتها بالأبحاث العلمية، أذكر أنّني سافرت إلى أقطارٍ أفريقية ، وغيرها وكان كُلّ من قابلته لا يعرف من جامعة أم القرى إلاّ معهد تعليم اللغة العربية ، وأكثر ما يعرفون من المعهد الكتاب الأساسيّ بأجزائه وملحقاته ، الكلّ يسأل عنه .

والكتاب – ولا شكّ – إضافة علمية ، سدّتْ ثغْرةً في تعليم العربية لغير أهلها ، وبإمكان الجامعة أن تفعل الفعل نفسه في مقرراتٍ أخرى .

وبعد ، فإنّ الأماليّ والمذكّرات بوضعها الحاليّ تشتمل على معوِّقاتٍ للتعليم الجادّ ، وتسيءُ إلى تبسيط العلوم ، وهي مهمّةٌ من مهمّات الجامعة الأصليّة ، بما فيها من اختزالٍ وإخلالٍ بالعلم ولغته ، وبما لها من آثارٍ أشرنا إلى بعضٍ منها ، وعند غيري في ظنّي ما لم أذكره . وفي ظلِّ هذا الوضع يتعيَّن على الجامعة التفكير الجادّ في

البديل النّافع الذي يطوي مثالب الأمالي ، ويقضي على أدائها ، وهذا البديل هو دعم التأليف للكتاب الجامعيّ الذي يجمع بين الصحة والإتقان ، والدقة العلمية وشمولية المنهج ، واللغة الجيدة والصياغة السليمة ، والترتيب والتنظيم، والشكل اللائق ، والإخراج الطباعيّ المناسب ، وسعة الانتشار ، والرغبة في اقتنائه ، بدلاً ممّا نراه أو نشاهده في الأعمالِ التي تسيءُ إلى سمعة الجامعةِ وأساتذتها ، خاصةً فيما نفتقد فيه الكتاب المناسب الصالح ليكون مقرراً دراسيّاً . كما يحسن إنشاء مركز لهذا الغرض . يكلِّف القادرين من الأساتذة التأليف ، ويرصد لهم المكافآت السَّخية ، إلى جانب التشجيع المعنويّ ، وتقدير هذا العمل في الترقيات العلمية ، وما في حكمها ، وأن يعمل مسابقة للكتاب الجامعيِّ المتميِّز ، وأن يحرص على توزيعه على طلاّب الجامعة وغيرهم بأسعارٍ معقولة ، وأن يكون بين الجامعات المختلفة تنسيقٌ في ذلك ، وأن تكون هذه الكتب تحت المراجعة والتنقيح المتتابع ، وأن لا يترك ذلك لاجتهادِ الأفراد من الأساتذة ، وفراغهم ، وسنجد بعد حينٍ لدينا عدداً لا بأس به من الكتب التي تسهم في بنيةٍ علميّةٍ متقدّمة ، وتسهم في إشاعة المعرفة ، وتوسيع دائرة انتشارها ، والإفادة منها ، وتحويل كثيرٍ من الدروس العلمية إلى حياتنا الثقافية العامية ، وبذلك يرتفع مستوى الثقافة . كما سيكون هذا العمل دافعاً لأبنائنا نحو اقتناء المراجع الرصينة، والكتب العلمية الأصيلة، والاحتفاظ بها للرجوع إليها، وستكون موضع اعتزاز للطالب، وعلامة انتماءٍ لمرحلةٍ دراسية هي أهمّ مرحلةٍ مرَّ بها .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم .

الهوامش

١ – من مقالة لمحمد بن عبد الرحمن العتي ، بعنوان (تبسيط العلوم) **مجلة العلوم والتقنية** – مدينة الملك عبد العزيز بالرياض/ السنة الرابعة عشرة/ ٥٦٤ ، شوّال ١٤٢١هـ، يناير ٢٠٠١م ، ص٢٢.

٢ – المصدر السابق باختصار ص٢٤.

٣ – المصدر السابق باختصار ص٢٢.

٤ – حسّان محمد حسّان / **نحو أهداف سلوكية للتعليم الجامعيّ العربي** ، القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٨٠م، ص٤٦–٤٧ . بتصرّف.

٥ – المصدر السابق ، ص ٤٧ .

٦ – المصدر السابق ، ص ٨٧ .

٧ – المصدر السابق ، ص ٥١ .

٨ – الحاج خليفة كاتب جلبي / **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** – بغداد : مكتبة المثنّى ، صورة ، ١/١٦١، وانظر في موضوع الأمالي ١ / ١٦١ – ١٦٦ .

٩ – ذكر عبد السلام هارون أمالي أخرى ، منها أمالي اليزيديّ محمد بن العبّاس (ت ٣١٠هـ) وأمالي الزجّاجي (ت ٣٤٠هـ) وأمالي علي بن أحمد المروزقي (ت ٤٢١هـ) وأمالي المرتضى علي بن الحسين (ت ٤٣٦هـ) وأمالي هبة الله بن علي الشجريّ (ت ٥٤٢هـ) وأمالي ابن الحاجب عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ) ، مقدمة تحقيق أمالي الزّجّاجيّ ص١٥، وانظر كشف الظنون ١/ ١٦١ – ١٦٦.
وهناك أمالٍ لا تحمل لفظ «أمالي» ومن أشهرها معاني القرآن للفرّاء (ت ٢٠٧) جاء في مقدمته: «هذا كتابٌ فيه معاني القرآن ، أملاه علينا أبو زكريّا يحيى بن

زيادٍ الفرّاء (يرحمه الله) عن حفظه من غير نسخة في مجالسه أوّل النهار من أيّام الثلاثاوات والجمع في شهر رمضان وما بعده من سنة اثنتين ، وفي شهور سنة ثلاثٍ وشهورٍ من سنة أربع ومائتين» ١/ ١ . وأمالي المحدّثين لا يتّسع هذا المكان لسردها وإيرادها ، انظر كشف الظنون ١/ ١٦١ – ١٦٦.

١٠ – السيوطي الجلال عبد الرحمن ابن أبي بكر (ت ٩١١هـ) **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وزميليه .- ط٤.- القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٣٧٨هـ – ١٩٥٨م، ٢ / ٣١٣ – ٣١٤ .

١١ – القالي أبو علي إسماعيل بن القاسم (ت ٣٥٦هـ) **الأمالي** .- ط٢.- القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م، ١/ ٣.

١٢ – السمعاني / عبد الكريم بن محمد (ت ٥٦٢هـ) / **أدب الإملاء والاستملاء** .- ط١ .- بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ، ص٨.

١٣ – المصدر السابق، ص ٨٨ فما بعدها .

١٤ – رضا ، أحمد / **معجم متن اللغة**.- بيروت : مكتبة الحياة ، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م ، (ذكر) ٢/ ٥٠٣ .- ط٢ : **ومجمع اللغة العربية**/ المعجم الوسيط، (ذكر) ١ / ٣١٤ .

١٥ – الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ) **الحيوان** ؛ تحقيق عبد السلام هارون / ط الثانية، مصطفى الحلبي/ ١/٨٨.

١٦ – المصدر السابق، ١/ ٨٩–٩٠.

١٧ – المصدر السابق، ١ / ٩١–٩٢.

١٨ – الأفغاني، سعيد / **نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي** .- ط٢ .- بيروت : دار الفكر، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م ، ص٣٨.

١٩ – المصدر السابق، ٣٨ – ٣٩ نقلاً عن كتاب ابن حزم **التقريب لحدّ المنطق** ، ص ٨ .

٢٠– المصدر السابق، ص٣٩ نقلاً عن **التقريب لحد المنطق** ص ١١٦ .

٢١ – المصدر السابق، ص٤٠ – ٤١.

٢٢ – المصدر السابق، ص١٤ – ٤٢.

٢٣ – الحموي، ياقوت (ت ٦٢٦هـ)/ **معجم الأدباء** .- مصر : مكتبة عيسى الحلبي ، ١٩/١١٠–١١١.

٢٤ – المصدر السابق، ١٨/ ٣١ ونحو منه عند الزبيدي، محمد بن الحسن (ت ٣٧٩هـ)/ **طبقات النحويين واللغويين** ؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .- مصر : دار المعارف، ١٩٧٣م، ص١٧٩ .

٢٥ – عرفة ، محمد أحمد / **النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة** .- مصر : مطبعة السعادة ، ص٧٠–٧١.

٢٦ – المصدر السابق، ص ٧١ .

٢٧ – المصدر السابق، ص ٢٧ .

٢٨ – البركاوي عبد الفتاح عبد العليم/ **الغرابة في الحديث النبوي** / دراسة لغوية تحليلية في ضوء ما أورده أبو عبيد في غريب الحديث .- ط١ .- القاهرة : مطبعة القاهرة ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، ص٥٧ .

٢٩ – المصدر السابق، ص ٥٧ .

٣٠ – بحوث ندوة ظاهرة الضعف اللغوي في المرحلة الجامعية المنعقدة بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض ٢٣ – ٢٥/ ٥/ ١٤١٦هـ ، بحث عبد الله ثقفان / **أثر المذكّرات والملخّصات في التحصيل اللّغويّ** ، ٣ /٣٢١ .

٣١ – السيد محمود أحمد / **تعليم اللغة العربية بين الواقع والطموح** .- ط١ .- دمشق: دار طلاس، ١٩٨٨م ، ص ٢٢٦ .

٣٢ – المصدر السابق، ص ٢٢٩ .

تطوير الموارد البشرية في قطاع المعلومات في البيئة الإلكترونية

دراسة للاهتمام المؤسسي في المملكة العربية السعودية

سالم محمد السالم

قسم المكتبات والمعلومات - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المستخلص :

تناولت هذه الدراسة ظاهرة تطوير القوى البشرية العاملة في قطاع المعلومات الإلكترونية مع التركيز على الوضع الراهن للجهود المبذولة من قبل المؤسسات الحكومية والخاصة في المملكة للتعامل مع هذه الظاهرة . وقد تمثل مسار الدراسة في أربعة محاور أساسية هي : المشكلة والإطار المنهجي (يحتوي على مقدمة توضح جذور المشكلة وأهداف الدراسة وأسئلتها ومجالها وأهميتها ومنهجيتها ، والتعريف ببعض المفاهيم الأساسية) ، ونبذة موجزة عن مكتبة المستقبل والتحديات التي تواجهها في هذا العالم المتغير ، ومدى اهتمام المؤسسات السعودية في معالجة هذه القضية الحيوية ، وأخيراً الخاتمة التي تلخص المعطيات التي خرج بها الباحث من هذه المحاولة العلمية . ولأن الدراسة الحالية تتناول ظاهرة معاصرة فقد تم استخدام المنهج الوصفي مع التركيز على منهج التحليل الوثائقي ، وتم جمع المعلومات اللازمة من خلال استقراء الأدبيات والملاحظة ومعايشة الواقع . وكان من أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج أن البرامج التي تعدها جامعة الملك فهد للبترول والمعادن تعد من أكثر البرامج اهتماماً بالجانب التقني في عملية التطوير المهني للعاملين في بيئة المعلومات الإلكترونية، وأن غالبية البرامج التدريبية الحالية تفتقر إلى تلبية الاحتياجات الحقيقية للمهنة ، ولا توجد حالياً جهة تتولى عملية الضبط والتنسيق للجهود المبعثرة ، ولا تزال غالبية المؤسسات تعاني من نقص حاد في المتخصصين في مجال المعلومات على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير مهاراتهم .

أولاً : المشكلة والإطار المنهجي :

لقد أصبح التغير والتطور السريع سمة الحياة المعاصرة التي نعيشها ، وامتد هذا التطور ليشمل مجالات الحياة كافة بما في ذلك مجال المعلومات الذي يعد من أكثر المجالات تأثراً بالتطورات التقنية المعاصرة . ومن الملاحظ أن بيئة المعلومات في المملكة تواجه مشكلة التخلف المهني نتيجة لتقادم المعلومات للعاملين في هذه المهنة ، وهناك عوامل عديدة ساعدت على بروز هذه المشكلة ، ومن بينها ما يشهده هذا العصر من سرعة التغيرات والتطورات في مختلف جوانب الحياة وخاصة تقنية المعلومات الإلكترونية ، كما أن العلوم التي تدرس في مرحلة التعليم الرسمي لا تهيئ الطالب للتعامل مع مكتبة المستقبل بما تشهده من تحديات في تنوع أوعية المعلومات وتعقد احتياجات المستفيدين . وسرعان ما يصطدم الشخص في بداية ممارسته للعمل بمواجهة أساليب حديثة لا عهد له بها من قبل ، وعلى وجه الخصوص الأساليب المتعلقة بأتمتة المكتبة LIBRARY AUTOMATION وفي هذا الصدد تؤكد إحدى الباحثات على أن الشهادة مهما تكن درجتها لا يمكنها أن تضمن للفرد في الوقت الراهن التأهيل المطلوب، ولا يمكنها أن تجعله يواجه التحدي الخطير الذي يحيط

ببيئة المعلومات . وهذا يوحي بأن التعليم المستمر يعد ضرورياً لمهنة المعلومات حيث تتطور فيها التقنيات بسرعة عجيبة ، وتظهر التغيرات بشكل غير متوقع[1] ، وبالتالي فينبغي البحث عن آلية نضمن من خلالها زيادة فاعلية العاملين في المهنة ، وإثراء معارفهم ، وإكسابهم مهارات جديدة ، وتحديث معلوماتهم الأساسية ، وجعلهم أكثر قدرة على مواجهة تحديات المهنة .

وتهدف هذه الدراسة إلى إعطاء لمحة موجزة عن مكتبة المستقبل ، والتحديات التي تواجه العاملين فيها ، والتعرف إلى الوضع الراهن للجهود المبذولة من قبل مؤسسات القطاع الحكومي والخاص للتعامل مع مشكلة التخلف المهني التي يعاني منها غالبية المنتمين إلى قطاع المعلومات في هذا البلد ، والكشف عن مدى اهتمام البرامج الحالية بجانب التقنية الذي يعد لب المشكلة وجوهرها ، ورصد أهم الخصائص التي تمتاز بها تلك البرامج التعليمية والتدريبية . ومن هذا المنطلق فإن أبرز الأسئلة التي يسعى الباحث إلى الإجابة عنها تتمثل في الآتي :

١ – ما أهم الخصائص التي تمتاز بها مكتبة المستقبل ؟ وما انعكاس ذلك على العاملين فيها ؟

٢ – ما أبرز نماذج الممارسات الحالية للمؤسسات المعنية بقضية التطوير المهني للعاملين في قطاع المعلومات؟

٣ – ما مدى اهتمام تلك النماذج بجانب التطورات التقنية الحديثة ؟

٤ – ما أبرز نقاط الضعف في البرامج التدريبية الحالية ؟

ويشمل المجال الموضوعي للدراسة الحالية جميع أنواع البرامج التعليمية والتدريبية المعدة من قبل المؤسسات المعنية بمجال المعلومات لتطوير مهارات العاملين في هذا القطاع مع التركيز على الجانب التقني . ويتسع النطاق الجغرافي بحيث يغطي جميع الجهات ذات العلاقة بالموضوع قيد البحث على مستوى المملكة على الرغم من أن الباحث اقتصر على نماذج للتجارب الرائدة ، كما يتسع النطاق الشكلي بحيث يستوعب مختلف أشكال التعليم المستمر التي تحتل حيزاً على أرض الواقع بغض النظر عن كونها ظهرت على شكل دورات أو ورش عمل أو حلقات نقاش أو محاضرات . ومما يجدر ذكره في هذا السياق أنه لا علاقة للدراسة الحالية بأشكال التطوير المهني التي تتم من خلال التعليم الرسمي حيث إن هذا الأمر يشكل موضوع دراسة منفردة .

ولأن هدف الدراسة الحالية هو وصف الوضع الراهن لتطوير الموارد البشرية العاملة في قطاع المعلومات فقد تم استخدام المنهج الوصفي لتحقيق هذا الهدف مع التركيز على منهج البحث المكتبي ، وذلك من خلال استقراء البحوث والدراسات التي صدرت حول الموضوع قيد البحث وتحليلها والخروج ببعض النتائج والتوصيات . وتم تعزيز هذا المنهج بأدوات أخرى مساندة ومنها الاطلاع على التقارير المنشورة وغير المنشورة والأدلة والنشرات التعريفية ، وفحص السجلات المتوافرة لدى المؤسسات التي شملها النطاق الجغرافي، والملاحظة ، والخبرة ومعايشة الواقع.

ولعلنا لسنا بحاجة إلى التأكيد على أهمية التطوير المهني للعاملين في قطاع المعلومات الإلكترونية ، فنحن في الواقع أمام قضية عالمية ، ومن المتعارف عليه أن العنصر البشري يعد الثروة الحقيقية للتنمية ، فالإنسان هو أساس التنمية وغايتها ، ومهما صرف عليه من وقت وجهد ومال فهو في النهاية استثمار يعود بالنفع عليه وعلى المستفيدين والوطن بشكل عام . إضافة إلى أن كفاءة الأداء في اختيار المجموعات وإعدادها الإعداد الفني الملائم ، وتقديم الخدمات ، وإدارة برامج مراكز المعلومات ونشاطاتها كافة أمر مرهون بالتأهيل الجيد لهذا العنصر المهم [٢] .

والحقيقة أن تنمية العاملين وحثهم على الالتحاق ببرامج التعليم المستمر لا يقتصر على تحديث الخبرات فحسب بل إنه يعمل على تعويض الشخص عما يكون قد فاته من خبرات في مرحلة الدراسة وخاصة إذا أخذ في الحسبان أن برامج علم المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية تركز على الجوانب التقليدية ، وتهمل ما يتعلق بالتقنية الحديثة . ومما يعزز من تلك الأهمية ما أشار إليه أحد الخبراء من أن أغلب وقت المكتبي يذهب في القضايا الفنية والروتينية ، ولا يجد الوقت الكافي لمتابعة القضايا التقنية ، والوقوف عن كثب على مستجداتها ، وتعلم المهارات الضرورية لمجال عمله[٣] .

وقبل أن ندخل في صلب الموضـوع فلعله من المستحسن توضيح بعض المصطلحات الفنية المستخدمة في هذه الدراسة بغرض وضع القارئ في الصورة تجاه المعنى الذي قصده الباحث بتلك المصطلحات . ويأتي في مقدمتها مصطلح " تطوير الموارد البشرية " ونقصد به هنا البرامج التعليمية والتدريبية المنظمة التي تعدها المؤسسات المعنية بقطاع المعلومات لمساعدة العاملين في هذا القطاع على التعليم المستمر ، وإكسابهم مهارات جديدة ، وتحديث معلوماتهم الأساسية التي تلقوها أثناء التعليم الرسمي ، وذلك بهدف مواجهة التحديات المستقبلية ، وتحسين الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة . ويدخل في نطاق هذا المفهوم جميع أساليب التطوير المهني المتعارف عليها بما في ذلك المشاركة في المناسبات العلمية والاستشارات وعضوية الجمعيات المهنية والقراءة في مجال التخصص والتأليف والاجتماعات الدورية للعاملين والزيارات العلمية .

وثمة مصطلح آخر لا يقل أهمية عن سابقه وهو "قطاع المعلومات" ونقصد به جميع المرافق أو الأجهزة أو المؤسسات المعنية بجمع مصادر المعلومات ومعالجتها فنياً وتقديم الخدمات للمستفيدين ، بما في ذلك المكتبات على اختلاف أنواعها ومراكز المعلومات والأرشيف والتوثيق والإعلام والبحث العلمي ، إضافة إلى الأقسام الأكاديمية المهتمة بتدريس علوم المكتبات والمعلومات .

أما مفهوم " البيئة الإلكترونية " فهو يشمل مختلف أنماط مجالات المعلومات التي تستخدم فيها التقنية العصرية في المكتبة الحديثة التي أصبح يطلق عليها المكتبة الإلكترونية ELECTRONIC LIBRARY، أو المكتبة الرقمية DIGITAL LIBRARY، أو المكتبة بدون جدران LIBRARY WITHOUT WALLS، أو المكتبة الافتراضية VIRTUAL LIBRARY. وقد أصبح هذا المصطلح الأخير (المكتبة الافتراضية)- خلال التسعينات الميلادية - الأسلوب الأمثل لوصف المكتبات التي تتيح خدمات الوصول إلى المعلومات الرقمية من خلال استخدام مختلف أنواع الشبكات المتاحة بما في ذلك شبكة الإنترنت INTERNET والشبكة العنكبوتية العالمية WORLD WIDE WEB [٤] .

وبالنسبة لمفهوم "الاهتمام المؤسسي" فهو ينصب على الجهود المبذولة من قبل المؤسسات للحد من ظاهرة التخلف المهني ، والسيطرة على مشكلة تقادم المعلومات . وعلى وجه التحديد فإن هذا المفهوم يقتصر في الدراسة الحالية على المؤسسات المشاركة في مجتمع الدراسة الحالية ، والمتمثلة في الجامعات السعودية ، ومعهد الإدارة العامة ، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ، ومكتبة الملك فهد الوطنية ، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ومكتبة الملك عبدالعزيز العامة ، وذلك بوصفها نماذج في هذا الصدد.

ثانياً : مكتبة المستقبل :

تشهد المكتبة العصرية ومكتبة المستقبل THE FUTURE LIBRARY تطورات جذرية وتغيرات ديناميكية،

حيث إنها مصممة بشكل مكتبة بدون جدران أو مكتبة لا ورقية تهتم بتقديم المعلومات أكثر من اهتمامها بتقديم الوثائق ، وتتعامل مع أنماط جديدة من أوعية المعلومات ، كما تتعامل مع مختلف احتياجات المستفيدين بما تتسم به من تنوع وتعقيد . وقد أخذت غالبية المكتبات في التحول من المصادر الورقية التقليدية إلى المصادر الإلكترونية، وبدأت الممارسات المكتبية تتغير من الأساليب اليدوية إلى الأساليب الآلية التي تستخدم في تنمية المجموعات والمعالجة الفنية وتقديم الخدمات وإعداد الأدوات المرجعية والببليوجرافية. وبينما كانت المكتبة في الماضي منغلقة على نفسها ، وتتمحور وظيفتها حول المجموعات من حيث الاقتناء والتنظيم والتخزين والاسترجاع فإن وظيفتها الحالية والمستقبلية تتجه نحو التواصل مع نظم المعلومات حيثما كانت بغرض خدمة المستفيد أينما وجد ، والعمل ضمن شبكة عالمية عريضة . وهذا يعني أن الأمر لم يعد مقصوراً على معالجة الوثائق كما كان في السابق بل أصبح يضع المستفيد نصب عينه ، ويعمل جاهداً على كسب رضاه .

ذلك أن المكتبة الإلكترونية تقوم على فلسفة مفادها أنها قادرة على السيطرة على المعلومات إلكترونياً، وإتاحتها لجميع من يحتاجها بغض النظر عن عاملي الزمان والمكان . ويشير أحد الباحثين إلى أن أغلب المكتبات في العالم في السبعينات الميلادية أقدمت " على تحويل وظائفها الفنية والإدارية وخدمات المكتبات التي تقدمها لروادها من الأنظمة التقليدية إلى الأنظمة الحديثة التي تعتمد على تقنية الحواسيب ، وذلك من أجل تقديم خدمات متطورة للمستفيدين تتسم بسرعة الإجراءات ودقة البيانات . وأصبحت بذلك أعمال المكتبات الأساسية مثل إجراءات الفهرسة والتصنيف ، والإعارة ، والتزويد ، وضبط الدوريات ، والبحث ، بالإضافة إلى بعض الأعمال الإدارية تعتمد على التقنية الآلية " [٥] . وأغلب المكتبات في الوقت الراهن لديها موقع أو صفحة إلكترونية HOME PAGE تربطها بمصادر المعلومات المحلية وقواعد المعلومات الببليوجرافية والنصية ونظام الاتصال المباشر للمكتبة . وتتيح شبكة الإنترنت - بوصفها البنية الأساسية للمكتبة الافتراضية - للمستفيدين البحث في مصادر عديدة مثل البريد الإلكتروني والمناقشات الإلكترونية وغيرها من الخدمات الأخرى التي لم تكن متاحة في السابق [٦] .

ومع أن مفهوم المكتبة الإلكترونية أو المكتبة الرقمية لم يستقر بعد إلا أن هناك بعض الجوانب التي ترسم معالم هذه المكتبة المستقبلية ، ومن أبرزها الآتي :

١ - تشكل هذه المكتبة نظاماً فرعياً في شبكة المعلومات العالمية ، ويستطيع المستفيد من خلال الطرفيات المتوافرة في هذا النوع من المكتبات الدخول على مصادر المعلومات في أي مكان في العالم . وهذا يعني أن هذا المرفق المعلوماتي لا يحتفظ بالوثائق على غرار المكتبة التقليدية ، ولكنه يتيح الحصول على الخدمات ، ويتيح الوصول إلى النصوص الكاملة وليس مجرد البيانات الوصفية عنها .

٢ - تعد المكتبة الإلكترونية بوابة الطريق GATEWAY إلى مصادر المعلومات الإلكترونية .

٣ - يمكن تحديد المهام المنوطة بالمكتبيين أو اختصاصي المعلومات في البيئة الإلكترونية في النقاط الآتية :

(أ) المشاركة في بعض المهارات المتعلقة بالنشر كالتحرير والإخراج ولغات الحاسب بغرض إنتاج أشكال إلكترونية للكتب ذات المستوى القرائي المنخفض .

(ب) المشاركة في تطوير عملية التصفح ، وبالتالي المشاركة في إنشاء البيانات الوسيطة META DATA، وهي بيانات عن البيانات ، تحاول أن تكون وسيطاً بين الإنشاء الآلي للكشافات (التصفح عبر الإنترنت) والإنشاء الآلي لتسجيلات الفهرس التقليدية .

(جـ) زيادة العبء فيما يتعلق بتعليم كيفية الوصول إلى المعلومات ، وذلك مع زيادة الإقبال على شبكة الإنترنت ، حيث يقضي المكتبيون جزءاً كبيراً من وقتهم في تقديم المعونة للمؤلفين والباحثين الذين يعملون خارج المكتبة ، والطلاب الذين هم بحاجة إلى تقويم المصادر.

(د) سيستمر نشاط المكتبيين في حفظ الأرشيفات فيما يتعلق بالمواد النادرة والمخطوطات المهمة ، أما بقية المواد فتوضع في شكل رقمي (إلكتروني) . وعلى أي حال فإن المستقبل سيشهد اهتماماً أكثر بالأرشفة الرقمية DIG-ITAL ARCHIVES كالتزام للمكتبيين نحو توفير التسجيلات الإلكترونية للمواد بصفة عامة.

(هـ) سيشهد المستقبل اتفاقيات تبرم بين المكتبيين والناشرين الإلكترونيين بغرض التعاون وتوسيع نطاق بث المعلومات ، حيث يقوم بعض الناشرين في الوقت الراهن بإتاحة الوصول لما يتوافر لديهم من قواعد البيانات والدوريات والملفات الإلكترونية والمصادر المرجعية دون امتلاك تلك المصادر[٧] .

ويحاول مجتمع المكتبات الوصول إلى صيغة واضحة تضبط ممارسة مبدأ الاستخدام العادل FAIR USEمع الزيادة المستمرة في المعلومات الإلكترونية ، والمتوقع أن تعزز المكتبة الرقمية من قدرة الباحثين والطلاب على القيام بأعمال فكرية تحتوي على معلومات أفضل ، وتمتاز بسهولة الوصول إلى المعلومات . وقد قامت العديد من المؤسسات بتحويل مجموعاتها من الشكل المطبوع إلى الشكل الإلكتروني على اعتبار أن المستقبل هو العصر الرقمي . وفي عام ١٩٩٥م تم تشكيل اتحاد المكتبات الرقمية الوطني NATIONAL DIGITAL LIBRARY FED-ERATION، ويقوم أعضاؤه بتنفيذ خطة طموحة تهدف إلى تجميع المواد الرقمية من جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية (بل ومن جميع أنحاء العالم مستقبلاً) وذلك بغرض إتاحة الفرصة لأي فرد أينما كان من الوصول إليها ، ومن بين أهداف هذا الاتحاد الجديد جعل مواد المكتبة الرقمية متاحة من خلال الإنترنت [٨] .

وتستخدم مرافق المعلومات الحديثة نظم المعلومات المعتمدة على الحاسب الآلي لإنجاز معظم العمليات والوظائف التي تضطلع بها بما في ذلك الإعارة الخارجية وتداول المواد المحجوزة والإعارة بين المكتبات وتنمية المجموعات والبحث في قواعد البيانات الببليوجرافية والنصية وغير ذلك من العمليات الأخرى . وثمة أسباب عديدة تدعو المكتبات إلى أتمتة عملياتها من بينها التكيف مع الاحتياجات المتزايدة ، وتقليص حجم العاملين ، وإتاحة الفرصة لغير المتخصصين لإنجاز المهام ، وتحسين الخدمات القائمة ، وتقديم خدمات جديدة ، ولجمع إحصائيات تسهم في إدارة المكتبة بشكل أفضل [٩] . وتتمثل المكونات الأساسية لنظم المعلومات الآلية في الأجهزة ، والبرامج ، والبيانات ، والقوى البشرية ، ويعد هذا العنصر الأخير من أهم عناصر نظام المعلومات حيث إنه هو الذي يعمل على إدارة بقية العناصر الأخرى[١٠] .

ويمكن إجمال أبرز مظاهر التغيير في المكتبة العصرية في الجوانب الآتية :

- بدأ الفهرس الآلي ONLINE PUBLIC ACCESS CAT-ALOG (OPAC) يحل محل الفهرس البطاقي، وذلك لاعتبارات كثيرة منها الراحة والسرعة وشمولية البحث وتعدد نقاط مداخل الوصول وسهولة الاستخدام واكتمال البيانات الببليوجرافية[11] .
- بدأ الضبط الببليوجرافي المحسب (كشافات ، مستخلصات ، قوائم ، أدلة) يحل محل الضبط اليدوي .
- أصبح النشر الإلكتروني يحل محل النشر التقليدي ، مما أعطى المؤلفين فرصة إيداع مؤلفاتهم على وسائط إلكترونية ، وأعطى الناشرين الفرصة للوصول مباشرة إلى جمهورهم دون الحاجة إلى الاستعانة بموزعي الكتب . وقد انعكس هذا الأمر على بناء المجموعات في المكتبات ، وأعطاها أبعاداً جديدة وواسعة للتزويد ، فأصبح التركيز على اقتناء الإلكترونيات بدلاً من اقتناء الكتب والمجلات المطبوعة ، وبالتالي تراجع الاهتمام بالمجموعات الورقية ، وزادت حدة التراجع اليوم مع ارتفاع تكاليف الكتب من حيث الاقتناء والصيانة والتحديث[12] .
- أصبح بالإمكان تقاسم المعلومات بفضل الشبكات الداخلية لمؤسسات المعلومات مما أسهم في تنشيط تدفق المعلومات .
- كما أصبح بالإمكان التواصل بين الباحثين في مختلف دول العالم عبر البريد الإلكتروني دون التأثر بالعامل الجغرافي .
- لم يعد التركيز منصباً على جمع الوثائق بل أصبح يتجه نحو الوصول إلى مصادر المعلومات العالمية .
- بدأت الآلة تحل محل الإنسان في كثير من أقسام المكتبة وخاصة قسم الخدمات المرجعية حيث يمكن أن يتعامل المستفيد مع المعلومات مباشرة من خلال الأقراص المضغوطة وقواعد المعلومات الببليوجرافية .

وتدل الحقائق السابقة على أننا أصبحنا نلمس فكرة المكتبة الرقمية حقيقة ماثلة أمامنا، حيث حلت المعلومات الإلكترونية محل المطبوعات الورقية ، واستبدلت المكتبة بالحاسب ، وأصبح المجتمع الخالي من الورق PAPERLESS SOCIETY مظهر من مظاهراً التعبير الحقيقي لمستقبل الكتب والمكتبات . وقد استجابت المكتبة العصرية لهذا التغيير المفاجئ من خلال توفير الخدمات المرجعية المليزرة ، وتحويل الفهرس البطاقي إلى الفهرس المحسب ، والمشاركة في شبكة الإنترنت . ولا تزال التقنية الحديثة تتقدم بسرعة مذهلة في مجالات النشر والتخزين والحفظ الإلكتروني وبث المعلومات ، ولذلك بدأت المكتبات تتجه نحو الوصول إلى المعلومات ، وتحولت المكتبة من مستودع للمطبوعات إلى بوابة تنفذ من خلالها المعلومات INFORMATION GATEWAY أو نافذة يطل من خلالها المستفيد على مصادر المعلومات العالمية .

وإزاء هذا التحدي الخطير الذي يواجه مكتبة المستقبل ، إضافة إلى ما يشهده الوقت الراهن من تضخم الإنتاج الفكري ، وتزايد الطلب على المعلومات في مختلف التخصصات ، والحاجة إلى السرعة في تقديم الخدمات ، تغيرت نظرة المجتمع إلى المكتبة والمكتبي ، حيث تحول أمين المكتبة التقليدي المحافظ (LIBRARIAN) إلى أخصائي معلومات ديناميكي (CYBRARIAN)، وتحولت مهمة المكتبة من الوظيفة التقليدية المتمثلة في جمع أوعية المعلومات وتنظيمها وتيسير استخدامها إلى إتاحة الوصول إلى مصادر المعلومات العالمية GLOBAL AC-CESS TO INFORMATION [13] . وظهرت على الساحة فرص أو وظائف جديدة تتناسب مع احتياجات المكتبة الإلكترونية، وبالتالي فمن المتوقع أن ينهض أخصائي

المعلومات الجديد أو أمين مكتبة المستقبل بمجموعة مهام تتلاءم مع ظروف العصر ومن أبرزها على سبيل المثال تحديد أماكن المعلومات المطلوبة ، وذلك من خلال استخدام جميع وسائل الاتصالات الإلكترونية المتاحة، وهو يقضي معظم وقته في تحديد نوعية الموضوع المطلوب داخل أدلة الموضوعات الموجودة على الخط المباشر، ويقوم في بعض الأحيان بتقديم الاستشارات للمؤسسات والشركات والهيئات ، كما يقوم بعمل أبحاث تحتاجها بعض الجهات للمساعدة في اتخاذ قرار ما أو تنفيذ برنامج معين ، وتجديد معلوماته باستمرار بما يجد من برامج تطبيقية في مجال الحاسب والشبكات ، ومن النادر أن يقابل المستفيدين وجهاً لوجه على غرار أمين المكتبة أو أخصائي المعلومات التقليدي حيث إنه يقضي جل وقته في التنقل بين الشبكات من مقر عمله [١٤]. وقد سبب هذا التحدي في بيئة العمل الإلكترونية ضغوطاً لبعض للعاملين في هذه البيئة TECHNOSTRESS، وذلك بسبب عدم مقدرتهم على التكيف مع التطورات التقنية بالأسلوب الصحيح ، وظهرت حالة الرهاب التقني TECHNOPHOBIA بما يصاحبها من أعراض الخوف والقلق والتردد والتأخر في إنجاز الأعمال والشد والصراع وعدم الارتياح الجسدي والنفسي بشكل عام [١٥] . ويبدو أن هذه الأعراض السلبية مؤشر على الخوف من فقدان الاستقلالية والحرية وضعف السيطرة على بيئة العمل الحالية .

وقد لخص ريقز وزانق RIGGS AND ZHANG الصورة التي ستمر بها مكتبة المستقبل بقوله إننا سنعمل في المستقبل القريب مع ثلاثة أنواع من المكتبات تتمثل في مكتبة الماضي التي تعتمد بشكل رئيس على المجموعات الورقية ، ومكتبة الحاضر التي تعتمد على المصادر الورقية والإلكترونية ، ومكتبة المستقبل التي تعتمد بشكل واضح على المصادر الإلكترونية [١٦] . وهذا يوحي بأن الوظائف التقليدية لمؤسسات المعلومات بدأت تضمحل وتفسح المجال لوظائف جديدة يمكن إنجازها من خلال الاستعانة بالآلة ، مما يفرض إعادة النظر في الدور المناط بالمكتبي وأخصائي المعلومات في ظل الظروف الحالية والمعقدة . وبشكل عام فإن مؤسسات المعلومات على إطلاقها قد تأثرت بالتغيرات التي أحدثتها الثورة التقنية الجديدة على تدفق المعلومات على الصعيد العالمي، ونجد في أدب الموضوع أمثلة كثيرة تبرهن على التحولات الكبيرة التي أحدثتها التقنية في المهنة من حيث وسائل حفظ المعلومات ومعالجتها والوسائط التي تنقلها وأشكال تنظيم تبادل المعلومات ، وتؤكد على ضرورة تحديد مهارات جديدة للعاملين فيها .

الأمر الذي أسهم في تأكيد أهمية تطوير مهارات العاملين في قطاع المعلومات وتحديث خبراتهم وتزويدهم بالمستجدات الحديثة وإحاطتهم بالمصطلحات الجديدة في المهنة . ذلك أن التغيرات السريعة في بيئة المعلومات تجعل المستقبل مجهولاً ، وتجعل العاملين في هذه البيئة المعقدة في حيرة من أمرهم ، ولن يخرجهم من هذه الحيرة إلا مواجهة الواقع ، وذلك من خلال معالجة جوانب الضعف لديهم ، وتطوير مهاراتهم في الجانب التقني على وجه الخصوص [١٧] . ولا شك أن نظام المعلومات يعد من أشد الأنظمة تأثراً بالتغيرات الخارجية ، فالاكتشافات الحديثة في مجالات الحاسبات والاتصالات والعالم غير الورقي وغيرها من المجالات الأخرى تفتح الباب أمام عالم غير مستقر ، وتضع على كاهل المنتمين إلى قطاع المعلومات مهمة الاستعداد النفسي لهذا الأمر ، والتعامل معه بعقلية متفتحة، وعدم الهروب أو اتخاذ موقف الرفض أمام المتغيرات الجديدة [١٨] .

ثالثاً : الاهتمام المؤسسي بتطوير الموارد البشرية:

من الملاحظ أن تطوير العنصر البشري يحتل قائمة الأولويات في خطط التنمية السعودية وذلك بغرض تعزيز الإنتاجية ، ورفع مستوى العاملين ، وتحسين قدراتهم ، ومساعدتهم على تحقيق الأهداف المنشودة . ومن حسن التوفيق أن للمؤسسات التابعة للقطاعين الحكومي والخاص في المملكة اهتماماً ملحوظاً بتطوير القوى البشرية العاملة في قطاع المعلومات الإلكترونية ، ويتجلى هذا الاهتمام في مظاهر عديدة من بينها إعداد البرامج التعليمية والتدريبية في مختلف قطاعات المعلومات ، وتنظيم ورش العمل ، وإقامة الندوات والمحاضرات ، وابتعاث الكفاءات الوطنية المميزة إلى الخارج للالتحاق بالدورات التدريبية أو لمواصلة الدراسات العليا .

وقد تنوعت تلك الجهات المشاركة في البرامج التطويرية بين مؤسسات أكاديمية ، ومؤسسات متخصصة في مجال العلوم والتقنية ، ومؤسسات تدريبية ، ومؤسسات أرشيفية ، إضافة إلى مراكز البحث العلمي والمكتبات بمختلف أنواعها . وفي السطور اللاحقة نبذة موجزة عن مدى إسهام تلك المؤسسات في دفع عجلة التطوير المهني للعاملين في المهنة .

١ - الجامعات :

من أبرز نماذج الجامعات السعودية التي لها مشاركة واضحة في مجال التعليم المستمر في قطاع المعلومات ما يأتي :

(أ) جامعة الملك عبدالعزيز : وتعد من أولى الجامعات السعودية اهتماماً بقضية تطوير العاملين في هذا المجال ، حيث ظهرت البدايات الأولى في عام ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م بقسم المكتبات والمعلومات ، ومن إلقاء نظرة على عناوين البرامج التي كان القسم المذكور يقدمها نستطيع أن نستشف أنها كانت في غالبيتها تتمحور حول القضايا التقليدية في المهنة ، فيما عدا دورتين كانتا منصبتين على الجانب التقني وهما : دورة مبسطة في الحاسوب الشخصي، ودورة مبسطة في الشبكة الخليجية GULFNET . وقد استمرت تلك البرامج خلال الفترة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م - ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م ، واستغرقت فترة كل برنامج حوالي أسبوعين. أما بالنسبة لمكتبة جامعة الملك عبدالعزيز فتعود مشاركاتها في برامج التعليم المستمر إلى عام ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م ، وتتراوح فترة تلك البرامج بين يومين إلى ثمانية أسابيع، وهي تركز في مجملها على تقنية العمليات والخدمات المكتبية ، ومن أبرز أمثلتها التطبيقات الحاسوبية في المكتبات ، واستخدام التقنية المليزرة ، وكذلك استخدامات نظام دوبيس ليبس DOBIS - LIBIS [(١٩)] .

(ب) جامعة الملك فهد للبترول والمعادن : ولهذه الجامعة اهتمام ملحوظ بجانب التطوير المهني للمصادر البشرية في قطاع المعلومات ، وقد بدأت تجربتها في الميدان منذ عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م حيث تقوم عمادة شؤون المكتبات بالتعاون مع عمادة الخدمات التعليمية لبرامج التعليم المستمر بتنظيم دورات تعليمية وتدريبية ، وتتراوح فترة الدورات التي تقيمها حوالي أربعة أيام ، تقدم خلالها مقررات قصيرة في مجالات تمس الجانب التقني مثل أتمتة المكتبة ، وتطبيقات الحاسوب في المكتبة ، وتصميم قواعد المعلومات الببليوجرافية المحلية، وتطبيقات تقنية الأقراص المليزرة في المكتبات ، والخدمات المعلوماتية والمرجعية الحديثة . وغالبية المشاركين في تلك الدورات من مديري المكتبات والمشرفين على مراكز المعلومات ، وتعد اللغة الإنجليزية هي اللغة الرئيسة للتعليم ، وتتفاوت أساليب التعليم بين أسلوب المحاضرات التقليدية والأفلام

والحلقات الدراسية وقاعات النقاش المفتوحة وورش العمل والدروس المكثفة والزيارات العلمية وغيرها من النشاطات الأخرى ، وتمنح للمشاركين في الدورات شهادات بعد إكمالهم للمتطلبات بنجاح [٢٠] .

(جـ) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : لهذه الجامعة اهتمام طيب بمجال التطوير المهني من خلال المركز الجامعي لخدمة المجتمع والتعليم المستمر وخاصة لمنسوبي وزارة المعارف الذين يعملون في المكتبات أو يخططون للعمل فيها . وقد ثبت من دراسة مسحية كان للباحث شرف القيام بها أن المحتوى الموضوعي للبرامج التي تنهض بها هذه الجامعة بعيدة عن الاهتمامات الحديثة للمهنة حيث إن جل تركيزها على القضايا التقليدية المتمثلة في التزويد والفهرسة والتصنيف والخدمات المرجعية والإدارة المكتبية [٢١] . في حين أننا لا نجد في تلك البرامج موضوعاً يتناول التقنية المعلوماتية والتطبيقات الحاسوبية على الرغم من أهميته مما يوحي بضرورة مراجعة المادة العلمية بشكل مستمر لكي تتماشى مع الاتجاهات الحديثة في المجال .

(د) جامعة أم القرى : لقد شارك قسم المكتبات والمعلومات في هذه الجامعة بتقديم برامج تعليمية وذلك للفترة بين عامي ١٤١١ - ١٤١٢هـ / ١٩٩١ - ١٩٩٢م ، وتراوحت مدة تلك البرامج بين أسبوعين إلى ثلاثة عشر أسبوعاً [٢٢] ، بيد أنها كانت تركز على الجوانب التقليدية في المهنة وخاصة خدمات المعلومات والمكتبات المدرسية ، ولم تخصص للجانب التقني ما يستحقه من عناية واهتمام.

٢ - معهد الإدارة العامة :

يعد معهد الإدارة العامة من المؤسسات الرائدة في مجال التعليم المستمر للعاملين في مختلف القطاعات الحكومية بما في ذلك قطاع المكتبات والمعلومات وذلك بحكم أسبقيته ، وقد قام المعهد في عام ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م بإعداد برنامج دبلوم المكتبات ، وهو موجه للمكتبيين غير المتخصصين ، يلتحقون فيه لمدة عامين قبل انخراطهم في العمل TRAINING PRE - SERVICE، وتبين من استقراء المواد التي تدرس في هذا البرنامج أنه توجد مادة واحدة فقط لها علاقة بالموضوع قيد البحث ، وهي مادة " تقنية المعلومات " ، في حين أن بقية المواد بعيدة عن الجوانب التقنية ، إذ إنها تتمثل في الفهرسة الموضوعية ، والفهرسة الوصفية ، وتزويد الكتب ، والتكشيف والاستخلاص ، والتصنيف ، والإعارة ، والمراجع ، والببليوجرافيا، والوثائق الحكومية .

كما يقدم المعهد نفسه برنامجاً آخر للمكتبيين واختصاصي المعلومات الذين لا يزالون على رأس العمل ، ويطلق عليه " برامج المكتبات أثناء الخدمة " ، ويتكون هذا البرنامج من مجموعة من البرامج الفرعية التي تتمحور حول التزويد، والببليوجرافيا والتكشيف، وتنظيم المعلومات، والإعارة والخدمات المرجعية ، وإدارة المكتبات. وقد تبين من إلقاء نظرة فاحصة على المواد التي تندرج تحت نطاق تلك البرامج أنها بعيدة عن المجال التقني، فيما عدا البرنامج المتعلق بالببليوجرافيا والتكشيف فهو يحتوي على مادة ذات صلة بالجانب التقني، وهي مادة "قواعد المعلومات" .

٣ - مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

تولي الإدارة العامة للمعلومات بالمدينة موضوع تطوير العنصر البشري اهتماماً ملحوظاً، ويتضح ذلك من خلال إلقاء نظرة على الجهود التي قامت بها خلال السنوات الماضية ، ومن بينها تنظيم بعض الدورات في مجالات التقنية المعلوماتية والموجهة إلى العاملين في مختلف قطاعات المعلومات ، كما تتيح الإدارة المذكورة للعاملين فيها فرصة الالتحاق بالدورات القصيرة في كل

من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا . فخلال الفترة ٦/٢٩ - ١/ ٧ / ١٤١٧هـ (١٠ - ١٢ نوفمبر ١٩٩٦م) نظمت المدينة بالتعاون مع جمعية المكتبات المتخصصة - فرع الخليج العربي SPECIAL LIBRARIES ASSOCA-TION ARABIAN GULF CHAPTER ورشة عمل تطبيقات تقنية المعلومات في المكتبات WORKSHOP IN-FORMATION TECHNOLOGY APPLICATIONS IN LIBRARIES، وهي موجهة لجميع العاملين في مؤسسات المعلومات الذين يتطلب عملهم الإلمام بالتقنية الحديثة . وكان الهدف من تصميم هذه الورشة هو تقديم فكرة عامة عن استخدام تقنيات المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات ، وذلك من خلال تزويد المشاركين برؤية شمولية لتقنيات المعلومات وسبل الاستفادة منها ، والتعرف إلى النظم التي تسهل عملية الوصول للمعلومات ، واستعراض الإجراءات المتعلقة باختيار وتشغيل النظم الآلية في بيئة المعلومات. ومن أبرز الموضوعات التي تناولتها هذه الورشة تقنيات المعلومات المستخدمة في المكتبات ومراكز المعلومات ، ونظم استرجاع المعلومات ، وأقراص الليزر والاتصال المباشر ، وتخطيط النظم الآلية للمكتبات وإدارتها ، وأتمتة العمليات الفنية ، والإنترنت وأثرها في قطاع المعلومات ، ومستقبل بيئة المعلومات في المملكة . وقد حددت رسوم التسجيل بمبلغ مقداره ٧٥٠ ريالاً للشخص الذي يحمل عضوية جمعية المكتبات المتخصصة ، ومبلغ ١٠٠٠ ريال للشخص الذي لا يحمل هذه العضوية . واللغة العربية هي اللغة المستعملة في المحاضرات والمناقشات فيما عدا إذا كان المحاضر لا يجيد اللغة العربية، ويعتمد التدريس على المحاضرات النظرية والتطبيقية والمناقشات العلمية . وتمنح شهادة حضور للمشاركين الذين يحضرون على الأقل ٩٠٪ من الساعات المقررة .

كما نظمت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية خلال الفترة ٢٦ - ١٤١٨/٦/٢٨هـ (٢٧ - ١٩٩٧/١٠/٢٩م) برنامج ورشة عمل المعلومات والتحديات المستقبلية PROGRAMME FOR THE WORKSHOP ON INFORMATION AND FUTURE CHALLENGES بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني والمكتبة البريطانية . ومن أبرز الموضوعات التي تناولها هذا البرنامج : أتمتة المكتبات ، وحفظ الوثائق ومعالجتها، والتبادل الآلي للبيانات الببليوجرافية ، والإنترنت كمصدر للمعلومات ، والحماية الفكرية ، وتأمين الوثائق حاضراً ومستقبلاً ، والنشر الإلكتروني . وقد شارك في إلقاء المحاضرات مجموعة من المتخصصين والخبراء - العرب والأجانب - في مجال المكتبات والمعلومات وأنظمة الحاسب الآلي والاتصالات .

وثمة برنامج تدريبي آخر نظمته المدينة نفسها بالتعاون مع جمعية المكتبات المتخصصة - فرع الخليج العربي ، ومكتب إعلام الولايات المتحدة ، وكان بعنوان "ورشة عمل تطبيقات الإنترنت في المكتبات ومراكز المعلومات" خلال الفترة ١٦ - ١٧ ذوالقعدة (١٤ - ١٥ مارس ١٩٩٨م) . وكان الهدف من إقامة هذه الورشة هو إتاحة الفرصة للعاملين في المكتبات ومراكز المعلومات الذين يسعون إلى الاستفادة من الإنترنت في مجال عملهم للاطلاع على أحدث التقنيات في مجال تنظيم واسترجاع المعلومات من خلال الاستخدام الأمثل لشبكة الإنترنت بغرض توظيفها في توفير المعلومات المطلوبة . وتمثلت الموضوعات الرئيسة لهذه الدورة في : التجول في الإنترنت (الصفحات والمواقع واستخدام أدلة ومكائن البحث)، واستخدام الإنترنت في خدمات المعلومات (المصادر المرجعية والمعلومات الببليوجرافية) ، واستخدام الإنترنت في الفهرسة (الوصول إلى الفهارس والوصول إلى الأدوات الببليوجرافية والتطبيقات المتعلقة بها) ، واستخدام

الإنترنت للاتصالات (البريد الإلكتروني والقوائم البريدية وحلقات النقاش ومجامع الأخبار) . وكانت اللغة العربية هي اللغة المستعملة في المحاضرات والمناقشات إضافة إلى بعض التدريبات العملية ، وقد منحت شهادة حضور للمشاركين الذين يحضرون على الأقل ٩٠٪ من الساعات المقررة . وبلغت رسوم الاشتراك في هذه الورشة ٨٠٠ ريال لأعضاء جمعية المكتبات المتخصصة ، و ١٠٠٠ ريال لغير الأعضاء .

٤ - مكتبة الملك فهد الوطنية :

لمكتبة الملك فهد الوطنية تجربة طيبة مع التعليم المستمر ، حيث تتيح للعاملين فيها فرصة المشاركة في حلقات النقاش المحلية والعالمية والمؤتمرات والمعارض ، كما أنها تقوم بإعداد بعض البرامج التدريبية القصيرة والمحاضرات للمتخصصين في مجال المعلومات ، وتشجع منسوبيها على الالتحاق ببرامج التطوير المهني [٢٣] . وباعتبار أن هذه المكتبة تعد مكتبة الدولة ، وبحكم ما يتوافر فيها من إمكانات مادية وتجهيزات فنية جيدة فقد استطاعت تنظيم العديد من البرامج التعليمية ، ولقد تم ابتعاث مجموعة من موظفي المكتبة إلى بعض المؤسسات المحلية والخارجية لتلقي دورات في موضوعات مختلفة من بينها المعالجة الإلكترونية للبيانات .

وقد قامت إدارة التخطيط والتطوير في المكتبة المذكورة بتزويد الباحث بقائمة تحتوي على الدورات التي نظمتها منذ تاريخ ٦ / ٦ / ١٤١٠هـ حتى تاريخ ١٤٢٠/١٢/٢هـ ، وتفاوتت مسميات تلك الدورات بين التصنيف والفهرسة الموضوعية ، ومعالجة البيانات HP3000، والفهرسة الوصفية للكتب (أقيمت على فترتين)، والمخطوطات والوثائق (أقيمت على فترتين) ، والدورة الإعدادية في المكتبات والمعلومات لغير المتخصصين (أقيمت على فترتين) ، والإجراءات الفنية في المكتبات ، واستخدام مصادر المعلومات في إعداد البحوث والدراسات، والاستفادة من الكتب المرجعية في خدمة الباحثين . وقد استفاد من تلك الدورات العاملون في قطاع المكتبات والمعلومات داخل المكتبة وخارجها من المتخصصين وغير المتخصصين . ونستطيع أن نستشف من إلقاء نظرة ثاقبة على مسميات لتلك الدورات أنها بعيدة عن الاتجاهات التقنية الحديثة ، وأن جل تركيزها على الجانب التقليدي لمهنة المكتبات والمعلومات ، فيما عدا دورة واحدة (معالجة البيانات) فقد ظهر فيها الاهتمام بالبعد التقني بشكل واضح .

٥ - مكتبة الملك عبدالعزيز العامة :

كان ولا يزال لمكتبة الملك عبدالعزيز العامة بقسميها الرجالي والنسائي بعض المشاركات في مجال التطوير المهني للعاملين في بيئة المعلومات . ففيما يتعلق بالقسم الرجالي فقد قام قسم الحاسب الآلي بتنظيم دورة لمدة أسبوع بغرض التدريب على استخدام قاعدة بيانات المكتبة، والتحق بها ٣٣ موظفاً من العاملين في المكتبة . كما نظم القسم النسائي مجموعة من الدورات خلال العام ١٤٢٠هـ ومنها دورة أقيمت خلال الفترة ٤ - ٢٩ / ٤ / ١٤٢٠هـ، ودورة أخرى أقيمت خلال الفترة ١١/ ٤ - ١٤٢٠/٥/٧هـ . وتناولت مجموعة من الموضوعات من بينها برنامج متكامل عن الفهرسة والتصنيف والتكشيف والخدمات المرجعية وإدخال البيانات ، والإعارة الآلية ، واستخدام برنامج MI-CROSOFT WORD WINDOWS 98 . ومما يجدر ذكره في هذا السياق أن القسم النسائي بمكتبة الملك عبدالعزيز العامة يعد في الوقت الراهن خطة لبرامج تدريبية في مجال الحاسب الآلي ، وستكون هذه البرامج موجهة للعاملات داخل المكتبة وخارجها .

٦ - مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية :

قام المركز بتنظيم دورة في مجال المكتبات خلال الفترة ٦ - ١٤ / ٤ / ١٩٨٦م، وتناولت المحاضرات التي ألقيت في هذه الدورة مواضيع عدة تتمثل في مقدمة في التوثيق والمعلومات ، والإعداد الفني ، والحفظ والاسترجاع، وإعداد الكشافات والترميز ، إضافة إلى بعض التطبيقات العملية . وقد استعان المركز المذكور ببعض الأساتذة المتخصصين بغرض القيام بتلك المحاضرات . ونستطيع أن نستشف من إلقاء نظرة على مسميات تلك الموضوعات أنها تتمحور حول الجانب التقليدي للمهنة ، فيما عدا الموضوع الأول (مقدمة في التوثيق والمعلومات) فقد تعرض لبعض الجوانب النظرية المتعلقة بتوظيف التقنية في استخدام المعلومات .

وأيضاً خلال الفترة ١ / ٦ - ٣٠ / ٧ / ١٤٢٠هـ أقام مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية دورة تدريبية تحت عنوان "خدمات المكتبات ومراكز المعلومات : سعي نحو الأفضل" . ومن بين الموضوعات التي تناولتها هذه الدورة نظام المعلومات في المملكة ، وأسس ومبادئ خدمات المستفيدين ، والنظام المتكامل لإدارة المعلومات ، وشبكة الإنترنت، ونظام نشر واسترجاع المعلومات من الإنترنت ، والأنظمة الآلية في المكتبات ، والتصنيف ، والفهرسة والتكشيف ، ومصادر المعلومات الإلكترونية ، والمكتبة الإلكترونية المتكاملة ، وثقافة أخصائي المعلومات في عصر العولمة ، وقد تبين من إلقاء نظرة فاحصة على جدول المحاضرات أنه يحتوي على قدر طيب من الموضوعات التي تنمي المهارات التقنية لدى الملتحقين في الدورة ، وإن كان لا يخلو من بعض الموضوعات التقليدية التي قد لا تشكل أهمية للعاملين في البيئة الإلكترونية .

ولم تسعفنا المصادر التي بين أيدينا بمعلومات عن الوضع في بقية مؤسسات المعلومات في المملكة ربما بسبب عدم اهتمامها بقضية التطوير المهني ، أو لكونها تعتمد على الابتعاث الداخلي (وخاصة إلى معهد الإدارة العامة) والخارجي في معالجة القضية . وبشكل عام فإن وضع التعليم المستمر في تلك المؤسسات يعتمد في غالبيته على حضور المؤتمرات المهنية ، والزيارات العلمية ، ودعوة المتخصصين في المجال لمدة قصيرة ، وقراءة المجلات العلمية، وذلك بغرض تنمية قدرات العاملين في قطاع المعلومات ، وإكسابهم الخبرات المناسبة في مجال عملهم .

رابعاً : الخاتمة :

تبين من العرض السابق أن العنصر البشري يعد من أهم عناصر نظام المعلومات الناجح، وتتأكد تلك الأهمية في هذا العصر الذي يشهد تطورات مذهلة وسريعة في المجالات كافة ، وفي مجال تقنية المعلومات الإلكترونية على وجه الخصوص ، حيث تزداد حدة التغيرات التقنية وتظهر باستمرار أجهزة وأساليب جديدة تحتاج من المنتمين إلى المهنة متابعتها أولاً بأول ، والوقوف على الأسلوب الأمثل للتعامل معها من خلال تحديد المهارات وتنمية المعارف واللحاق بركب التطور . وهذا أمر من الممكن تحقيقه من خلال إعداد برامج تنمية المصادر البشرية HUMAN RESOURCES DEVELOPMENT PROGRAMS.

وتوحي الصورة العامة بوجود مشكلة بحاجة إلى سبر غورها ودراستها بشكل علمي ، فعلى الرغم من أن قطاع المعلومات في المملكة قد نجح في استيراد التقنية الحديثة ، إلا أنه لا يزال يتعثر في مجال تشغيلها وصيانتها وتوظيفها بالشكل الأمثل ، وذلك نتيجة لعجز العاملين عن التكيف مع البيئة الإلكترونية الجديدة . ونستطيع أن نستشف من المؤشرات السابقة أن هناك حاجة ماسة إلى مواصلة الجهود في مجال التطوير المهني

للعاملين في قطاع المعلومات. وفي الوقت نفسه فهناك عدة أساليب يمكن أن تسهم في رفع كفاءة العنصر البشري وتأهيله ، ومنها التأهيل الأكاديمي من خلال أقسام علوم المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية ، وإقامة البرامج التدريبية ، وتعزيز دور مؤسسات المعلومات في تنمية العنصر البشري وتهيئته بشكل أكبر للتعامل مع التقنية ومتابعة تطوراتها عن طريق إتاحة الفرصة للعاملين للمشاركة في برامج التعليم المستمر (٢٤) .

والواقع أن جهود مؤسسات المعلومات المذكورة آنفاً في تطوير المصادر البشرية تعطي لمحة موجزة للاهتمام المؤسسي في هذا المضمار . وهذه المؤسسات ما هي إلا نماذج لما استطاع الباحث الوقوف عليه ، ولا ننكر أن هناك نماذج أخرى تسهم في دفع عجلة التطوير المهني في بيئة المعلومات الإلكترونية ، ولعل الدراسات اللاحقة تكشف النقاب عنها، وتزودنا بصورة أكثر شمولية للوضع الراهن. وعلى أي حال فإن الحقائق التي نستطيع أن نخرج بها من خلال استقراء المعطيات الواردة في هذه المحاولة العلمية يمكن تحديدها في النتائج الآتية .

النتائج :

١ - ثبت أن التطورات التقنية الهائلة والعوامل الاقتصادية والسياسية والسكانية والاجتماعية قد أدت إلى ظهور بيئة جديدة تفرض تحدياً غير مسبوق في مجال خدمات المعلومات . فقد استطاعت الاتصالات الإلكترونية تسهيل عملية تقديم الخدمات من خلال الشبكات مما أحدث تغييراً جذرياً في أسلوب توصيل المعلومات للفئات المستهدفة . وقد فرض هذا الوضع الجديد على العاملين أدواراً ومسؤوليات جديدة من حيث الاستجابة لمتغيرات العصر ، والتكيف مع الاحتياجات المختلفة للباحثين ، وتغيير الأساليب الإدارية بغرض الاستجابة لاحتياجات المستقبل .

٢ - تعد جامعة الملك فهد للبترول والمعادن من أكثر الجهات اهتماماً بموضوع التطوير المهني لاختصاصي المعلومات ، وقد أشادت الدراسات السابقة بهذه الحقيقة ، وأثبتت أنها تحتل موقعاً رائداً في هذا الصدد ليس على المستوى المحلي فحسب بل على المستوى الإقليمي أيضاً نظراً لكونها تستوعب بعض العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي(٢٥) .

٣ - على الرغم من قناعة العاملين في قطاع المعلومات بالملكة بأهمية التطوير المهني إلا أنها قلما تترجم هذه القناعة إلى واقع حقيقي ، وذلك لأسباب عديدة قد تكمن في الأفراد أنفسهم، أو في الجهات التي ينتمون إليها ، أو في القائمين على تنفيذ الدورات والمشرفين عليها ، أو في شخصية المحاضرين وطريقتهم في تجهيز المحتوى الموضوعي للبرامج التدريبية ، أو في عدم ملاءمة المكان المعد لإقامة الدورات ، أو في أسباب أخرى لم نكتشفها بعد (٢٦) . ويؤيد هذه الحقيقة ما خرج به السريحي ALSEREIHY في دراسته التي تناولت وضع التعليم المستمر للعاملين في المكتبات الجامعية السعودية ومكتبات البحث من أن الأنشطة والفرص المتاحة في هذا الصدد غير كافية ، وأنه لا يوجد دور قوي لأقسام المكتبات في المشاركة في البرامج التدريبية ، إضافة إلى أن تلك البرامج لا تؤخذ في الحسبان عند الترقية، وعدم وجود التشجيع الكافي للالتحاق بها(٢٧). ومع أن دراسة السريحي أجريت منذ حوالي سبع سنوات تقريباً إلا أنه لم يطرأ على الوضع تحسن يذكر . كما وجد السالم في دراسته التي تناولت وضع التقنية في المكتبات ومراكز المعلومات السعودية أن من أبرز الأسباب التي تحد من توظيف التقنية بالشكل الأمثل ضعف القوى البشرية المؤهلة

للتعامل مع الأتمتة[٢٨] .

٤ - تفتقر غالبية البرامج التدريبية المقامة لاختصاصي المعلومات إلى تلبية الاحتياجات الحقيقية للمهنة ، والخروج عن المواضيع التقليدية ، وتقديم مواد لها علاقة بالتطورات الحديثة. ويؤيد هذه النتيجة ما توصل إليه عباس في دراسته من أن معظم تلك البرامج لا تزال تركز على تدريس مواد الفهرسة والتصنيف والمخطوطات والكتب النادرة في حين أنها تهمل الخدمات الحديثة والتطبيقات الإلكترونية المتعددة [٢٩] . وإذا كان هذا الوضع مقبولاً في السنوات الماضية ، فإنه لم يعد مقبولاً في هذا الوقت حيث أصبحت التقنية تغزو كل مجال من مجالات الحياة ، وأصبح سوق العمل يفرض الإلمام بالجانب التقني ، وبالتالي فينبغي تصحيح الوضع الراهن بالشكل الذي يتلاءم مع احتياجات المجتمع .

٥ - على الرغم من نجاح بعض مؤسسات المعلومات السعودية في مشروع التطوير المهني للعاملين فيها فإن البعض الآخر لا يزال يعاني من بعض المشكلات التي قد تحد من المشاركة في هذا المشروع مثل نقص المحاضرين والمصادر والتجهيزات ، وعدم كفاية الدعم المالي المخصص للتعليم المستمر .

٦ - تكرار الجهد المبذول من قبل المؤسسات المسؤولة عن تقديم البرامج التدريبية حيث إن العملية تتم بشكل مبعثر ، ولا توجد جهة تتولى عملية الضبط والتنسيق. وتنسجم هذه الحقيقة مع ما توصل إليه أوستر ودنيس AUSTER AND DENNIS في دراستهما التي تناولت التعليم المستمر للعاملين في المكتبات والمعلومات في كندا من أن هذا النمط من التعليم يفتقر إلى التنسيق بين البرامج على مستوى الدولة . وكان من ضمن التوصيات التي انتهت إليها الدراسة المذكورة ضرورة إنشاء لجنة مهمتها متابعة التنسيق بين البرامج المقدمة، وتقديم النصح والمشورة ، وتعزيز الصلات بين مختلف الجهات المعنية بالتعليم المستمر لاختصاصي المعلومات[٣٠] ، كما تنسجم الحقيقة نفسها مع ما توصل إليه السالم في دراسته التي تناولت المحتوى الموضوعي للبرامج التي نفذت خلال الفترة ١٤٠٩ - ١٤١٥هـ في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من أنها متشابهة في الغالب في محتواها ، وإن كانت تحصل أحياناً بعض التغييرات الطفيفة في مسميات بعض المحاضرات أو في تغيير أماكنها في جدول البرنامج [٣١] . ويوحي هذا الأمر بضرورة تضافر الجهود المبذولة في هذا الصدد [٣٢].

٧ - يتسع نطاق الفئات المستهدفة في البرامج التعليمية بحيث تشمل المتخصصين PROFESSIONALS وغير المتخصصين PARAPROFESSIONALS، كما أنها تشمل من يعملون حالياً في قطاع المعلومات، ومن يخططون للعمل مستقبلاً في هذا القطاع .

٨ - لا تزال مؤسسات المعلومات في المملكة - على الرغم من الجهود المبذولة - تعاني من نقص حاد في القوى العاملة المتخصصة في شبكات المعلومات ، وهذا ما أثبتته دراسة الخليفي التي تناولت استخدام الإنترنت في المكتبات ومراكز المعلومات السعودية ، والتي خرجت بتوصيات من بينها محاولة تعويض هذا النقص من خلال تزويد المتخصصين في الحاسب بدورات خاصة بشبكات المعلومات ، أو تعيين مؤهلين جدد متخصصين في هذا المجال ، وذلك بغية حصول المكتبة على أفضل النتائج من خلال اشتراكها في تلك الشبكات وخاصة شبكة الإنترنت وتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين . ويمكن إقامة تلك الدورات في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية أو في مكتبة

الملك فهد الوطنية ، كما يمكن أيضاً الاستعانة بإحدى المؤسسات الخاصة التي لها خبرة كافية بالإنترنت والتدريب على كيفية التعامل مع برامجها المتعددة والمتغيرة في الوقت نفسه[٣٣] .

التوصيات :

١ – ضرورة تكثيف البرامج المعنية بتطوير الموارد البشرية في قطاع المعلومات الإلكترونية نظراً لما للمعلومات من دور بارز في دفع عجلة التنمية في المملكة . فعلى الرغم من أن الدراسة الحالية أثبتت وجود بعض الممارسات في هذا المضمار إلا أن المهنة بأمس الحاجة إلى تعزيز هذا المجال ، وزيادة العناية بتطوير مهارات المنتمين إليه ، والتوسع في النشاطات التعليمية وخاصة لغير المهنيين .

٢ – ينبغي أن تقوم المؤسسات المعنية بتطوير العاملين في قطاع المعلومات وخاصة أقسام المكتبات في الجامعات السعودية بدور أكبر من دورها الحالي الذي لا يولي التخلف المهني الأهمية التي تليق بحجم هذه المشكلة .

٣ – ينبغي على متخذي القرار ترجمة دعمهم لمفهوم التعليم المستمر إلى واقع ملموس ، وذلك من خلال تقديم حوافز للالتحاق بالبرامج التدريبية .

٤ – التركيز على الجانب العملي في الدورات التدريبية حيث إن غالبيتها يتمحور في الوقت الراهن حول قضايا نظرية بحتة قد لا يستفيد منها الدارس بالشكل المطلوب .

٥ – عدم التوسع في الجوانب التقليدية للمهنة على حساب الجوانب الحديثة المتعلقة بتوظيف التقنية في استخدام المعلومات ، حيث إن من الملاحظ على أغلب البرامج التي أقامتها المؤسسات المشاركة في الدراسة الحالية تناول موضوعات بعيدة عن التوجهات الحديثة في المهنة ولا طائل تحتها . ويمكن أن يتم تطوير البرامج الحالية من خلال إخضاعها لتقويم موضوعي شامل ، وتعديل محتواها العلمي بحيث يستوعب التطورات الحديثة المتعلقة بالمكتبة الإلكترونية ، واستخدام القواعد المليزرة ، والاتصال المباشر بقواعد المعلومات وشبكاتها .

٦ – تنويع أنماط البرامج التطويرية بحيث لا تقتصر على إقامة الدورات فحسب بل تتسع الدائرة بحيث تشمل الحلقات الدراسية والمؤتمرات والندوات والاستشارات وورش العمل والزمالة والعضوية في المجتمعات المهنية والاطلاع الدائم في مجالات التخصص والتأليف .

٧ – التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بقضية تطوير مهارات العاملين في المهنة بحيث لا يحصل تكرار للجهد المبذول في هذا الصدد، وبحيث تكون هناك جهة تنسيقية تضع خطة وطنية للتنمية المهنية ، وتحد من الازدواجية التي لا مبرر لها، وتعمل على إقامة برنامج تطويري متكامل تشارك فيه جميع الأطراف المعنية .

٨ – تصميم قاعدة بيانات تحتوي على المعلومات الضرورية المتعلقة بالخبراء والمستشارين في المجال بحيث يستفاد منهم عند الحاجة، ويتم ترشيحهم للمشاركة في الدورات بناء على أسس علمية بدلاً من الأسلوب الحالي الذي يعتمد على اجتهادات الأفراد في ترشيح الأسماء المشاركة ، وربما تأثر ببعض الاعتبارات الشخصية .

٩ – ضرورة القيام بدراسات علمية تقويمية شاملة للبرامج والدورات التعليمية المتوافرة بحيث يشمل التقويم المحتوى الموضوعي والتنظيم وأسلوب التعليم ونوعية البرامج وذلك بغرض التعرف إلى جوانب القوة والضعف فيها ، ومن ثم معالجة السلبيات ، وتحسين مستوى تلك البرامج .

الهوامش

١ – محيريق ، مبروكة عمر . التأهيل والتكوين المستمر للعاملين بالمكتبات . وقائع الندوة العربية الرابعة للمعلومات حول المكتبات الجامعية دعامة للبحث العلمي والعمل التربوي في الوطن العربي. تونس : مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات ومركز التوثيق التربوي (١٩٩٤م) : ٢٩٧–٣٠٥. ص٢٩٧.

٢ – العريني ، محسن السيد . التنمية المهنية للعاملين في المكتبات ومراكز المعلومات . القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٤م . ص١٤ .

٣ – LESTER , DAN . SHUTTLE DIPLOMACY TO TEACH NEW TECHNOLOGIES . IN : LEONHARDT , THOMAS W. (ED.) INFORMATION TECHNOLOGY : IT ' S FOR EVERYONE . PROCEEDINGS OF THE LITA THIRD NATIONAL CONFERENCE . DENVER . SEPTEMBER 13 - 16 , 1992 . CHICAGO : AMERICAN LIBRARY ASSOCIATION , 1992 . 194 - 195 . P . 194 .

٤ – SAUNDERS , LAVERNA M . THE HUMAN ELEMENT IN THE VIRTUAL LIBRARY . LIBRARY TRENDS . VOL . 47 . NO . 4 (SPRING 1999) . PP . 771 - 787 . P . 772 .

٥ – العقلا ، سليمان بن صالح . استخدام الفهرس الآلي في مكتبات جامعة الملك سعود : دراسة حالة . مجلة جامعة الملك سعود . مج١١ ، الآداب ٢ (١٤١٩هـ): ٢٢٥ – ٢٥١. ص ٢٢٦ .

٦ – SAUNDERS , LAVERNA M . THE HUMAN, OP . CIT . P . 773 - 774.

٧ – العقلا ، سليمان بن صالح ؛ وبدر ، أحمد أنور . المعلومات الإلكترونية ودورها في تطوير التعليم العالي بالمملكة في القرن الحادي والعشرين . ورقة مقدمة لندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية : رؤى مستقبلية . ٢٥ – ٢٨ شوال ١٤١٨هـ الموافق ٢٢ – ٢٥ فبراير ١٩٩٨م . ص٢٨١–٢٨٣.

٨ – العقلا ، سليمان ؛ وبدر ، أحمد . المعلومات الإلكترونية ... ص٢٨٣ .

٩ – LANCASTER , F . W . & SANDORE , B . TECHNOLOGY AND MANAGEMENT IN LIBRARY AND INFORMATION SERVICES. URBANA - CHAMPAIGN : UNIVERSITY OF ILLINOIS , 1997. P . 1 .

١٠– أمان ، محمد محمد ؛ وعبدالمعطي، ياسر يوسف . النظم الآلية والتقنيات المتطورة للمكتبات ومراكز المعلومات . الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤١٩هـ (السلسلة الثانية – ٣٢). ص١٧ .٢١.

١١ – العقلا ، سليمان . استخدام الفهرس الآلي ... ص ٢٢٥ .

١٢ – بومعرافي ، بهجة مكي . بناء المجموعات في عصر النشر الإلكتروني وانعكاساته على المكتبات في الوطن العربي . المجلة العربية للمعلومات . مج ١٨، ع ٢ (١٩٩٧م): ١٢٩ – ١٣٩ . ص١٣٠ – ١٣١ .

١٣ – هاشم ، مود السطفان ؛ وعازار ، غلادس سعادة . أخصائي المعلومات: تحولات المهنة وواقعها في لبنان . المجلة العربية للمعلومات. مج ١٩ ، ع٢ (١٩٩٨م) : ١٢٣–١٥٣ . ص١٢٣.

١٤ – عثمان ، سمير . أمين مكتبة المستقبل . CYBRARIAN . الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات . ع ٩ (١٩٩٨م) . ص١١٢ – ١٢٣ .

١٥ – SAUNDERS , LAVERNA M. THE HUMAN, OP. CIT . P 781.

16 - RIGGS , DONALD E . & ZHANG , SHA LI . THE HUMAN IMPLICATIONS OF TECHNOLOGY ' IMPACT ON THE CONTENT OF LIBRARY SCIENCE JOURNALS . LIBRARY TRENDS . VOL . 47 . NO . 4 . (SPRING 1999) : 788 - 795 . P . 794 .

١٧– ALSEREIHY , HASSAN . CONTINUING LIBRARY EDUCATION: PRACTICES AND PREFERENCES OF THE UNI-

VERSITY AND MAJOR RESEARCH LIBRARY PERSONNEL IN SAUDI ARABIA WITH SPECIAL EMPHASIS ON TECHNICAL SERVICES STAFF. PH. D. DISSERTATION. INDIANA UNIVERSITY, 1993. P . 4 .

١٨- محيريق ، مبروكة . التأهيل والتكوين المستمر ... ص ٣٠٠ - ٣٠٣ .

١٩- ALSEREIHY , HASSAN . CONTINUING LIBRARY , OP . CIT .

٢٠- MARGHALANI , MOHAMMED A . CONTINUING PROFESSIONAL EDUCATION AL FOR LIBRARIANS' AND INFORMATION SPECIALISTS IN SAUDI ARABIA. IN: WOOLLS, BLANCHE (ED.) CONTINUING PROFESSIONAL EDUCATION AND IFLA : PAST , PRESENT , AND A VISION FOR THE FUTURE . LONDON : K . G . SAUR . 1993 . PP . 121 - 129 . (IFLA PUBLICATION 66 / 67) .

٢١- السالم ، سالم بن محمد . التطوير المهني للعاملين في مجال المكتبات والمعلومات . الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤١٧هـ . ص ٢٢٧ - ٢٣٣ .

٢٢ - MARGHALANI, MOHAMMED A . CONTINUING PROFESSIONAL , OP . CIT .

٢٣- SAATI , YAHYA M . KING FAHAD NATIONAL LIBRARY : BACKGROUND , ASPECTS AND PROSPECTS. PROCEEDINGS OF THE INTERNATIONAL CONFERENCE ON NATIONAL LIBRARIES - TOWARDS THE 21ST CENTURY . APRIL 20 - 24 . 1993 . REPUBLIC OF CHINA : NATIONAL CENTRAL LIBRARY, 1993 : 441-464 . P . 459 .

٢٤- مرغلاني ، محمد أمين . أساليب رفع كفاءة وتأهيل القوى البشرية العاملة في استخدام الحاسوب الآلي في المكتبات ومراكز المعلومات السعودية . ندوة استخدام الحاسب الآلي في المكتبات ومراكز المعلومات السعودية . ٦ - ٧ ربيع الثاني ١٤٠٩هـ . الرياض : مكتبة الملك عبدالعزيز العامة ، ١٤٠٩هـ . ص ١١٩ - ١٢٩ .

٢٥ - MARGHALANI, MOHAMMED A . CONTINUING PROFESSIONAL , OP . CIT .

٢٦- السالم ، سالم . التطوير المهني ... ص ٦٢ .

٢٧ - ALSEREIHY , HASSAN . CONTINUING LIBRARY , OP . CIT .

٢٨- السالم ، سالم بن محمد . التقنية المعلوماتية المستخدمة في المكتبات ومراكز المعلومات السعودية : دراسة للمشكلات والحلول . عالم الكتب . مج ١٤ ، ع ٥ (الربيعان ١٤١٤هـ): ٥٠٢ - ٥١٨ . ص٥١١.

٢٩ - عباس ، هشام عبدالله . تدريب العاملين من غير المكتبيين في المكتبات بالمملكة العربية السعودية. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية. مج ٥ (١٤٠٥هـ) : ١٣٧- ١٦٦ . ص ١٥٤ - ١٥٥ .

٣٠ - AUSTER , ETHEL AND DENIS , ALURENT G . STRIVING TOWARD EXCELLENCE: CONTINUING EDUCATION FOR LIBRARY PERSONNE. CLJ (APRIL 1986) . PP . 81 - 90.

٣١- السالم ، سالم . التطوير المهني ... ص ٥٥٢ .

٣٢ - ASHOOR , SALEH AND CHAUDARY, ABDUSSATAR. LIBRARY AND INFORMATION SCIENCE EDUCATION IN SAUDI ARABIA . IN : GORMAN , G . E . (ED .) . THE EDUCATION AND TRAINING OF INFORMATION PROFESSIONALS: COMPARATIVE AND INTERNATIONAL PERSPECTIVES . LONDON : THE SCARECROW PRESS , INC ., (1990): 141 - 158 . P . 158 .

٣٣- الخليفي ، محمد بن صالح . الإنترنت للمكتبات ومراكز المعلومات السعودية . الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٢٠هـ . ص ٦٥ .

في نظرية الرواية وتقنيات السرد وآلياته

محاولة في تأصيل المنهج السردي العربي

محمود جابر عباس

كلية التربية – قسم اللغة العربية – المكلا – جامعة حضرموت

السيميائيات السردية : تحليل مكونات السرد و آلياته :

اكتسب حقل (السرديات) في الثلاثين سنة الماضية من القرن العشرين اهتماماً متزايداً من قبل الباحثين والدارسين والنقاد في وطننا العربي، وازدادت الحاجة إليه في تعميق الوعي النقدي، والمعرفة النظرية والتطبيقية والتحليلية بالنظريات والمناهج الألسنية والسيميولوجية والسوسيولوجية والأيديولوجية في أصولها الغربية ، وسياق تبلورها، ومحاولة التأصيل السردي العربي من خلال الأشكال السردية العربية المعروفة في التراث القديم (كألف ليلة وليلة ، وكليلة ودمنة ، والمقامات، والسير الشعبية) والإفادة منها في تطوير المناهج الجديدة وصناعتها ، وإعادة تشكيل الرؤية النقدية العربية بما ينسجم مع نظرية الخطاب الأدبي العربي قديماً وحديثاً ، واعتمادها أنموذجياً لتحليل شبكة العلاقات السردية، وإشكالها وفحص البنيات العميقة، والكليات النصية التي تتمفصل في بنيات (الدال) وحقول (المدلول)، وهو الذي استلزم أسساً نظرية وإجرائية تكرس سلطة السؤال النظري والمنهجي الكامن وراء العلاقات السردية القائمة بين مستويات السرد والخطاب والقصة والحكي والحادثة، لاستنباط القواعد المركزية المختلفة وراء فصولها الأصلية والتأسيسية التي تنبني داخل سيرورة معقدة من الترابطات السردية التي من شأنها أن تخترق نسيج النص، متباهية بحضورها الجلي داخل الملفوظات النصية .

إذ إن أنواع السرد في العالم لا حصر لها – كما يقول رولان بارت – وهي قبل كل شيء تنوع كبير في الأجناس، وهي ذاتها تتوزع إلى مواد متباينة، وقد يشمل خطابات متعددة دون أن يكون مهيمناً عليها، فالسرد يمكن أن تحتمله اللغة المنطوقة شفوية كانت أم مكتوبة والصورة ثابتة كانت أم متحركة، والإيماء مثلها يمكن أن يحتمله خلط منظم من كل هذه المواد ، والسرد حاضر في الأسطورة ، وفي الحكاية والخرافة ، وفي الحكاية على لسان الحيوانات وفي الخرافة ، وفي الأقصوصة، والملحمة، والتاريخ ، والمأساة والدراما والملهاة ، والبانطوميوم واللوحة المرسومة، وفي النقش على الزجاج ، وفي السينما، والكومكس ، والخبر الصحفي ، فضلاً عن ذلك ، فإن السرد بأشكاله الإنمائية تقريباً، حاضر في كل الأزمنة ، وفي كل الأمكنة وفي كل المجتمعات ، فهو يبدأ مع تاريخ البشرية ذاته ، ولا يوجد أي شعب بدون سرد . وأصبح البحث في السيميائيات السردية الحديثة جزءاً مهماً من المقاربات النقدية التي تستمد حمولتها المعرفية والمنهجية من أنساق النصوص ، وتآلف مستوياتها ، وانتظام تركيبها، واشتغال مقاطعها وتمفصلاتها التي تخص مجالات بعينها (السرد الأدبي بشكل عام والروائي بشكل خاص)، وأن انفتاح النصوص الجديدة على ما يجاورها، وما يتعالى عليها، وأن فكرة البحث عن البنية السردية في هذه النصوص ومواثيقها المتعددة (التخيلية والحكائية والغرائبية والأنساق الأيديولوجية والأجناسية الأدبية)، تطلبت انفتاحها على المعطيات الألسنية والسيميولجية الحديثة التي عبرت عنها كتابات (دوسوسير، بروب،

شتراوس، شكلوفسكي، رولان بارت، ميخائيل باختين، رومان جاكوبسن، تزفطان طردوروف ، ميشيل فوكو، جاك دريدا، جوناثان، إمبرتو إيكو، جان بياجيه، جيرار جينيت، ريفارتير ، لوسيان غولدمان، جوليا كريسيفيا) وغيرهم من منظري الحداثة الغربية، ومشرعي سننها، والتي تشكل بمجملها الملامح النقدية الحداثية التي تتفاعل مع النصوص علي أساس أنها قابلة للتأويل والتوليد لأكثر من قراءة، ومعاينة وفحص ومدارسة لغرض فهم العلائق الممكنة بين أنساقها وتشكلها فنياً داخل فضاء النص، وهي التي تكسب الخطاب السردي هذه النزعة التعددية، وفي انتقال النظريات والمناهج السردية من البلاد الأوربية (والعوالم الأخرى) إلى مناهجنا، والتي تحيل على مثاقفة بالنظرة المحايثة للنص، واستكناه خيوطه العلنية والسرية التي تشده إلى سياقه، ومرجعيته، وتشكيله، وتركيبه (الشكلي والجمالي والداخلي والخارجي)، والمبنية على توازن متصل في المقارنة والقياس التي تبدو أنموذجاً مؤسساً للتحليل البنيوي للسرد .

ونستطيع أن نلاحظ بوضوح اهتمام السيميائيات السردية بفحص الخطاب السردي القصصي والروائي والذي تتوخى منه دراسة الملفوظات السردية التحليلية (السارد والشخصية والمسرود) والمقتضيات السردية (المحكي والقصة والشخصية) والمجاورة له (المؤلف ، الشخص ، القارئ) وإغناء المحمولات المعرفية والقيمية والإيديولوجية التي يحملها النص انطلاقاً من أن هذه السيميائيات السردية وأشكالها وأنماطها تشكل تظافراً جدلياً لخطاب على درجة كبيرة من الثراء والتعدد والاتساع والعمق الذي يجعل السرود البنيوية تتشابك فيه، وتتوازى من خلال البنيات الحكائية والنصية كافة التي تعتمد الاشتغال بالسرد على مستوى تنوع مواقع أصواتها الساردة، والتي أفرزت بدورها مشاريع (علم السرد) (والميكانيزمات الداخلية للسرود) ، وتقدم مناهجها ومنظوماتها المرجعية والسياقية المنظمة للخطابات السردية التي تحوي بداخلها عدداً من الفرضيات والمشاريع التي تقرب محمولاتها الوظيفية من دائرة المنهجة والانتظام، وراء تمظهرات سردية تأخذ شكل البنيات العميقة داخل البناء السردي العام الذي يتحكم بهذه المنظورات على وفق إستراتيجية سردية منظمة ومحفزة داخل تشكيلات المكونات الأخرى للنصوص، كالبنيات الأسلوبية واللغوية والتركيبية والموضوعية التي تأخذ بعين الاعتبار ارتباط هذه الملفوظات والأنساق والشبكات السردية فيما بينها للخروج بوحدات سياقية منظمة لهذه المكونات ، وتكمن في مدى عمق تحليلاتها وتجاربها ورؤيتها التي تستدعي - من غير شك - امتلاكها لقدرة نقدية نافذة ، وجدت تبريرها الجاد والمثير في دراسة وفحص ومعاينة هذه الأنظمة السردية التي تسمح ببلورة رؤية حداثية بتحليل مكونات السرد وآياته وأنماطه وتشكلاته وأنساقه من جهة وإدراك الأبعاد التأويلية لعالم الرواية ونظريتها الحديثة ، بوصفها من أهم الأشكال السردية التي توظف مفاهيم السرد وأشكاله، وعلاقته بالأزمنة ، والأمكنة والفضاءات والشخصيات والحوار والحيز والأنساق السيميائية من جهة أخرى .

وقد التفت الباحثون العرب أمثال (صلاح فضل ، وعبدالملك مرتاض ، وجابر عصفور ، وعبدالعزيز حمودة، وعبدالسلام المسدي ، وعبدالله الغذامي ، وسيزا قاسم، وحامد أبو زيد ، وفاطمة موسى ، ومحمد برادة ، وبشير القمري ، وأحمد المديني ، ومحسن الموسوي ، وفاضل ثامر)، وغيرهم كثير إلى هذه المنظومات السيميائية والسردية والأنساق البنائية وتركيب الزمن

ورؤيا المنظور، بصدد تطوير أساليب الفحص والمعاينة والمدارسة لنظرية الرواية وبنائها وتشكيل شبكتها السردية والمؤثرات والموجهات والتقنيات والثيمات التي تقبع داخل فضاء النص والتي تكون أسس وملامح نظرية وتحليلية وتطبيقية وإجرائية لتعددية التلقي والقراءة، والتي تعد من أهم السمات التي يتسم بها الخطاب الأدبي الحديث عموماً، والخطاب الروائي على وجه الخصوص ، بما تحوي من تراكم وفضاءات وشخوص وأزمنة وأمكنة وأحداث وصراعات وثيمات في مجالها الحكائي والتخيلي العام، ومن غنى في الموضوعات واللغات والمناهج والعادات والقيم والسلوكيات والأساطير والمعتقدات ، فضلاً عن السياقات الدلالية والزمنية، وهي مراهنة أصبحت تشغل حالياً جيل الباحثين والدارسين والنقاد والروائيين العرب على حد سواء ، من أجل تلمس طرق البحث الحديث لنظرية الرواية، ومفاهيمها الغربية ، منهجياً وبنيوياً وجمالياً وتقنياً وفنياً عن طريق الدراسة والفحص والتقصي، والمراجعة الذاتية الجادة والدؤوبة المخلصة للوصول إلى منظورات وآفاق نظرية ونقدية وتطبيقية حداثية تستطيع أن تكون منطلقاً لحوار جاد ومقتدر يتناول قضايا وأسئلة تشغل بال المبدع والناقد والقارئ على السواء، وهذا ما فعله الناقد عبدالملك مرتاض في كتابه الجديد (في نظرية الرواية - بحث في تقنيات السرد) .

- فعل القراءة والتلقي : رؤيا المنهج الحداثي :

يشكل كتاب عبدالملك مرتاض (في نظرية الرواية - بحث في تقنيات السرد - سلسلة عالم المعرفة - الكويت - كانون الأول ١٩٩٨م، العدد ٢٤٠)، منحىً جديداً لقراءة وفحص نظرية الكتابة الروائية (الماهية والنشأة والتطور)، وتحليل مكونات السرد وآلياته ، وتشابك المستويات اللسانية والسيميولوجية والنصية مع البنية الجمالية والتشكيلية والمعرفية التي تكشف بدورها المستوى التركيبي والألسني والدلالي والبنيوي الذي يستنطق به النص ، ويحدد العلائق التي تحكمه، والتي تبحث عن مجاهيله، والمقاربات النقدية المفضية إلى أسراره وبواطنه وأغواره ، وتكاثر وجهات النظر المنهجية التي تدّعي أنها مؤهلة بقدر أو بآخر لمقاربة النص داخلياً ، والقادرة على فك رموزه، وفهم طبيعته وأنساقه ومستوياته، حيث يسعى الباحث - من خلال هذا الكتاب كما ورد في مفتتح الدراسة - إلى البحث في إمكان تأسيس نظرية للكتابة الروائية التي كتبت حول نظريتها كثير من الدراسات والبحوث والمؤتمرات العالمية ، لكن الكتابات باللغة العربية عن نظرية السرد ربما تكون قليلة بالقياس إلى الكتابات والتحليلات حول الأجناس الأدبية الأخرى، كالشعر أو المسرح مثلاً ، حيث بذل الباحث جهداً ملموساً في إدراج كثير من النظريات والآراء والأفكار والمناهج والمقاربات النقدية الغربية التي نسجت حول الرواية بصنفيها التقليدي والجديد، ثم مناقشتها وتمحيصها، ومحاولة الخروج منها بنظرية جديدة - غير النظرية الغربية - حول أهم مكونات الرواية وطبيعتها السردية، كاللغة ومستوياتها، والزمن والحيز وأشكال السرد ، وعلاقته بالزمن، والشبكة السردية ، وعلاقة الوصف بالسرد وبناء الشخصية وطبيعة الحوار فضلاً عن فصل خاص بماهية الرواية الجديدة التي عرفت في فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى . ويستند الباحث في اختيار المعاينة والمدارسة والفحص والقراءة المتعددة المعاني على مبدأ (القراءة والتأمل والاستكشاف والانتقاد) التي عرف بها الباحث القدير ، إذ أتيح له قراءة مقادير كبيرة، وصالحة من النصوص الروائية الشهيرة التي كتبت في القرن الماضي - وفيما بعد الحرب العالمية الأولى - إذ من خلالها استطاع استيحاء الخصائص والمكونات

والسيميائيات النصية والروائية والسردية، والخروج بمنهجية علمية ، وقراءة تحليلية واستنطاقية تتوخى الدقة والموضوعية في فهم المصطلح ونقله إلى لغتنا ، وتتقيد تقنيات السرد الحديث وآلياته واستثمار مرجعية وأفق وأنساق الخطاب الروائي العربي القديم والوسيط والحديث، لكل الأشكال السردية العربية التي عرفها هذا الخطاب (كحكايات ألف ليلة وليلة ، وكليلة ودمنة، والمقامات ، والسير الشعبية، وخيال الظل) فكأنه يسعى من خلال هذا الجهد التنظيري والتطبيقي إلى تأسيس نظرية عربية في مجال الكتابة الروائية آخذة بالتبلور والوضوح والرسوخ، تستمد أصالتها من التراث، وإجراءاتها وصرامتها من الحداثة الغربية، لتنطلق وراء إعادة صوغ العلائق والقيم والأساليب والمنظورات التي تلزم الروائي العربي بحرية التجريب والمغامرة وحتى الشكلانية ، لبلورة الخطاب والشكل وتقنيات الكتابة الروائية، وأبعاد العلاقات بين السارد والمسرود له ، والشخصيات والمؤلف الضمني ، والقارئ الضمني، ومن أجل الوقوف على خصوصية الخطاب السردي والروائي العربي القديم والقائم على تحليل النص، واختبار تصوراته (القبلية والجاهزة)، وتجريب أهم محدداته المفهومية ، باعتبار أن الشروط والظروف والإمكانات النصية التي يفرضها النص نفسه، والتي يعكسها بإشاراته وإيماءاته وتصريحاته وتعييناته وملفوظاته، هي التي تحفز على اختيار مثل هذا المنهج التحليلي والتأويلي القائم على دمج الأدوات المنهجية والإجرائية للرؤيا النقدية الحداثية، والبنية السردية، والأنساق البنائية والخطاب السردي ومستويات السرد، وتحديد الوحدات والوظائف السردية لها، وخاصة على مستوى البنيات النصية الكبرى للمتن الروائي الغربي بشكل عام، والمتن الروائي العربي بشكل خاص ، وهو يشكل جمالياً، ويتحين قرائياً وإجرائياً، إذ لا نص بدون سياقات وأنساق لتحقيق نظامه ووظائفه في أفق البنيات السردية وشبكتها المتكونة في الخطاب السردي والتي استطاع الباحث من خلال هذا البحث أن يفتح الباب على مصراعيه في المقاربة والتحليل والقراءة النقدية الواعية والجادة والمثابرة والدؤوبة .

لقد سعى الباحث عبدالملك مرتاض في متن كتابه الجديد (في نظرية الرواية - بحث في تقنيات السرد) إلى إبراز خصوصية وخصوبة الرواية الجديدة ، عالمياً وعربياً، من خلال مقدمة إجرائية بيّن فيها سبب اختيار الرواية من دون الأنواع والأجناس الأدبية التي تستحق القراءة والمعاينة والفحص والمدارسة حيث ظل أكثر من عشرين عاماً يطرح العديد من الأسئلة حول ماهية الرواية، هذا العالم الشاسع السحري العجيب والجميل، بلغتها وشخصيتها، وأزمانها، وأحيازها، وأحداثها، وما يعتور كل ذلك من خصيب الخيال، وبديع الجمال، ثم ما نشأتها ؟ وما تقنياتها ؟ وما مشكلاتها ؟ وكيف نكتبها إذا كتبناها ؟ وكيف نبني عناصرها إذا بنيناها ؟ وكيف نقرؤها إذا قرأناها ؟ وعلاقة الرواية الغربية وكتابتها وبنائها ولغتها ومكوناتها السردية بالرواية العربية، وبعد القراءة الدقيقة والمتأنية والصابرة وبعد الفحص والاستنطاق وجد الباحث أن الكتابات النظرية والتطبيقية التي كتبت حول نظرية السرد عامة، ونظرية الرواية وتقنيات السرد فيها خاصة، تحتاج إلى إغناء وبلورة، وخصوصاً فيما يتمحض للتقنيات الخالصة التي تكتب بها الرواية، مما ينتج عنه المزيد من الأسئلة، وتخصيب المقاربات والتحليلات النصية والتأويلية والنقدية التي أفضت به إلى كتابتها وتهذيبها وتبويبها وترتيبها في مقدمة وتسع مقالات ، شكلت متن هذا الكتاب وجوهره، وخصوصاً بعد أن أصدر الباحث قبله كتابه

الهام والشائق عن قراءة النص الشعري من خلال دراسة نصية لقصيدة الشاعر العربي عبدالوهاب البياتي والمعنون (قراءة النص - بين محدودية الاستعمال ولانهائية التأويل - تحليل سيميائيات لقصيدة قمر شيراز للبياتي - كتاب الرياض - العدد (٤٦ - ٤٧) المملكة العربية السعودية، ١٩٩٧م) .

- في نظرية الرواية : بحث في تقنيات السرد :

يفتتح الباحث مقالاته التسع بأولى هذه المقاربات التي تتناول (الرواية ، الماهية ، والنشأة والتطور) إذ تتخذ لنفسها ألف وجه، وترتدي في هيئتها ألف رداء، وتشكل أمام القارئ ، تحت ألف شكل، مما يعسر تعريفها تعريفاً جامعاً مانعاً ذلك أننا نلفي هذه الرواية تشترك مع الأجناس الأدبية الأخرى بمقدار ما تتميز عنها بخصائصها الحميمة ، وأشكالها الصميمة، من أجل صياغة فكر نقدي حداثي حول تعريف الرواية وأنواعها وعلاقاتها بالأنواع والأجناس الأدبية الشعرية والنثرية (كالملحمة والحكاية والأسطورة والقصة والشعر والمسرح) واشتراكها معها في طائفة من الخصائص والأساليب والتقنيات ، مما يجعل مثل هذا الجنس الأدبي له مدلولاته ومفاهيمه، وخصوصيته الفنية ، في اللغات العربية والفرنسية والإنكليزية حيث عرف هذا المفهوم بمصطلحات عديدة قبل أن يستقر نهائياً في مفهومه الحديث، فالمفهوم الأول للرواية في اللغة الفرنسية كان يعني عملاً خيالياً سردياً جميعاً قبل أن يستحيل هذا المفهوم في القرن السادس عشر إلى إبداع خيالي نثري، طويل نسبياً، يقوم على رسم الشخصيات ثم تحليل نفسياتها وأهوائها، وتقصي مصيرها، ووصف مغامراتها ، لتكون في عصرنا الحالي عالماً شديد التعقيد ، متناهي التركيب، متداخل الأصول، إنها جنس سردي منثور، لأنها ابنة الملحمة، والشعر الغنائي والأدب الشفوي، ذي الطبيعة السردية جميعاً، لتكون اللغة مادتها الأولى، والخيال هو الماء الكريم الذي يسقي هذه اللغة فتنمو وتربو، والتقنيات ولا تعدو كونها أدوات لعجن هذه اللغة المشبعة بالخيال، ثم تشكيلها على نحو معين ، ولكن اللغة والخيال لا يكفيان، فتنشد عنصراً آخر هو عنصر السرد، أي الهيئة التي تتشكل بها الحكاية المتفرعة عنها حكايات أخرى في العمل الروائي والشخصية ، والحبكة ، واحترام التسلسل المنطقي والبنية الزمنية، وإمكانية علاقة التأريخ بها، والإنسان والمكان ، حيث تنشد العلاقة الحميمة بينها وبينه، فالأعمال الروائية والسردية بوجه عام لا تتناقض مع الحقيقة التاريخية ، ثم يتطرق إلى قضية الرواية كجنس أدبي له خصائصه المميزة وحدوده المعروفة في الأدب العربي الحديث، والذي أخذه من الآداب الأوربية ، وكان يمكن للعرب أن يطوروا جنس (المقامة) بتقاليده الأدبية وأصوله الفنية من لدن (بديع الزمان الهمذاني، إلى المويلحي، بل حافظ إبراهيم، بل إلى محمد البشير الإبراهيمي) ليكون جنساً موازياً للرواية الحديثة، إلا أنها بقيت عند حدودها وخصائصها بعد أن هبت رياح التغيير على عالمنا العربي، وأصبحنا نحن هم (المُقلِّدين) بعد أن كنا (المُقلَّدين) . ويناقش الباحث بنية الرواية حيث تشكل الرؤية للعالم إحدى البنى المركزية لها ، وأن كل تحليل بنيوي هو بالضرورة تحليل دلالي غايته كشف العلاقات القائمة بين الشكل والمضمون ، فالشخصية فالوصف والسرد والمناجاة الذاتية والحوار، والتعامل مع الحيز والزمن، وأثر المدرسة الروائية الأمريكية في تطور الرواية في العالم من خلال الأسلوب الجديد في السرد الذي لم يكن من قبل معهوداً في الرواية الأوربية، وكان يطلق على هؤلاء الروائيين الجدد، الجيل الضائع أمثال (جون دوص باصوص ، وجيرترد ستاين ، وكالدويل،

وأرنست هيمينغواي ، وفيتز جيرالد) والذين أدخلوا التقنيات السيميائية على إبداعاتهم السردية، ثم يقف عند أهم أنواع الروايات المعاصرة، وهي (رواية التجسس، والرواية الحربية ، أو الوطنية) دون غيرها من الأنواع الروائية الأخرى، وكان الأجدر للباحث أن يعرفنا بالأنواع الأخرى وماهياتها وبداياتها وثيماتها كروايات (الوثائق، والمسلسلة، والغرامية، والجنس، والطفل، والنفسية، والاجتماعية) مما لا يحصى من هذا الأنواع على سبيل التعريف والمفهوم والمصطلح والآفاق حتى تكون هذه المقاربة النقدية متكاملة في الرؤيا والشمولية والاتجاه والمنحى الذي رسمه الباحث لها .

ثم ينتقل مرتاض في مقالته الثانية إلى مقاربته النقدية لقضية تعد من أهم قضايا نظرية الرواية، ألا وهي قضية (أسس البناء السردي في الرواية الجديدة) التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تتميز عن الرواية التي سبقتها (الرواية التقليدية) في إنها تثور على كل القواعد وتتنكر لكل الأصول، وترفض كل القيم والجماليات والأنساق والرؤى التي كانت سائدة في كتابة الرواية التي أصبحت توصف بالتقليدية فإذا لا الشخصية شخصية، ولا الحدث حدث ولا الحيز حيز، ولا الزمان زمان ولا اللغة ولا أي شيء مما كان لا متعارفاً في الرواية التقليدية متآلفاً، اغتدى مقبولاً في تمثيل الروائيين الجدد . وتساءل الباحث عن العوامل التي أفضت إلى نشأتها وظهورها وتطورها ، وسرعة تقليدها والنسج على منوالها، ويجيب عن تساؤلاته في أن هناك عوامل عديدة تظافرت على نشأتها منها الحرب العالمية الثانية، وحرب التحرير الجزائرية (إذ لا ينازع أحد في أن ميلاد الرواية الجديدة كان بفرنسا) واستكشاف السلاح الذري وغزو الفضاء ثم يأخذنا الباحث معه للاطلاع على مصطلح الرواية الجديدة التي كانت في حقيقتها تحويل مسار البنية الروائية في كثير من أصولها العامة عن البنية الروائية التقليدية، عند أبرز طلائعها (كمارسيل بروست وأندري جيد ووليم فوكنر وكافكا وجميس جويس وسارتر ولالان روب قريي) ويتوقف عند تأثير المدرسة الروائية الأمريكية في الرواية الجديدة، والتي أعطت أعمالاً كبيرة للعالم في جنسها ولا سيما فيما يتمحض للتقنيات الجديدة وأشكال السرد إذ هم أول من فجر فكرة الزمان والحيز ، والبناء الروائي بواسطة الفلاشات المركب بعضها فوق بعض وبواسطة الصور الآتية من أحياز مختلفة متجاوزة الزمن، كما اكتشفوا تقنية (المناجاة) وجريان التفكير، أو كما سمي (تيار الوعي) وبذلك تحررت الرواية في العالم، بفضل بعض هذه التفنيات الجديدة، من كثير من القيود البلاغية، والديباجة الأسلوبية المبالغ فيها، كما حررتها من كثير من العناصر التي ظلت ترزح تحتها زمناً متطاولاً رواية التحليل . وأخيراً يقف عند تساؤل (هل الرواية الجديدة مدرسة؟) ويناقش هذه الفكرة فيقول إذا كانت الرواية التقليدية مدرسة فلمَ لا تكون الرواية الجديدة مدرسة مناقضة لها؟ فإذا تأملنا الأفكار والفلسفات والقيم والتمردات التي حملت الرواية الجديدة لواءها، ودافعت عنها في كتاباتهم وندواتهم وأفكارهم وكتبهم النقدية الكثيرة التي كتبها روائيون جدد أمثال (جان ريكاردو، ورولان بارط، وجيرار جينات) فإننا نحس ونتيقن أننا أمام مدرسة روائية كبيرة الشأن .

ويتوقف الباحث في المقالة الثالثة ، عند مصطلح (الشخصية الروائية) الماهية والبناء والإشكالية ومفهومها، ومسألة اصطناع الضمير في الرواية (الغائب ، المتكلم ، المخاطب) والذي يجسد الروائي من خلاله الطريقة (السرداتية) التي تأخذ بتلابيب الإبداع ويختلف موقع

الشخصية في الرواية التقليدية عنها في الرواية الجديدة ، فالرواية التقليدية تعامل الشخصية على أساس أنها كائن حي له وجود فيزيقي، فتوصف ملامحها، وقامتها وصوتها، وملابسها، وسحنتها ، وسنها ، وأهواؤها، وهواجسها، وآمالها وآلامها، وسعادتها، وشقاوتها؛ ذلك بأن (الشخصية) كانت تلعب الدور الأكبر في أي عمل روائي يكتبه كاتب رواية تقليدي (كبلزاك وإميل زولا ونجيب محفوظ) مثلاً، بينما الروائيون الجدد لم يفتؤوا ينادون بضرورة التضئيل من شأن الشخصية ، والتقليص من دورها عبر النص الروائي كما في أعمال (كافكا ، صموئيل بيكيت ، جيمس جويس) وأمست النظرة إليها تنهض على التسوية المطلقة بينها وبين اللغة، والمشكلات السردية الأخرى . ومن أجل ذلك ربما عدت الشخصية مجرد كائن من ورق، وأنها أولاً ، وقبل كل شيء، مشكلة لسانية، بحيث لا ينبغي أن يوجد شيء منها خارج ألفاظ اللغة . ثم يتحدث الباحث عن أنواع الشخصية عبر العمل الروائي، حيث هناك ضروب من الشخصيات (كالشخصية المركزية والشخصية الثانوية، والشخصية المدورة والشخصية المسطحة ، كما نصادف الشخصية الإيجابية والشخصية السلبية، كما نصادف الشخصية الثابتة والشخصية النامية) وبعد أن عد هذه الأنواع من الشخصيات توقف عند أهم هذين النوعين من أنواع الشخصيات وهما (الشخصية المدورة والشخصية المسطحة) بوصفها من أهم إشكاليات البناء السردي الذي يغني الحركة داخل العمل السردي فالشخصية المدورة هي تلك الشخصية المركبة المعقدة التي لا تستقر على حال ولا تصطلي لها نار، ولا يستطيع المتلقي أن يعرف مسبقاً ماذا سيؤول إليه أمرها، لأنها متغيرة الأحوال، ومتبدلة الأطوار فهي في كل موقف على شأن، أما الشخصية المسطحة فهي تلك الشخصية البسيطة التي تمضي على حال لا تتغير ولا تتبدل في عواطفها ومواقفها وأطوار حياتها عامة . ومثل هذا التعريف متفق عليه في النقد العالمي شرقيه وغربيه، وأخيراً يتناول الباحث في مبحث الشخصية (علاقات الشخصية بالمشكلات السردية الأخرى) حيث عد الشخصية واسطة العقد بين جميع المشكلات الأخرى فهي التي تصطنع اللغة، وهي التي تبث الحوار أو تستقبله ، وهي التي تصطنع المفاجأة، وهي التي تصف معظم المناظر، وهي التي تنجز الحدث ، وهي التي تنهض بدور إضرام الصراع أو تنشيطه من خلال سلوكها وأهوائها وعواطفها، وهي التي تعمر المكان، وهي التي تتفاعل مع الزمن فتمنحه معنى جديداً، ولا أحد من المكونات السردية الأخرى يقتدر على ما تقتدر عليه الشخصية، واستخلص الباحث من خلال هذه المنظورات أن الشخصية الروائية قد مرت في القرون الثلاثة الأخيرة بثلاث مراحل كبرى، المرحلة الأولى وتمثل مستوى التوهج والعنفوان، والتبنك والازدهار، وترتبط بازدهار الرواية التاريخية والاجتماعية، ويمثلها الكاتب الفرنسي (بلزاك) والإنكليزي (ولترسكوط) والروسي (طولسطوي) والألماني (كافكا) والعربي (نجيب محفوظ) والمرحلة الثانية مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، فكانت مرحلة وسطى تقع بين عهد رواية الشخصية، ورواية اللاشخصية، إنها مرحلة التشكيك والهز والمساءلة والخصومة، في أعمال طائفة من الكتاب العالميين أمثال (أندريه جيد ، وجيمس جويس، وفيرجينيا وولف)، وأخيراً المرحلة الثالثة التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية التي أنكرت وجود الشخصية على أنها تمثل صورة الحياة الاجتماعية فنادوا بأن لا شيء يوجد خارج اللغة وأن الشخصية ليست إلا مجرد عنصر من عناصر المشكلات السردية الأخرى، ولا ينبغي لها أن تتبوأ

تلك المنزلة الرفيعة التي كانت تتبوؤها في الرواية التقليدية . وقد ازدهرت هذه المدرسة الروائية الجديدة التي عرفت في فرنسا فيما بعد تحت مصطلح (الرواية الجديدة) عند الروائيين الفرنسيين الجدد (ألان روب قريي ، وناطالي صاروط ، وكلود سيمون، وميشال بيطور، وصموئيل بيكيت) .

وقدم لنا الباحث حفرياته ومدارساته النقدية لأكثر إشكالية ، ولواحدة من أهم منظوراته لبنية الرواية وتصوراتها التباساً وهي (مستويات اللغة الروائية وأشكالها) في المقالة الرابعة، إذ توقف فيها عند مباحث (اللغة والمعرفة والحياة) التي لم تبرح تشغل بال المفكرين والفلاسفة منذ الأزل ابتداء من سقراط وأفلاطون وأرسطوطاليس من اليونان إلى المفكرين والنحويين واللغويين العرب أمثال ابن جني وابن سينا وابن خلدون وصولاً إلى اللغة السيميائية التي حلت محل اللغة اللفظية ومستوياتها (كالإشارة والعلامة والرمز وسواها) وبمقدار ما يمكن أن يلاحظ من اتفاق بين اللغات، في النظام العام، فإن الخلاف الداخلي الخصوصي، صوتياً وتركيبياً ونحوياً هو الذي يجسد خصوصية كل لغة، وأن الأدب الذي يمثل الجنس الروائي فيه المادة الأدبية الأولى على عهدنا هذا، هو اللغة نفسها، ثم أشار الباحث إلى مسألة ارتباط اللغة بالفلسفة وعلاقتهما بالسيمائية الحديثة ، وإذا لم تكن لغة الرواية شعرية ، أنيقة ، رشيقة ، عبقة، مغردة ، مختالة ، مترهيئة، متفجرة، لا يمكن إلا أن تكون لغة شاحبة، ذابلة عليلة ، كليلة، حسيرة، خلقة، بالية، فانية، وربما شعثاء غبراء .

فاللغة هي أساس الجمال في العمل الأدبي من حيث هو، ومن ذلك الرواية التي ينهض تشكيلها على اللغة بعد أن فقدت الشخصية كثيراً من الامتيازات الفنية التي كانت تتمتع بها طوال القرن التاسع عشر، إنه لم يبق للرواية شيء غير جمال لغتها وأناقة نسجها .

أما عن لغة الكتابة الروائية ومستوياتها، والحق أن هذه المسألة تعني في المذهب النقدي أن الكاتب الروائي عليه أن يستعمل جملة من المستويات اللغوية التي تناسب أوضاع الشخصيات الثقافية والاجتماعية والفكرية، بحيث إذا كان في الرواية شخصيات : عالم لغوي وصوفي وملحد وفيلسوف وفلاح ومهندس ، وطبيب، وأستاذ جامعي، فإن الكاتب سيكون مضطراً أن يستعمل اللغة التي تليق بكل من هذه الشخصيات، كما أن اختيار لغة الرواية ليس أمراً ميسوراً إذ هل علينا أن نراعي ، ونحن نكتب، مستويات المتلقين الذين نفترض وجودهم افتراضاً ما ، وذلك بتبني لغة شعرية في الرواية، ولكن ليست كالشعر، ولغة عالية المستوى، ولكن ليست بالمقدار التي تصبح فيه تقعراً وتفيهقاً .

وتوقف في المبحث الرابع عند اللغة الإبداعية بين الوسيلة والغائية، فاللغة الإبداعية هي كل شيء في الكتابة الحداثية ، وإذا كانت اللغة عند القدماء مجرد أدوات أو وسائل يعبر المبدع من خلالها عن أفكاره وأغراضه، فإن المسألة اللغوية في (السردانية) تحتاج إلى براعة المزاج كالعصير الممزوج من جملة من الفواكه مزجاً مدروساً يراعى فيه رقة الذوق، وأشار الباحث إلى أشكال اللغة الروائية كلغة النسيج السردي التي تتجسد وظيفته في تقديم الشخصيات، ووصف المناظر، والأحياز والأهواء، والعواطف، والعواطف، واللغة الحوارية التي تجري بين الشخصيات، أو بين شخصيات وشخصيات أخرى داخل العمل الروائي، والحوار الروائي يجب أن يكون مقتضباً ومكثفاً، حتى لتغدو الرواية مسرحية وحتى لا يضيع السارد والسرد جميعاً عبر هذه الشخصيات المتحاورة .

ثم لغة المناجاة أو (المونولوج الداخلي) الذي يعني حديث النفس للنفس واعتراف الذات للذات، لغة تندس ضمن اللغة العامة المشتركة بين السرد والشخصيات ، وتمثل الحميمية والصدف والاعتراف والبوح، إذ غدت المناجاة من أهم الوظائف اللغوية والسردية في البنية الروائية الحديثة وكان (الحيز الروائي وأشكاله) هو عنوان المقالة الخامسة التي تتركز أساساً على تحديد مصطلح ومفهوم (الحيز) الذي جعله بديلاً دلالياً وتعبيرياً عن (الفضاء) بوصفه أكثر شمولية ورحابة ودلالة ذلك أن الحيز لدى الناقد (غريماس) هو الشيء المبني (المحتوي على عناصر متقطعة) انطلاقاً من الامتداد المتصور على أنه بعد كامل ممتلئ، دون أن يكون حلاً لاستمراريته، ويمكن أن يدرس هذا الشيء المبني من وجهة نظر هندسية، بينما يكون الفضاء جارياً في الخواء والفراغ بينما الحيز لدينا ينصرف استعماله إلى النتوء، والوزن، والثقل، والحجم، أما مظاهر الحيز فهي عنده (المظهر الجغرافي والمظهر الخلفي) ثم يتساءل الباحث عن أهمية ومكانة الحيز في الدراسات الروائية العربية التي لم تحظ بالاهتمام والدراسة والفحص والتي ذهبت إلى التنظير للفضاء الروائي كما في كتابات (حميد لحميداني) التي اختص هذه المسألة بفصل مستقل عن (الفضاء الحكائي) حيث ظل التعامل مع الحيز جارياً على شيء من الاستحياء والتخوف على عكس التعامل مع الشخصية والمكونات السردية الأخرى، ولعل (فلوبير) في روايته الشهيرة (السيدة بوفاري) من الروائيين الغربيين الذين أقاموا أعمالهم الروائية على وصف ملامح الحيز وتحديده تحديداً دقيقاً، ورسم معالمه رسماً واضحاً، أو رسماً معمارياً، يجعلك تحس بحقيقة الحيز وواقعيته وتاريخيته جميعاً، وكان يقيم هو (وبلزاك وزولا) رؤاهم على أساس هذا الحيز، أما عن أهمية الحيز في الأدب السردي العربي والعالمي فيشير الباحث إلى أن الأدب من دون سرديات يكون أدباً ناقصاً، في أي لغة من اللغات ، فإن السرد من دون حيز لايمكن أن تتم له هذه المواصفة، إنه لا يستطيع أن يكون ولو أراد . بل إنا لا ندري كيف يمكن تصور أدب خارج علاقته مع الحيز، كما في كتابات (هولديرلن، وبروست ، وكلوديل، وشار، وبودلير، وميشال بيطور، وجيرار جينيت) أما (حكايات ألف ليلة وليلة) فهي من أكثر الآثار الأدبية الإنسانية ازدخاراً، إن لم تكن أزخرها إطلاقاً، فعلاً بالتنوع في الحيز، والشسوع في الفضاء، والغرابة في تقديم المكان للمتلقي ، كما أن الرواية العربية الجديدة بدأت تتعامل مع الحيز على نحو لم يسبق للروائيين التقليدين أن تعاملوا معه، كما في كتابات أحمد المديني (الجنازة) وربما في كتابات أحمد الفقيه الروائية وفي كتابات أخرى كثيرة .

وفي محاولة لتأكيد (أشكال السرد ومستوياته) العربية والعالمية نرى الباحث يدرس في المقالة السادسة هذه الأشكال أولاً في التراث العربي القصصي (كألف ليلة وليلة، وكليلة ودمنة ، والمقامات ، والسير الشعبية) ومناقشة طرائق السرد وأساليبه التي استعملها السارد العربي في سرده، منذ العهود العربية المبكرة الأولى كما في عبارات (زعموا ، بلغني ، حدثني ، قال الراوي) التي يصطنع فيها الراوي أداة سردية تدل على ضمير الغائب، ثم توقف عند مصطلح (السير الشعبية) التي نهضت بإبداع القصص، والحكايات والأساطير والملاحم والخرافات كما نلاحظ ذلك في (سيرة عنترة بن شداد، ووقائع الإمام علي بن أبي طالب مع عتاة الجن وعتاة الغيلان والكائنات الشريرة، وسيرة (الفيروز شاه) العجيبة، وسيرة سيف بن ذي يزن إلى ملاحم كثيرة عرفها العرب وتحمل في طياتها الكثير من الكنوز والقيم والعناصر السردية العجيبة العجائبية

معاً، حتى إن الرواية العربية الحديثة لم تستطع التخلص منها نهائياً ، و لا سيما من فعل (كان) الذي نعتقد أنه مورث عن أدوات السرد الشعبي (كان ما كان) و (كان في قديم الزمان وسالف العصر والأوان) كما في (على هامش السيرة) لطه حسين ، ثم يحدد الباحث أشكال السرد الروائي من خلال تعددية استعمال (الضمائر) في السرد التي تنحصر في (أنا ، أنت، هو) وهي الضمائر التي تستخدم في السرد الشفوي والمكتوب معاً ، ذلك أن المزاوجة بين الضمائر الثلاثة لدى السرد الروائي مسألة جمالية لا دلالية ، وشكلية لا جوهرية ، واختيارية لا إجبارية ، فليستعمل من يشاء منها ما يشاء، ومتى شاء فلن يرفع ذلك من شأن كتابته السردية إذا كانت تلامس الإسفاف، كما لن يستطيع الغض من تلك الكتابة إذا كانت تشرئب نحو الآفاق العليا .

ووجه الباحث عنايته في المقالة السابعة إلى دراسة موضوعه وفحصه ومعاينته (علاقة السرد بالزمن) ذلك أن الرواية هي فن الزمن مثلها مثل الموسيقى، وذلك بالقياس إلى فنون الحيز كالرسم والنقش مثلاً كما يقول (لوسينق) فدرس وتتبع المفهوم العام للزمن وتركيبه ومستوياته في الآداب اليونانية القديمة، والعربية، والأوربية الحديثة بدءاً من (أفلاطون وأرسطو طاليس ، وكانت ، وبرجسون، وهسيرل، ورسيل) حيث يظل الزمن مظهراً معقداً وملغزاً لا ينتهي إلى الاتفاق حول ماهيته وطبيعته وتركيبه ومساراته، لكن (الزمن) المهم في الأساليب السردية الحديثة هو (الزمن الفلسفي) ذلك أن الزمن هو خيط وهمي مسيطر على كل التصورات والأنشطة والأفكار، فكان لكل هيئة من العلماء مفهومها للزمن خاص بها ، ووقف عليها، حيث إن الزمان أنواع مختلفة ، فمنها (الزمن المتواصل) و (الزمن المتعاقب) و (الزمن المتقطع) و (الزمن الغائب) و (الزمن الروائي) ، ثم أشار إلى الشبكة الزمنية في السرد الروائي، والتي يعتقد النقاد والروائيون المعاصرون بوجود ثلاث أضراب تتلبس بالحدث السردي وتلازمه ملازمة مطلقة وهي (زمن الحكاية أو الزمن المحكي) و (زمن الكتابة) و (زمن القراءة) حيث إن الحدث الروائي من حيث هو يجب أن يتسم بالزمنية ، والزمن من حيث هو، يجب أن يتصف بالتاريخية في أي شكل من أشكالها، أما (زمن المخاض الإبداعي) فهو تلك اللحظة المضببة التي تشبه تلك التي تحاكي المخاض الفكري حيث لا يكون السارد هو نفسه متمكناً من هذا المولود الخيالي الجديد .

وطرح مسألة (التداخل بين الأزمنة في السرد) للمناقشة من خلال مشكلة (الزمن) في الأجناس السردية ، ويعد التمثل الطبيعي لأي مسار زمني ، في أي عمل سردي ، أن يكون على هذا النحو من التصور، في هذا الرسم :

0 ← ماض ← حاضر ← مستقبل

لكن مقتضيات السرد كثيراً ما تتطلب أن يقع التبادل فيما بين المواقع الزمنية ، فإذا الحاضر قد يرد في مكان الماضي، وإذا المستقبل قد يجيء قبل الحاضر، وإذا الماضي قد يحل محل المستقبل على سبيل التحقيق أو التعتيم السردي ، وإذا المستقبل قد يحيد عن موقعه ليتركه للحاضر على سبيل (الانزياح الحدثي) أو (التضليل الحقائقي) ويتداخل الزمن ، ويتغير بالتقدم والتأخر عبر المسار السردي ، كما بحث في (مكانة الزمن في السرد الروائي) من خلال موقعه في السيرورة الروائية ، إذ أصبح الروائيون الكبار يعنتون أنفسهم أشد الإعنات في اللعب (بالزمن) ، ومن الأزمنة التي أعنت نقاد الرواية أنفسهم في التوقف لديها، ثلاثة بشكل خاص : زمن المغامرة أو زمن الحكاية ، وزمن الكتابة ، وزمن القراءة ، وزمن ما قبل

الكتابة ، أما عن علاقة الزمن بين السارد والمسرود حيث يتخذ منظرو الرواية فاصلاً زمنياً حتمياً بين زمن ما هو مسرود أو محكي، وزمن السارد الذي يسرد الحكاية إذ إن العلاقات بين الزمن المحكي وزمن الحكي وبين زمن المغامرة وزمن الكتابة لا يمكن أن تكون متساوية وذلك بناء على أن السارد يوجد عن بعد بالقياس إلى ما يحكيه . فالزمن يصاحب السرد المكتوب الذي يصاحب لحظة الكتابة .

وكشف الباحث في مقالته الثامنة عن (شبكة العلاقات السردية) في الرواية وأول هذه العلاقات بين تقنيات السرد وأشدها تداخلاً ، وأدقها ترابطاً ، وأغورها عمقاً ، وأبعدها امتداداً فكان هؤلاء الثلاثة مهيئون لتبادل الأدوار والمواقع في أي لحظة من لحظات التشكيل السردي، وخصوصاً بين الأول والثاني من جهة والثاني والثالث من جهة أخرى .

ثم تطرق إلى مكانة السارد في العمل السردي إذ قد يكون من المستحيل في أي عمل سردي، غياب السارد متخفياً متوارياً متحفظ الظهور خجول الطلعة بينما نجد السارد كثيراً ما يستحيل في كثير من الأعمال الروائية إلى شخصية مركزية مزودة بطاقة فيزيقية، وذهنية وروحية غنية كما هو الشأن من خلال ضمير (المتكلم) والعلاقة بين المؤلف والقارئ ثم محاولة البحث في استقصاء مظاهر شبكة السرد وتقنياته وآلياته من خلال (السرد والمسرود والمسرود له والسردانية والسرديات) والتي تعد شبكة من المصطلحات والمفاهيم المتداخلة والمتمايزة والمتقاربة والمتباعدة في الوقت ذاته ، وركز في مناقشته على وجود المؤلف في السرد الروائي، وهل هو موجود أصلاً، والتباسه بالسارد، أو اندساس السارد في المؤلف إلى درجة عسر التمييز بينهما تمييزاً واضحاً، وعلاقة ذلك بالقارئ أو المتلقي الذي يكمل نشاط الراوي أو السارد في الأعمال الكتابية أو الشفوية ، فارتباط القارئ بالمؤلف الروائي لا يكون متصلاً ولكنه يكون منفصلاً بعد زمن الكتابة .

وتتجلى محاولات الباحث النقدية في المقالة التاسعة لإزالة اللبس والحواجز المبهمة، والحدود الغامضة، والتداخل النصي بين مفهومي (الوصف والسرد) في الرواية الحديثة من خلال دراسته مباحث (مفهوم الوصف لدى العرب) الذي ينهض على التعامل المنطقي مع هذا المفهوم الذي يعرف بأنه (هو ذكر الشيء بما فيه من الأحوال والهيئات) فالوصف إذن غايته أن يعكس الصورة الخارجية لحال من الأحوال، ولهيئة من الهيئات، فيحولها من صورتها المادية القابعة في العالم الخارجي إلى صورة أدبية قوامها نسيج اللغة، وجمالها تشكيل الأسلوب ، ثم يتتبع مفهوم الوصف لدى الغربيين الذي يعاني استحضار شخص ما أو شيء ما كتابياً أو شفوياً ، والوصف يضاد التعريف، فهذا يكون للمفاهيم والأفكار، وذلك يكون للأحياء والأشياء المحسوسة، ولاحظ الباحث أن الوصف لدى الغربيين ، وكما هو لدى العرب أيضاً، لا يكون قائم الذات منعزلاً مستقلاً متمكناً بنفسه ، متبوئاً مكانته في الكلام وحده ولكنه قائم بفضل علاقته مع شيء آخر، وهو السرد ، ولعل (بوالو) كان يومئ بمقولته الشهيرة : (كونوا شديدي الإيجاز إذا سردتم، وشديدي الإطناب إذا وصفتم) إلى هذا اللون في النسيج الوصفي، وتوقف الباحث عند حدود العلاقة بين السرد والوصف ، إذ إن لكل عمل سردي مجموعة من الوظائف الوصفية التي تحتوي على صور من الحركات والأحداث وهذه الصور هي التي تشكل السرد بمفهومه الدقيق كما أن كل عمل سردي يشتمل على صور من الأشياء والشخصيات ، وهي التي

تمثل ما يطلق عليه الوصف ، وأن هناك علاقة وارتباطاً عضوياً بين الاثنين، إذ إن كل الأجناس السردية (كالملحمة والحكاية والقصة والرواية) لا يمكن لأي منها الاستغناء عن الوصف، وأن الموقف الواحد قد يتعرض لتضافر السرد والوصف معاً، دون أن يفضي ذلك إلى انشطار الموقف إلى موقفين متناقضين – كما يرى تزفطان طودوروف – أما عن حدود العلاقة والتداخل بين الوصف والسرد في الرواية، وهل يمكن للروائي أن يسرد فلا يصف ، أو أن يصف فلا يسرد، فيؤكد الباحث أن السرد والوصف لا ينفصلان، أو لا يكادان ينفصلان، فهما أكثر ما يكونان تلازماً وتفارقاً . وأقل ما يكونان تلازماً وتفارقاً وأن السرد لا يستطيع أن يستغني عن الوصف بينما الوصف يمكن أن يكون في أي جنس من أجناس الكتابة الأدبية فهو إذاً ألزم للسرد من لزوم السرد له، فالسرد يتوقف عليه بينما لا يتوقف هو على السرد ، وفي النهاية قدم الباحث إحالات وتعليقات وهوامش لهذه المقالات التسع ، متوخياً فيها الشمولية والدقة العلمية مع الإيجاز في التفاصيل التي لا تغني القارئ، ولكنها تفيده في الرجوع إلى مضانها إن وجد أن الرجوع يغني نهمه العلمي والبحثي والتقصي من خلال (مكتبة الكتاب) التي ذكر فيها المراجع العربية والمصادر الفرنسية التي اعتمدها .

تأصيل السرد ، واستكشاف أبعاد السردية العربية :

يعد الحديث عن (نظرية الرواية وتقنيات السرد) محاولة من الباحث الناقد عبدالملك مرتاض، من المحاولات الجادة والمثيرة للحوار والجدل والتساؤلات حقاً، بهدف استكشاف أبعاد الخصوصية العربية، وتأصيل موضوع السرد العربي الحديث من خلال الأشكال العربية القديمة التي عرفها تراثنا العربي، وأكدت نماذجها المتميزة (كألف ليلة وليلة وكليلة ودمنة والمقامات والسير الشعبية وخيال الظل) على أهميتها السردية وطبيعة المستويات والطرائق والأنماط التي استعملها العرب في سرودهم، ومنذ عهود مبكرة جداً، إذ من خلالها تمحورت وظيفة الناقد وقراءته، وحفرياته التحليلية على كشف تفاصيل تأسيس هذه النظرية من خلال تبني الباحث لمجموعة من المظاهر الفنية والأسلوبية الأساسية في الخطابات السردية الغربية والعربية القديمة والحديثة والمعاصرة والحداثية إذ يحاول الباحث في أغلب ما كتب من دراسات نظرية وتطبيقية (النص الأدبي من أين وإلى أين) و (تحليل الخطاب السردي) و (بنية الخطاب الشعري) و (ألف ليلة وليلة) و (قراءة النص) أن يتجاوز المنظور التقليدي الشكلاني والألسني الصرف – ويؤكد على أهمية حضور المنهج التطبيقي والقرائي الجديد من خلال مجموعة قيم وقناعات واستراتيجيات جمالية وفنية محايثة على مستوى فعالية النص، وطبيعة تشكيله وبنايته وآفاقه ومدلولاته ودلالاته وتأويله وتوليده التي انعكست بطبيعتها الإجرائية القبض على المنفلت المتسارع في تحولاته داخل أفق الحداثة ومنظوراتها النصية، فكانت هذه المقاربات والحفريات تؤكد باستمرار على المكونات النصية الداخلية وتشكلها فنياً داخل أنساق وسياقات تحمل بنياتها وأنسجتها وعلاماتها المؤدية إلى فضاءاتها وشفراتها ورموزها . وكانت مقاربات ومدارسات النصوص الروائية ونظرياتها وتشكلها البنائي والجمالي القضايا التي استرعت انتباه الباحث لأهميتها وخطورتها في آن واحد، فلم تعد هذه الخطابات والنظريات والمستويات النقدية القديمة والألسنية والسيميولوجية الأبستمولوجية والبنيوية والتفكيكية والمعرفية

والسوسيولوجية والأيديولوجية مسلمات نظرية وتقنية نهائية غير قابلة للبحث والفحص والمعاينة ، وإنما استمرت في ثرائها وتنوعها واتساعها من أجل استكناه الخيوط السردية التي تشد عالم النص وشبكاته وتركيباته وتشكيلاته وأصواته وشيماته وحركاته، ومنها النص الروائي الجديد ونظرية الرواية، وتقنيات السرد وآلياته التي اتخذت حيزاً مهماً من حقل الدراسات النقدية العربية والعالمية الحداثية لتؤكد على أهمية وفاعلية الشبكات السردية الروائية وتصوراتها على مستوى تفاعلات هذا السرد بنيوياً مع البنيات السردية الأخرى (كالبناء السردي والشخصية، ومستويات اللغة الروائية وأشكالها وإشكالياتها والحيز الروائي وأشكاله ، وعلاقة السرد بالزمن ، وشبكة العلاقات السردية ، وحدود التداخل بين الوصف والسرد في الرواية) .

إن دراسة عبدالملك مرتاض (في نظرية الرواية - بحث في تقنيات السرد) هذه الدراسة التحليلية والاستنطاقية الناقدة، تعد من المحاولات الجادة والمهمة والمؤثرة للباحث ، من أجل الإمساك بتحليلات المفاهيم والمعطيات والأنساق والرؤى السردية ، والخطابات والمستويات والأنساق ، وتمفصلاتها الأسلوبية واللغوية والصياغية والتركيبية في بنية الرواية الغربية أولاً ، والكشف عن بداياتها الأولى ، ومن خلال مظانها الأصلية غير المنقولة، والأساليب السردية العربية القديمة والحديثة، والتي أكدت على قدرة الباحث على الفحص والمعاينة والحفر والتصنيف ، لكشف أسس هذه الملفوظات السردية، ودراسة مظاهر السرد في الخطاب الأدبي عموماً، والسرد الروائي على وجه الخصوص وقد اقترح الباحث منهجاً علمياً وعملياً وتطبيقياً جديداً لمقاربة السرد الروائي وخلفياته وشبكاته وأسسه وأبعاده في الأدبين الغربي والعربي (القديم والحديث والمعاصر والحداثي) وجعل ممكنات التلقي والقراءة وأساليبها تعملان لدراسة الخطاب السردي العربي القديم، وتؤكد أنه من الممكن أن يكون لدى العرب نظرية سردية وخطاب روائي حداثي، ولكنه يستمد أصالته من التراث، ويتواصل معه في سردياته، وأنساقه وسياقاته، وثيماته مع الحفاظ على إجراءاته وصرامته المستمدة من الحداثة الغربية وبلورة الشكل والخطاب الروائيين الملائمين لهذا الجنس الأوربي المعروف في تراثنا والتمثل لأبعاده، وإمكاناته التعبيرية والأدائية والفنية والجمالية .

غير أن مما يؤخذ على الباحث - وهو قليل إذا ما قيس بالجهد الكبير المبذول - قلة الاستشهادات والرجوع إلى النصوص العربية سواء أكانت في الرواية التقليدية التي عرفها العرب منذ أوائل القرن الماضي، أم في الرواية الجديدة التي ظهرت بعد عقد السبعينات والتي جاءت متوافقة مع منظومات القيم والمعايير الجمالية والفنية التي تتيح للباحث أن يستنطقها لكي تكون في متناول المتلقي ، والتي تبرز حجم ما أفاد منه الكثير من الروائيين العرب من تكنيكات السرد الغربية، وتجاربها الحداثية التي تشظت ، وما زالت تتشظى في بنية الرواية العربية ، وتنشغل بها الرواية الجديدة وروادها المبدعون حيث قطعت شوطاً كبيراً في الجدة والحداثة واكتمال الشكل الفني لهذا الجنس الأوروبي الذي عرفه العرب مع طالع القرن العشرين ، وأفادوا منه ، وطوروا تجاربهم من خلاله ، بل تفوقوا على غيرهم من الأمم والشعوب التي عرفته قبلهم ، وذلك بحصول الروائي العربي العالمي الكبير نجيب محفوظ على جائزة نوبل للآداب ، والتي كرست هذا الفن بوصفه من الفنون النثرية المهمة في الخطاب الأدبي العربي المعاصر .

كتاب معاني الحروف المنسوب إلى الرماني

تحقيق اسمه ونسبته إلى ابن فضال المجاشعي

سيف بن عبدالرحمن العريفي

كلية اللغة العربية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

وقف عبد الفتاح إسماعيل شلبي على كتابين مخطوطين في الحروف، منسوبين إلى علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، ونشرهما في مجلدة واحدة، جعل عنوانها: (معاني الحروف)، ونسبهما إلى الرماني آخذاً بما ورد في المخطوطين.

والمخطوطان :

أحدهما في مكتبة البديري بالقدس، وصورته في معهد المخطوطات بالقاهرة.

والآخر في مكتبة كوبريلي بتركيا، وصورته في معهد المخطوطات، أيضاً.

قرأت الكتاب الأول، فتبيّن لي أنَّ الكتاب ليس للرُّماني، فكتبت ذلك على طُرَّته.

ثم وقع بين يديّ كتاب «شرح عيون الإعراب» لعليّ بن فضّال المجاشعي (ت٤٧٩هـ)، فوقفت فيه على عباراتٍ تكاد تتفق مع عبارات وردت في (معاني الحروف)، فترجح – عندي – أنَّ الكتاب لابن فضال المجاشعي، وعلَّقت ما رجحته على طرة الكتاب، تحت التعليق الأول.

ثم قرأت تعليقاً قصيراً لصالح بن حسين العايد في حواشي أحد أبحاثه، ذكر فيه أنَّ الكتاب للمجاشعي، ولكنه لم يورد أدلته[1] .

وبعد حين جرى ذكر الكتاب أمام تركي بن سهو العتيبي وكان متيقناً من أن الكتاب ليس للرماني، فحدَّثته بما وقفت عليه، فوجَّهني – حفظه الله – إلى الرجوع إلى (التذييل والتكميل) لأبي حيان الأندلسي، فوجدت فيه نصوصاً معزوّة إلى ابن فضال المجاشعي، وقد وردت في (معاني الحروف)، فتيقنت أن الكتاب لابن فضال.

تلكم القصة مجملةً ، وتفصيلها في مباحث :

الأول : ردّ نسبة الكتاب إلى الرماني .

والثاني : تحقيق نسبته إلى ابن فضال المجاشعي.

والثالث : تحقيق اسمه .

والرابع : أثر نسبته إلى الرماني في بعض أعمال المعاصرين.

ردّ نسبة الكتاب إلى الرُّماني:

ذكرت كتب التراجم للرماني كتاباً في (معاني الحروف)[2]، ولكنه ليس هذا الكتاب ؛ للأسباب الآتية:

١ – في الكتاب رأيٌ معزوٌ إلى أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، ورأيٌ معزوٌ إلى علي بن عيسى الربعي (ت٤٢٠هـ) :

يقول صاحب الكتاب : «والثالث : ذكره ابن جني، وهو أنَّ (أو) هاهنا للشك ، والمعنى أنَّ الرائي إذا رآهم شك في عدتهم لكثرتهم.»[3] .

ويقول : «وذهب قطرب وعلي بن عيسى الربعي إلى أنَّه يجوز أن تكون مرتَّبة ، نحو قوله تعالى : ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم﴾»[4] .

ولا يُتَصَوَّر أن يورد الرُّماني آراءهما؛ لسببين:

أحدهما: أنهما تلميذا أبي علي الفارسي، وهو من أقران الرماني.

والآخر: أنهما متعصبان للفارسي، وقد كان بين الفارسي والرماني خصومة، من آثارها قول الفارسي: «إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء»[٥].

وقول ابن جني: «وقلت له [للفارسي] يوماً ببغداد – أظنه سنة خمس وسبعين – شيئاً ذكرت فيه أبا الحسن علي بن عيسى الرماني – عفا الله عنا وعنه – وأبوالحسن إذاك قد ساند الثمانين، فقال: نعم، هو صبيٌّ»[٦] .

٢ – قال صاحب الكتاب: «فأما قوله تعالى: ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾ ففيه خمسة أقوال – ثلاثة منها للبصريين :

والثاني: حكاه الصيمري عنهم، وهو أنَّ (أو) هاهنا لأحد الأمرين على الإبهام. وهو أصل(أو)..»[٧] .

والصيمري هو أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق، من نحاة القرن الرابع، وأحد تلامذة الرماني[٨] وقد أورد هذا الرأي في كتابه (التبصرة والتذكرة)، حيث يقول: «فأحد الشيئين على الإبهام كقولك: جاء زيدٌ أو عمرٌو، أردت أحدهما، وكقوله عز وجل: ﴿ **وأرسلناه إلى مائة ألفٍ أو يزيدون** ﴾ . معناه – والله أعلم ـ: أرسلناه إلى أحد العددين، على الإبهام، ومعنى قولي (على الإبهام): أي من غير تبيين ما يُقصد إليه أن يبيِّن»[٩] .

ويبعد أن ينقل الشيخ عن تلميذه رأياً للبصريين، وقد أدرك تلاميذ المبرد وأخذ عنهم.

٣ – في الكتاب آراء تخالف ما ذهب إليه الرماني في (شرح الكتاب)، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

– يرى صاحب (معاني الحروف) أنَّ (لا) المركبة مع اسمها تعمل في الخبر، إذ يقول:

«وهي تنصب الاسم، وترفع الخبر، بمنزلة (إنّ)؛ لأنَّها نقيضتها، يدلك على ذلك ما حكى يونس من قولهم: لا أحد أفضلُ منك»[١٠] .

ويرى الرماني أنها لا تعمل مركَّبةً في الخبر، إذ يقول:

«و(لا) مع ما تعمل فيه في موضع اسمٍ مبتدأ..، ويدلُّ على ذلك قول العرب من أهل الحجاز: لا رجل أفضلُ منك»[١١] .

ووجه الاستدلال أنَّ (أفضل) خبر (لا رجل) برمته.

– يرى صاحب الكتاب أنَّ الواو في نحو: وبلدٍ، ليست عوضاً من (ربّ)، وأنَّ (ربَّ) المضمرة هي الجارّة، إذ يقول:

«والجرّ بربَّ المضمرة، وقال أبو العباس: الجر بالواو التي هي عوض من (ربّ)، ويدلّ على فساده مجيء الجر على إضمار (ربّ)، ولا عوض منها.»[١٢] .

ويرى الرماني أن الواو عوض من (ربّ) المحذوفة، إذ يقول:

«ويجوز: وبلدٍ قطعت، على معنى: ربَّ بلدٍ قطعت، إلا أنَّ الواو عوض من (ربّ) فإذا قلت: وربّ بلدٍ؛ لم تكن واو العوض، ولكن واو العطف الذي يقتضي إشراك الثاني مع الأول، وإذا كانت عوضاً لم تكن كذلك؛ لأنه لا يجتمع العوض والمعوض منه أصلاً»[١٣] .

– يرى صاحب الكتاب أنَّ (لمّا) في قولهم: نشدتك الله لمّا فعلت، حرف إيجاب بمعنى(إلا)؛ إذ ذكر أنَّ (لمّا) لها ثلاثة مواضع: أن تكون نافية، وأن يقع الشيء بعدها لوقوع غيره، ثم ذكر الثالث، فقال: «والثالث: أن تقع بمعنى (إلا)، حكى سيبويه: نشدتك الله لمّا فعلت، أي: إلا فعلت»[١٤] .

ويرى الرماني أنها في هذا القول نافية، إذ يقول:

«وتقول: أقسمت عليك إلا فعلت، ولما فعلت، فالمعنى: لتفعلنَّ؛ لأنه دخله معنى الطلب، كأن قال: نشدتك إلا فعلت، والأصل فيه: إنْ لا، مفصولة على معنى: ألزمتك حرمة القسم في المأثم إنْ لم تفعل، وإن لا تفعل، وكذلك(لما) التي هي في النفي: لمّا يخرجْ زيدٌ، وصلحت في هذا؛ لأنها تكون

جواباً لقومٍ ينتظرون الخبر في قولهم : لما يجلس الحاكم، لقومٍ ينتظرون جلوسه، حتى إنه ليقول القائل: قد جلس الحاكم؟ فيقول له الآخر: لمّا، ويقف عليها؛ لقوة معناها في الجواب؛ لعلة ما ذكرت لك»[١٥] .

- يرى صاحب الكتاب أنَّ (قد) إذا دخلت على المضارع دلت على التوقع أو التقليل، إذ يقول:

«وإذا دخلت على المستقبل دلت على التوقع والتقليل، كقولك: قد يفعل، وقد يخرج ، أي : ذلك قليل منه، وقد تستعمل في معنى أن الأمر يجوز أن يقع ويجوز ألا يقع»[١٦] .

ولم يذكر الرماني سوى التقليل، إذ يقول :

«وقد يجوز أن تقول: قد يقوم، وقد يفعل كذا، إذا ذهبت به مذهب التقليل لما يفعله، فيؤذن التقليل لما تدخل عليه بالتقليل لما يقع منه»[١٧] .

- علّل صاحب الكتاب إهمال (سوف) مع اختصاصها بالفعل بأنها "صارت كأحد أجزائه بمنزلة لام المعرفة في الأسماء، ويدلك على ذلك قوله تعالى: ﴿**ولسوف يعطيك ربك فترضى**﴾ وهذه اللام إنما تدخل على الاسم والفعل المضارع، فلولا أنَّ (سوف) صارت كأحد حروف الفعل لما جاز أن تدخل عليها اللام"[١٨] .

ويرى الرماني أن في هذه العلّة دخلاً، إذ يقول:

«ثم سأل نفسه [يعني ابن السراج] عن (سوف)، فقال: هلا عملت إذ اختصت بالفعل؟ وأجاب عن هذا بأنها لم تعمل؛ لأنها صارت مع السين كجزء من الفعل، بمنزلة ما يزاد في حشو الفعل.

وهذا الاعتلال يدخل عليه أن تكون (أنْ) غير عاملة؛ لأنها مع الفعل بمنزلة اسمٍ واحدٍ، فإن قال: إنها لها حقّ الصدر؛ للعمل الذي قد وجب لها بعلة صحيحة؛ قيل له: فكذلك هذه الحروف لها حقّ الصدر؛ لاطرادها في كل فعل، خلاف ما يزاد في حشو الفعل.

فليس لهذا جوابٌ إلا أن يقال : لم يعتّد بقوة الاطراد فيه"[١٩].

٤ - الرماني في (شرح الكتاب) متأثر بالمنطق في المصطلح، والتعليل، والتفريع، وليس في (معاني الحروف) شيءٌ من ذلك.

من الأمثلة على ذلك :

قول الرماني عن (أم) المعادلة للهمزة :

«وأم المعادلة للألف في المرتبة الرابعة من مراتب السؤال، وذلك أن أول المرتبة لما لا ادعاء فيه، ويسمى سؤال الإنّية، كقولك: أزيدٌ في الدار؟ وهل عندك متاعٌ؟ فإذا قال: نعم؛ لزمه أن يبيِّن ما هو إذا سئل: ما ذلك المتاع؟ فإذا قال: بزٌّ؛ قيل له: أي البزّ هو؟ فلزم أن يأتي بتفصيل ما أجملته (ما)، فلهذا كان في المرتبة الثالثة، فإذا قال: كتان، لزم أن يجيب عن قسمه في قول السائل: أدبيقي... أم غير ذلك من الكتان؟ فهذا الرابع سؤال حَجْر، جوابه جزء منه؛ لأن ليس له أن يقول إلا: دبيقي بهذا اللفظ، أو يذكر أحد الشيئين على هذه الجهة.

وإنما جاز أن يكون في السؤال ادّعاءٌ؛ لأنه على جواب المجيب بني السؤال، وإلا فالأصل الذي لم يبن على جواب المجيب لا يجوز أن يكون فيه ادعاء، كقول القائل: هل زيدٌ في الدار؟ فلم يدّعِ في هذا شيئاً، وكذلك لو قال: هل للعالَم صانعٌ؟ لم يدّعِ في هذا شيئاً، وجوابه: نعم، أوْ لا، وليس لقائل أن يقول: فيه ادعاء؛ من أجل أن الصانع لا يكون إلا للصنع؛ لأنه إذا قال: لا، فقد أتى على هذا إن كان ممن يذهب إلى أنه ليس بصنع، أو كان ممن يذهب إلى أنه صنع لا صانع له. فقد بان مرتبة هذا السؤال وأنه سؤال لا ادعاء فيه، وهو أولٌ، لا سؤال قبله، وأن جوابه: نعم، أوْ لا، وهو سؤال حجر.

وسؤال الحجر: هو الذي يقتضي من المجيب تعيين واحدٍ من قسمة محصورة، وهو على وجهين: أحدهما مصرَّحٌ، والآخر مضمن.

فالمضمّن هو المدلول عليه من غير ذكر المطلوب بعينه، كالذي جوابه: نعم، أوْ لا.

والمصرح كالذي جوابه: زيد، أو عمرو، وصورة السؤال فيه: أزيد عندك أم عمرو؟ فكلّ هذا من سؤال الحجر.

وأما سؤال التفويض فما عدا هذا من السؤالات، كسؤال: ما هو؟ وأيٌّ هو؟

إلا أنّ (أيّاً) تقتضي تفصيل ما أجملته (ما) على ما بينا، وكذلك كم، وكيف، ومَنْ. كل هذا من سؤال التفويض"[٢٠] .

أثر المنطق ظاهر في هذا النص في الأمور الآتية:

أ - تقسيم السؤال إلى مراتب.

ب - المصطلح: سؤال الإنية، وسؤال الحجر، وسؤال التفويض[٢١]، والتصريح، والتضمين[٢٢].

جـ - التفريع، وافتراض الاعتراض والإجابة عنه.

أما صاحب (معاني الحروف) فكان حديثه عن (أم) المعادلة لهمزة الاستفهام واضحاً مختصراً، إذ يقول:

«تكون عديلةً لألف الاستفهام، وهي معها بمنزلة (أي)، وذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ والمعنى: أيهما عندك؟ والجواب يكون بالتعيين، وذلك أن تقول: زيد، إن كان عندك زيد، وعمرو، إن كان عندك عمرو»[٢٣] .

تحقيق نسبة الكتاب إلى المجاشعي:

المجاشعي هو عليّ بن فضّال بن عليّ بن غالب، يرجع نسبه إلى الفرزدق الشاعر التميمي الكبير.

تقلب في البلاد، فدخل مصر والشام وغزنة، ثم أقام ببغداد، ومات فيها سنة ٤٧٩هـ.

وله مصنفات في التفسير والنحو، منها الإكسير في علم التفسير، والإشارة إلى تحسين العبارة (مطبوع)، وشرح عيون الإعراب (مطبوع)[٢٤] .

ويحقّق نسبة (معاني الحروف) إليه دليلان:

الدليل الأول :

نصوصٌ وردت في كتب أخرى معزوة إلى المجاشعي، وهي في كتاب (معاني الحروف).

من تلك النصوص ما يأتي:

١ - قول أبي حيان عند حديثه عن لغات العرب في (ربٌ):

«وزعم أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي - وهو صاحب كتاب الهوامل والعوامل - أنّ فتح الراء في الجميع شاذّ، وأنّ أبا حاتم نقله بفتح الراء ، [وأنّ] تخفيف الباء مع فتحها ودون التاء ضرورة لا لغة ، واستدل على ذلك بأنّ كلّ حرفٍ على حرفين لا يكون إلا ساكن الثاني، نحو: هَلْ، وبَلْ.»[٢٥] .

والنّصّ في (معاني الحروف) على النحو الآتي:

"وأما قول أبي كبير:

أزُهَيْرَ إنْ يَشِبِ القذالُ فإنّـــه

رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ[٢٦]

فمن الضرورات، وليس بلغة - فالدليل على ذلك أنّ كلّ حرف على حرفين لا يكون إلا ساكن الثاني، نحو: هَلْ، وبَلْ، وما أشبه ذلك .

وحكى أبو حاتم فتح الراء في جميع ذلك، وهو شاذ"[٢٧].

إنّ الموازنة بين النّصين تدلُّ على أنّ أبا حيان نقل ما عزاه إلى ابن فضال المجاشعي من (معاني الحروف)، فهما يتفقان فيما يأتي:

١ - الحكم على فتح الراء بالشذوذ.

٢ - حكاية أبي حاتم.

٣ - الحكم على تخفيف الباء مع فتحها ودون التاء بأنه ضرورة .

٤ - الاستدلال على ذلك بأنّ كل حرف على حرفين لا يكون إلا ساكن الثاني.

٢ - قول أبي حيان الأندلسي:

«قال صاحب كتاب العوامل والهوامل: (لو) لا يليها إلا الفعل ظاهراً، أو مضمراً»[٢٨] .

وهذا النص بلفظه في (معاني الحروف)[29] .

وكتاب (العوامل والهوامل) - كما تقدم - لابن فضال المجاشعي، وهو في الحروف العاملة والمهملة.

٣ - قول السيوطي:

«قال ابن مجاشع في كتاب (معاني الحروف): الفرق بين: كرهت خروجك، وكرهت أن خرجت؛ أن الأول مصدر مؤقت؛ لأنه بيِّن فيه الوقت.»[30] .

والنص في (معاني الحروف) على النحو الآتي:

«والفرق بين: كرهت خروجك، وكرهت أن خرجت؛ أنَّ الأول مصدر غير مؤقت؛ لأنه ليس فيه الوقت»[31] .

ويلحظ أنَّ في نصِّ السيوطي سقطاً وتحريفاً:

أما السقط فموضعه قوله: «أنَّ الأول مصدرٌ مؤقت».

والصواب: مصدرٌ [غير] مؤقت.

وأما التحريف فموضعه قوله: «لأنَّه بينٌ فيه الوقت».

والصواب: لأنه ليس فيه الوقت.

وإنما لم يكن فيه الوقت؛ لأنَّ (خروجك) اسمٌ، ليس فيه دلالة على الزمن.

الدليل الثاني:

الموازنة بين كتاب (معاني الحروف) وكتاب (شرح عيون الإعراب):

(شرح عيون الإعراب) أحد كتب ابن فضّال المجاشعي الباقية، وقد حقِّق تحقيقات مختلفة، وهي:

الأول : تحقيق حنا جميل حداد ، وطبع في إربد - الأردن ، سنة ١٤٠٦هـ.

والثاني : تحقيق عبدالفتاح سليم، وطبع في القاهرة سنة ١٤٠٨هـ.

والثالث : تحقيق حسناء القنيعير (رسالة مكملة لمتطلبات درجة الماجستير)، وطبع في الرياض سنة ١٤١٣هـ.

إنَّ الموازنة بين هذا الكتاب وكتاب (معاني الحروف) تنبئ عن أن الكتابين صدرا عن منبع واحدٍ، وأبدعهما رجلٌ واحد ؛ إذ يتفقان في الأسلوب ، والآراء ، والشواهد، والأمثلة.

وبيان ذلك في الأمثلة الآتية :

الموضوع	شرح عيون الإعراب	معاني الحروف
الباء	لها أربعة مواضع : أحدهما : أن تكون للإضافة ، نحو قولك : مررت بزيد ، أضفت مرورك إلى زيد . والثاني : أن تكون للاستعانة ، نحو قولك : كتبت بالقلم ، وقطعت بالمدية . والثالث : أن تكون للوعاء بمنزلة (في) كقولك : كتبت[32] بمكة وأقمت بمصر . والرابع : أن تكون زائدة . فمن زيادتها مع الفاعل قوله تعالى : ﴿وكفى بالله شهيداً﴾ أي : وكفى الله . وهذا من المستعمل، وأما الشاذ فنحو قول الشاعر:	والباء تأتي على وجوه ، من ذلك : أن تكون للإضافة، نحو قولك : مررت بزيدٍ ، أضفت المرور بالباء إلى زيد . وتكون للاستعانة ، كقولك : كتبت بالقلم ، وقطعت بالدية . وتكون للظرف ، كقولك : أقمت بمكة ، وكنت بالبصرة. وتكون زائدة ، وإن كانت كذلك كانت لها مواضع : أحدها : أن تدخل على الفاعل ، كقوله تعالى : ﴿كفى بالله شهيداً﴾ ، والمعنى : كفى الله . وقد دخلت على الفاعل في غير هذا الموضع ، وهو

الموضوع	شرح عيون الإعراب	معاني الحروف
	ألم يأتيك والأنباء تنمي **بما لاقت لبون بني زياد** يريد : ألم يأتيك ما لاقت ومن زيادتها مع المفعول قوله تعالى : ﴿ **ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة** ﴾ أي : ولا تلقوا أيديكم . ومن زيادتها مع المبتدأ قول الشاعر : **بحسبك في القوم أن تعلموا** **بأنك فيهم غنيٌّ مضرّ** وأما زيادتها مع الخبر فنحو قوله تعالى ﴿ **جزاء سيئة بمثلها** ﴾ أي : جزاء سيئة مثلها، كما قال في موضع آخر ﴿ **وجزاء سيئة مثلها** ﴾ وهو قول أبي الحسن [٣٣] .	شاذ ، وذلك قوله : **ألم يأتيك والأنباء تنمي** **بما لاقت لبون بني زياد** والمعنى : ما لاقت ، والباء زائدة . ومما دخلت فيه الباء على المفعول قوله تعالى : ﴿ **ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة** ﴾ والمعنى : ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة . وزيدت في المبتدأ ، نحو قولك : بحسبك زيد ، والمعنى : حسبك . وزيدت في خبر المبتدأ ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ **وجزاء سيئة بمثلها** ﴾ والمعنى : فجزاء سيئة مثلها . وهو قول أبي الحسن [٣٤] .
التاء	حكمها أن تدخل على اسم الله خاصة فقط ، وفيها معنى التعجب ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ **وتالله لأكيدن أصنامكم** ﴾ . وأما أصلها فإنها منقلبة عن الواو ، والواو منقلبة عن الباء ، فصارت التاء بدلاً من بدل؛ فلهذا قلّ تصرفها وخُصّت بأشهر الأسماء . ونظير ذلك قولهم : زيدٌ من آل فلان ، ولا يجوز : من آل المدينة ؛ لأن الألف منقلبة عن همزة والهمزة منقلبة عن هاء ، فلماء كانت بدلاً من بدل قلّ تصرفها ، وخُصَّت بالأعرف الأشهر [٣٥] .	من العوامل إلا أنها لا تعمل إلا في اسم الله تعالى في القسم نحو : تالله لأخرجن ، وفيها معنى التعجب ، قال الله تعالى : ﴿ **وتالله لأكيدن أصنامكم** ﴾ . وإنما لم تعمل إلا في اسم الله عز وجل ؛ لأنها بدل من بدل . ومثله : آل أفلاطون [كذا] والأصل : أهل ، فقالوا : القراء آل الله ، وقريش آل الله ، وقالوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، ولم يقولوا : آل المدينة، ولا آل البلد ، وما أشبهه ؛ لما تقدم [٣٦] .
الكاف	أن لها موضعين : أحدهما أن تكون اسماً والثاني أن تكون حرفاً . فإذا كانت اسماً كانت على ضربين : أحدهما أن تكون غير وصف ، نحو قول الأعشى:	وهي تجر ما بعدها ، وتكون اسماً وحرفاً . ومن كونها اسماً قول الأعشى :

الموضوع	شرح عيون الإعراب	معاني الحروف
	أتنتهون ولن ينهي ذوي شطط **كالطَّعن يذهب فيه الزيت والفُتُلُ** فالكاف هاهنا فاعلة . وقال آخر : **فجئنا بكابن الماء يجنب وسطنا** **تصوَّب فيه العينُ طوراً طوراً وترتقي** والثاني : أن تكون وصفاً ، كقولك : مررت برجلٍ كعمرو . وإذا كانت حرفاً جاءت على ضربين : أحدهما أن تكون غير زائدة ، وذلك قولك : مررت بالذي كزيد.. ولا يجوز أن تكون هاهنا اسماً ؛ لأن لا يصلح : مررت بالذي مثل زيد ، وتصحيح المسألة: مررت بالذي هو مثل زيد . والثاني : أن تكون زائدة ، نحو قول رؤبة : **لواحق الأقراب فيها كالمقَقْ** أي : فيها مققٌ ، والمقق : الطول (٣٧) .	**أتنتهون ...** فالكاف هاهنا في موضع رفع ؛ لأنها فاعلة . ومن كونها اسماً قول امرئ القيس : **ورحنا بكابن الماء ...** فمثال كونها اسماً : مررت برجلٍ كعمرو ، فموضعها هاهنا جر ؛ لأنها وصف لرجل . وأما كونها حرفاً فنحو قولك : مررت بالذي كزيد . فالكاف هاهنا حرف ، ولولا ذلك لم يجز أن تكون صلة للذي ؛ ألا ترى أنه لا يجوز : مررت بالذي مثل عمرو ، حتى تقول : مررت بالذي هو مثل عمرو . ومن زيادتها : **لواحق الأقراب ...** أي : فيها مقق ، أي : طول (٣٨) .
الواو	لها ستة مواضع : أحدهما : أن تكون جامعة عاطفة ، ولا دلالة فيها على الأول منهما ، نحو قولك : قام زيدٌ وعمروٌ ، ومما يدلك على أنها لا ترتب السماع والقياس والاستعمال ، فمن السماع قوله سبحانه وتعالى: ﴿فكيف كان عذابي ونذر﴾ والعذاب بعد النذر بدليل قوله تعالى : ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً﴾. ... ومنه قول حسان : **بهاليلُ منهم جعفرٌ وابن أمه** **عليٌّ ومنهم أحمد المتخيَّرُ** والثاني : أن تكون جامعة غير عاطفة ، وهي التي	ولها معان : منها أن تكون عاطفة جامعة ، كقولك : قام زيدٌ وعمروٌ ، يحتمل أن يقوم كل واحدٍ منهما قبل صاحبه ، ويحتمل أن يقوما معاً ... يدلك على ذلك قوله تعالى : ﴿فكيف كان عذاب ونذر﴾ . والنذر قبل العذاب بدلالة قوله : ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً﴾ ، وقال حسان : **بهاليلُ ...** ويجوز أن تكون جامعة غير عاطفة وذلك نحو قولك :

الموضوع	شرح عيون الإعراب	معاني الحروف
	تسمى واو (مع) ، وقد فسرناها فيما تقدم . [وقال فيما تقدم : وكان أبو الحسن الأخفش يذهب إلى انتصاب المفعول معه انتصاب الظرف..] (٣٩) . والثالث : أن تكون بدلاً من باء القسم . والرابع : أن تكون خلفاً من ربّ ، وقد فسرناها فيما سلف .	استوى الماء والخشبة . وكان أبو الحسن الأخفش يذهب إلى أنَّ ما بعد الواو ينتصب انتصاب (مع) ... ويكون قسماً نحو قولك : والله لأخرجن ، وهي بدلٌ من الباء .
	[وقال فيما سلف : إن أبا العباس المبرد كان يذهب إلى أن الواو هي الجارة بنفسها، وذهب الجمهور من النحويين إلى أن رب بعدها مقدرة ، وهي الجارة ، واستدلوا على ذلك بأنهم قد جروا بعد بلْ وبعد الفاء ، وذلك نحو قوله : **بل جوزتيها كظهر الجحفتْ** ... ولا أحد يقول : إن بلْ والفاء يجران . وقد جاء الجر على إضمار ربّ من غير عوض ، قال الشاعر : **رسمِ دارٍ وقفت في طلله ...**] (٤٠)	والجر برب المضمرة ، وقال أبو العباس : الجر بالواو التي هي عوض من ربٍّ ، ويدل على فساده مجيء الجر على إضمار ربّ ، ولا عوض منها ، وذلك نحو قوله : **رسم دارٍ ...** وقد جاء الجر مع بلْ ، وذلك نحو قوله : **بـل جوزتيها ...** ولا يقول أحد : بلْ يجرّ
	والخامس : أن تكون حرفاً من حروف الابتداء وذلك نحو قوله ، تعالى : ﴿ **يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم** ﴾ وسيبويه يقدرها بإذ. والسادس : أن تكون زائدة نحو قولك : كنت ولا شيء ، وعلى هذا حمل بعض النحويين قوله تعالى: ﴿ **فلما أسلما وتله للجبين ناديناه** ﴾ وكذلك ﴿ **حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها** ﴾ ، ومثله : **فلما أجزنا ساحة الحيِّ وانتحى** **بنا بطن حقف ذي حقاف عقنقل** (٤١)	ويكون حالاً ... قال الله تعالى : ﴿ **يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم** ﴾ وكان سيبويه يمثلها بإذ... وتكون زائدة نحو قولك : كنت ولا شيء لك ، واختلف العلماء في قوله : ﴿ **حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها** ﴾ فذهب المبرد إلى أن الواو زائدة ، والتقدير: حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها لم وأنشد: **فلما أجزنا ...** (٤٢)

الموضوع	شرح عيون الإعراب	معاني الحروف
أم	تكون معادلة لألف الاستفهام ، وتكون معها بمنزلة (أيّ) ، وذلك نحو قولك : أزيدٌ عندك أم عمرو ؟ والمعنى : أيهما عندك ؟ ... والجواب أن يعيِّن الذي عندك باسمه .	تكون عديلة لألف الاستفهام ، وهي معها بمنزلة (أيّ) ، وذلك قولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ والمعنى : أيهما عندك ؟ والجواب يكون بالتعيين ، وذلك أن تقول : زيد ، إن كان عندك زيد ، وعمرو ، إن عندك عمرو .
	تكون منقطعة ، وذلك على ضربين : أحدهما في الاستفهام ، والثاني في الخبر ، فمثال الأول : أزيد عندك أم عندك عمرو ؟ وكأنك استفهمت عن عمرو ، والنحويون يقدرون على معنى : بل أعندك عمرو .	وتكون قطعاً يقدر ببل مع الهمزة : وذلك نحو قولك : أزيدٌ عندك أم عمرو ؟ والمعنى : بل أعندك عمرو ...
	ومثاله في الثاني قول العرب : إنها لإبل أم شاء ، كأنه قال : إنها لإبل ، متحققاً ، ثم اعترضه شك، فقال : أم شاء ، والمعنى : بل شاء .	وقد يأتي في الخبر ، وذلك نحو قول العرب : إنها لإبل أم شاء ، وذلك أنه رأى أشباحاً فقال : إنها لإبل ، متيقناً ، ثم بان له أنها ليست بإبل ، فأضرب عن ذلك فقال : أم شاء ، على معنى : بل هي شاء .
	وقد تأتي (أم) في معنى (أل) للتعريف، نحو قوله: **ذاك خليلي وذو يعاتبني** **يرمي ورائي بامسهم وامسلمه** وفي الحديث : ليس من امبر امصيام في امسفر. أي : ليس من البر الصيام في السفر ... ويروى عن أبي هريرة أنه قال حين حوصر عثمان رضي الله عنه : طاب امضرب وحل امقتال ، يريد : طاب الضرب وحلّ القتال [٤٣].	وتأتي للتعريف ، وهي لغة هذيل ، يقولون : جاءني إمرجل ... قال الشاعر : ذاك خليلي ... وفي الحديث : ليس من إمبر إمصيام في إمسفر . يريد : ليس من البر الصيام في السفر ... ومن كلام أبي هريرة لما حوصر عثمان : طاب إمضرب وحل القتال [٤٤] .
أو	لها أربعة مواضع : أحدها أن تكون شكاً نحو قولك : أكلت خبزاً أو تمراً ..	وهي من الحروف الهوامل ، وذلك نحو قولك : أكلت خبزاً أو تمراً .
	والثاني أن تكون تخييراً كقولك : تزوج هنداً أو ابنتها . أي : أنت مخير في إحداهما ، وليس لك الجمع بينهما .	وتكون تخييراً ، وذلك نحو قولك : تزوج هنداً أو ابنتها ، خيرية بينهما ، ولا يجوز أن يجمعهما .

معاني الحروف	شرح عيون الإعراب	الموضوع
وتكون إباحة ، وذلك نحو قولك : جالس الحسن أو ابن سيرين ... وتضمر مع أو (أنْ) ، وذلك إذا كان معناها معنى : حتى [٤٦] . فأما قول الفرزدق : **فأصبحوا ...** ففيه ثلاثة أقوال : أحدهما : أنه شاذ كشذوذ قولهم : ملحفة جديدة . قال سيبويه : ورب شيء هكذا ، يعني في القلة والشذوذ . والثاني : أن الفرزدق وهو تميمي أراد أن يستعمل لغة أهل الحجاز فغلط ، فظن أنهم يعملون (ما) مع تقديم الخبر كما يعملونها مع التأخير . والثالث : أن بشراً ترفع بالابتداء وخبره محذوف . والمعنى : إذ ما في الأرض مثلهم بشر ، ونصب (مثلهم) على الحال ، وكان قبل ذلك وصفاً لبشر ، فلما قَدِّم نصب[٤٨] .	والثالث : أن تكون إباحة ، كقولك : جالس الحسن أو ابن سيرين . والرابع : أن يضمر بعدها (أن) وتكون في معنى: إلا أن [٤٥] . فأما قول الفرزدق : **فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم** **إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر** ففيه ثلاثة أقوال : أحدهما : أنه أراد أن يستعمل لغة أهل الحجاز ، وهو تميمي فظن أنهم يعملون (ما) في الخبر مقدَّماً فغلط . والثاني : أنه شاذ كشذوذ : ملحفة جديدة ، قال سيبويه : ورب شيءٍ كذا . والثالث : أن (مثلهم) ينتصب على الحال ، وخبر المبتدأ محذوف ، أي : وإذ ما في الأرض مثلهم بشر ، وكان (مثلهم) وصفاً لبشر ، فلما قُدِّم نصب[٤٧] .	ما
تكون اسماً وفعلاً وحرفاً : فما جاءت فيه اسماً قولهم : جئت من عليه ، أي : فوقه ... وقال الآخر : **غدت من عليه ...** فأما كونها فعلاً فنحو قولك : علا زيد الخيل، قال الله تعالى : ﴿إن فرعون علا في الأرض﴾ ، وقال طرفة : **وعلا الخيل دماءً كالشَّقر**	لها ثلاثة مواضع : أحدها : أن تكون اسماً في معنى (فوق) ، وذلك نحو قولك : جئت من عليه ، أي : من فوقه ، قال ابن الطثرية : **غدت من عليه ينفض الطل بعدما** **رأت حاجب الشمس اعتلى وترفعا** والثاني : أن تكون فعلاً ماضياً، ومن قوله تعالى: ﴿إن فرعون علا في الأرض﴾ ، ومن قول طرفة : **وعلا الخيل دماءً كالشَّقِرْ**	على

الموضوع	شرح عيون الإعراب	معاني الحروف
حاشا	والثالث : أن تكون حرفاً ، ومعناها الاستعلاء ، نحو قولك : جلست على الكرسي ، هذا الأصل ، ثم قد يتسع فيها نحو قولك : فلانٌ أميرٌ علينا ، ومررت على فلان ، كأنك قلت : على موضعٍ فيه فلان[٤٩]. وكان أبو العباس يسوّي بين حاشا وخلا ، ويجعلهما فعلين ؛ لأنك تقول : حاشى يحاشي ، وخلا يخلو ، قال النابغة : **ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه** **ولا أحاشي من الأقوام من أحد** ومن حجة من جعل (حاشا) حرفاً أن يقول : هذا إنما اشتق من الحرف ، كما قالوا : سألتك حاجة فلوليت لي ، أي : قلت لي : لولا ، ومثل ذلك ، هلّل وحولق وبسمل[٥١].	وإذا كانت حرفاً كانت من الحروف العوامل ، وعملها الجر ، ومعناها الاستعلاء ، نحو : جلست على الكرسي ... ثم تجرى مجرى المثل ، فيقال : على زيد دينٌ ، ومررت على زيدٍ ، وقد قيل تقديره : مررت على موضع زيد [٥٠] ... وذهب أبو العباس إلى أنها فعل تنصب ما بعدها .. واستدل على ذلك بقولهم : حاشى يحاشي ، وأنشد النابغة [٥٢] : **ولا أرى فاعلاً ...** ولا دليل في هذا ؛ لأنه يجوز أن يكون هذا الفعل مشتقاً من الحرف كما اشتق نحو : هلّلت من : لا إله إلا الله ، وسبّحت من : سبحان الله ...[٥٣] .

هذه نصوصٌ من الكتابين تكاد تتفق في الأسلوب، والأمثلة، والشواهد، والآراء، والعلل.

وثمّ أمثلة أخر، منها: الحديث عن حتى، ومذ ومنذ.

على أن الكتابين انفردا - فيما أعلم - بالاستشهاد بقول ساعدة بن جؤية:

ولا أقيم بدار الهون إنّ ولا
آتي إلى الغدر أخشى دون الخمجا[٥٤]

ووجه الاستشهاد: ورود (إنّ) بمعنى: أجل.

تحقيق اسم الكتاب:

ورد الكتاب في كتب النحو باسمين:

الأول: العوامل والهوامل، أو الهوامل والعوامل، ذكره أبو حيان الأندلسي في كتبه: التذييل والتكميل، والارتشاف، والتذكرة[٥٥] .

والثاني: معاني الحروف، ذكره السيوطي في كتابه: الأشباه والنظائر[٥٦] .

وكلا الاسمين صادقان على مضمون الكتاب؛ إذ موضوعه معاني الحروف وإعمالها وإهمالها.

ولكن يرجّح الأول ما يأتي:

١ - أنّ كتب التراجم لم تذكر لابن فضال المجاشعي في موضوع الكتاب سوى كتابين: أحدهما: العوامل والهوامل.

والآخر: شرح معاني الحروف للرماني.

وليس في الكتاب ما يدلُّ على أنّه شرح لكتاب.

٢ - أنّ المصنف يبدأ حديثه عن الحرف ببيان إعماله وإهماله، وفي هذا دلالة على أنه الغرض الأول من تصنيف الكتاب.

أثر نسبة الكتاب إلى الرماني في بعض أعمال المعاصرين:

نُشر الكتاب قبل أكثر من عشرين سنة منسوباً إلى أبي الحسن الرماني، ولم ينشر قبله للرماني في النحو كتابٌ أوسع منه، فظل الباحثون يرجعون إليه لتوثيق آراء الرماني، والحكم على منهجه في النحو.

وسأكتفي بمثالين يكشفان عن أثر هذه النسبة، ويدلان على ما وراءهما، وهما:

١ - كتاب (أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو) لعبد الفتاح إسماعيل شلبي، والكتاب رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم نوقشت سنة ١٩٥٧م.

٢ - كتاب (الجملة الشرطية عند النحاة العرب) لإبراهيم الشمسان، والكتاب رسالة ماجستير بكلية الآداب في جامعة القاهرة، نوقشت سنة ١٩٧٩م.

فأما الكتاب الأول:

فقد كتب مؤلفه مبحثاً للمقارنة بين الفارسي والرماني، بنى أحكامه فيه على كتاب (معاني الحروف)، ولم يقف على (شرح كتاب سيبويه) للرماني، وهو أوسع كتبه النحوية، وأصدقها على منهجه النحوي.

إذن بنى شلبي كلامه في هذا المبحث على خطأ؛ لما بينتُ قبلُ، فجاءت أحكامه - لا مناص - وفق ما بنيت عليه، وحسبه الاجتهاد.

وفيما يأتي وقفاتٌ عند بعض ما كتبه ينجلي فيها ما وقع فيه من أخطاء:

الوقفة الأولى:

صدر المؤلف كلامه بقول الفارسي: «لو كان النحو ما يقوله الرماني لم يكن معنا منه شيء ولو كان النحو ما نقوله لم يكن معه منه شيء».

فذكر أن الباحثين يفسِّرونها على أنها تصوير لمنهج الرماني في النحو، وأنه كان يمزج نحوه بالمنطق.

ثم قال كلاماً طويلاً، لم يبق فيه ولم يذر، فاتهم كثيراً من كتب التراجم بأنها تتسم بنزعات مذهبية، أو تتلون بألوان حزبية، تغطي الحقيقة فتخفيها، وتزيل معالمها أمام الدارسين، ووصف السيوطي بجهل تطور الزمن، وشيوع الفلسفة والمنطق في عصر الرماني والفارسي، أو تجاهله، وهذه دعوى عريضة، أنى له إثباتها؟

ثم اعترف بأن الرماني في (النكت) كان يمزج كلامه بالمنطق، واستدرك قائلاً: «ولكن موضوع (النكت) غير نحوي».

ثم علَّل تفسير من قبله لعبارة الرماني بأن الرماني اتصل دراسة بأبي حيان التوحيدي.

ثم ذكر أن الفارسي لم يرد أن الرماني قد مزج النحو بالمنطق، واستدل على ذلك بأن الفارسيَّ نفسه من أصحاب المنطق في النحو إلى حدٍّ كبير.

وانتهى إلى أن الفارسي أخرج عبارته مخرج قوله تعالى: ﴿ **وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين** ﴾.

هذه خلاصة ما كتبه المؤلف في أربع صفحات[٥٧] .

وسأناقش بعض ما قرره، متجاوزاً جرأته على كتب التراجم والسيوطي:

أ - تجاهل شلبي قول بعض أهل القرن الرابع: «النحويون في زماننا ثلاثة: واحدٌ لا يفهم كلامه، وهو الرماني، وواحدٌ يفهم بعض كلامه، وهو أبو علي الفارسي، وواحدٌ يفهم جميع كلامه بلا أستاذ، وهو السيرافي»[٥٨] .

وهذا كلام من ليس بينه وبين الرماني خصومة.

ب - ذكر شلبي أن الذي ألصق هذا التفسير بعبارة الفارسي هو أنّ الرماني اتصل بأبي حيان التوحيدي، وأحال إلى (النكت) للرماني.

وأقول: كتاب (النكت) للرماني في إعجاز القرآن،

وهو مطبوع بتحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام.

وقد قرأته، وما وجدت فيه ذكراً لأبي حيان التوحيدي.

ولست أدري لِمَ تمسك شلبي بأبي حيان، وهو تلميذ الرماني[٥٩]، وترك شيخ الرماني المتكلم الكبير أبا بكر أحمد بن علي الإخشيد[٦٠] .

جـ - تفسير شلبي لعبارة الفارسي - فيما أرى - لا ينقض تفسير من قبله، والجمع بينهما أن الفارسي لم يعدّ الرماني شيئاً في النحو؛ لأنه أفسده بالمنطق.

الوقفة الثانية:

ساق عبدالفتاح شلبي دليله على أن الرماني لم يمزج النحو بالمنطق، فقال: «للرماني مخطوط بمعهد إحياء المخطوطات العربية مصور من مكتبة البديري بالقدس .. قرأت هذا الكتاب، فوجدت الرماني يخالف المنطق، ويتجنبه شكلاً وموضوعاً».

وقال أيضاً: «تقرأ كتاب الحروف فلا تشم ريح المنطق، ولا تكاد تجد ظلاً للفلسفة، فيه اللهم إلا أضواء خافتات»[٦١].

وقد علمت أنّ الكتاب ليس للرماني، إذن سقط الدليل، وسقطت كلفة القول مع صاحبه.

وأوردت قبلاً نصّاً من (شرح الكتاب) فيه دلالة واضحة على تأثر الرماني بالمنطق، وأورد - هنا - نصاً آخر من أول الشرح يؤكد ما قلته:

يقول الرماني بعد إيراده تعليل الأخفش لامتناع جر الأفعال: «فينبغي أن يقدم لتفسير هذا ما يبين عنه، وهو: أن الدلالة على وجهين: دلالة تصريح، ودلالة تضمين.

فدلالة التصريح: هي التي يوضع فيها اللفظ لمعنى لينبئ عنه من جهة الوضع.

ودلالة التضمين: هي التي تنبئ عن المعنى من جهة انعقاده بمعنى آخر، لا من جهة الوضع.

مثال ذلك: دلالة (ضارب) على نفس الضارب من جهة الوضع؛ لينبيء عنه على طريق العلامة الموضوعة له، ويدلّ على المضروب ليس من هذه الجهة، ولكن من جهة انعقاد معنى (الضارب) به من حيث لا يصح إلا به، فيختلف الحكم في هذين المعنيين من اختلاف وجه الدلالة؛ إذ كانت إحداهما من جهة وضع اللفظ، والأخرى من جهة انعقاد المعنى بمعنى غيره.

ولدلالة التصريح عشرة أحكام لا تجري على دلالة التضمين، والعلة في جميعها واحدة، وهو: أنَّه لا يضاف إلى المعنى في دلالة التضمين، ولا يثنى ، ولا يجمع، ولا يكون فاعلاً؛ ولا مفعولاً، ولا معرّفاً بالألف واللام، ولا مخبراً عنه، ولا موصوفاً، ولا مصغّراً، ولا منسوباً إليه، وكل ذلك ظاهر في معاملة (الضارب).

فإذا أضفت فقلت: غلام الضارب؛ فلم تضف إلى المضروب، وكذلك إذا ثنيت فقلت: الضاربان، أو جمعت فقلت: الضاربون، أو جعلته فاعلاً فقلت: جاءني الضارب، ومفعولاً في قولك: ذممت الضارب، أو معرّفاً في قولك: الضارب، أو مخبراً عنه قولك: الضارب من شأنه كذا وكذا، أو موصوفاً في قولك: الضارب المذموم، أو مصغراً في قولك:أو ضويرب، أو منسوباً إليه في قولك: ضاربيّ.

فكل هذه المعاني لا ترجع إلى المضروب، وإن دل (ضارب) عليه.

ثم نظرنا في دلالة الفعل، فإذا هي لا تخلو من تصريح فقط، أو تضمين فقط، أو تصريح وتضمين، فالتصريح نحو: زيد، والتصريح والتضمين نحو: ضارب، والتضمين فقط: فلكل فعل؛ لأن دلالته من جهة انعقاده بمعنى المصدر، وهو لا يصرح بمعنى المصدر، فصار على دلالة التضمين؛ من أجل أن المعنى منعقد بمعنى المصدر لم يوضع لينبئ عنه هذا اللفظ من جهة الوضع، ولكن من جهة انعقاد المعنى.

فلما كان الفعل على دلالة التضمين لم يصلح فيه واحدة من الأحكام العشرة التي امتنعت في (ضارب) أن تجري على معنى التضمين؛ فالفعل لا يضاف إليه، ولا يخبر عنه، ولا يثنى ولا يجمع، ولا يجوز فيه شيء من تلك الأحكام، والعلة واحدة؛ ولهذا قال الأخفش: لأن الأفعال أدلة ؛ بمعنى: أنها تدل دلالة التضمين، وما كان على دلالة التضمين فلا يصلح أن يخبر عنه، فيقال: هو الشيء بعينه، ويصلح في (زيد) أن يقال: هو الشيء بعينه، وإنما يضاف إلى ما يصلح فيه هذا لا إلى ما لا يصلح فيه؛ لأن دلالة التضمين لا يُعتّد بها في تصاريف الكلام، وإن كان يُعمل عليها في الاعتقاد.»[٦٢] .

أثر المنطق ظاهرٌ - كما ترى - في كل كلمة من هذا النّص، ودلالة التصريح والتضمين من أنواع الدلالة عند أهل المنطق، ويصدرون بها كتبهم[٦٣] .

الوقفة الثالثة :

لما انتهى من حكمه الأول أورد حكمه الثاني - وما زال معتمداً (معاني الحروف) - فقال: «الرماني يقصر في التعليل، فالرماني إذا علل قصر» ثم ساق نصوصاً من (معاني الحروف) إلى أن قال: «فضعف الرماني فيما يورد من حجج وتعليل بادٍ لا مواربة فيه، وقد ظلت الفكرة عن ضعفه النحوي حتى عصر متأخر، فقد ناقشه ابن هشام في واو الثمانية، ثم قرر أن هذه الواو أثبتها - كذلك - جماعة من النحويين الضعفاء كابن خالويه»[٦٤] .

هنا مأخذان :

الأول : الحكم بتقصير الرماني في التعليل، وقد علمت بطلان دليله.

وبقي إثبات خلافه :

فأقول: عني الرماني في (شرح الكتاب) بالعلة، ولا يكاد يورد حكماً إلا مذيلاً بعلته، من ذلك قوله: "وقال الخليل في (لن): أصلها: لا أنْ، ولكنها حذفت، ووجد هذا القول أنه لمّا كان ينبغي تقليل الأصول، وتكثير الفروع؛ لتضبط الأصول، وتنعقد في النفس على أمكن ما يكون، وتقتضي فروعها، فتغني بحفظها عن حفظ فروعها؛ راعى هنا الأصل، فوجد (لن) يتوجه فيها أن ترجع إلى (أن) كما ترجع الحروف المضمنّة بمعنى (أن) ، فردّها إليها؛ لهذه العلة.

وخالفه في ذلك سيبويه، ووجه خلافه أنه يُلزمه الامتناع من جواز: أما زيداً فلن أضرب، كما يمتنع من جواز: أما زيداً فلا الضرب له؛ لأنه لا يتقدم معمول الصلة على الموصول.

ولا بّد للخليل من أن يروم الانفصال من هذا بأن (لن) لما كثرت حتى صارت بمنزلة حرف واحد؛ عوملت معاملة : لم.

والصواب قول سيبويه؛ لأنه - وإن روعي الأصل الذي بنى عليه الخليل - فإنه لا يصلح أن يحمل عليه بالتعسف إذا توجه طريق لا تعسف فيه، وفي الحمل على (لا أن) تعسف بكثرة الحذف؛ إذ حذفت الألف والهمزة، وبتقديم معمول الصلة على وجهٍ لابدّ من أن يُرجع فيه إلى أنّ (لن) بمنزلة (لم) في الاستعمال، فيصير من أجل هذا حمل (لن) على (لا أن) تعسفاً لا يجوز.»[٦٥] .

ومنه قوله: "وتقول: إنْ أتيتني آتيك، فيجوز على وجهين: حذف الفاء، بتقدير: فأنا آتيك، فهذا جائز بإجماع، والوجه الآخر: على التقديم في: آتيك إن أتيتني، فهذا يجوز عند سيبويه، ولا يجوز عند أبي العباس وابن السراج، لأن الكلام إذا وقع في موقعه؛ لم يجز أن ينوى به غير موقعه.

والذي عندي في ذلك أن حذف الفاء أقوى؛ لتوجهه في مواضع قد جاء في الشعر الفصيح لا يصلح فيه التقديم.

والذي ذكره سيبويه يجوزُ؛ لأن الكلام يقتضيه في مثل قوله: والمرء ذئبٌ عند الرُّشا إن يلقها، وتكون إجازته في الموضع الذي لم يتقدم ما يقتضيه توطئة لهذا الموقع، مع أنه إذا كان لابد من تغيير بحذف أن يُنوى في الفعل

التقديم؛ لتستقيم بنية الكلام كما لابد معه أن ينوى حذف الفاء؛ ليستقيم الكلام، ولو استقام من غير حذفٍ ولا تقديم؛ لم يجز واحدٌ منهما، فبازى قولهم: ليس يجوز أن ينوى بالكلام الذي وقع موقعه غيرُ موقعه؛ ليس يجوز - أيضاً - أن ينوى بالكلام حذف حرفٍ منه إذا كان تامّاً، فإن قال: ليس بتامٍّ إذا احتاج إلى الحرف؛ قيل له: وليس في موقعه إذا اقتضى الرفعُ التقديم فيه، ولا هو جوابٌ، وإن دلَّ على معنى الجواب كما يدل: آتيك إن أتيتني»(٦٦) .

فهذان مثالان يدلان على أن الرماني لم يقصِّر في التعليل، وإن لم يبلغ منزلة أبي علي الفارسي في هذه البابة.

والمأخذ الثاني: قوله: «وقد ظلت الفكرة عن ضعفه النحوي حتى عصر متأخر، فقد ناقشه ابن هشام في واو الثمانية»، وأحال إلى المغني.

أقول : لقد قرأت ما كتبه ابن هشام عن واو الثمانية فلم أجد فيه ذكراً للرماني(٦٧) .

الوقفة الرابعة :

قال شلبي : «هناك ما يفسّر العلاقة بين الرماني وأبي علي، ذلك أن الرماني يستشهد في كتابه (الحروف) بتلاميذ أبي علي... ولكنه لا يستشهد بأبي علي مطلقاً»(٦٨).

ويعني بتلاميذ أبيْ علي ابن جني والربعي.

قلت: قد عرفتَ أن الكتاب ليس للرماني، وكان المنتظر أن يكون ورود ابن جني والربعي في الكتاب باباً للشك في نسبته إلى الرماني، ولكن ذلك فات المؤلف ، غفر الله له.

الوقفة الخامسة :

قال شلبي : «وأورد صاحب المغني رأي الفارسي في (ماذا) من قول الشاعر:

دعي ماذا علمت سأتّقيه ولكن بالمغيب نبِّئيني

وأنها نكرة بمعنى : شيء ، ولم يورد الرماني شيئاً من ذلك»(٦٩) .

قلت: لقد تحدث الرماني عن (ماذا) في البيت في (شرح الكتاب)، فقال:

«فالَّذي لا يصلح في هذا، لأن (دعي) لا يعلَّق كما لا يعلَّق: اضربي، فإنما هو بمنزلة قولك: اضربي أيَّ رجلٍ جاءك، ودعي أيَّ شيءٍ علمت، على أنَّ (أيّ) موصولة يعمل فيها ما قبلها، وليست استفهاماً معلقة؛ لأنَّ (دعي) من الأفعال التي لا تعلَّق»(٧٠) .

هذا عن الكتاب الأول، أما الكتاب الثاني (الجملة الشرطية عند النحاة العرب) لإبراهيم الشمسان فأثر نسبة الكتاب إلى الرماني فيه بادٍ في موضعين:

أحدهما: قوله: "فمن الكتب ما يوسع مفهوم الحرف، فيدخل بين ما يدرسه بعض الأدوات الأسماء ومنها ما يضيق معنى الحرف، فيستبعد الأدوات، ومنها ما يدرس الأدوات دون اعتبار لحالتها الصرفية.

أقدم ما نجده من كتب هذا النوع كتاب (معاني الحروف) للرماني..."(٧١) .

في هذا النص نظر من وجهين:

الأول: أن الكتاب ليس للرماني، كما علمت، وإنما هو للمجاشعي (ت٤٧٩هـ).

والثاني : أن لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٤٠هـ) كتاباً في (حروف المعاني) توسع فيه ، وقد حقق مرتين؛ حققه حسن شاذلي فرهود ، وحققه علي توفيق الحمد.

والآخر: قوله: «أما الأدوات فإنه [أي الرماني] يطلق عليها حروف الجزاء، وحروف الشرط،(٧٢) وقد اقتصر على استخدام الأول في (شرح كتاب سيبويه)، ولكن الثاني ورد في كتابه (معاني الحروف)».

وقد عرفت أن (معاني الحروف) ليس للرماني ، وهذا يعني أنه يطلق على أدوات الشرط (حروف الجزاء) فقط.

الهوامش

١- مجلة جامعة الإمام ع١٩ ، ص٢٩١هـ ٤٩٣.

٢- نزهة الألباء ٢٣٤، معجم الأدباء ٧٥/١٤، الوافي بالوفيات ٣٧٣/٢١، البغية ١٨١/٢.

٣- معاني الحروف ٧٨.

٤- المصدر السابق ٥٩.

٥- نزهة الألباء ٢٣٤، معجم الأدباء ٧٤/١٤ - ٧٥.

٦- بقية الخاطريات ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج٣، م٦٧، ص٤٥٨.

٧- معاني الحروف٧٨ .

٨- التبصرة والتذكرة ١٣٥/١.

٩- المصدر السابق ١٣٢/١.

١٠- معاني الحروف ٨١ ، شرح عيون الإعراب ١١٣ - ١١٤.

١١- شرح الكتاب ٣٤٣/١: العريفي .

١٢- معاني الحروف ٦١.

١٣- شرح الكتاب ٧٩٦/٣ العريفي .

١٤- معاني الحروف١٣٣ .

١٥- شرح الكتاب ١٠٧٠/٣. العريفي .

١٦- معاني الحروف ٩٨.

١٧- شرح الكتاب ١٨٨/١ . الموسى .

١٨- معاني الحروف ١٠٩.

١٩- شرح الكتاب ١٨٧/١ الموسى .

٢٠- المصدر السابق ٤٥٧/١-٤٦٠ الموسى.

٢١- الكافية في الجدل ٨٠، التقريب لحد المنطق ١٨٨.

٢٢- معيار العلم ٤٣ - تحرير القواعد المنطقية ٢٩، شرح السلم ٥١ -٥٣.

٢٣- معاني الحروف ٧٠.

٢٤- في ترجمته: إنباه الرواة ٢٩٩/٢ - ٣٠١.

٢٥- التذييل والتكميل ٣٦/٤ أ، الارتشاف ١٧٣٩/٤، الهمع ٣٤٦/٢.

٢٦- في المطبوع: رُبْ، بسكون الباء، وهو خطأ: ديوان الهذليين ٨٩/٢.

٢٧- معاني الحروف ١٠٧.

٢٨- التذييل والتكميل ١٧٩/٥ب ، التذكرة ٤٣١، الارتشاف ١٨٩٩/٤.

٢٩- معاني الحروف ١٠١.

٣٠- الأشباه والنظائر ٦٧/٤.

٣١- معاني الحروف ٧٢.

٣٢- كذا في المطبوع، ولعلها: كنت.

٣٣- شرح عيون الإعراب ١٧٢ - ١٨٤.

٣٤- معاني الحروف ٣٦ - ٣٨.

٣٥- شرح عيون الإعراب ١٩١.

٣٦- معاني الحروف ٤١ -٤٢.

٣٧- شرح عيون الإعراب ١٨٧- ١٨٨.

٣٨- معاني الحروف ٤٧ -٥٠.

٣٩- شرح عيون الإعراب ١٧٥.

٤٠- المصدر السابق ١٩٠.

٤١- المصدر السابق ٢٣٧ - ٢٣٩.

٤٢- معاني الحروف ٥٩-٦٢.

٤٣- شرح عيون الإعراب ٢٤٤ - ٢٤٦.

٤٤- معاني الحروف ٧٠.

٤٥- شرح عيون الإعراب ٢٤٢.

٤٦- معاني الحروف ٧٧ - ٧٩

٤٧- شرح عيون الإعراب ١٠٠.

٤٨- معاني الحروف ٨٨ - ٨٩.

٤٩- شرح عيون الإعراب ١٨٦.

٥٠- معاني الحروف ١٠٧ - ١٠٨.

٥١- شرح عيون الإعراب ١٧١.

٥٢- كذا في المطبوع ، ولعلها : وأنشد للنابغة.

٥٣- معاني الحروف ١١٨.

٥٤- شرح عيون الإعراب ١٠٥، معاني الحروف ١١٠.

٥٥- التذييل والتكميل ٣٦/٤أ، ١٧٩/٥ب، الارتشاف ٤/ ١٧٣٩، ١٨٩٩، التذكرة ٤٣١، ومعاني الحروف ٥٩ - ٦٠.

٥٦- الأشباه والنظائر ٦٧/٤.

٥٧- أبو علي الفارسي ٥٨٨-٥٩١.

٥٨- **معجم الأدباء** ١٤/٧٥.

٥٩- **الإمتاع والمؤانسة** ١/١٢٨، **الصداقة والصديق** ٤٣، ٧٣، ٢٩١، **أبو حيان التوحيدي** ١/١٧٥-١٧٦.

٦٠- انظر: **المنية والأمل** ١١٦.

٦١- أبو علي الفارسي ٥٩٢ - ٥٩٣.

٦٢- **شرح الكتاب** ١/١٣٠-١٣٣ مطبوع .

٦٣- **معيار العلم** ٤٣، **شرح السلم** ٥١ -٥٣.

٦٤- **أبو علي الفارسي** ٥٩٤ - ٥٩٥.

٦٥- **شرح الكتاب** ٣/٧٧٨-٧٧٩ العريفي .

٦٦- المصدر السابق ٣/٩٤٩٥٠ - ٩٥٠.

٦٧- **المغني** ٢/٣٦٢.

٦٨- **أبو علي الفارسي** ٥٩٥ - ٥٩٦.

٦٩- **أبو علي الفارسي** ٥٩٧.

٧٠- **شرح الكتاب** ٢/٧٦٣ . العريفي .

٧١- **الجملة الشرطية** ٣٠.

٧٢- المصدر السابق ٩٤ - ٩٥.

المصادر والمراجع

١ - **أبو حيان التوحيدي**/ تأليف محمد عبد الغني الشيخ، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م.

٢ - **أبو علي الفارسي**/ تأليف عبد الفتاح شلبي.- ط٣.- جدة : دار المطبوعات الحديثة ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٣ - **ارتشاف الضرب من كلام العرب**/ تأليف أبي حيان الأندلسي ؛ تحقيق رجب عثمان محمد .- ط٢.- القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

٤ - **الأشباه والنظائر**/ تأليف جلال الدين السيوطي ؛ تحقيق عبدالعال سالم مكرم .- ط١.- بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م.

٥ - **الإمتاع والمؤانسة**/ تأليف أبي حيان التوحيدي ؛ تحقيق أحمد أمين وأحمد الغريف .- بيروت : المكتبة العصرية .

٦ - **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**/ تأليف جلال الدين السيوطي ؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.- لبنان : المكتبة العصرية .

٧ - **بقية الخاطريات**/ تأليف ابن جني ؛ تحقيق محمد الدالي، (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج٣، م٦٧، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).

٨ - **التبصرة والتذكرة** / تأليف أبي محمد الصيمري ، تحقيق فتحي أحمد مصطفى ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة .- ط١.- ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٩ - **تحرير القواعد المنطقية**/ تأليف قطب الدين الرازي.- ط٢ .- القاهرة : مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م.

١٠- **التذييل والتكميل**/ تأليف أبي حيان الأندلسي ، نسخة دار الكتب المصرية.

١١- **التقريب لحد المنطق** / تأليف ابن حزم الأندلسي ؛ تحقيق إحسان عباس، منشورات دار مكتبة الحياة.

١٢- **الجملة الشرطية عند النحاة العرب**/ تأليف إبراهيم الشمسان.- ط١ .- القاهرة : مطابع الدجوي، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

١٣- **ديوان الهذليين** .- ط٢.- القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٩٩٥م.

١٤- **شرح السلم**/ تأليف أحمد الملوي.- ط١.- القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي ،

١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م.

١٥- **شرح عيون الإعراب**/ تأليف علي ابن فضال المجاشعي ؛ تحقيق عبد الفتاح سليم .- ط٢ .- القاهرة : دار المعارف ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٦- **شرح كتاب سيبويه** / تأليف علي ابن عيسى الرماني:

- الجزء الأول ؛ تحقيق المتولي الدميري، وكالة الشروق، المنصورة.

- **من باب النبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم** ؛ تحقيق سيف العريفي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية بالرياض، ١٤١٨هـ.

- **من باب الحروف التي تدخل على الفعل دون الاسم إلى نهاية باب الحكاية** ؛ تحقيق إبراهيم الموسى ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية بالرياض، ١٤٢٠هـ.

١٧- **الصداقة والصديق**/ تأليف أبي حيان التوحيدي ؛ تحقيق إبراهيم الكيلاني .- ط٢.- دمشق : دار الفكر، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.

١٨- **الكافية في الجدل**/ تأليف الجويني إمام الحرمين ؛ تحقيق فوقية حسين محمود .- القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

١٩- **مجلة جامعة الإمام**، العدد التاسع عشر، جمادى الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٠- **معاني الحروف ، المنسوب إلى الرماني** ؛ تحقيق عبد الفتاح شلبي .- ط٣ .- جدة : دار الشروق ، ١٤٠٤ / ١٩٨٤م.

٢١- **معجم الأدباء**/ تأليف ياقوت الحموي .- بيروت : دار إحياء التراث العربي .

٢٢- **معيار العلم في علم المنطق**/ تأليف أبي حامد الغزالي .- بيروت : دار الأندلس .

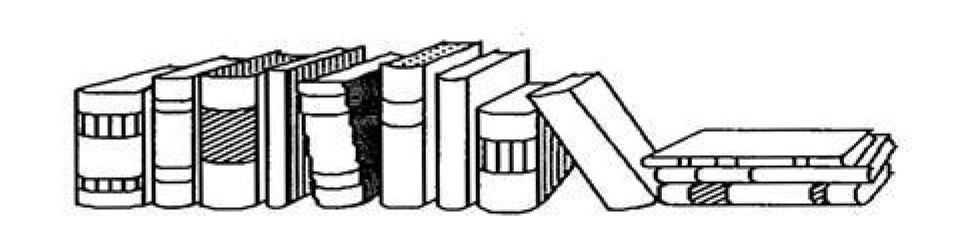
٢٣- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**/ تأليف ابن هشام الأنصاري ؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.- لبنان : المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٢٤- **المنية والأمل** / تأليف القاضي عبد الجبار الهمذاني ، جمعه أحمد بن يحيى بن المرتضى ؛ تحقيق علي سامي النشار وزميله.- مصر : دار المطبوعات الجامعة، ١٩٧٢م.

٢٥- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**/ تأليف أبي البركات الأنباري ؛ تحقيق إبراهيم السامرائي .- ط٣.- الأردن : مكتبة المنار، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.

٢٦- **جمع الهوامع**/ تأليف جلال الدين السيوطي ، تحقيق أحمد شمس الدين .- ط١.- بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

٢٧- **الوافي بالوفيات** (القسم الحادي والعشرون)/ تأليف صلاح الدين الصفدي ؛ تحقيق محمد الحجيري.- بيروت : المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.



مقاصد التأليف عند المسلمين

عباس أرحيلة

كلية الآداب – جامعة القاضي عياض – مراكش

تمهيد :

تقرر لدى علماء الإسلام أن حمل العلم أمانة تؤدى إلى طالب المعرفة ، وأداؤها يتحقق بتبليغها، وإيصالها عن طريق التدريس أو التأليف . وكما يوزن دم الشهداء يوزن مداد العلماء كما أخبر رسول الله ﷺ(1) . وهو مداد يُسوِّد الصحائف لكنه ينير العقول ويسعد القلوب . مداد ينقلب نوراً يسترشد به السائرون في دروب الحياة .

وقد انشغل علماء المسلمين بالتصنيف في تاريخهم الطويل، كما تشهد على ذلك ملايين المخطوطات المبثوثة في أصقاع العالم ، وما كشفت عنه المطابع في العصور الحديثة .

وتراكم المعارف هو أساس تطور الحضارات . والتطور يقتضي إحداث كل جديد في مجالات المعرفة . فلا قيمة لتأليف لا يتجاوز شبيهه ، ولا يعمّ نفعه ، ولا تكثر الحاجة إليه . من هنا ترى المؤلفين يشيرون – أحياناً – إلى ما أتوا به من جديد في مقدماتهم ، شعوراً منهم بحجم الإضافة وطبيعتها في مجال التراكم المعرفي .

أولاً : أهمية التصنيف :

المعارف البشرية تكتسب بالتعلم ، والتعلم وسيلة لإدراك حقائق الوجود ، وهي وسيلة تمكن الكائن البشري من الانسجام مع الكون . وترى سعادة الأمم تزداد بكثرة علمائها إذ هم مناراتها ودعائمها . وما كان للمعارف البشرية أن تتجمع ، وتتحقق ، ويُحتفَظ بها في غياب التدوين والتصنيف . ولعل الإنسان أدرك منذ أن ابتكر الكتاب أنه استطاع أن ينتصر على الزمن بتخليده لمأثوراته وتصوّراته وحواجزه وأفكاره، وأنه أنقذ العلم وتجارب الإنسان من الضياع على الأرض .

يقول عبدالله بن المقفع (١٤٢هـ) ، في مقدمة الدرَّة اليتيمة : "وجدنا الناس قبلنا لم يرضوا بما فازوا من الفضل لأنفسهم حتى أشركونا معهم فيما أدركوا من علم الأولى والآخرة ، فكتبوا به الكتب الباقية، وكفونا مؤونة التجارب والفطن ..." (٢) .

وقد بين الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) في كتابه "الحيوان" رغبة الإنسان في تخليد مآثره على الأرض، وعنايته بالتدوين وحفظ المعارف ، فقال : "ولولا الكتب المدوّنة والأخبار المخلّدة والحكم المخطوطة ... لبطل أكثر العلم ، ولغلب سلطانُ النسيان سلطانَ الذكر، فلذلك وضع الله عز وجل القلم في المكان الرفيع ... فأقسم بالقلم . كما أقسم بما يخط بالقلم" (٣) . فالجاحظ يعترف بفضل الأوائل على الأواخر في الصيرورة التاريخية ؛ إذ يرى أن التواصل الحضاري لا يعمّ في غياب التراكم المعرفي . فعن طريق الأوائل "جَمَعْنا إلى قليلنا كثيرهم ، وأدركنا ما لم نكن ندركه إلاّ بهم ، ولو لجأنا إلى قدر قوتنا ، ومبلغ خواطرنا ومنتهى تجاربنا لما تدركه حواسّنا ... لقلّت المعرفة، وسقطت الهمة .. وعاد الرأي عقيماً ، والخاطر فاسداً ... وتبلد العقل" (٤) . وهكذا بفعل التفاعل بين الحضارات تطورت تجارب الأمم وتعزّزت بتناقل الخبرات بين

شعوب الأرض، عن طريق تداول الكتب على اختلاف لغاتها ومحتوياتها .

ثانياً : البحث عن الجديد في التأليف (ق ٣ - ٤هـ) :

عندما يفكر المؤلف في وضع كتاب، لا شك أنه يدرك أهمية ما سيأتي به لإغناء التجربة الإنسانية وإثرائها . سيتساءل في ذاته عن الجديد الذي سيضيفه إلى رصيد تلك التجربة ، أم سيقول شيئاً مُعاداً تداولته الألسن ! وهل يحصل تقدم إلاّ بالإتيان بالجديد ؟ ثم إن "في طباع البشر محبة الانتقال من شيء إلى شيء ، والاستراحة من معهود إلى مستجد" كما يقول صاحب الأغاني في مقدمة كتابه [٥].

وذكر السيوطي (ت ٩١١هـ) قولهم : "من صنف فقد استهدف ، فإن أحسن ، فقد استشرف ، وإن أساء فقد استقذف" [٦] .

وفي مقدمات الكتب نجد المؤلفين - عادة - يكشفون بطريقة أو بأخرى عن مقاصدهم ، وقد يكون ذلك من خلال الإشارة إلى جهود السابقين لهم وذلك حتى يدرك القارئ الجديد ما يقدّمون ويعرضون .

وبتواتر التأليف في الأجيال الإسلامية ، تحددت مقاصد المؤلفين ، وبرزت أهدافهم من وراء وضع كتبهم . وسأقدم أمثلة من القرنين الثالث والرابع الهجريين، نجد فيها إحساس المؤلفين بمسألة الجدّة في كتبهم :

- يقول ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ، في مقدمته لتأويل مشكل القرآن : "فألفت هذا الكتاب ، جامعاً لتأويل مشكل القرآن ، مستنبطاً ذلك من التفسير بزيادة في الشرح والإيضاح ، وحاملاً ما لم أعلم فيه مقالاً لإمام مطلع على لغات العرب ...» [٧] .

- وجاء في مقدمة "الكامل" للمبرد (ت ٢٨٥هـ) : "هذا كتاب ألفناه، يجمع ضروباً من الآداب ما بين كلام منثور وشعر مرصُوف، ومثل سائر وموعظة بالغة ، واختيار من خطبة شريفة ، ورسالة بليغة . والنية فيه أن نفسر كل ما وقع في هذا الكتاب من كلام غريب ، أو معنى مستغلق، وأن نشرح ما يعرض فيه من الإعراب شرحاً شافياً ، حتى يكون هذا الكتاب بنفسه مكتفياً ، وعن أن يرجع إلى أحد في تفسيره مستغنياً» [٨] .

- وقال أبو الفرج الأصبهاني (توفي بعد سنة ٣٦٢هـ) في مقدمة كتاب الأغاني : "هذا كتاب ألفه أبو علي الحسين ... المعروف بالأصبهاني، وجمع فيه ما حضره وأمكنه جمعه من الأغاني العربية قديمها وحديثها ، ونسب كلّ ما ذكره منها إلى قائل شعره وصانع لحنه وطريقته من إيقاعه... على شرح لذلك وتلخيص وتفسير للمشكل ، وما لا غنى عن علمه من علل إعرابه وأعاريض شعره التي تُوصل إلى معرفة تجزئته وقسمة ألحانه» [٩] .

- وأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) في مقدمة كتابه "الصاحبي" يقول : "والذي جمعناه في مؤلفنا هذا مفرق في أصناف [كتب] العلماء المتقدمين، رضي الله عنهم ، وجزاهم عنا أفضل الجزاء .

وإنما لنا فيه اختصار مبسوط ، أو بسط مختصر، أو شرح مشكل ، أو جمع متفرق" [١٠] .

ويستفاد من الأمثلة السابقة عناية المؤلفين بالتحصيل والاستيعاب ، والجمع ، والاختصار ، والبسط، والشرح ، أي تحقيق جانب الفهم والدراية مع الحرص على الأصالة والإبداع .

ثالثاً : مقاصد التأليف عند ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) :

علي بن أحمد ، ابن حزم، فقيه الأندلس وعالمها ، وصاحب التصانيف في مجالات معرفية متعددة كان من

أوائل العلماء الذين ذكروا مقاصد التأليف ، وقد أورد ذلك في كتابين من كتبه :

الكتاب الأول : **"التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية"** (حققه إحسان عباس سنة ١٩٥٩م، وأعاد نشره ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي - ط ١ ، ١٩٨٣م) . وقد حاول فيه ابن حزم تقريب المنطق من أذهان الناس ليكون آلة لتصحيح التفكير . واعتبر هذا النوع من التأليف مما يدخل في شرح المستغلق . وهو - على حد قوله - المرتبة الرابعة من مراتب الشرف في التأليف . وحدد أشكال التأليف في سبعة أنواع لا ثامن لها ، واعتبرها أنواعاً لا يؤلّفُ أهل العلم وذوو التمييز إلاّ فيها ، وهي :

١ - إما شيء لم يسبق إلى استخراجه فيستخرجه .

٢ - وإما شيء ناقص فيتمّمه .

٣ - وإما شيء مخطأ فيصحّحه .

٤ - وإما شيء مستغلق فيشرحه .

٥ - وإما شيء طويل فيختصره ، دون أن يحذف منه شيئاً، يُخلّ حذفه إياه بغرضه .

٦ - وإما شيء مفترق فيجمعه .

٧ - وإما شيء منثور فيرتّبه .

ثم المؤلفون يتفاظون فيما عانوه من تواليفهم مما ذكرنا على قدر استيعابهم ما قصدوا، أو تقصير بعضهم عن بعض . ولكل قسط من الإحسان والفضل ، وإن لم يتكلم إلاّ في مسألة واحدة ، إذ لم يخرج عن الأنواع التي ذكرنا في أي علم ألف . وأما من أخذ تأليف غيره فأعاده على جمعه ، أو قدّم أو أخر ، دون تحسين رتبة ، أو بدّل ألفاظه دون أن يأتي بأبسط منها وأبين ، أو حذف مما يحتاج إليه ، أو أتى بما لا يحتاج إليه ، أو نقض صواباً بخطأ ... فإنما هذه أفعال أهل الجهل والغفلة، أو أهل القحة والسخف ، نعوذ بالله من ذلك" [١١] .

والكتاب الثاني الذي تناول فيه ابن حزم الأقسام السبعة المقررة في التأليف ، **هو رسالته في فضل الأندلس وذكر رجالها** . فقد ألفها حوالي سنة ٤٢٢هـ، وأحصى فيها أهم مؤلفات الأندلسيين في العلوم المختلفة ، وقال : "وإنما ذكرت التآليف المستحقة للذكر ، والتي تدخل تحت الأقسام السبعة التي لا يؤلف عاقل عالم إلاّ في أحدها» .

ثم حدد هذه الأقسام السبعة بصيغ مختلفة ، فقال :

١ - إما شيء لم يسبق إليه يخترعه .

٢ - أو شيء ناقص يُتمه .

٣ - أو شيء مستغلق يشرحه .

٤ - أو شيء طويل يختصره ، دون أن يخل بشيء من معانيه.

٥ - أو شيء متفرّق يجمعه .

٦ - أو شيء مختلط يرتبه .

٧ - أو شيء أخطأ فيه مؤلفه يصلحه» [١٢] .

وهكذا نجد ابن حزم يحدد أنواع التأليف في أقسام سبعة هي :

الاختراع ، التتميم ، الشرح ، الاختصار ، الجمع ، الترتيب ، إصلاح الخطأ . والملاحظ أنه أعطى المرتبة الأولى في التأليف لجانب الاختراع كما أنه لم يحافظ على ترتيب أنواع التأليف في كتابيه معاً .

وبالأندلس أيضاً وجدتُ عالمين ، من القرن السادس ، تناولا مقاصد التأليف :

أولهما : أبو بكر محمد بن عبدالله بن العربي المعافري الإشبيلي (ت ٥٤٣هـ) صاحب أحكام القرآن ، والعواصم من القواصم ، فقد عرض في مقدمة كتابه **"عارضة الأحوذي في شرح صحيح**

الترمذي" رأيه في التأليف حين قال : "ولا ينبغي لحصيف أن يتصدى إلى تصنيف، أن يعدل عن غرضين : إما أن يخترع معنى أو يبتدع وصفاً ومتناً ... وما سوى هذين الوجهين فهو تسويد الورق ، والتحلي بحلية السرق ..." (١٣) .

وثانيهما : محمد بن عبدالغفور الكلاعي (ق ٦هـ) ، قال في إحكام صنعة الكلام : "التأليف - أعزّكَ الله - غير موقوف على زمن ، والتصنيف ليس بمقصور على أوان دون أوان ، لكنها صناعة ربما زلت عنها أوهام الأقدام» (١٤) .

إلى أن قال : "والتواليف تنقسم على تقسام :

- منها ما أقل فضيلته حسن الاختيار الذي عليه المدار.
- ومنها ما فضيلته جمع ما افترق ، مما تناسب وافترق .
- ومنها اختصار الطويل في اللفظ القليل .
- ومنها ردّ القصير في معرض الطويل الكثير .
- ومنها ما يعتمد فيها المؤلف على فكره ، ويغترفه من بحره» (١٥).

رابعاً : مقاصد التأليف عند ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) :

في الباب السادس من مقدمته ، وهو يؤرخ للعلوم وأصنافها ، وبيان أهميتها في العمران البشري، قال ابن خلدون : "إن الناس حصروا مقاصد التأليف التي ينبغي اعتمادها وإلغاء ما سواها فعدّوها سبعة» (١٦) ، وسأختصر هذه المقاصد ، كما حددها ابن خلدون ، على الشكل الآتي :

"أولها : استنباط العلم بموضوعه وتقويم أبوابه وفصوله وتتبّع مسائله ، أو استنباط مسائل ومباحث تعرض للعالم المحقق يحرص على إيصالها لغيره لتعمّ المنفعة به" .

ويريد ابن خلدون باستنباط العلم بموضوعه ، اختراع البحث من طبيعة مضمونه ، وكأن الباحث يكتب في موضوع جديد كما وقع للشافعي (ت ٢٠٤هـ) حين تحدث في أصول الفقه ، فكان رائداً مؤسساً .

"ثانيها : أن يقف على كلام الأولين وتواليفهم ، فيجدها مستغلقة على الأفهام ، ويفتح الله له فهمها ، فيحرص على إبانة ذلك لغيره مما عساه يستغلق عليه ، لتصل الفائدة لمستحقها" .

وهكذا نلاحظ أن ابن خلدون أورد شرح المستغلق بعد الاختراع .

"وثالثها : أن يعثر المتأخر على غلط أو خطأ في كلام المتقدمين ممن اشتهر فضله وبعد في الإفادة صيته ... ويَحرص على إيصال ذلك لمن بعده".

ونجد أن ابن خلدون يركز على تصحيح الخطأ من إنسان ثقة له شهرة في ميدان العلم . خَطَأٌ انتشر بين الناس وتعذر محوه من أذهانهم لوثوقهم بمعارف صاحبه ، فعلى المصحح لهذا الخطأ أن يثبت بالبرهان الواضح عكس ذلك" .

"ورابعها : أن يتمم ما نقص ... ليكمل الفن بكمال مسائله وفصوله ولا يبقى للنقص فيه مجال" .

"وخامسها : أن تكون مسائل العلم قد وقعت غير مرتبة ... فيقصد المطلع على ذلك أن يرتبها ويهذبها، ويجعل كل مسألة في بابها ... " .

"وسادسها : أن تكون مسائل العلم مفرقة في أبوابها من علوم أخرى فينتبه بعض الفضلاء إلى موضوع ذلك الفن وجمع مسائله" .

"وسابعها : أن يكون الشيء من التواليف ... مؤولاً مسهبًا. فيقصد بالتأليف تلخيص ذلك

بالاختصار والإيجاز ، وحذف المتكرر إن وقع ، مع الحذر من حذف الضروري لئلا يخل بمقصد المؤلف الأول" [١٧] .

وهكذا يحدد ابن خلدون المقاصد التي ينبغي مراعاتها عند التأليف ، ويرى في نهاية هذا المبحث أن ما سواها خطأ لا يتعين سلوكه في نظر العقلاء .

وجاء في **"أزهار الرياض في أخبار عياض"** لأحمد بن محمد المقري التلمساني (١٠٤١هـ / ١٦٣١م) قوله : "ورأيت بخط بعض الأكابر ما نصه : المقصود بالتأليف سبعة : شيء لم يسبق إليه فيألف ، أو شيء ألف ناقصاً فيكمل ، أو خطأ فيُصحح ، أو مشكل فيشرح، أو مطول فيختصر ، أو مفترق فيُجمع ، أو منثور فيرتب ، وقد نظمهم بعضهم فقال :

ألا فاعلمَنْ أن التآليف سبعة

لكل لبيب في النصيحة خالص

فشرح لأغلاق وتصحيح مخطئ

وإبداع حَبْر مقدم غير ناقص

وترتيب منثور وجمع مفرّق

وتقصير تطويل وتتميم ناقص [١٨]

ونجد صاحب **كشف الظنون** ، حاجي خليفة (١٠٦٧هـ/ ١٦٥٧م) ينقل ما ذكره ابن حزم في رسالته في فضل الأندلس وذكر رجالها ، فيقول : "وينبغي لكل مؤلف كتاب في فن قد سبق إليه أن لا يخلو كتابه من خمس فوائد : استنباط شيء كان معضلاً ، أو جمعه إن كان مفرقاً ، أو شرحه إن كان غامضاً ، أو حسن نظم وتأليف ، وإسقاط حشو وتطويل" [١٩] .

ونجد صاحب **أبجد العلوم** [٢٠] ، صدّيق بن حسن القنّوجي (ت ١٨٨٩م) يردّد حرفياً ما ذكره صاحب كشف الظنون .

خاتمة :

هناك ملاحظات أُجملها في النقاط الآتية :

أولاً : الإبداع مقصد جوهري في عمل تأليف ؛ إذ به يتحقق العلم النافع ، وحين يتراجع الإبداع تبرز المقاصد المحافظة التي تُعنَى بالشرح والتوضيح والجمع ، وقد ساهمت هذه المقاصد المحافظة التي تُعنَى بالشرح والتوضيح والجمع . وقد ساهمت هذه المقاصد في تقريب التراث وكشف حقائقه ، وبلورة قيمه ، إلاّ أنها طغت في فترات من التاريخ على مقصد الإبداع .

ثانياً : أدعو القارئ أن يقارن بين ما أورده كل من ابن حزم وابن خلدون من تعليق في نهاية حديث كل منهما عن مقاصد التأليف ، فمما يلاحظ أن التشابه واضح بين القولين ، وكأنهما كانا ينظران في مصدر واحد .

فابن حزم يقول : "وأما من أخذ تأليف غيره فأعاده على وجهه أو قدّم أو أخّر ، دون تحسين رتبة ، أو بدّل ألفاظه دون أن يأتي بأبسط منها وأبْيَن ، أو حذف مما يحتاج إليه ، أو أتى بما لا يُحتاج إليه ، أو نقض صواباً بخطأ . أو أتى بما لا فائدة فيه ، فإنما هذه أفعال أهل الجهلة والغفلة ، أو أهل القحة والسخف ، نعوذ بالله من ذلك [٢١] .

وابن خلدون يقول : "مثل انتحال ما تقدم لغيره من التواليف، بأن ينسبه إلى نفسه ببعض تلبيس من تبديل الألفاظ وتقديم المتأخر وعكسه ، أو يحذف ما يُحتاج إليه في الفن ، أو يأتي بما لا يحتاج إليه ، أو يبدّل الصواب بالخطأ ، أو يأتي بما لا فائدة فيه ، فهو شأن الجهل والقحة" [٢٢] .

يلاحظ التقارب الموجود بين النصين بالرغم من أن ابن خلدون لم يشر إلى ابن حزم . ومما تجدر ملاحظته أيضاً قول ابن حزم : "وأما من أخذ تأليف غيره فأعاده

على وجه"، فقد اختار المحقق إحسان عباس لفظ أعاده وأشار في الهامش إلى أن في نسخة م "فَادَّعَاهُ" . وواضح أن هذا هو الصواب .

ثالثاً : لم يشر ابن حزم إلى المصدر الذي استقى منه حديثه عن مقاصد التأليف ، في حين نجد ابن خلدون يقول في نهاية حديثه عن هذه المقاصد : "قال أرسطو لما عدّد هذه المقاصد ، وانتهى إلى آخرها ، فقال : وما سوى ذلك ففضل أو شره ، يعني بذلك الجهل والقحة" . ولم يشر ابن خلدون إلى المصدر الذي عدد فيه أرسطو مقاصد التأليف، كما لم يشر المحققان (إحسان عباس وعلي عبدالواحد وافي) في هوامشهما إلى المصدر الذي أورد فيه أرسطو حديثه عن مقاصد التأليف .

الهوامش

١ - عن أهمية العلم في خلود الذكر، قال رسول الله ﷺ: "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له" (أخرجه مسلم، وأبو داود والترمذي والنسائي عن أبي هريرة) .

٢ - الدرة اليتيمة ، ابن المقفع : ص٣٧.

٣ - الحيوان ، تحقيق محمد عبدالسلام هارون : ٤٧/١ - ٤٨ ، ط٢ ، القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦٥م .

٤ - السابق ، ٨٥/١ - ٨٦ .

٥ - الأغاني : ٤/١ ، ط٤ ، بيروت : دار الثقافة ، ١٩٧٨م .

٦ - التعريف بآداب التأليف ؛ تحقيق مرزوق علي إبراهيم: ٢٩ ، ط١، مصر : مكتبة التراث الإسلامي ، ١٩٨٩م .

٧ - تأويل مشكل القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر: ٢٣ ، ط٢، القاهرة : دار التراث ، ١٩٧٣م .

٨ - الكامل في اللغة والأدب : ٢/١ ، بيروت : مكتبة المعارف ، د . ت .

٩ - الأغاني : ١/١ .

١٠- الصاحبي ؛ تحقيق السيد أحمد صقر، ص ٥ ، القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٩٧٧م .

١١- رسائل ابن حزم الأندلسي؛ تحقيق: إحسان عباس : ١٠٣/٤ - ١٠٤ ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٣م .

١٢- السابق ، ١٨٦/٢ .

١٣- عارضة الأحوذي : ٤/١ . (ورد هذا القول في كتاب "التعريف بآداب التأليف" للسيوطي ، في بدايته، وقال صاحب الأزدي . وقال محقق الكتاب إن صاحب الأزدي لم يعثر عليه . وأثبت لفظ السرف بالفاء وشرح في الهامش السرف والإسراف بمجاوزة القصد ، ص ٢٨) .

١٤- إحكام صنعة الكلام ، تحقيق : رضوان الداية : ٢٢٩، بيروت : دار الثقافة ، المكتبة الأندلسية ، ١٦، ١٩٦٦م .

١٥- السابق : ٢٣٢ - ٢٣٣ .

١٦- مقدمة ابن خلدون ، تحقيق : عبدالواحد وافي .

١٧- السابق ، ١٢٣٧/٣ - ١٢٣٨ .

١٨- أزهار الرياض : ٣٤/٣ - ٣٥ ، وانظر نفح الطيب ١٧٦/٣ .

١٩- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : حاجي خليفة : ٣٥/١ ، دار الفكر ، ١٩٨٢م .

٢٠- أبجد العلوم : ١٨٨/١ - ١٨٩ ، أعده للطبع ووضع فهارسه عبدالجبار زكار، دمشق : منشورات وزارة الثقافة والإرشاد ، ١٩٧٨م .

٢١- رسائل ابن حزم : ١٠٤/٤ .

٢٢- المقدمة : ١٢٤٠/٣ .

حوش الغلابا .. الرفض الخفي

ماجد حسين بكار
مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض

مريشيد ، سالم / حوش الغلابا (رواية) .- جدة : المؤلف ، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م .- ١٥١ص .

تقديم :

«في بعض الأحيان تجد نفسك مجبراً على تقمص دور لا تفهم أبجدياته .. والدخول في لعبة لا تعرف قوانينها وأصولها .. هذا جزء من الخيبات التي يراهن الزمن على وضعها في طريقنا» .

بهذه الكلمات المجتزئة من النص، ظهّر سالم مريشيد غلاف روايته (حوش الغلابا) ؛ لكنه بهذه الكلمات كان يغرينا بتغافله أو تجاهله، فهو ، على نقيض ما ذكر ، غير مجبر على تقمص دور مبهم ، وهو يفهم أبجديات دوره ، ويعرف قوانين اللعبة وأصولها ، وهو يصارع الزمن الذي راهنه ، ولكن بطريقة خفية .

وقبل أن نناقش سالماً فيما يقول ، سنتعرف إلى روايته ، باختصار .

ملخص الرواية :

حارة قديمة من حواري جدة ، تتناثر فيها البيوت الطينية، والأزقة الضيقة، ينطلق فيها (عابد)، بطل الرواية، ليكبر مع أقرانه ، راوياً لنا حكايات عذبة عن أهل تلك الحارة ؛ تتقاطع تلك الأحداث جميعها مع عابد، صغيراً ويافعاً وشاباً، مشاركاً ومراقباً وناقداً .

من تلك الأحداث موت أم السعد، قريبته ، التي تعلق بها كثيراً، وقصة خيرية التي تركها زوجها تربي أطفالها الثلاثة ، ثم عاد بعد دهر يحمل إليها زوجة أخرى ، ومجلس رجال الحارة وقصصه، كقصص ناهض وقصص الزواج والغربة وفلسطين والاستعمار، وسرقة بيت جاره سعد ورؤيته السارق ، عمله في شركة وهي صبي ، وزيارته سكن الخواجات وعلاقته بكاتي وعشقه لـ (ن) ومحاولته خطبتها. وتحطيم السينما . وتحوّل رجال الحارة إلى بائعي عقارات .

باختصار ، الرواية مجموعة من الأحداث متشابكة من القصص يضمها نوع من السرد الذي يمسك فيه الراوي بخيوط الأحداث جميعها ؛ ولنعد إلى مريشيد ونناقش فكرته السابقة في التقديم ، والتي أراها خير مدخل للولوج إلى عالم روايته الخاص ، لنعرف ما يقول ؛ ولنبدأ بشخوصه .

- من هو عابد ؟

صور لنا مريشيد (عابداً) فتى ملتصقاً بالمسجد منذ صغره، لا تفوته صلاة الفجر، حتى قبل أن يدخل المدرسة، ويحاول أن يبني في هذه الشخصية صورة اجتماعية مثالية نموذجية تتمسك بالدين (صلاة الفجر في المسجد)، وبالتراث (قصص أم السعد) ، شخصية مثقفة ودودة عاشقة (القصص التي يقرأها) .

تنمو شخصية عابد شيئاً فشيئاً مؤسسة على تلك الأسس الثابتة : الدين والتراث والثقافة، التي تجعل منه

شخصية متماسكة تتطور مع الحياة دون إهدار للكرامة أو انحطاط بالأخلاق .

وتتقاطع هذه الشخصية مع مختلف الشخوص في الرواية ، تتأثر فيها، فهو يستقي من أم السعد الحنان، ويشارك حسين الاطلاع الثقافي ، وزيارات سكن الخواجات ، أما قصص الحوش فيستقيها من رجال الحارة .

أما أثر هذه الشخصية في الشخوص الأخرى فيبدو منعدماً، سوى التأثر النفسي بما يدور من أحداث تدور حوله فلم يستطع أن يثني حسيناً صديقه عن الذهاب إلى سكن الخواجات ، بل لم يحاول أن يفعل ذلك ، ولم يتخذ موقفاً من طفرة العقارات التي اجتاحت الحارة ، ولم يستطع أن يقف أمام تاجر الأغنام والد (ن) بعد أن رفض زواجه منها .

إن شخصية عابد، وإن كانت شخصية متنامية متقاطعة مشاركة، مبدئية في أغلب الأحيان - إلا أنها شخصية مرآتية عدسية ، تعكس صورة الواقع وترصده دون أن تؤثر فيه رغم أنها جزء منه .

علاقته بـ (كاتي) :

كاتي فتاة غربية تعيش في سكن الخواجات ، أعجب بها عابد ، ثم عشقها ، حاول أن تكون علاقته معها علاقة طاهرة نقية ، بما يتفق مع مبادئه وتنشئته، لكنها أرادت منه أن يتنازل فرفض ذلك ، فانبتّت بذلك علاقته معها .

إن كاتي تمثل ، في رأيي، البيئة الغربية التي يرفضها مجتمعنا المحافظ المتمسك بأصالته وتراثه، اللتين يمثلهما عابد المتدين فيما بقي حسين على علاقة طيبة بكاتي وسكن الخواجات ، بما يشكل تزاوجاً وتفاهماً ، مع أن حسين يشكل قريناً لعابد لكنه أكثر انفتاحاً واستعداداً للتعايش مع البيئة الغربية .

ويتركنا مريشيد حائرين أيهما يفضل هو ؟ أم هو راصد للوقائع وحسب ؟

(ن) :

فتاة صغيرة تماثل عابداً في السن ، وهي بنت تاجر الأغنام ، يحبها عابد، ويحاول خطبتها حين كبر ويرفضه أبوها .

والسؤال المهم : لماذا يكتفي مريشيد بذكر اسمها حرفاً (ن) للدلالة على فتاة صغيرة لم تتجاوز في الرواية سن الخامسة عشرة ؟

أهو خوف من تأويلات يعرفها المقربون منه ؟ أم رمز لمسمى عام يريد أن يخفيه وهو معروف للجميع ؟ أم هو جزء من الخيبات التي تحدث عنها ؟

كما يقولون : المعنى في بطن الشاعر [أقصد : الراوي] . لكني لا أستسيغ لأي سبب أن يخفي اسم فتاة هي محور رئيس في الرواية .

الزمن :

لم يحدد الكاتب زماناً للقصة ولعلها في النصف الثاني من القرن العشرين، إذ يوحي بذلك من خلال دلالات طفرة العقارات التي صاحبت طفرة البترول في الستينات والسبعينات الميلادية .

أما زمن الرواية فهو يمتد حوالي خمسة عشر عاماً ، تبدأ من دخول عابد المدرسة حتى بلوغه مبلغ الرجال وخطبته لـ (ن) .

وتبدو حركة الزمن رتيبة مملة ، تسير ببطء، يناسب ملل انتظار خيرية لزوجها الغائب، وتناسب حركة السقائين يحملون المياه إلى البيوت على دوابهم، وأظهرهم .

لكن هذه الحركة الزمنية تتسارع في آخر الرواية لتعلن عن عودة الزوج الغائب، ووصول مياه الكنداسة إلى البيوت ، ولتلاحق تسارع الطفرة العقارية .

المكان :

حارة قديمة في مدينة جدة ، ضيقة الأزقة ، بيوتها متهالكة قديمة ، وفيما عدا هذه الأوصاف يغفل مريشيد خصوصيات المكان وتفصيلاته ، ومؤثراته من شجر ومن بقالات وحوانيت . وحتى سكن الخواجات التي يعتبر تجديداً معمارياً يغفل وصفه وتخصيصه .

مريشيد في تعميم المكان يجعل من الحارة (حوش الغلابا) صورة عامة لكل حارة قديمة في كل مدينة سعودية ؛ بل وعربية ، وهذا التعميم متساوق مع رمزه العام للوطن ككل . لكن وصف المكان التفصيلي كان سيعطي الحدث جمالية معينة يشارك في صنعها المكان . ماذا كان يضيره لو وصف لنا بعض تفصيلات غرفة الضابط أو غرفة عرض المشبوهين ، حتى لو أعطى لون الجدران قاتمة متشققة صلدة كئيبة مغبرة ... إلخ .

اللغة :

إن أهم ما يميز لغة هذه الرواية بساطتها وشاعريتها المرهفة ، فهي تصل إلى الفكرة بسهولة تحت غطاء شعري رومانسي أجاد استخدامه الكاتب ببراعة «أقبلت الأم كإشراقة الصباح توقظه»، «المفاجأة تملأ مسامها بالذهول» .

لقد أفلح مريشيد أيضاً في تصوير الأحاسيس والمشاعر وخلجات النفس، فهو مثلاً يصف عابد بعد فشل خطبته لـ (ن) :

«أشواك معدنية مسمومة تمزق أحشاءه .. يفقد ملامحه.. تتلاشى لحظات الفرح من كل ما حوله» .

السرد :

استطاع مريشيد في روايته المراوحة بين صورتين من صور السرد في شخصية عابد، وهما صورة الراوي المشاهد كما في رؤية عابد لطفرة العقارات وتحولات أهل الحارة، وصورة الراوي المشارك الذي يصنع الحدث ويشارك فيه كما في زياراته لأم السعد وخيرية وعلاقته بـ (ن) وكاتي وحسين .

ورغم المراوحة بين هذين الأسلوبين حافظ مريشيد على بقاء شخصية عابد الراوي خارجية التأثير من خلال استخدام صيغة الحديث عن الغائب (هو) : «يسير عبر الأزقة»، «تهجأ الصغير الآية بصعوبة» ، «أمه تحثه باستمرار على زيارة أم السعد» .

الرمز :

الرواية قصة وطن ، في حارة ضيقة ، تتشقق فيها سطوح البيت ليخرج منها الحب والمشاعر الدفاقة .

عابد في تلك البيوت باسقاً ، ملهماً، عاشقاً ينبت ، خيوط تتشابك حوله ، يحكي قصة وطن تحوّل من مستنبت المشاعر إلى مستنقع العمائر، ذبلت فيه شجرة الحياة ، وأينعت فيه غابات الإسمنت .

صورتان تتقابلان ، تتضادان ، تتنافران ؛ عابد عاشق الوطن (ن) ، عابد عابد الوطن يرفض قبلة من كاتي لأنه غارق في عشق (ن) ، لكن تاجر الأغنام ، تاجر الإسمنت ، والد (ن)، بل مالكها، يرفض زواجها منه فكيف يلتقي الوطن بعشاقه البررة !؟

«خيرية» ذلك الوطن السمين المكتنز ، المترع بالخيرات ، يذوي جمالها ويذوب جسمها في انتظار العاشق المعشوق ، وحين يعود .. يعود ناحلاً هزيلاً ، وفوق هذا يعود لها بضرّة .

حوش الغلابا .. استنكار مقنع ، ورفض خفي .

الرسول ﷺ في المدينة

لعلي حسني الخربوطلي

محمد بن فارس الجميل

كلية الآداب – جامعة الملك سعود

الخربوطلي ، علي حسني / الرسول ﷺ في المدينة .– ط١ .– القاهرة : مطابع دار الأهرام التجارية ، د . ت .– ٢٧٩ص .

كتاب الرسول ﷺ في المدينة يمكن إدراجه ضمن مجموعة الكتب والدراسات التي تعالج سيرة الرسول ﷺ في الطور المدني . والكتاب على الرغم من فائدته إلا أنه لم يسلم من بعض أوجه النقص التي يمكن إيجاز البعض منها على النحو التالي :

– في حديث المؤلف عن غزو الخندق أو الأحزاب قال : *استمر اليهود في عدائهم للرسول ﷺ والمسلمين على غير هدى، ورأوا أن يضعوا أيديهم – وهم أصحاب دين سماوي – في أيدي الوثنيين المشركين من أهالي مكة . فقد خرج من المدينة نفر من زعماء اليهود ، فيهم سلام بن أبي الحقيق النضري ، وحيي بن أخطب النضري، وهوذة بن قيس الوائلي ، وأبو عمار الوائلي ، وهم من زعماء يهود بني النضير وبني وائل ، خرجوا إلى مكة للقاء المشركين ، وتحزيب الأحزاب ضد الرسول ﷺ والمسلمين .*

والمعروف أن أولئك الرهط خرجوا من خيبر وليس المدينة .

– في ص ١٢٧ قال المؤلف : وتعجبت قريش نفسها من إبداء هؤلاء اليهود، ولهم كتاب ودين سماوي ، العداء للإسلام وهو دين إلهي أيضاً .

وفي الحقيقة لو كانت قريش مُقِرة أن الإسلام دين إلهي لما حاربته .

– في حديث المؤلف عن الخندق (ص ١٢٩) قال : تحمل المؤمنون متاعب كثيرة ، فقد هبت عليهم رياح باردة... فقد أوشكت أجسامهم أن تتجمد برداً ، وقطع الأعداء طريق المؤنة عنهم . ولم يوضح المؤلف من المقصود بالأعداء وما الطريق الذي قطعوه عنهم .

– وفي ص ١٣٤ بعد حديث المؤلف عن انسحاب الأحزاب قال : "ورأى الرسول ﷺ وقد حقق الله له الانتصار، أن يعاقب يهود بني قريظة على موقفهم العدائي، وعلى غدرهم وخيانتهم ، ونقضهم العهد للرسول ﷺ والمسلمين ، فعمل على إجلائهم تماماً عن المدينة " .

وهذا قول يفتقر إلى الدقة . فإن عقوبة بني قريظة لم تكن بمبادرة شخصية من الرسول ﷺ بل بأمر إلهي عندما جاء جبريل عليه السلام إلى الرسول ﷺ في اليوم الذي عاد فيه من الخندق وقال له : إن الله يأمرك بالمسير إلى بني قريظة . فخرج منادي الرسول ﷺ في الحال ينادي في أرجاء المدينة . أن رسول الله ﷺ يأمركم ألا تصلوا العصر إلا في بني قريظة . فحاصرهم رسول الله ﷺ وحلت بهم الهزيمة وجاء فيهم قوله تعالى : ﴿ **وأنزل الذين ظاهروهم من أهل الكتاب من صياصيهم** ﴾ ثم أن الرسول ﷺ لم يعمل على إجلائهم من المدينة بل قتل المقاتلة من رجالهم واستحيا نساءهم وأولادهم حيث باعهم في أسواق النخاسة . وذلك جزاء خيانتهم وغدرهم بالمسلمين .

– وفي ص ١٣٦ تحدث المؤلف عن "غزوة بني قرد"، والدارس في مصادر السيرة النبوية لا يعرف شيئاً من الغزوات بهذا الاسم بل المشهور : غزوة الغابة أو غزوة ذي قرد، ويقال قُرُد بضمتين .

– وفي ص ص ١٤٨ – ١٤٩ في حديث المؤلف عن عُمرة القضاء قال واصفاً المسلمين عند دخولهم مكة : "واخترقوا أبواب مكة في ملابس الإحرام وألسنتهم تلهج بشكر الله وحمده . واعتنق بعض أهل مكة الإسلام" .

لم أجد فيما اطلعت عليه من مصادر السيرة النبوية ما يفيد أن بعض أهل مكة اعتنق الإسلام في تلك

المناسبة، وقد أشار المؤلف إلى مصدره (ابن هشام: ١٢/٤) ولم أعثر في هذا الموضع على شيء يفيد بإسلام بعض أهل مكة .

– وفي ص ص ١٦٣ – ١٦٤ عندما تناول المؤلف موقعة حنين ذكر الجدال الذي حدث بين دُريد بن الصِمَّة ومالك بن عوف النضري سيد هوازن فقال : "وطلب مالك من هوازن أن ينحازوا إليه أو إلى دُريد فآثروا الوقوف في صف مالك فقد كان شاباً فتياً في الثلاثين من عمره ... "ثم أحال المؤلف القارئ إلى ابن هشام : ٨٠/٤ – ٨٢ . والذي ذكره ابن هشام بهذا الخصوص أن مالكاً قال لقومه : "والله لتطيعنني يا معشر هوازن أو لأتكئن على هذا السيف حتى يخرج من ظهري . وكره أن يكون لدُريد بن الصمة فيها ذكر أو رأي ، فقالوا : أطعناك" .

وكما هو واضح من النص السابق فإنه لم يكن هناك مفاضلة بين زعامتين : زعامة مالك أو دُريد لاسيما وأن دريداً كما قال عنه ابن إسحاق : "دُريد بن الصِّمَة شيخ كبير، ليس فيه شيء إلا التيمن برأيه ومعرفته بالحرب ، وكان شيخاً مجرباً" . ابن هشام : ٨٠/٤ .

– وجاء في خبر إجلاء بني قينقاع عن المدينة ص١٩٢، قول المؤلف : أن بعض شباب يهود بهرهم جمال فتاة عربية في سوق قينقاع فطلبوا منها أن تكشف الخمار عن وجهها" ثم غافلها أحد الصياغ وربط الخمار بالمقعد الذي كانت الفتاة تجلس عليه بحيث إذا هبت واقفة انكشف وجهها وقد تم له ما أراد" .

السؤال هنا كيف يبهر اليهود جمال تلك الفتاة العربية وهي مخمرة وجهها ؟ ثم إن هذا الوصف المضحك للتحايل على كشف وجه تلك الفتاة أو السيدة العربية لم أجده إلا لدى واشنطون إرفنج في كتابه حياة محمد ﷺ، الذي قام الخربوطلي بترجمته إلى العربية . (انظر ص ١٦٢ من الترجمة).

أما ما جاء عند ابن هشام عن هذا الأمر فهو قوله : "كان من أمر بني قينقاع أن امرأة من العرب قدمت بجلب لها ، فباعته بسوق بني قينقاع، وجلست إلى صائغ بها ، فجعلوا يريدونها على كشف وجهها، فأبت فعمد الصائغ إلى طرف ثوبها ، فعقده إلى ظهرها، فلما قامت انكشفت سوءتها" ٥١/٣ .

وفي ص ١٩٣، يذكر الخربوطلي أنه " لم يكن لبني قينقاع حصون ولا معاقل، وإنما كانوا تجاراً وصياغاً .

ولا أدري كيف وصل إلى هذا الاستنتاج ؟ ألا يحتاج التجار والصاغة إلى القلاع والحصون ؟

المعروف أنه لم يكن لهم زروع ونخل مثل اليهود الآخرين، بنو قريظة والنضير فقد قال عنهم الطبري : "وغَنَّم الله عز وجل رسوله ﷺ والمسلمين ما كان لهم من مال ولم يكن لهم أرضون ، إنما كانوا صاغة ..." الطبري ٤٨١/٢ .

– وفي ص ١٩٤ ، ذكر المؤلف أنه بعد موقعة أُحد وما أصاب المسلمين فيها قدم على الرسول ﷺ "وفد من مدينتي (عضل) و (القارة) يعلنون إسلامهم ...".

والمعروف جيداً أن عضل والقارة قبيلتان وليستا مدينتين.

ومن الطريف أن المؤلف في حديثه عن يوم الرجيع ذكر عضل والقارة وقال في حاشية ص ١٢١ إنهما قبيلتان وهم من بني الهون بن حزيمة [خزيمة] بن مدركة . ويظهر أن الخطأ الذي وقع فيه المؤلف يعود إلى اعتماده أحياناً على معلومات واشنطون إرفنج فهو الذي ذكر في كتابه أن عضلاً والقارة بلدتان ، فقد قال : The inhabitants of two towns, Adhal and Kara sent a deputation to him ... : " P . 11o" .

– وفي ص ١٩٤ نفسها أشار إلى حادثة بئر معونة وخيانة بعض أعراب نجد وقال : "وتكررت هذه الخيانة فقد قدم بعض أهل نجد على الرسول ﷺ وتظاهروا برغبتهم في الإسلام ، وطلبوا من الرسول ﷺ أن يمدهم ببعض المسلمين ليحموهم من أعدائهم فبعث الرسول ﷺ بجماعة من المسلمين يبلغ عددهم أربعين مسلماً من الأنصار .." .

وهذه الرواية خلاف ما جاء في السيرة، فالذي ذكره ابن إسحاق مخالف لذلك تماماً فقد قال : "قدم أبو براء عامر بن مالك على رسول الله ﷺ فعرض عليه رسول الله

ﷺ الإسلام ، ودعاه إليه ، فلم يُسلم ولم يُبعد عن الإسلام، وقال : يا محمد ، لو بعثت رجالاً من أصحابك إلى أهل نجد، فدعوهم إلى أمرك ، رجوت أن يستجيبوا لك ، فقال رسول الله ﷺ : إني أخشى عليهم من أهل نجد" ثم بعث معه أربعين رجلاً . انظر : ابن هشام ، السيرة ١٩٣/٣ - ١٩٩.

ومن هذا النص يتبين لنا أن الرجال الذين ذهبوا مع أبي براء لم يذهبوا معه لحمايته من أعدائه بل ذهبوا دُعاة إلى الله !

وقد جاء الخربوطلي بهذا التفسير من واشنطون إرفنج، فقد تحدث عن قدوم بعض أهل نجد إلى النبي ﷺ وكانوا يتظاهرون بالإسلام ، وطلبوا من الرسول ﷺ أن يرسل معهم من أصحابه ليحموهم من أعدائهم ، وأرسل الرسول ﷺ جماعة وغدر بهم أهل نجد وقتلوهم ما عدا واحداً . انظر : واشنطون إرفنج في كتابه : MAHOMET . P. 110 وقارن : ترجمة الخربوطلي ، حياة محمد، ص ص ١٧٣ - ١٧٤ .

- وذكر الخربوطلي في ص ١٩٤ أن "عمرو بن أمية الذي استطاع الفرار وهرع إلى المدينة .. التقى برجلين يهوديين من بني عامر، غير مسلمين فظن أنهما ينتميان إلى أعدائه، وأراد أن يأخذ بثأر إخوانه المسلمين القتلى، فقتل هذين اليهوديين" .

المعروف أن العامريين اللذين قتلهما عمرو بن أمية لم يكونا يهوديين بل إن قبيلتهما بني عامر كانت مرتبطة بحلف مع يهود بني النضير . وقد قال الرسول ﷺ لعمرو ابن أمية عندما جاءه بسلب القتيلين العامريين : "بئس ما صنعت ! قتلت رجلين قد كان لهما مني أمان وجوار ! لأدينهما . وأخرج ديتهما دية حرين مسلمين .." انظر : المقريزي ، إمتاع الأسماع ١٢ / ١٧٤ .

ومرة أخرى فإنه يبدو واضحاً أن الخربوطلي في نعته لقتلى بني عامر باليهود قد اعتمد في ذلك على واشنطون إرفنج فهو الذي ذكر أنهما يهود . انظر كتاب إرفنج MAHOMET . P. 110 وكذلك الترجمة العربية ، حياة محمد : ص ١٧٤ .

- وفي ص ١٩٥ ، قال الخربوطلي : "ورأى الرسول ﷺ أن يعرف نوايا بني النضير ، فرأى أن يقوموا بدفع الدية لبني عامر ، وكلهم من اليهود .." .

والصحيح أن بني عامر لم يكونوا يهوداً بل عرباً وثنيين .

- وأخيراً في ص ٢٠٠ ، ناقش الخربوطلي خيانة بني قريظة واستنزال الرسول ﷺ لهم من حصونهم وأخذهم إلى المدينة، ثم تنفيذ الإعدام برجالهم وذكر أنه في ذلك الموقف وجه الرسول ﷺ حديثه لابن أخطب زعيم بني النضير قائلاً : "أما والله ما لمت نفسي في عداوتك ولكنه من يخذل الله يُخذل".

والمعلوم لدى كل دارس للسيرة أن هذا القول لحيي ابن أخطب موجهاً للرسول ﷺ . انظر ابن هشام ٢٥٢/٣ .

وفي الصفحة نفسها ذكر الخربوطلي أن رسول الله ﷺ في ذلك الموقف "أي في تلك اللحظات التي يُقْتَلُ فيها بنو قريظة، وجه حديثه إلى سائر الناس فقال : أيها الناس، إنه لا بأس بأمر الله، كتاب وقدر وملحمة كتبها الله على بني إسرائيل" .

والمعروف أيضاً أن هذا قول حُيي بن أخطب حين قُدِّمَ للقتل وليس بقول الرسول ﷺ . انظر ابن هشام، ٢٥٢/٣.

هذا ما أسعف به الوقت من ملاحظات على كتاب الرسول ﷺ في المدينة لمؤلفه علي الخربوطلي . والله أعلم بالصواب.

المصادر

- السيرة النبوية ، لابن هشام ، جـ ٣ ، ٤ .
- الطبقات الكبرى ، لابن سعد ، جـ ٢ .
- تاريخ الرسل والملوك ، للطبري ، جـ ٢ .
- إمتاع الأسماع ، للمقريزي ، جـ ١ .

وقارن :

- Washington Irving . Saccessors Mahomet and His...,
(Wisconsin : ١٩٧٠م) .

كتاب أدباء مالقة :

المسمى مطلع الأنوار ونُـزهة البصائر والأبصار لأبي بكر المالقي

تحقيق : صلاح جرار

فريدة الأنصاري

مكتبة الأسد - دمشق

المالقي ، أبو بكر محمد بن محمد بن علي بن خميس / مطلع الأنوار ونُزهة البصائر والأبصار ؛ تحقيق صلاح جرار .- ط١ .- بيروت : دار البشير - مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٩م .- ٥١٠ ص .

في سنة ١٤٩٢م سقطت غرناطة آخر مدينة أندلسية بيد الأسبان وبسقوطها انتهى الحكم العربي في الأندلس ، وقد قام الأسبان بحملات تطهير عرقية ضد المسلمين وأحرقوا أعداداً كثيرة من الكتب هادمين كل ما له صلة بالعرب المسلمين ، غير أن هذه الأعمال البربرية لم تطفئ شعلة التراث العربي بل بقيت خالدة عبر الآثار والكتب والمخطوطات التي كُتب لها أن تسلم من الهدم أو الحرق أو الضياع ومن بين تلك المخطوطات القيمة التي حفظت لنا تراثنا العربي مخطوطة "مطلع الأنوار ونزهة البصائر والأبصار فيما احتوت عليه مالقة من الأعلام والرؤساء وتقييد ما لهم من المناقب والآثار" ، وهي من المراجع الأندلسية الفريدة التي حفظت لنا تاريخ مدينة مالقة ، التي عُرفت بكثرة مجالسها الأدبية والشعرية إضافة إلى مجالس العلوم الدينية ، سواءً في قصور الأمراء أو دور القضاة والفقهاء أو بيوت الأثرياء .

عرف هذه المخطوطة عددٌ من الدارسين والباحثين والمهتمين بالتراث العربي ، فكانت مرجعاً أندلسياً في الأدب والتاريخ في بحوثهم ودراساتهم ، ومن هؤلاء المستشرق [ليفي بروفنسال] الذي كتب مقالة عنها بعنوان "حول شعراء مالقة في القرن العاشر" نشرها في مجلة "Arbica" العدد الأول / ١٩٥٤م ، ورجع إليها أيضاً إحسان عباس في تحقيقه لشعر أبي عبدالله الرصافي وبعض أجزاء الذيل والتكملة ، واعتمد عليها كذلك الشيخ سعيد غراب في تحقيق صلة الصلة وغيرهم من الباحثين ، وحتى ما وقعت بيد صلاح جَّرار ولاحظ أهميتها عزم على إخراجها إلى النور محققة لتكون بمتناول أكبر عدد من الباحثين والمهتمين بتاريخ الأندلس وأدبها برغم ما فيها من صعوبات من حيث قراءتها ، وما لحق بصفحاتها من تقديم وتأخير باذلاً في هذا جهداً كبيراً في متابعة النقص في المخطوطة من وسطها وآخرها .

اعتمد المحقق في تحقيق هذه المخطوطة على نسخة مصورة عن النسخة التي يملكها العلامة المغربي "محمد المنوني المكناسي" .

وهنا نلاحظ أن المحقق قد أوقع القارئ في حيرة وإرباك ، فهل هذه النسخة نسخة أصلية منقولة عن الأم أو عن الفرع وفرع فروعها .. ؟ أم إنها نسخة مصورة أيضاً .. ؟ وهل بحوزة إحسان عباس وقاسم السامرائي نسخة أخرى .. ؟ أم إنها نسخة العلامة المنوني المكناسي نفسها؟ وبالأحرى هل إن نسخة العلامة المنوني المكناسي نسخة فريدة اعتمد عليها الآخرون ؟ فيا حبذا لو وضح لنا المحقق ذلك .

تضمن الكتاب ترجمة مائة وثلاثة وسبعين علماً من أعلام مدينة مالقة ومن طرأ عليها من رجال الفكر والعلم والأدب وغيرهم من طبقات العلماء الذين حفلت بهم مدينة مالقة ، متبعاً فيها الترتيب الهجائي المغربي في عرض الأعلام مبتدأً بحرف الميم – وهو الحرف الذي انتهى إليه كتاب خاله "ابن عسكر" والذي كان له فضل كبير في تربيته وتعليمه . وأول ترجمة من هذا الحرف هي لـ "محمد ابن عميثل العاملي" . وبلغ عدد الأعلام المترجمة بحرف الميم "٥٩" علماً ، وهي أكثر من ثلثي التراجم الموجودة في الكتاب ، وبعد حرف الميم يأتي على ذكر الأعلام التي تبدأ بحرف الصاد وتبلغ عدد التراجم التي تبدأ بهذا الحرف "٣" وهم على التوالي "صالح بن عبدالرحمن بن إبراهيم" و"صالح بن جابر بن صالح بن حضرم الغساني" و"صفوان ابن إدريس" ، أما حرف العين الذي يلي حرف الصاد فيدون لنا فيه ترجمة "٨٧" علماً أولهم "عامر بن معاوية بن عبدالسلام بن زياد بن عبدالرحمن ... يكنى أبا معاوية من قرطبة" ، وآخرهم "عياض بن محمد بن عياض اليحصبي"، أما حرف الغين فلا يذكر فيه سوى ترجمة غانم بن وليد بن عبدالرحمن المخزوني" ، ثم يأتي على ذكر أعلام حرف القاف ، والسين ، والشين ، والهاء ، ثم الياء ، وهي آخر حروف الكتاب ، وآخر ترجمة يوردها لـ "يوسف بن محمد ابن عبدالله بن يحيى البلوي" المتوفى سنة ٦٣٨هـ ومن هذه السنة استطاع المحقق تحديد الفترة الزمنية لانتهاء الكتاب، فذكر بأن الكتاب ينتهي عند سنة ٦٣٨هـ .

أما منهج ابن خميس في ترجمة تلك الأعلام ، فهو يورد اسم العلم كاملاً ، ثم كنيته ، ثم يذكر أصله إن كان من مالقة أو ممن قدم عليها واستقر فيها منتفعاً من علمائها ومجالسهم ، وبعد ذلك يأتي على ذكر أسماء شيوخه وتلاميذه ورحلاته ومؤلفاته ، إن كانت له مؤلفات ، وذكر الوظائف التي شغلها ، وقبل أن يذكر سنة وفاته يذكر لنا نماذج من شعره ونثره . كما نراه في ترجمة "سليمان ابن أحمد" الواردة في صفحة ٣٧٠ :

«ومنهم سليمان بن أحمد يعرف بكثير ، اجتاز على مالقة ، وأقام بها مدة ، وكان حافظاً للأدب واللغات والتواريخ ، وكتب لبعض السادات وكان شاعراً أديباً كاتباً لوذعياً من أهل الذكاء والفطنة ، رحمة الله عليه ، ومن شعره :

يا قارئ الخطّ بلمسِ البَنَانْ
مُنيبَها لفظ منابِ العيانْ
أشْكَلَ في غيرِكَ هذا ولا
كِنْ بانَ في فِعْلِكَ كلُّ البيانْ
ولو توارى شِمتهُ لاحظاً
ما عاقَ ذاك اللحظ عنه صوان
فكم تعدّى جُنَناً نافراً
صدورها قبراً لكم من جنان
مَنْ لم يلاحظْكَ بفهمٍ يُجزْ
عليك مالم يَرَهُ في الزمانْ
مرانةُ موضحةٌ صارعت
من خارقِ العادةِ ما قبلُ كانْ
يا صورة بدعاً أرتْنا من
الحُسْنِ فنوناً لم تَنَلْها الحِسان
إنّ لساني ليطيل وقد
قصّر عن وصفك ذاك اللسان
أقبلتني من بعد يأسٍ من
النَيْل هوى بل ضمنّي خوطُ بان
وقد قبلت اللوم من لائمٍ
فيك فهلْ لي من صدودٍ أمانْ

.....»

اتصف ابن خميس بالدقة والأمانة العلمية ، فهو يحرص كثيراً على ذكر مصادر معلوماته ، فعندما ينقلها

عن طريق المحادثة نجد عبارة "حدثني" أو "أنشدني" أما إن كان مصدرها النقل من الكتب فيشير إليها "نقلت من خط شيخنا" أو "هكذا ألفيتها بخط .." أو "ما ذكره شيخنا.. في كتابه" . أما دقته في ترجمة الأعلام فنلاحظها جلياً عند ذكر الشخص المترجم له ، فيحرص على ذكر أصله إن كان من أهل مالقة أو من الداخلين عليها كما ذكرنا سابقاً وحرصه على ذكر يوم وفاته وشهرها وسنتها ومكان الدفن . كما نقرأه في الترجمة الواردة في الصفحة ٣٨٢.

"ومنهم شهيد بن محمد بن شهيد المصري ، يكنى أبا الحسن ، وهو من بيت حسبٍ وعلم ، وأصله من سرقسطة، وكان والده عالماً من أعلام غرناطة مشاراً إليه بها ، كان أبو الحسن هذا معتنياً بصنعة العمل ، تولى خطّة الإشراف غير مرة ، وله تأليف سمّاه بالمرشد ، جمع فيه فنوناً من علم الحساب والفرائض وصنعة الزمام ومساحة الأرض من علم الفلك ، وهو كتابٌ لم يوضع في فنه مثله فيما أعلم. وأبو الحسن هذا جد الحاج أبي بكر بن زنون وإخوته لأمهم ، وكان موصوفاً بدين وكرم .

قال صاحبنا الفقيه الأجل أبو بكر ابن الفقيه الأستاذ أبي محمد القرطبي : حدّثني خالي أبو بكر بن زنون ، أن أبا الحسن كان يذكر خطّته ويرى ما حُرِمَهُ من مرتبة أسلافه فيبكي ويقول : أراد أبي أن أكون عالماً فكنت ظالماً. ولم يكن ، رحمه الله ، موصوفاً بظلم ، وإنما كان يقول ذلك استصغاراً لنفسه وخوفاً ، رحمه الله . وتوفي في حدود السبعين وخمسمائة" .

فهذه الدقة والأمانة التي اتسم بها ابن خميس أعطت الكتاب قيمة علمية وزاد من أهميتها العلمية التزام المحقق صلاح جرّار بمنهج التحقيق العلمي حين وضع أرقاماً لأصحاب التراجم ، وذكر وفاة العلم إن لم يذكره ابن خميس ، وعمد إلى تصحيح الأخطاء اللغوية والإملائية والعروضية وغيرها من الأخطاء التي وقعت في النص مع الإشارة في الهوامش إلى ما كانت عليه في الأصل ، إضافة إلى ما قام به من جهد بإحالة القارئ إلى المصادر التي ترجمت لكل علم من الأعلام الرئيسة التي وردت في الكتاب ، وقيامه بتخريج الأشعار والرسائل من المصادر والمراجع الأخرى . وعندما لاحظ أن المخطوطة تنقصها المقدمة ، أخذ بدراسة المصادر التي اعتمدت على هذه المخطوطة مثل الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب ، وصلة الصلة ، وغيرها من المصادر التاريخية حتى عثر عليها في كتاب السخاوي "الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ" فثبتها في بداية الكتاب المحقق .

من مقدّمة أدباء مالقة لابن خميس منقولة عن كتاب الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ لشمس الدين السخاوي :

"إن أحسن ما يجب أن يعتنى به ، ويلم بجانبه ، بعد الكتاب والسنّة ، معرفة الأخبار ، وتقييد المناقب والآثار ، ففيها تذكرةٌ بتقلب الدهر بأبنائه ، وإعلام بما طرأ في سالف الأزمان من عجائبه وأنبائه ، وتنبيهٌ على أهل العلم الذين يجب أن تتبع آثارهم ، وتدون مناقبهم وأخبارهم ، وليكونوا كأنهم ماثلون بين عينيك مع الرجال ، ومتصرفون ومخاطبون لك في كل حال ، ومعروفون بما هم به متصفون، فيتلو سورهم من لم يعاين صورهم ، ويشاهد محاسنهم من لم يعطه السن أن يعاينهم ، فيعرف بذلك مراتبهم ومناصبهم ، ويعلم المتصرف منهم في المنقول والمفهوم ، والمتميز في المحسوس والمرسوم ، ويتحقق منهم من كسته الآداب حليها ، وأرضعته الرياسة ثديها ، فيجد في الطلب، ليلحق بهم ويتمسك بسببهم" (الإعلان بالتوبيخ ص٢٥) .

وفي الختام لا يسعنا إلا التوجه بالشكر إلى المحقق صلاح جرّار الذي أخرج هذا المخطوط إلى النور وأعادهُ إلى الحياة ليكون مصدراً هاماً يعكس وميض حضارة مدينة مالقة الأندلسية .

كشف الحال في وصف الخال للصفدي

تحقيق سهام صلّان

أبو عبدالله الجنادي
كلية الآداب - جامعة دمشق - سورية

الصفـــدي ، خليل بن أيبـك / كشـــف الحــال فـي وصـــف الخال ؛ تحقيـــق سهام صلّان .- ط١ .- دمشـــق : دار سعـد الدين ،١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م .- ١٥٣ص .

توطئة :

حاولت جهد استطاعتي - خلال حياتي العلمية - أن أبتعد عن النقد وأكتفي بتعليقات بسيطة على كل كتاب ينتهي إلى يديّ. وكنتُ ألتمس لكل محقق أو مؤلف ، وأرجو له دوام التوفيق في إظهار كل جديد والإفادة من كل قديم، إلى أن وقع بين يديّ كتابٌ من العصر المملوكي من تحقيق إحدى الآنسات، وكنت كلما أوغلت في تقليبه وتصفّحه ازددت تصميماً على كتابة نقد له . وهذا ما سأفعله في الصفحات القادمة ، وسأبيّن الأسباب التي دفعتني إلى ذلك .

يقع الكتاب في ثلاث وخمسين ومئة صفحة، منها أربعون صفحة للفهارس وأربع عشرة صفحة في المقدّمات وبين يدي الكتاب، والعمل في التحقيق وصور لنماذج من مخطوط الكتاب .

والذي دفعني إلى اقتناء الكتاب طرافة الموضوع وجدّته - بالنسبة إليّ - والعمل الذي قام به المؤلف من استقصاء للأبيات التي قيلت في هذا الباب بعد أن رتّبها على حروف المعجم .

أمّا ما دفعني إلى نقد هذا العمل فكثرة الأغلاط التي وقعت فيها المحققة حتى كادت تقضي على جمال الكتاب وتسيء إلى صاحبه . وسوف أقسم هذه الأغلاط إلى ست مجموعات أتحدّث في كل منها على انفراد عمّا وقعت فيه المحققة ، وأذكر نماذج مصححة دون أن تكون الغاية تصحيح جميعها فليس هذا من شأني .

١ - أغلاط في القراءة والترتيب والفهم :

- في صفحة المخطوط التي لم تشر المحققة إلى رقمها، وفي السطر الأول منها بعد البسملة تقول المحققة : «... ورفع الأدلّة لله وألهم ..» [١] وتعلّق على ذلك فتقول : «هكذا وردت في المخطوط، ولم أقف على المراد منها» [٢]، ولعمري إنها ما وقعت هكذا، ولو عرفت قليلاً من أصول الخطّ لرأت أن المكتوب في المخطوط هو : «ودفع إلى ذاك الله وألهم» ، والذي يؤكد ذلك رسم الراء والدال في سائر كلمات المخطوط، وكذلك السابقة في لفظ الجلالة لتنفي من ذهن القارئ أنها لام حرف الجر ولو نظرت المحققة تحت هذه الكلمة لوجدت كلمة «لبيبا» دليلاً على ما ذهبت إليه .

- ص ١٥ ، السطر السابع ، تقول المحققة : «وتلاوتُها تأخذوا على كل أذن ..» ولو نظرت في صفحة المخطوط لوجدت التالي : «وتلاوتُها تأخذُ على كلّ أذن..» .

- ص ١٥، السطر العاشر وهو الأخير في متن الصفحة، تقول المحققة : «فما أحدٌ منه خلا إلاّ شيئًا منه خال» .

وتعلّق على العبارة في الحاشية السادسة من الصفحة نفسها فتقول : «والعبارة ليست واضحة ، ربّما كانت فما أحد خلا الأشياء منه» .

أما المتن فيحمل خطأ في القراءة لأن كلمة أحدٌ وردت

منصوبة في المخطوط، والمحققة أثبتتها بالرفع ونسيت أن الكلمة في موضع نصب على المفعولية للفعل خلا والتقدير «فما خلا أحداً منه ..» ويصبح معنى عبارة المؤلف : فما خلا أحداً من هداه (تعود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) إلا هو فارغ من ذلك غير مهديّ. عندها سيكون شرحُها لكلمة الخال في الحاشية نفسها خطأ فقد قالت : الخال هنا الظن ، وبعد شرحنا أصبح معنى الخال من الخلوّ والفراغ ، والله أعلم .

– ص ١٥، السطران الرابع والخامس : «حتى كان البحتري لها وليداً وأبو تمام نسيباً» . وتعلّق على ذلك في الحاشية الرابعة من الصفحة نفسها فتقول : «الأولى أن تكون حبيباً لتناسب الجملة السابقة من ذكر لقب الشاعر ثم اسمه» . وأرى أن المحققة ما فهمت قصد المؤلف من أن البحتري كان ابناً شرعياً للأدب والشعر والبلاغة ، أما أبو تمام فكان نسيباً وليست درجة الوليد في القرابة كدرجة النسيب، وليس النسيب كالحبيب كما أرادت . والله أعلم .

– ص٣٩ ، السطر الثاني عشر ، يقول المؤلف : «وقد اخترت لذلك ما هو من كلام أبقراط في دلائل الخيلان قال..» .

تعلّق المحققة في الحاشية الخامسة من الصفحة نفسها فتقول : «لم أجد في كتب الفهارس ولم تورد الأخبار هذا الكتاب منسوباً إلى أبقراط أو غيره» .

عجيب هذا الفهم والأعجب منه تلك الحاشية التي توحي بالتنقير والتتبع ثم الفشل . ولا أدري ما الذي أوحى للمحققة أن هناك كتاباً يحمل هذا الاسم، إن المؤلف يقصد من ذلك أن كُتُب أبقراط في الطب حوت حديثاً عن الخيلان فنقله وفصل فيه، بل ربما يكون أبقراط قد وضع فصلاً من كتاب يحمل عنوان الفصل «دلائل الخيلان» أمّا أن تفهم العبارة بهذا الشكل فهذا ما لم يخطر في ذهن أحد .

– ص ٤٥، السطر قبل الأخير من المتن تقول : «وبنقطةٍ غالية على تفّاحة» وتضبط الكلمة بالتنوين فلا يصحّ المعنى عندها، فهل هناك نقطة مرتفعة الثمن وأخرى رخيصة بخسة، والصواب : «وبنقطةِ غاليةٍ» على سبيل الإضافة بالكسر فقط ، أي بنقطة عطرٍ، فالغالية من العطور أو ما يوضع فيه العطر، ولو فهمت هذا المعنى لما ضبطت الكلمة بالتنوين .

– ص ٤٧ في بداية المتن ، تقول : «في صفة النبي صلى الله عليه وسلم» والصواب في صفة خاتم النبي، وإن لم تكن الكلمة موجودة في المخطوط كان الواجب زيادتها حتى تستقيم الفكرة .

– في السطر الثالث من الصفحة نفسها، تقول : «ابن حيّان» والصحيح ابن حبّان بالباء الموحّدة وليس بالياء المثناة، وهو المحدّث المشهور .

– ص ٤٨، السطر الثالث من المتن ، وفي الحديث عن سيّدنا موسى : «وعلى طرف لسانه شامة .. ولا يُعرف أحدٌ قبله ولا بعده كان على طرف لسانه شامة» . ثم في الصفحة نفسها وبعد ثلاثة أسطر بالضبط وفي الحديث عن حسّان ابن ثابت : «ثم أخرج لسانه .. بطرفه شامة سوداء» .

ومضت دون أن تعلّق بشيء، وكأن الأمر لا يعنيها، أو كأن المتن لا يحمل تناقضاً وفي مكانين متقاربين ، فأين نباهة التحقيق ؟ !

– ص ٥٧، وفي السطر الأخير وقبله من المتن ، يرد اسم العلم حامد بن محمد بن معقل الشاماتي القطّان النيسابوري، فتترجم له في الحاشية الثامنة من الصفحة نفسها فتقول : «حامد بن محمود» وهو في الأعلى ابن محمد، وتتابع فتقول : «توفي سنة تسع وثلاثمئة» . ثم تتابع الحديث عن هذا الرجل في الصفحة التالية «ص٥٨» في المتن فتقول : «سمع محمد بن يحيى وعبدالله بن هاشم وأحمد بن يوسف وغيرهم، وروى عنه أبو العباس أحمد بن

هارون الفقيه وأبو عبدالله بن دينار والعدل وغيرهما . توفي سنة تسع عشرة وثلاثمئة» . هذا النقل حرفي مع علامات الترقيم ولا أدري كيف سيجمع بين المتن وبين الحاشية السابقة، ثم هل أبو العباس هو أحمد بن هارون هذا ما لا نعرفه .

والناظر في حواشي الصفحات ص ٥٧، ٥٨، ٥٩ سيرى عجباً ، فانظره فيما سأكتبه عنهن في أغلاط الحواشي .

أما الترتيب - بعد الاكتفاء بالحديث عن القراءة والفهم - فحدّث عنه ولا حرج . فالمحققة أو الطابع يظنّ أن البداية من أوّل السطر وإدخال الكلمة الأولى عن السطر الذي يليه يعطي الصفحة زينة وجمالية معينة، والأمر ليس كذلك أبداً .

البداية من سطر جديد يدخل عما يليه مقدار كلمة أو أقل يكون إيذاناً ببداية فكرة جديدة ، أمّا أن أبدأ بالأسطر كما يحلو لي فهذا ما لا يكون وقد فعلت المحققة أو الطابع الكثير من ذلك فبدأت بفكرة جديدة أوّلها «صلى الله عليه وسلم» [٣] وانظر للاستزادة الصفحات «١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ٥٨ ..» .

ثم إن المحققة لم تكن أمينة في قراءتها فقد أضافت كلمتين : «مقدمة المؤلف» ولم تشر إلى ذلك ، ولم تضعهما بين قوسين مركنين علماً أن هاتين الكلمتين غير موجودتين في المخطوط الذي صورته .

٢ - أغلاط في ترجمة الأعلام :

مسألة أولى : لا تتبع المحققة منهجاً معيناً في الترجمة للأعلام، ولا هي تفعل ذلك في التخريج لهم، بل هي تخبط في الأمر خبط عشواء، فمرّة تقول في نهاية ترجمة العلم : تراجمه بالجمع، وأخرى تقول : ترجمته بالإفراد، وثالثة لا تذكر أياً من الكلمتين، وفي حالة رابعة لا تذكر مصدر الترجمة، وخامسة تشير إلى رقم الترجمة . وكأن المحققة أرادت أن توحي للقارئ بكل الطرق التي يمكن اتباعها في الترجمة فأوردتها على علاّتها .

مسألة ثانية : هناك الكثير من الأعلام ترجمت لهم المحققة في مكانين مختلفين مرة مدحته وأثنت عليه، وأخرى عرّضت به وغمزت من جانبه . انظر على المثال لا الحصر الصفحة الخامسة عشرة، الحاشية الثالثة في ترجمة أبي تمام وقارنها مع الصفحة الرابعة والأربعين، الحاشية الثانية وفيها ترجمة للشاعر نفسه دون ذكر مصدر للترجمة الثانية.

مسألة ثالثة : تورد اسم العلم في حالات كثيرة تدفع إلى الضياع فمثلاً ص ٧٠ تقول المشدّ، ص ٨٧ تقول سيف الدين المشدّ ، ص ٨٠ تقول سيف الدين بن المشدّ فهل هم رجلٌ واحد ؟ هذا ما لم تُشر إليه في الحواشي .

- ص ٣٣ تترجم لابن اللبانة ، وفي ص٦٨ تترجم له لكنها تغيّر مصادر الترجمة ولا تشير إلى أنها ترجمت له سابقاً ، ويمر ص ١٠٢ دون أن تشير إلى شيء مما سبق .

- ص ٧٦ تترجم لعلم لُقب بالحظيري ، ويمرّ ص ١١٢ الحظيري الورّاق فلا تشير إلى شيء ، ويمر ص ١١٦ الحظيري الوراق فتقول في الحاشية : «مرّت ترجمته» ولا تدري أين ذلك .

سأكتفي بما أوردت من شواهد، لكنني أريد القول : ما من علم ترجمت له إلاّ وفي ترجمتها له مقالة والكتاب يشهد بذلك .

٣ - أغلاط في أوزان الأشعار وتخريجها :

تقول المحققة في مقدمها : «وقد ضبطت الأشعار ووزنتها، وسيأتي عرض مفصّل لبحورها في فهرس التحقيق...» [٤] . وهذا الأمر أوجد في داخلي نوعاً من الارتباح ودفعني إلى متابعة القراءة، ولكنني ألقيت نظرة على فهارس التحقيق ومنها فهرس الشعر، وهو الفهرس الرابع، لكنه خلا من عمود يشير إلى تسمية البحر، واكتفت بذكر القافية واسم الشاعر وعدد الأبيات والصفحة التي وردت فيها [٥] ، ولم تشر المحققة إلى وزن الأشعار أو تسمي البحر الذي تنتسب إليه أثناء ورودها في المتن

مخالفة بذلك طريقة من طرق التحقيق، ولا هي فعلت ذلك في الفهرس . وسأورد لك عدد الأبيات الكلي المرتبة في القوافي ثم أقسمها إلى أبيات وردت صحيحة الوزن، وأبيات وردت مختلة الوزن ، عدد الأبيات الكلي ٤٤٣، عدد الأبيات الموزونة ٤٠٠، وعدد الأبيات غير الموزونة ٤٣ .

والخلل في الوزن إمّا أن يكون خللاً في الضبط ، أو كلمة رُسمت خطأ فأساءت إلى الوزن، أو حق القافية أن تكون مقيدة لكنها أطلقتها وضبطتها بالحركة فاختل الوزن، وربما كان نقص الشدة « التضعيف» سبباً في خلل الوزن، أمّا أخطاء التطبيع فلم أنظر فيها، والأغلاط التي وردت في ضبط الكلمات أثناء الأبيات يمكن إضافتها إلى أغلاط الفهم التي مرت سابقاً، فلو فهمت المحققة البيت ما أخطأت في ضبطه . ولم أشأ التفصيل في ذلك لئلا أطيل على القارئ .

- مثال ص ٧٧، قافية الدال :

(على فمها خالٌ من النّد ساكن

وما كلُّ خال في مَساكنه الخدُّ

رسولٌ من المسك أخذ الفمُ طيبَهُ

وفيها يُريدُ المسكُ يستخدمُ النَدُّ)

كذا وردت الأبيات دون زيادة أو نقصان . والبيت الأول لو جعلت كلمة «خال» منونة بالرفع «خالٌ» ووضعت الشدة على النون والدال في كلمة «النّد» وتنوين الرفع على نون «ساكنٌ» لجاء البيت من البحر الطويل :

على فمها خالٌ من النّدِّ ساكنٌ

....

لكن البيت الثاني يأبى أن يكون كذلك، علماً أنها توثق الأبيات من ديوان ابن سناء الملك ص ٢٢٧، وبالعودة إلى الديوان والصفحة حسبَ توثيق المحققة ما وجدت شيئاً، ثم بعد بحث طويل اهتديت إلى ما يلي :

أ - المحققة تثبت في فهارسها وعند الرقم ٤٤ ديواناً من تحقيق محمد إبراهيم نصر وتوثق من ديوان آخر .

ب - الديوان الذي وثقت منه ولم تثبته في مصادرها لابن سناء الملك من صنعة محمد عبدالحق ، عضو مجلس الموظفين لحكومة مدراس .

البيتان في الديوان المثبت في المراجع والمصادر يقعان في الصفحة الثالثة والسبعين يحملان الرقمين ١٠، ١١، من قصيدة طويلة تقع في ثلاثة وستين بيتاً، أما رواية البيت الثاني في الديوان فهي :

رسول من المسك احتذى الفَمُ طيبه

وفيما يريد المسك يستخدم النّدُّ

وهو كذلك في الديوان الآخر في الصفحة ٢٢٧ والقصيدة فيه تقع في واحد وستين بيتاً فتأمل .

- في قافية النون ص ١١٥ تثبت المحققة البيتين التاليين بعد تثبيتهما لابن سناء الملك في ديوانه ص ٨٠٣ :

يا من غدت تختال من خالها

وخالها يقضي بتهجينا

كأنما خدّك تفاحة

وخالُها نقطةٌ تُعيينا

والبيتان غير موزونين فاضطررت للعودة إلى الديوان وفوجئت أنّ الديوان ينتهي مع فهارسه في الصفحة (٦٤٣)، وبحثت في القوافي فوجدت ما يلي :

٣٧٤/٢ من الديوان :

يا من غدت تختال من خالها

وخالها يقضي بتهجيها

كأنما خدّك تفاحة

وخالُها نقطةٌ تلهيجها

عدتُ إلى الديوان الذي لم تثبته في مصادرها ووجدت في الجزء الثاني ص ٨٠٣ ما يلي :

....

وخالها يقضي بتهجينها

وبذلك يستقيم وزن البيت . لكن العجب أن الديوان الذي أثبتته يذكر هذه الأبيات بنصها في الجزء الثاني، ص٤٨٤ إضافة إلى ذكرها قبل عشر صفحات ومئة بالتمام والكمال وهذا ما لم يذكره الصفدي ولا نبّهت المحققة إليه .

– في بداية قافية الحاء ص ٧٤، تورد بيتين من الشعر من دون نسبة أو تعليق وفي الحاشية الأولى من الصفحة نفسها تورد حديثاً طويلاً في نسبة الأبيات إلى أبي علي الحسين النشار ثم تقول : إنها وجدتها في ديوان الشاب الظريف ولم تشر إلى روايتها في الديوان فهي :

....

أيجني الورد أم يجني الأقاحا

أي أم بدل أو التي وردت . لكن العجب أن أبياتاً للشاب الظريف تمرّ في ص ١٠٤ فلا تخرجها علماً أن الديوان بين يديها، وهي تفعل الشيء نفسه في أشعار أبيه العفيف التلمساني .

والمحققة لم تقم بتخريج ثلث الأبيات التي مرت معها . وثلث آخر ذكرت اسم القائل وهو من فعل المؤلف ، والثلث الأخير بقي غفلاً دون نسبة أو تخريج أو إشارة إلى أنها بحثت ولم تجد شيئاً .

٤ – أغلاط في الحواشي :

لو وقفتُ في نقد الكتاب على حواشيه لكان ذلك كافياً في ردّ ما جاءت به المحققة أو ما قامت به من عمل . فالحواشي لا تسير على نسق معين، وقد خلت هذه الحواشي من منهجية متبعة ، جاءت مرة طويلة وأخرى قصيرة ، وفي أحيان كثيرة كانت لا حاجة لها، وتركت ما يُحتاج إليه في مرات كثيرة ، وقد تكون الحاشية غير مفهومة تزيد الأمر غموضاً وبعداً عن الفهم .

وفيما يلي شواهد على ما ذكرت .

– الصفحة الخامسة عشرة، الحاشية السادسة تقول: الخال هنا : الظّنّ (كذا تضبطها بالكسر) وتتابع «العبارة ليست واضحة ربّما كانت (فما أحدٌ خلا الأشياء منه) . علماً أن النصّ في المخطوط «فما أحداً خلا إلا شيئاً منه خال» فـ «أحداً» واجب النصب كما ورد في المخطوط فهو مستثنى تقدم على فعله خلا، ثم تشرح كلمة خال في آخر الجملة كما مر ، علماً أن الكلمة تعني في النص : الخُلوّ والفراغ، فانظر إلى حاشية أساءت إلى النص، ولم يكن النص منقولاً بشكل دقيق .

– الصفحة السادسة عشرة ، الحاشية الأولى تقول : «الخال هنا : العصر الماضي» . فانظر إلى عظمة هذه الحاشية!!

– الصفحة السادسة عشرة، الحاشية الثالثة تقول : «هذه الكلمة زائدة لا ضرورة لها» والنص كما تنقله «وأزاهر بركاتها تحلّي بركاتها باللآلئ» (٦) . ولو دققت النظر في صفحة المخطوط لوجدت القراءة «وأزاهر برٍّ كأنها تحلّي بركاتها باللآلئ» فأين الزيادة ؟ !

– الصفحة السابعة عشرة ، الحاشية الأولى تقول : «الآية من سورة الشعراء» ولو نظرت إلى المتن لوجدت الصفدي يقول : «فإن الشعراء يهيمون في كل واد» فهل هذه آية، ربّما يجوز لها أن تقول : «إن هذا القول مأخوذ من الآية ، أما كما فعلت فلا . وربما الذي أحوج الصفدي لهذا القول السجع الذي يجري عليه ، فهو يتابع «ويديمون الطرب لكل واد» .

– الصفحة السابعة عشرة ، الحاشية الثانية تقول : «البيت لشاعر المعتمد بن عباد محمد بن عمار من قصيدة مدحية لابن عباد» .

وقصدها أن تقول : من قصيدة مدحية في ابن عباد.

– الصفحة التاسعة عشرة ، الحاشية الخامسة تقول: «نسبها (كذا) أبو تمام في الحماسة، والقالي في الأمالي لعباس ابن مرداس ولم أجده في ديوانه» . إذن هو بيت واحد فيجب أن تقول نسبه، ولو رجعت إلى فهرس المصادر والمراجع لما وجدت ذكراً لديوان عباس ابن مرداس فكيف ذلك ؟

– الصفحة التاسعة والعشرون، الحاشية الأولى تقول: «هكذا وردت في الأصل ولم أعثر عليها في أي من كتب البحث».

والعبارة في المتن : وقال شيخنا ابن الساعاتي في المعنى . فما الذي ورد في الأصل ؟ وما الذي لم تعثر عليه ؟

– الصفحة التاسعة والعشرون ، الحاشية التاسعة تقول : «الأصمعي : هو أبو سعيد عبدالملك بن قريب بن عبدالملك ، نحوي مشهور» هكذا تكتفي بالترجمة للأصمعي ، دون ذكر للوفاة أو الولادة أو كتاب اشتُهر به أو أُثر عنه . بينما في الصفحة الثالثة والأربعين ، الحاشية الثانية تترجم لأبي نواس في أربعة أسطر ولا تذكر مصدراً للترجمة .

– الصفحة الخامسة والأربعون ، الحاشية الثالثة تقول: «وهذا التشبيه لا يعرفه إلا الكَتَبة» ، وهي تقصد شرح قولٍ ورد في المتن «وبنقطة بخاء الخدّ» ، فما هذه الحاشية ومن أخبرها بها ؟

– الصفحة السادسة والأربعون : الحاشية الأولى تقول في حديثها عن الراضي : حاول إصلاح ما فسد من الأمر فكان آخر خليفة انفرد بالجيوش» ، فما هذه العبارة ؟

– الصفحة الحادية والخمسون، الحاشية السادسة تقول : «هو هارون الرشيد الخليفة العباسي» وهذا الحديث منها تعليق على كلمة ذات الخال جارية كانت للرشيد، فبربكم هل تحتاج إلى الحاشية السابقة، انظر الاستهانة بعقل القارئ مهما كانت درجة ثقافته !!!

– الصفحة السابعة والخمسون، الحاشية الرابعة في ترجمتها لأحمد بن عبدة الضبّي تقول : «توفي سنة ٢٤٥هـ، روى عن مسلم والنسائي وغيرهم» ولا أدري من روىَ عن الآخر، هل مسلم والنسائي وغيرهم هُمُ الذين رَوَوا عنه أم هو الذي روى عنهم وأين ؟!

– الصفحة التاسعة والخمسون من الكتاب تكاد تكون رمزاً للخلط والخبط وللهرطقة والسخرية متناً وحواشي .

وسأتحدث عن المتن علماً أن الحديث ليس في مكانه، لكنني آثرت ذلك ليوازن القارئ الكريم بين المتن والحواشي.

تقول في المتن : «ولد سنة أربعة (كذا) وأربعين، وتوفي سنة ثمانٍ وتسعين وستمئة [7] .

فالغلط النحوي مشهور في تأنيث العدد وحقّه التذكير، ولا بدّ أنه ولد سنة أربع وأربعين وستمئة فكانت الكلمة ناقصة، وتتابع حديثها في الصفحة نفسها فتقول : «سمع خطيب مردا» ولا تشرح هذه الكلمة فأين هذه «مردا» هل هي اسم بلدة أو مدينة أو جامع، وقد تركتها دون إشارة وهل بحثت عنها أو لم تبحث، علماً أنها تشرح كلمة الرشيد فتقول : هارون الرشيد .

إذا نقلنا البصر إلى الحواشي من الصفحة نفسها، تقول في الحاشية الخامسة وفي ترجمتها لابن البرهان : «ولد سنة ثلاث وتسعين ، توفي سنة أربع وستين وستمئة» فهل معقول ذلك ؟ أم قصدها أنه ولد سنة ثلاث وتسعين وخمسمئة ؟ الله أعلم .

– في الحاشية السادسة من الصفحة نفسها سيقع بصرك على أمرٍ عجيب، فهي تترجم لإبراهيم بن خليل فتقول : «ولد يوم الفطر سنة خمس وسبعين وخمسمئة للهجرة، وتوفي سنة ست وثمانين وخمسمئة» أُعدم في نوبة التتار . حدّث بدمشق، وكان صحيح السماع» .

بربّكم !! عاش إحدى عشرة سنة وأعدم وكان محدّثاً بدمشق، وهذا إبراهيم بن خليل الواجب أن ابن صصري كان قد سمع منه، وقد قرّرت سابقاً أن ابن صصري قد ولد سنة أربع وأربعين وستمئة أي بعد وفاة إبراهيم ابن خليل بحوالي ثمان وخمسين سنة ، فانظر إلى هذا السماع .

وبعد ؛ فإنني آسف للقارئ العزيز أن أتعبته في هذه الحواشي علماً أنها لم تتجاوز نصف الكتاب، ولو تابعت معه حتى نهايتها لرأى عجباً عجاباً، فهناك حواشٍ لا تستطيع أن تردها إلى أصل في المتن ، انظر الحاشية

الثانية من الصفحة الخامسة والستين على سبيل المثال، وهناك كلمات في الحواشي لا أرى أن المحققة تعرف معناها، كقولها في الحاشية الخامسة من الصفحة السابعة والستين : «كان متصرفاً» فما قصدها من ذلك، وليعذرني القارئ لأنني لم أبيّن له معناها فهذا ليس من شأن المقال . بله تخريج الأبيات من كتب وقد وضعت دواوين الشعراء في مصادرها ولم تخرّج الأبيات منها، انظر على سبيل المثال الحاشية الثانية من الصفحة السابعة والستين . وسيرى القارئ في الحاشيتين الثانية والثالثة من الصفحة الثامنة والستين كاتباً يروي لشاعر، الكاتب توفي سنة ثلاث عشرة ومئتين للهجرة، والشاعر توفي سنة سبع وخمسمئة للهجرة فتأمّل .. !!

٥ – أغلاط في الآيات :

يمكن للقارئ أن يغفر للمحققة كلّ ما مرّ ذكره، لكن أن يصل الأمر إلى القرآن الكريم فهذا ممّا لا يُغتفر، ولن أورد إلا مثالاً واحداً حتى لا تعلق شبهة في ذهن القارئ :

في الصفحة التاسع والثلاثين، وفي السطرين الثامن والتاسع تكتب الآية (إنّ في ذلك آياتٌ للمتوسمين) برفع آيات ومن غير لام، فلا هي أخذت بالقرآن ولا عملت بالنحو. وتوردها في الفهارس في الصفحة العشرين بعد المئة بشكلها المغلوط مما يدل على إصرارها، والوجه الصحيح الذي وردت فيه الآية في كتاب الله الكريم : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ الحجر ١٥/٧٥ .

٦ – أغلاط في المراجع والمصادر :

كان يمكن لهذ الفقرة أن تضم أغلاط المحققة في الفهارس جميعها لكنني خشية الإطالة وخوف الملل سأقتصر على أغلاط المصادر والمراجع وسأقسمها إلى ثلاثة أنواع :

أ ـ أغلاط في اسم المصدر أو معلوماته :

تقول : ديوان عمر بن كلثوم .

والصحيح : ديوان عمرو بن كلثوم .

تقول : المحب المحبوب للسري بن أحمد الرفاء .

والصحيح : المحبّ والمحبوب والمشموم والمشروب ، تأليف : السريّ بن أحمد الرفّاء، تحقيق مصباح غلاونجي.

ولم تورد المحققة اسم هذا المرجع صحيحاً في أي من صفحات البحث بله إيراده كاملاً .

تقول : حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، مطبعة الموسوعات ١٣٢١م، فهل هذا معقول .

تقول : خزانة الأدب وغاية الأرَب، المطبعة الخيرية، القاهرة ١٣٠٤م ، فهل يمكن تصديق ذلك ؟

تقول : ديوان ابن سناء الملك .. دار الكاتب العربي .

والصحيح : دار الكتاب العربي .

ب – أغلاط في اسم المؤلف أو المحقق :

تقول : الدرّ المنثور في طبقات ربّات الخدور، زينب بنت علي والمشهور أنها زينب فواز .

تقول : الذيل على الروضتين ... تحقيق محمد زاهر الكوثري والمشهور أنه بالدال لا بالراء محمد زاهد الكوثري.

تقول : صحيح البخاري تحقيق محمد ديب البغا وليس لهذا الرجل وجود في دنيا العلم فالناس تعرف المحقق مصطفى ديب البغا ، فمن أين أتت بذاك الاسم .

ولن أتابع في ذكر الأغلاط التي وردت في توثيق هذا الكتاب تحديداً .

ج – مصادر وردت في الحواشي ولم ترد في الفهارس :

– ص ١٩ ، الحاشية الخامسة تقول : ديوان عبّاس ابن مرداس وليس في الفهارس .

– ص ٣٩ ، الحاشية الرابعة تقول : مختار الحكم ، مبشر بن فاتك وليس في المصادر .

– ص ٧٤، الحاشية الأولى في ترجمتها لأحد الأعلام .

تقول : زاد المعاد والكتاب ليس من مراجعها .

وتقول في الحاشية والصفحة نفسها : النفخ (كذا بالخاء) ولا تزيد على ذلك شيئاً ولا تورد لهذا المرجع توثيقاً في فهارسها، والذي أظنّه نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (بالحاء) المهملة دون نقطة .

– ص ١٠٢، الحاشية الثالثة تقول : فريدة القصر (كذا) بالفاء ولا تورد لهذا المرجع توثيقاً . والذي أظنه : خريدة القصر للعماد الأصفهاني .

– ص ١١١، الحاشية الثانية تقول : له ترجمة وافية في أعيان العصر للصفدي ج١/ ٣٩٣ مخطوطة .

والكتاب غير مذكور في فهارس التحقيق ، ولا أدري كيف عرفت الجزء والصفحة ما دام الكتاب مخطوطاً ؟ !

ومثل ذلك كثيرٌ كثيرٌ أخشى أن أطيل في الحديث فيمل القارئ .

وبعد ؛ فهذه جولة في كتاب قديم لمحققة شابة أرادت في بداية حياتها العملية أن تُخرج للناس كنزاً من كنوز ثقافتنا فحاولت جهد استطاعتها ، وإن كان من عتب فالعتب على الدكتور الذي تُوجِّهُ له الشكر في المقدمة ، كان عليه ألاّ يستعجلها في إخراجه ، علماً أن أربع سنوات تفصل بين موافقة وزارة الإعلام وتاريخ الطبع ، فماذا فعلت في هذه السنوات ؟ ! والذي أراه أن يطالب الدكتور بسحب اسمه من الشكر ، أو هو شريك لها في الوزر، وإن كانت قد برّأته، فمن غير المعقول أن ثلاثة أرباع الأعلام غير معروفة من قبل المحققة أو من قبل الدكتور، فإما أن يكون الدكتور متساوياً مع المحققة في معرفتها، أو أخفى عنها شيئاً من فنون هذا الأمر وهو ملوم في الحالين .

ثم أين ملاحظات الدكتور وقد عرفناه أيام التلمذة ، وإني لأخشى على هذا العصر أن يُظلم مرتين :

الأولى : من خلال التسمية التي أُطلقت عليه فهو من عصر الانحدار .

الثانية : أن يبتلى هذا العصر بأناس ليسوا على درجة من الثقافة والخبرة يشتغلون في إبراز كنوزه وإظهارها فيزيدونه انحداراً . وإذ أشكر المحققة فلأنها أخبرتنا بهذا المخطوط . وإلا فتحقيقها يحتاج إلى تحقيق . علماً أنني لم أتحدّث عن أغلاطها جميعها : نحوِها وصرفها وطُرق كتابة الموشحات والموّال ، إلى تركها شرح كثير من الكلمات التي تحتاج إلى ذلك . ولا تطرقت لمخطوطات الكتـــاب، ولا إلى استهانة المحققة بالمؤلف حتى تورد صفحة صغيرة من حياته غير دقيقة وغير وافية، بل تركت ذلك إلى مقالات أخرى، وإلاّ فالصفحات التي أوردت ملاحظات عليها هي ستٌ وثلاثون ومئة صفحة من مجموع صفحات الكتاب، والصفحات التي خلت من الملاحظات هي سبع عشرة صفحة من مجموع الكتاب، منها خمس عشرة صفحة فهارس الأبيات والأعلام التي لم أشأ التعليق عليها .

ولولا حقُّ العلم ما كتبت سطراً ولا خططت حرفاً ، وأسأل الله أن يكون عملي خالصاً لوجهه .

الهوامش

١ – انظر صفحة المخطوط ، وانظر صفحة ١٥ .

٢ – انظر الحاشية الأولى ، صفحة ١٥ .

٣ – انظر صفحة ١٦ .

٤ – انظر صفحة ١٤، في السطرين السابع والثامن .

٥ – انظر صفحة ١٢١ حتى صفحة ١٣٦ .

٦ – انظر صفحة ١٦ ، في السطرين الرابع والخامس .

٧ – انظر صفحة ٥٩ ، السطر الثالث .

مجموع الفضائل في فن النسب وتاريخ القبائل

(قبيلة البنعلي : سليم والمعاضيد) لراشد البنعلي

تحقيق حسن بن محمد بن علي آل ثاني

محمد همام فكري

الدوحة – قطر

البنعلي ، راشد بن فاضل / مجموع الفضائل في فن النسب، وتاريخ القبائل ، قبيلة البنعلي : سليم والمعاضيد ؛ تحقيق حسن بن محمد بن علي آل ثاني .- بيروت : بدر للنشر ، ٢٠٠١م ، ٢١٤ص .

يعد مخطوط مجموع الفضائل في فن النسب وتاريخ القبائل الذي أعيد نشره مطبوعاً ومحققاً، من وجهة نظر تاريخية، كشفاً في تاريخ المنطقة ، لكونه ينشر للمرة الأولى متضمناً رواية أحد المؤرخين من أبناء الخليج العربي، وهو ما يدعو المؤرخين للاحتفاء به وعده كشفاً علمياً ، فقد جاء الكتاب في مجمله أشبه برواية شاهد عيان سجل فيها أحاديث كانت تتواتر بين الناس إضافة إلى الخلاصات الشفهية التي تتعلق بنسب وتاريخ قبائل الخليج وعلى وجه الخصوص قبيلة البنعلي التي ينتسب إليها المؤلف .

ويدرك المشتغلون بعلم التاريخ أهمية نشر مثل هذه المخطوطات التي سجلها أبناء المنطقة ممن كانوا يحرصون على تدوين التاريخ وحسب طريقتهم الخاصة وذلك نزولاً عند طلب من أبناء جماعته : «إنه قد سألني بعض الأصحاب من الجماعة، ومن لا تسعني إلا موافقته أن أؤلف كتاباً في نسب وتاريخ بني سُليم وعن ما جرى من أخبارهم، وسمعته من العدول في آثارهم . والحال أنني وجدت كثيراً من جماعتنا يتنازعون في إرث من يموت ولا لديهم حقيقة ما يعصبه من الأحياء ، لأن أكثرهم لم يعتنوا بتدوين أنسابهم ، فلتلك الأسباب وجب عليّ تأليف هذا الكتاب ليكون مرجعاً يرجع إليه عند التنازع، وذلك من اشتغال البال وكثرة الأهوال ، هذا وأنا أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يمدني بالرشاد والسداد، ويلطف بحالي يوم المعاد، وأن يكفينا حوادث الأيام والليالي في الدنيا ويوم يقوم الأشهاد ، إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير، وقد بذلت جهدي في تصحيحه وحذفت الأقوال السخيفة والروايات الضعيفة، والمبالغات التي لا يقبلها العقل السليم ، مقتدياً بما حرره حكيم المؤرخين عبدالرحمن ابن خلدون، وقد عنونته بـ : «مجموع الفضائل في فن النسب وتاريخ القبائل» .

وفي قراءة سريعة لهذا الكتاب نتابع مع المحقق حسن بن محمد بن علي آل ثاني، الذي يقول في مقدمة الكتاب عن دواعي اهتمامه بهذا المخطوط : "لقد دعاني إلى الاهتمام بالمخطوط وإخراجه من مكنونات الغيب إلى عالم النشر، الحاجة الماسة إلى مثل هذه المؤلفات التي ستثري بدورها المكتبة التاريخية الخليجية بمصادر جديدة ونادرة، لتكون في متناول الباحثين والمهتمين بتاريخ المنطقة بشكل عام، لا سيما وأن هذا الكتاب من تأليف أحد أبناء المنطقة ممن يعتد برواياتهم التاريخية المتواترة، كونه لحق بالجيل الذي سبقه فأخذ عنهم ما وصلهم من تاريخ حفظوه عن آبائهم وأجدادهم واشتهر كمؤرخ نسابة حافظ للتاريخ.

والكتاب يغطي في مجمله فترة زمنية هامة تمتد من بدايات القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن العشرين الميلادي ، تناول فيها جانباً من تاريخ شرقي الجزيرة

العربية الحديث، وهي فترة بزوغ الزعامات المحلية على الساحة الإقليمية كقوى مستقلة تمارس نفوذها على الشاطئ العربي . ولقد حرصت هذه القوى على أن تؤرخ لجذورها وعراقتها وأصالتها . وهو ما دفع أبناء المنطقة بانتماءاتهم القبلية المختلفة لحفظ تاريخهم والتفاخر بأمجادهم وبطولاتهم، وذلك بتناقله جيلاً بعد جيل ، وهو ما أفرز عدداً من المؤرخين الشفاهيين الذين يروون التاريخ بسليقتهم وعفويتهم ... ولكنه ظل تاريخاً محلياً غير مدون، يتناقلونه في مجالسهم إلى أن امتزج بتراثهم الشعبي، فكم من مؤرخ عدل توفي ولم يدّون ما لديه من معلومات تاريخية هامة ، واكتفت كل قبيلة من القبائل بحفظ نسبها وتاريخها، دون أن تدونه في إطاره التاريخي العام للمنطقة.

وفي فترة لاحقة قام عدد محدود من المؤرخين الذين لم يكونوا من أبناء المنطقة بكتابة فصول متفرقة منه، فجاءت روايتهم غير دقيقة من ناحية وفي بعض الأحيان لم تسلم من المبالغات والمغالطات، لذا فإن الباحث في تاريخ المنطقة يلاحظ ندرة المصادر المحلية، واقتصارها على عدد قليل من المؤرخين . وهو ما جعلني أحتفي بهذا المؤرخ الذي آثر أن يدوّن ما لديه من تاريخ في كتاب أسماه : « **مجموع الفضائل في فن النسب وتاريخ القبائل**» وأن أبذل جهداً في تقديم هذا الكتاب وتحقيقه ليكون في متناول الباحثين والمهتمين بتاريخ المنطقة .

ويضيف المحقق الذي يدين للمخطوط بفضل كبير في تفسيره لبعض الغامض من تاريخ المنطقة وعلى وجه الخصوص : ما يتعلق بتاريخ البنعلي (سُليم والمعاضيد) وهو الأمر الذي يشكل معضلة للجيل الجديد من أبناء المنطقة ، حيث يصعب عليهم فهم هذه العلاقة لتداخل الأحداث التاريخية فيما بينهم، خاصة وأن المعاضيد ينتسبون إلى قبيلة (تميم)، والأخرى إلى (سُليم) فضلاً عن اختلاف العديد من أفراد القبيلتين أنفسهم في تفسير هذه العلاقة . وهو ما زاد الأمر التباساً، لذا فإن ما يحسب لهذا المخطوط أنه أماط اللثام عن هذه الحقيقة التاريخية، وهو المبحث الذي لم يستطع أي مؤرخ أن يفسره تفسيراً واضحاً ودقيقاً بما فيهم «لوريمر» الذي يُعد من أوثق المراجع المتعلقة بتاريخ المنطقة . كما يحسب لهذا المخطوط أنه اشتمل على خلاصات الروايات الشفهية المتعلقة بتاريخ المنطقة، فجاء هذا الكتاب مؤكداً ومسجلاً لروايات كانت تتواتر محلياً، دون أن يكون لها سند تاريخي، وهو ما نلحظه في أكثر من موضع عندما يقول : «وهذا أمر مأثور من سابق»، ويقول أيضاً : «هذا مشتهر عن كبار الجماعة»، و «حسب ما سمعته من أشياخ جماعتي العدول»، ويذكر بالاسم بعض من نقل عنهم كقوله : «سمعت هذه الحكاية من الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني ونحن في الزبارة»، ويقول أيضاً : «سمعت ذلك من الشيخ أحمد بن محمد بن ثاني»، وقوله : «وإني سمعت من ثامر بن طلح المعاضيد يقول إنه يتلاحق مع أولاد خميس بن مبارك في إسنان من العَمر وسماعي له في روضة العريق سنة ١٣١٥هـ (١٨٩٧م)، وقوله : «سمعت ذلك عن والدي فاضل عن والده سيف وغيره» . لذا فإن هذا الكتاب يؤرخ لقبيلة آل بن علي وعلاقتها بالقوى السياسية في كل من البحرين وقطر ، كما أنه يتتبع هجرة هذه القبيلة وانتقالاتها والظروف التي دفعتها للهجرة من البحرين وإليها .

ولقد قام المحقق بتقديم دراسة تمهيدية تناول فيها حياة المؤلف راشد بن فاضل بن سيف بن فاضل بن محمد ابن مقبل البنعلي، الذي ولد في البحرين ثم انتقل مع والده إلى قطر وعمره حوالي سبعة عشر عاماً، وبقي فيها إلى أن بلغ الرابعة والثلاثين ، حيث انتقل مع جماعته من البنعلي من الدوحة في قطر إلى قرية «دارين» في المملكة العربية السعودية ، وكان ذلك في عام ١٩١١م، حيث استقر به المقام هو وأهله، إلى أن انتقل إلى رحمة الله عن عمر يناهز الخامسة والثمانين ، وذلك في قرية دارين يوم الثلاثاء الثامن عشر من المحرم في عام ١٣٨٠هـ .

ويقدم المحقق تعريفاً بالمؤرخ قائلاً : «لقد اشتهر عن راشد بن فاضل شغفه بحفظ نسب القبائل، ولعل العنوان الذي اختاره لكتابه هذا دليل قاطع على تعمقه وولعه في فن النسب وجعله مدخلاً للتأريخ ، فقد عنون كتابه الذي بين أيدينا بـ «مجموع الفضائل في فن النسب وتاريخ القبائل» . كما كان يلجأ إليه العديد من أبناء المنطقة الذين كانوا يستوضحون أمر نسبهم أو نسب غيرهم واعتمد على روايته بعض مؤرخي الخليج .

وفضلاً عن كونه شاعراً حفظ أشعاره الرواة وردّدها أبناء الخليج ، فهو أحد ربابنة الغوص على اللؤلو المشهورين في الخليج ، وصاحب المؤلف الشهير (النايلة)، أو مجاري الهداية ، الذي يُعد من أشهر ما اعتمد عليه البحارة كدليل للإبحار بالسفن الشراعية بين الموانئ والجزر والقرى الواقعة على الخليج العربي .

ويؤكد المحقق بأن ما أورده المؤلف من أحداث يتفق والسياق التاريخي المعلوم لنا من مصادر تاريخية موثوقة قام المحقق بمقابلتها في معظم الأحيان وهو ما يظهر في الحواشي .

أما عن منهج المؤلف في التأريخ، فقد بدأ على عادة المؤرخين القدماء الثقات، مستشهداً بالعديد من كتب التراث الإسلامي، عارضاً للمشهد التاريخي بشكل عام، مبيناً أهمية التأليف ودواعيه في مباحث التاريخ والأنساب، وقد ضمن كتابه سبعة مقاصد استهلها بإعطاء نبذة من تاريخ النبي ﷺ ونسبه ، وغزواته وبعوثه وسراياه، والحياة في صدر الإسلام بشكل موجز، ويتكئ في هذا المبحث على ما جاء في سيرة ابن هشام فيقول : نقلاً من سيرة ابن هشام.

والمقصد الثاني، خصصه لنسب بني سُليم ، التي تعد من أعرق القبائل العدنانية، وهي معروفة ، لها مكانتها في الجاهلية وفي صدر الإسلام، وساهم رجالها مع الصحابة في فتوح البلدان ، فنزلوا مصر والعراق والشام وبلاد البحرين ، وهي القبيلة التي ينتهي إليها نسب المؤلف، فأورد جوانب من تاريخهم في الإسلام مستعرضاً بطولاتهم ونماذج من أشعارهم وعلى وجه الخصوص شاعر سليم الشهير العباس بن مرداس السُلمي الذي يفتخر بجماعته، ولو تتبعنا كل ما قاله لضاق الكتاب ومنه:

وإنّا مـع الهادي النبي محمد
وفَينا ولم يستوفهـا معشر ألفا
بفتْيان صدق من سلَيْم أعزةٍ
أطاعوا فما يَعْصُونَ من أمرهِ حرفا
خُفاف وذكْوانُ وعوفٌ تخالُهم
مَصَاعِبَ زافت في طروقتها كُلْفا

ويقول عن أماكن بني سُليم القديمة : «فهم في حرة بني سُليم قرب مدينة الرسول ﷺ ، ولكن الأسباب الذي من أجلها انتقلوا من أوطانهم، هو الحرب والدهر»، ويقول هنا استنتجنا ذلك من بحثنا في كتب التاريخ .

ويتتبع هجرتهم وتوزعهم في الأمصار : «لعل بنو [هكذا !] سُليم الموجودين الآن من نسل من تخلف ممن ارتحل إلى مصر ، لأني سمعت من أشياخ جماعتي أن أسلافهم أولاً كانوا في حرة بني سُليم قرب مدينة الرسول ﷺ ثم ارتحلوا إلى الظفرة ، وارتحلوا إلى حدود عُمَان ، وهم آنذاك بدو أهل عمود وقد ارتحلوا إلى قطر وارتحلوا إلى الكويت ومن الكويت ارتحلوا إلى قطر ثانية، وكلما ارتحلوا من مكان تخلف منهم المستضعفين [هكذا !] ، وقد تخلف منهم بالكويت جماعة معروفين الآن من البنعلي ، حتى قال شاعر المرتحلين :

هب الشمال واللي به الخير قد شال
واللي بقى حاش الردى والمذلـة

فقال شاعر الكويتيين :

هب الشمال وطيّر التبن ونجـال
ولا بقى إلاّ مصحصح الحب كلّه

والآن المعروفين من الذين تخلفوا من البنعلي في بلد الكويت هم من آل درباس محمد بن عمر وأولاده ، جراح ابن حمد، ومن البشبوك سعيد بن ادين ، وراشد بن سلامة، وراشد بن إبراهيم ... إلخ (هؤلاء معاضيد) .

وفي المقصد الثالث تناول جانباً من تاريخ آل خليفة في كل من الزبارة والبحرين وعلاقة البنعلي بهم مع تتبع هجرة البنعلي من الزبارة إلى البحرين ، ثم عودتهم ثانية إلى قطر ونزوحهم إلى جزيرة قيس والقطيف وعودتهم في النهاية إلى قطر ومنها إلى دارين بالمملكة العربية السعودية.

كما يتعرض لتفسير حلف البنعلي قائلاً : «سُليم ومعاضيد، فأما سُليم فهم اللحدان ، والغنام وآل حديد ترايمه، آل عسيلي، آل درباس شظيب منهم البطامي ، وأما المعاضيد، آل مقبل ، آل سلامة ، آل عمرو ، آل جديع، آل بشبوق ، كل الذين في بلد فريحة معاضيد ، والذين في بلد الزبارة سُليم» ويقول مؤكداً : هذا مشتهر عن كبار الجماعة .

ويستدل على ذلك بنظام الحكم الذي كان متبعاً ، وصار من عادة جماعة البنعلي أن تكون الكبارة في رجلين، واحد من المعاضيد والآخر من سليم، وفي سنة ألف ومائة وعشرة سنة ١١١٠هـ (١٦٩٨م)، كان مشيخة الجماعة عند والد الشيخ جمعة بن سيف في الفريحة ، ومن عادة الذي يشيخ فيهم يأخذ لهم مدين من تجار البحرين للغوص، وقد جرى على هذا المنوال إلى أن توفاه الله إلى رحمته وخلف ولدين وهم جمعة بن سيف، وسلامة بن سيف .

والمقصد الرابع خصصه المؤلف للحديث عن تاريخ آل سعود ، لكنه حديث غير وافٍ ، جاء أشبه بالملاحظات منه إلى السرد التاريخي ، ولعله لجأ إلى ذلك لتدوين بعض القصائد التي أنشدها في مدح ابن سعود ، وأراد أن يضمنها الكتاب من مدخل تاريخي ، وأغلب الظن أنه أراد أن يسجل شكره لابن سعود الذي استقبل قبيلته في هجرتها الأخيرة عندما اتخذت من «دارين» مسكناً لها .

أما المقصد الخامس ، فقد تناول فيه فصولاً من تاريخ قطر الحديث ، لا سيما تلك الأحداث التي عايشها ، لذا فإنها تمثل رواية شاهد عيان كما ذكر نسب المعاضيد، وبعض الوقائع التاريخية التي وقعت في حياته كذكره لوقعة «الخنور» ، و «اربيجة» ، وحرب الترك مستشهداً ببعض أشعار الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني .

وفي المقصد السادس والذي عنونه بـ «دليل المجد والفلاح في ذكر نسب وتاريخ الصباح» ، لم يقدم لنا سرداً تاريخياً يرتقي إلى مستوى التأليف عند أقرانه من مؤرخي الخليج من الجيل الذي ينتمي إليه المؤلف ، لكنه اكتفى في هذا المقصد بذكر أسماء حكام الكويت من آل صباح من حكم الشيخ صباح أول من أسس الحكم في الكويت إلى الحاكم العاشر أحمد بن جابر آل صباح ، الذي حدثت في عهده مشكلة المسابلة بين الكويت والمملكة العربية السعودية.

وفي سرده للحكام تأتي إشارات لوقائع مختلفة ، «الصريف ، وقعة الجهرة ، الرقعي» .

وكذلك فعل في المقصد السابع في معرض حديثه عن تاريخ آل رشيد حكام حائل ، حيث قدم لنا شذرات عن تاريخ هذه الإمارة التي لم تخل من المآسي المفجعة .

وعلى عادة المؤرخين المحليين أتى بذكر الوقائع التاريخية مقارناً إياها بما ورد عن الوقائع نفسها عند غيره من المؤرخين : ناقداً ومصححاً ومقدماً أسانيده ، وهذا يتضح جلياً من ثنايا دراستنا لمتن الكتاب وتعليقاته ، وهو ما يظهر أيضاً في تحقيقنا على هامش المتن .

ويقول المحقق في نهاية دراسته للمخطوط : «لقد وجدت من الأهمية بمكان أن أضيف لعنوان المخطوط : «مجموع الفضائل في فن النسب وتاريخ القبائل» عنواناً فرعياً وهو (قبيلة البنعلي سُليم والمعاضيد)، بعد أن فرغت من تحقيق المخطوط وتولدت لدي قناعة بأنه يتناول جوانب هامة من تاريخ القبيلة التي ينتمي إليها المؤلف .

المدينة المنورة في العصر المملوكي (٦٤٨ - ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م)

لعبدالرحمن مديرس المديرس

وليد نذير عتمة
الرياض - مكتبة الملك فهد الوطنية

المدينة المنورة في العصر المملوكي (٦٤٨ - ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م) : دراسة تاريخية / إعداد عبدالرحمن مديرس المديرس .- ط١ .- الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .- ٤٣٨ص .

تأتي أهمية الكتاب من المكانة الخاصة للمدينة المنورة عند المسلمين، حيث إن فيها ثاني الحرمين الشريفين وإليه تشد الرحال ، وهي أول عاصمة للدولة الإسلامية ، ولعدم وجود سلطة مركزية في الجزيرة العربية بعد انتقال الخلافة من المدينة، فقد أخذت القوى المحلية تتصارع للسيطرة على المدن والأقاليم ، وتمثل الصراع في الفترة المملوكية في المدينتين المقدستين بين أشرافها من الحسنيين والحسينيين، وهذا الصراع أثر في أوضاع المدينة : الاقتصادية والاجتماعية والعلمية وفي أحوالها الدينية والمذهبية ، وكان للمماليك أثر فعال في تلك الفترة التي تمتد بين (٦٤٨ - ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ - ١٥١٧م)، وهي فترة حافلة بالأحداث، وتكمن أهمية الموضوع في دراسة فترة مهمة من تاريخ المدينة ، فترة العصر المملوكي ، وإلى كشف الغموض عن الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والعلمية ، وبحث عناصرها المختلفة وتحليلها .

وقسمت الدراسة إلى خمسة فصول :

الفصل الأول : الذي خصص لدراسة الأوضاع السياسية ، وقد قسم إلى محورين : الأول ، يختص بدراسة الأحوال السياسية والداخلية ، ويشتمل على تمهيد عن أوضاع المدينة السياسية قبل قيام الإمارة الحسينية، ثم عن قيام إمارة بني مهنا التي بدأت منذ النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، والأوضاع السياسية في ظل هذه الأسرة حتى نهاية العصر الأيوبي ٦٤٨هـ / ١٢٥٠م . ثم أمراء المدينة في ظل السلطة المملوكية . أما المحور الثاني ، فتضمن دراسة العلاقات الخارجية للمدينة، وعلاقة المدينة مع السلطة المركزية الممثلة بالسلطنة المملوكية في القاهرة والتي كان لها تأثير في تشكيل صورة الأوضاع السياسية في المدينة باعتبار ما لها من نفوذ على القوى السياسية المحلية في المنطقة . وكذلك العلاقة بين المدينة ومكة قبل العصر المملوكي، حيث إن لأشراف مكة منذ القرن الرابع الهجري مطامع سياسية حاولوا من خلالها مد سيطرتهم على المدينة في فترات مختلفة، وكان للعلاقة بين الطرفين أثر كبير في الأوضاع السياسية في الحجاز بصفة عامة، ثم عن العلاقة في العصر المملوكي ، والعلاقة مع القبائل العربية المجاورة والمحيطة بالمدينة التي كان لبعضها تأثير في أوضاع المدينة السياسية، إما بالتحالف مع بعض أشرافها، أو بمحاولة التأثير في أوضاعها السياسية والاقتصادية .

الفصل الثاني : دراسة الأحوال الاقتصادية في تلك الفترة من خلال الأنشطة الثلاثة : - النشاط الزراعي - النشاط الصناعي والحرفي - النشاط التجاري .

يعد النشاط الزراعي الركيزة الأولى في النشاط الاقتصادي للمدينة منذ صدر الإسلام حتى فترة الدراسة، ففي عهد الرسول ﷺ وخلفائه كانت بساتين أهل المدينة تعرف بالحوائط ومفردها حائط، ويتضمن الجوانب المختلفة المتعلقة بملكية الأرض ومصادر المياه وهي الآبار والعيون والأمطار ، والمناطق الزراعية والثروة الحيوانية .

تضمن النشاط الصناعي والحرفي موضوعات البناء والنجارة والخرازة (الصناعات الجلدية) والعطارة والحطابة والخراطة والخياطة والصيد والسقاية والدهان والتزويق والوراقة أو النساخة .

أما النشاط التجاري الذي كان له أثر كبير في تحريك جوانب الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وما يتعلق فيهما من الأسواق والحسبة أو الرقابة على الأسواق وأنواع السلع وموانئ الاستيراد والتصدير والطرق التجارية البحرية .

ثم تحدث عن أهمية الحج والعمرة والزيارة في النشاط الاقتصادي . وتطرق أيضاً إلى المعاملات المالية والأوزان والمكاييل والأسعار والأوقاف والصدقات وأثرها في الأحوال الاقتصادية .

الفصل الثالث : تطرق إلى الحياة الاجتماعية ودراسة السكان وعناصرهم من الأشراف والجماعات والأسر القديمة والمجاورة للمدينة، والشرائح الاجتماعية التي يتكون منها مجتمع المدينة وأصوله الاجتماعية، والعلاقات بين العناصر المختلفة فيه ، وتطرق إلى السكن والأطعمة والأشربة واللباس، حيث يلبسون ثياباً بيضاء مصنوعة غالباً من الكتان أو القطن في فصل الصيف والثياب الصوفية لفصل الشتاء، وكذلك العادات والتقاليد، وأخيراً المعاهدات بين الأسر في المجتمع المدني والتي انحصرت غالباً بين الأسر العلمية .

الفصل الرابع : يتناول الأحوال الدينية والمذاهب الفقهية، حيث كان المذهب المعمول به في العصرين الفاطمي والأيوبي وأوائل المملوكي هو المذهب الجعفري أو الإمامي الاثنا عشري، وكذلك انتشار المذاهب الإسلامية المختلفة في المدينة ونفوذ كل مذهب ، وعدد أتباعه، وما يتعلق بالوظائف الدينية التي تتضمن الوظائف في المسجد النبوي والتي تشتمل على الإمامة والخطابة ، حيث كان في أوائل العصر المملوكي أمام شافعي المذهب يؤدي الصلاة بالناس واستمر حتى النصف الثاني من القرن التاسع الهجري حين استحدث محراب للحنفية إلى جانب محراب الشافعية ، وقد شهد المسجد النبوي خلال العصر المملوكي تولي عدد من الفقهاء من داخل المدينة وخارجها لمنصبي الخطابة والإمامة، وتطرق إلى خدام المسجد النبوي والحجرة الشريفة، حيث تعد خدمتهما من أجلّ الخدمات التي يطمح إليها الكثير من المسلمين تقرباً إلى الله عز وجل، ونظام مشيخة الخدام في الحرم النبوي وذلك من خلال المراتب والوظائف أو الأعمال التي يمارسها العاملون في المشيخة وطريقة التعيين والعزل، ثم عن علاقة المشيخة بالأشراف، وعلاقة المشيخة بسكان المدينة، ثم تطرق الكتاب إلى المؤذنين الذين يتم اختيارهم اختياراً دقيقاً من أهل التقى والصلاح ومن العارفين بكتاب الله والمواقيت ، ثم تحدث عن الفراشين والبوابين والسقائين ووظائف أخرى، وتطرق لقضاة المدينة ، حيث كان القضاء في المدينة قبل العصر المملوكي بأيدي الشيعة الإمامية، واستمر هكذا حتى أواخر القرن السابع الهجري أي في الفترة الأولى للعصر المملوكي، وأن أغلب من تولى القضاء خلال تلك الفترة باشر الإمامة والخطابة أيضاً .

الفصل الخامس : تناول الحركة العلمية ومراكز التعليم في المدينة المنورة، حيث تحدث عن التعليم الأولي في المكاتب أو الكتاتيب ، ونظم التعليم ومناهجه وحلقات العلم في المسجد النبوي، وطريقة التعليم والإجازات العلمية، والمدارس والمنازل والأربطة، وقد ساهمت المدينة كغيرها من الحواضر الإسلامية بحركة علمية وافرة، حيث أنشئت العديد من المدارس التي ساهم في إنشائها الملوك والأمراء والوجهاء والتجار، وكان معظمها يقع بالقرب من المسجد النبوي، ومن أبرزها المدرسة الشهابية، والمدرسة الشيرازية، ومن المدارس التي أنشئت في العصر المملوكي المدرسة الأشرفية، وكان موقعها بين بابي السلام والرحمة، ومدارس كثيرة غيرها . أما عن الموضوعات التي تدرس فتشمل القرآن وتفسيره، والحديث والفقه، والعقائد والتصوف ، وهناك مدارس تختص بمذاهب معينة . ثم تحدث الكاتب عن العلماء وأثرهم العلمي وما شهدته المدينة من حركة علمية واسعة نتيجة لوفود أعداد كبيرة من العلماء وطلبة العلم إليها من مختلف أقطار العالم الإسلامي، إما للإقامة الدائمة، أو للمجاورة لفترة من الزمن، أو لتلقي العلم بها، ومنهم من وفد للحج والعمرة والزيارة .

ثم تحدث عن الأسر العلمية والرحلات العلمية للعلماء وطلبة العلم من المدينة وإليها ، وما يتكبدون من مشاق الارتحال في طلب العلم ، وما يتمتع به الحجاز من ميزة تجعله أكثر جذباً للعلماء بحكم مكانته الدينية، فأكثر من يقدم للحج أو العمرة أو الزيارة يقيم فترة للمجاورة وللتزود

ببعض العلوم الشرعية ، ولقاء علماء البلدان الذين لا يتيسر لقاؤهم في غير الحجاز، ولقد جذبت المدينة بحكم مركزها أيضاً عدداً من العلماء، وما يتبادر إلى الذهن أن الحركة العلمية مقتصرة على العلوم الشرعية، كون المسجد النبوي مركز المدينة ، إلا أن دراسة تراجم علماء المدينة تكشف أن تحصيلهم العلمي يتجاوز العلوم الشرعية إلى العلوم النقلية والعقلية، حيث نرى من العلوم النقلية ، علم القراءات وعلم الحديث وعلم الفقه وعلم التفسير وعلم التاريخ والشعر . أما العلوم العقلية ، فالطب والكيمياء والرياضيات والفلك . ثم تطرق الحديث حول المكتبات أو خزائن الكتب، حيث وجد عدد من خزائن الكتب التي أوقفت من قبل الوجهاء والعلماء والصالحين في المسجد النبوي، ثم عن الموارد المالية للعلماء وطلبة العلم ، حيث يمكن القول إن الموارد المالية لهؤلاء تأتي من الأوقاف والهبات والصدقات والوصايا والوظائف والمهن .

الخاتمة :

بعد هذه الدراسة عن المدينة المنورة في العصر المملوكي ، يمكن إيجاز أبرز النتائج بما يلي :

- أن الصراعات بين أشراف المدينة الحسينيين للسيطرة على السلطة، أدت إلى تعاقب عدد كبير من الأمراء على الحكم ، وقد استغلت السلطنة المملوكية تلك الصراعات للتدخل في التعيين والعزل، وتركزت جهود كثير من القبائل على مهاجمة المدينة ونهبها مستغلة حالة الضعف والتشتت في أحوال المدينة السياسية التي حدثت في بعض فترات الدراسة .
- تعتمد المدينة في كثير من حاجاتها الغذائية على مصادر تموين خارجية من مصر والشام وغيرها .

أما النشاط التجاري فكان محدوداً، إلا أن بروز ميناء ينبع أدى إلى تحسن الأحوال الاقتصادية، نتيجة الحصول على الضرائب، والحركة التجارية ارتبطت بدعم السلطنة المملوكية، والأوقاف، والمساعدات التي تقدم للحرم النبوي ولأهل المدينة .

- شهدت المدينة تحولات اجتماعية خلال العصر المملوكي نتيجة توافد أعداد كبيرة من العلماء وطلبة العلم والمجاورين، وقد قدم هؤلاء من أقاليم مختلفة مما كان له أثره على التركيبة السكانية والعادات والتقاليد والأوضاع العامة .
- شهد العصر المملوكي تحولات واضحة في المذاهب الدينية، فقد كان المذهب الإمامي الاثنا عشري مقدماً على أهل السنة خلال العصرين الفاطمي والأيوبي، غير أن نفوذه بدأ بالضعف مع استقرار أعداد كبيرة من الوافدين القادمين من أقطار مختلفة والمنتمين لأهل السنة .
- نظراً للأهمية الدينية للمدينة فقد استقطبت أعداداً كبيرة من الوافدين الراغبين في طلب العلم ، فاستقر بعضهم فيها وساهم مساهمة فعالة في إثراء الحركة العلمية وازدهار حركة التأليف .

إن المدينة لم تحظ بدراسات متخصصة شاملة ، وما تم من دراسات يتعلق ببعض الجوانب العامة للجزيرة العربية أو لمنطقة الحجاز، أو نظرة للموضوع من خلال رؤية خارجية للأحداث أو معالجة لبعض جوانب الموضوع ومن هذه الدراسات :

- «النشاط التجاري في شبه الجزيرة العربية أواخر العصور الوسطى» لعلي حسين السليمان، حيث فيها بعض الإشارات إلى المدينة والنواحي التجارية فيها .
- «الأحوال السياسية والاقتصادية بمكة في العصر المملوكي» لريتشارد مورتيل ، حيث فيها إشارة إلى بعض جوانب العلاقات السياسية بين مكة والمدينة، ولم يتطرق للعلاقات التجارية بينهما .

أما الدراسات التي تطرقت للمدينة من خلال رؤية خارجية للأحداث فمنها :

- «موقف مصر من الحجاز في عصر المماليك الجراكسة» لأحمد عبدالحميد خفاجي، حيث تعرض لموقف المماليك السياسي من الحجاز ، والإصلاحات المملوكية في الحجاز، وخاصة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة، وإحياء النشاط التجاري لبندر جدة، وما يؤخذ على الدراسة عدم شموليتها لجوانب علاقة المماليك بالحجاز .
- «العلاقات الحجازية المصرية زمن سلاطين المماليك» لعلي بن حسين السليمان ، حيث تحدث عن العلاقات السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،

غير أنها تركز على مكة وتهمل جوانب علاقات المدينة بمصر في العصر المملوكي .

وأما الدراسات الخاصة بالمدينة خلال تلك الفترة فمنها:

- «الحياة الثقافية في المدينة المنورة عصر سلاطين المماليك» لعلي السيد علي ، وتمتاز هذه الدراسة بالشمولية لجوانب الحركة العلمية .
- «الإمارة الحسينية بالمدينة خلال العصر المملوكي» لريتشارد مورتيل ، حيث تشرح الأحوال السياسية خلال تلك الفترة إلا أن الباحث أغفل الفترة المتأخرة للعصر المملوكي ٩٠١ - ٩٢٣هـ / ١٤٩٥ - ١٥١٧م .
- «عمارة المسجد النبوي في العصر المملوكي» لمحمد هزاع الشهري ، حيث عالج جانباً واحداً من جوانب الأحوال العمرانية وهو عمارة المسجد النبوي .
- «المجاورون في مكة والمدينة في العصر المملوكي» لمنى حسن المشاري ، وهي دراسة اجتماعية تناولت المجاورين وركزت على مكة بشكل خاص .

ثم ذكر مؤلف الكتاب أنه اعتمد على مصادر عديدة ومتنوعة في التاريخ والتراجم والطبقات والأنساب والجغرافيا والرحلات والأدب واللغة ، منها :

- «نصيحة المشاور وتسلية المجاور» لبدر الدين عبدالله بن فرحون، الذي يعد إسهاماً جيداً في تاريخ المدينة السياسي والاجتماعي والديني في تلك الفترة ، ومما يؤخذ عليه افتقاره للترتيب الموضوعي للحوادث، وعدم ترتيب الشخصيات على حروف المعجم، والمبالغات ذات الصبغة الصوفية .
- «المغانم المطابة في معالم طابة» لمجد الدين الفيروزأبادي، حيث فيه باب بالمواضع مرتب على حروف المعجم، ومعلومات عن بعض نواحي النشاط الاقتصادي والمجال الزراعي ، وباب لترجمة من أدركهم في المدينة .
- «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» لمحمد السخاوي، فيه من وفد المدينة منذ عصر الرسول ﷺ حتى عصر المؤلف مرتب على حروف المعجم ، وفيه بعض جوانب أحوال المدينة السياسية والدينية خلال العصر المملوكي.
- «وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى» لنور الدين علي السمهودي، تناول فضائل المدينة ومسجدها وأحوالها العمرانية ، وجوانب من تاريخها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني والعلمي .
- «العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين» لتقي الدين محمد بن أحمد الفاسي ، فيه ما يختص بتاريخ المدينة ومعلومات عن شخصيات لها ارتباط بالمدينة، وفيه حول علاقة مكة المكرمة السياسية بالمدينة المنورة خلال تلك الفترة .
- «عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب» لجمال الدين أحمد بن علي الحسني ابن عنبة، حيث أبرز المصادر التي تبحث في نسب الهواشم الحسنيين والحسينيين ، وفيه معلومات وافرة عن نسب الأسرة الحسينية التي حكمت المدينة .

وفي آخر الكتاب عدة ملحقات وهي :

- شجرة نسب أشراف المدينة المنورة .
- قائمة أمراء المدينة منذ القرن الرابع الهجري حتى نهاية العصر الأيوبي .
- قائمة أمراء المدينة في العصر المملوكي .
- نسخة تقليد شريف بإمارة المدينة النبوية .
- نسخة تقليد بقضاء الشافعية بالمدينة المنورة .
- قائمة شيوخ خدام الحرم النبوي في العصر المملوكي .
- نسخة تفويض مشيخة خدام الحرم الشريف النبوي.
- الخرائط .
- شكل خريطة تقريبية للكيانات السياسية في جزيرة العرب في العصر المملوكي .
- شكل التطور التاريخي للنمو العمراني للمدينة المنورة .
- شكل المعالم العمرانية في المدينة المنورة .

ويتميز الكتاب بكثرة مصادره ومراجعه ، وقسمها الباحث إلى :

- المصادر المخطوطة .
- المصادر العربية المطبوعة.
- المراجع العربية المطبوعة .
- الدوريات والندوات .
- رسائل جامعية غير منشورة .

كما تميز بوجود فهارس في آخر الكتاب ، حيث فهرس الأعلام، وفهرس القبائل والطوائف والفرق والمذاهب، وفهرس الأماكن والبلدان ، وهناك ميزة كبيرة أن الكتاب في أصله رسالة جامعية .

المقهى الرمادي لسعاد آل خليفة

غالية خوجة

حلب - سوريا

آل خليفة ، سعاد / المقهى الرمادي (قصص) .- ط١ .- البحرين : المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ١٩٩٩م .- ١٩٨ص .

تتحرك الحياة في مجموعة القاصة (سعاد آل خليفة) تحركاً رمادياً يترك ألوانه كأحداث تنساب بين رائحة الدواخل وطقوس إخراجها من الواقع الذاتموضوعي إلى الكتابة كبنية عاكسة للبنية الاجتماعية والنفسية في مجموعة (المقهى الرمادي) المبدوءة برائحة ما تكتبه القاصة (أنفاس الكتابة) وبرائحة ما تنتهي به (رائحة عطر) .

في هذا الرمز تبحث القاصة عن رائحة روحها وأبجديتها الخاصة التي تدرك بنيتها وتحيّرات تداخلاتها : (منذ ذلك اليوم بدأت تفكر فيما تكتبه .. هل هو قصص أم خواطر ؟ أم مقالات .. أما ماذا ؟ سألت من تعرف فزادتها الأجوبة حيرة (ص١٢)) .

وتخطو رموز الرائحة في القصة الأولى لتتسرب من الكتابة إلى منظومة العلائق بهيئة رائحة المشاعر والصوت الجواني والأنف كمفاعل خارجي يؤدي إلى اللاشعور ، إلى تلك اللحظة المنكتبة : (إنني أكتب الصوت الذي بداخلي منذ سنين (ص١٢) المهم هو أنفاس الكتابة .. الأنفاس التي تجعل لكل موقف في هذه الكتابة نكهة إنسان وعاطفة وحب ووجود (ص١٣)) .

تعالج قصص (المقهى الرمادي) هموماً اجتماعية متمحورة حول (الإنسان) كذات تظهر بضمير المتكلم وضمير الغائب باحثاً عن ذاتها في ظلال الوجود الأنثوي والحياتي ، الذكوري والباطني ، وفي تلك اللحظة المفقودة ، المتشكلة كحضور عبر بوتقة الحلم والنزوح نحو الداخل المتمظهر في (مونولوغيّة السرد) المتشعبة إلى تخارج إخباري، ووصفي وفني .

تنساب آلية القص ضمن ثيمة (ثنائية التوازي) حيث يتوازى الحدث والشخصية ، كعنصرين تنشأ في حيزهما علائق النصوص الراصدة للجواني والبراني .. ومتجهة من ظلام الأول (محيط الشخوص) إلى ظلام الثاني (العمق النفسي) جاعلة منه بياضاً للعودة والطمأنينة والاستقرار ، ينفر من آثار القصص ، ويقف في طور الهروب من العالم إلى الذات : (حدثت نفسها بذلك وعادت أدراجها بكل كبرياء وشموخ تاركة وراءها أصواتاً شبيهة بالنهيق والنقيق والفحيح وأشياء أخرى (ص٢١)) .. تترك (المقهى الرمادي) رافضة حباً يقودها إلى تلك الأصوات ذات الرائحة الكريهة . هروب يفحّ في الداخل ، وينفلت كبوح تعانيه الذات في قصة (حوافر الروح) المجسدة لمشاعر أنثوية صادقة ، تنتظر في مسافة الوحدة (الحبيب) الغائب في مسافة الأمكنة : (إنها على استعداد لتستغني عن وجودها وتكوينها من أجله هو ، من أجل أن يبقى حلمها كما كان ، حلماً نقياً ، سامياً ، رفيعاً في كل شيء . ربما يضل هو طريقها يوماً ، أو قد يتناسى عنوانها، أو موقع منزلها، أو في أي طابق تكون غرفتها .. (ص٢٦)) .

ويتداعى الحلم كسرابية الآخر الذي تخاطبه الشخصية تبعاً لأوهامها : (وأعرف أنك تتحرك بداخلي وأني أتحرك بداخلك (ص٢٩)). وتنبسط حركة الغياب لتسقط كالروح والريح في المسافة الواقعية : (هل تعرف مكاناً آمناً لروحينا ؟ إنني وأنت كلانا يعرف مكاناً واحداً .. هناك في الغرفة المتساقطة الجدران لن يرانا أحد ، ستمر رياح خفيفة باردة من حولنا ، وسنردد هازئين منها : «حتى الرياح لا تعرف بعضها بعضاً» (ص٢٩)) .

وتظل الاغترابات مكاناً نفسياً تتقاطع فيه بنية الحركة التي تحاول بكل طاقتها الخروج عن البوح والتسجيل والواقعية ولتتحرك في هذا الحيز ، فإنها تلجأ إلى تشخيص المونولوغ ليغدو شخصية غير معينة، أو شخصية خفيفة تدور فيها الابتنائية مثل قصة (هذيان ما قبل السابعة) وقصة

(غابة الأساطير) . وهذا ما تشحنه إيقاعات الانتقال بين ضميري الساردة : ضمير الغائب الذي تبدأ به القصتان ، وضمير المتكلم المستتر وراء ضمير الغياب . ولا تلبث حركتا الضميرين وسلوكاتهما وصفاتهما وذاكرتاهما أن تلتقيا في بؤرة ضمير الراوية التي غالباً ما تساوي الشخصية، فتتلاحم موجودات القصة عبر مشاهد يومية تتناوبها الجمل ، وتجعل منها وحدة كبرى .

في قصص أخرى نجد أن الحدث هو المجال الحيوي الذي تلتفت حوله العناصر الأخرى . ولهذه العلة يرجع بروز المتن الحكائي ، وخفوت المبنى الحكائي المتجه إلى رصد حالة اجتماعية وإضاءتها . وضمن هذا الحقل يمكننا قراءة كل من العناوين : (هروب من سيء إلى أسوأ ، آخر موضة ، ضحية وجناة ، دوافعي أحرى بالعناية من غاياتي، سبية الشقاء، سارة ، أسطورة دنجوان) .

صراعات في الحياة تجسده بكيفية فنية شخوص القصص: (وميض الشاطئ الشمالي، موعد في ساحة الصمت ، الموج المنكسر، هو واللون الأحمر ، رائحة عطر) .

يظهر في هذه القصص نضج سردي تتفاعل مكوناته داخل النسيج الصاعد بالمعاش إلى فضاء جمالي تمتزج فيه أبعاد الزمن المختلفة (الذاكرة ، الآن ، الحلم) مع معطيات الرمز .

١ - وميض الشاطئ الشمالي كمدلول تكثف في نهاية القصة وحضر عبر (فتاة الغياب) أو كما تسميها القصة (فتاة البارحة) ، (فتاة الشاطئ الشمالي) . وهذا الومض الحاضر الغائب في نفس آنية السرد، ليس سوى رمز تتحرك فيه الكتابة بين (الذاكرة) و (الحلم) كقطبين للمدّ والجزْر ، للذاتي والموضوعي ، للروحي والجسدي، لصدى الغياب وصوت الحضور . فبعدما تفتتح القاصة نصها بصوت البحر والشاطئ والخطوات نراها ترفع إيقاع السرد بدمج الحناجر والحنين والذكريات والصمت والرحيل والحب والموت : (كان للبحر صوت خاص، وللشاطئ صوت ، وللخطوات صوت آخر، وكان اندماج كل ذلك ببعضه يردد صدى الغياب . إنه المجهول الذي يختبئ خلف كل تلك الأصوات، يهب الحنين تارة ، وتارة يُنبت الذكريات الممتدة على طول ذاك الشاطئ وعرضه (ص٣٣)) .

وبذلك يدخل المجهول كصوت للوميض تتناغم فيه بنية المقول المنتسجة حول شخصية (المحب) الزائر لشاطئ طبيعي لا يلبث أن يتصيّر شاطئاً ذاكرتياً ينتسل منه طيف (المحبوبة) ليكون الحلم الناهض من عمق القصة وعمق الشخصية ، وليطفو على سطحها كلحظة منوجدة وغير منوجدة ، تستدرج أحداثها نحو شاطئ ما ، وتتركها منفتحة على احتمالات الحضور ، وذلك في الخاتمة : (هل كنت أحلم ؟ أم هل ؟ .. هل كانت من الجن ؟ غير ممكن .. إنّ ما حدث لحقيقة ، والطبيعة تشهد على ذلك . وأخذ يصرخ : أين أنت يا فتاة البارحة ؟ أين أنت يا فتاة الشاطئ الشمالي ؟ ولكنه لم يسمع إلاّ صوت الأمواج وصوت الرياح التي أبت أن تصدق ما حدث (ص٣٧)) .

وبذلك تَتَفَجْوَى القصة في بؤرة توترها : (الحلم) وتتشعب عبر مدلوله البديل : (المجهول) إلى (وميض) و(ذكرى) و (غياب) تتشاكل في دائرة الرمز الأسّيّة (الفتاة).

٢ - يتخذ الغياب شكلاً آخر للحضور في قصة (موعد في ساحة الصمت) المرتكزة على (الموت) كخلفية تجسدها شخصية الصديق الراحل منذ شهرين . يبدأ الحدث بقرار بطل القصة وهو ينوي زيارة قبر صديقه ، ثم يترك لذاكرته التحدث عن صفات وأفعال الصديق الذي غيّبه الموت وأحضرته القصة . وكيفية التواتر بين الموت والحياة جعلت جدلية البقاء والفناء محوراً رئيساً اعتمد في فنيته على المدار الاستبدالي للرمز (ساحة الصمت) حيث تستبدل القاصة المكانية العامة للصمت ، الموت = المقبرة ، بالذاكرة التي تحلّ مكان المقبرة لتصبح المكانية النفسية والنصية التي تتحرك فيها البنية السردية التي تتناوبها تساؤلات الشخصية المونولوغية وصوت الراوية . وبذلك يتجادل صوت الكاتبة مع صوت شخصيتها مثلما يتجادل صوت العدم وصوت الوجود ، ومثلما يتجادل صوت المكان الطبيعي (المقبرة) مع صوت المكان الآخر (الذاكرة) . وهكذا تجتمع هذه الأصوات لتكون لغة (الصمت) .

٣ - يتساوى رمز (الموج) مع (الحب) و (الحلم) في قصة (الموج المنكسر) المسرودة من زاوية الراوي العارف

بكل شيء . فتحدثنا القاصة بلغة مشهدية عن شخصيتها الراجعة إلى (رمال) البحر و (أمواجه)، إلى لحظة مركّبة من (الحنين) و (الطفولة) و (الماضي) كمنجى للانكسارات العاطفية التي تمر بها البطلة بين الحب والزواج : (لكنها اكتشفت بعد الزواج كراهيتها لرجل لم يبذل أية محاولة لتفهم حاجتها للحب والحنان ودفء المشاعر ، (ص٧٤) ، ويزيد في مؤثرات النفور والقتامة الداخلية مؤثرات محيطية خارجية : (كانت تسمع صديقاتها، وهن يتهامسن بكلمات العشق الجميلة التي يقولها لهن محبوبوهن، (ص٧٥) ، ونسيت أشياء كثيرة وهي تندفع نحو حب لا قرار له .. نسيت أنها متزوجة .. كأنها تبدو وكأنها تثأر من الأخريات اللاتي عيّرنها من قبل بأن لا قلب لها .. أو أنها لم تجرب الحب . لقد جربت الزواج فقط (ص٧٧)) .. وعندما تجرب الحب ، تكشف عدم رغبة الزواج بها . تكتشف أن الطيف المعشوق هو مضاد لرغبتها ، فتنكسر أمواجها الحياتية التي تُسقطها القاصة على (البحر) كعمق آخر تحدّثه البطلة، ولا تسمع منه وفيه سوى صوتها ولعناتها ودموعها المالحة كالموج .

٤ - تحفر (سعاد آل خليفة) في قصتها (هو واللون الأحمر) أبعاداً للذاكرة والتراث والصدق الإنساني والفني متوسلة في ذلك (اللون الأحمر) الذي تترامز فيه مدلولات احتراق الشخصية (الفنان التشكيلي) المنزوي في : (بيته النائي) وفي (لوحاته) وفي (دمه) ، انزواء تسرده القاصة بطريقة وصفية لا يتفلّت من أُطُرِه إلاّ حين تستدرجه رغبة ومقصدية الكاتبة إلى (انزواء) آخر في (الأحمر) المتسرب من أوردة الفنان ومخيلته إلى نصوص لوحاته وحياته (ولماذا هذا التغلغل حتى الوريد في أشياء لا تزيد على كونها بقايا أطلال من ذاك الذي رحل من عمرك ؟ (ص١٤٧) ، (أنك يا سيدي لجدير بكل ثقة العالم . فأنت الفنان الصادق الوحيد في هذا العالم ، لأنك لم تزيّف اللون الأحمر كبقية الفنانين ، (ص١٤٨) ، فهل يكون لي الشرف بأن أكون وصية على ميراثك الفني ؟ ص١٤٩)) .

٥ - يتفرع عنوان قصة (رائحة عطر) إلى روائح متعددة لمعاناة البطلة من حبها الصادق لحبيب يظهر صادقاً ويُبطن زيفاً ونفاقاً وكذباً لمحبوبته التي يخدعها، ويسافر عنها ثلاثة شهور ليعود مع فتاة أخرى .

تأخذ (الرائحة) هيئات عدة :

١ - الدُّوار الذي يسببه الحبيب للبطلة المندفعة نحوه بكل مشاعرها .

٢ - رائحة الشكوك التي تلاشت لصالح اليقين والثقة بمحبته .

٣ - رائحة الاكتشاف المتأخر لبواطن الحبيب وذلك عن طريق اصطدام حلم الشخصية بالواقع ، وفي هذا الاكتشاف تشكلت فجوة القص المنسابة عبر محطات ثلاث :

أ - المهاتفة التي أخبرتها بموعد وصوله (واليوم بالذات أخبرها عن موعد وصوله .. قالت في نفسها : هل يعلم أحد بوصوله غيري أنا .. ربما لا يعلم أحد .. وربما أخبر أسرته بذلك .. لماذا لا أذهب إليه وأنتظره في المطار؟ (ص١٨٧)) .

ب - مسافة الحركة بين منزل الشخصية والمطار، كونها الحيز الذي تداعت فيه لحظات الذاكرة ودُوار الحب المستعاد فلاشباكياً ليضيء منطوق شخصية الرجل - الحبيب ، وصفاته وحواره .

ج - الوصول - الصدمة ، كنقطة تُنجز فيها القصة تناقضات الرجل ، وخداعه ، إضافة إلى اضطرابات الشخصية الأنثوية وإحباطها وضعفها وبكائها وانهزامها مع حلمها ومع مرور ثلاثة أشهر أخرى وهي تتصل بمنزل الرجل ومكتبه .

لقد حاولت القاصة (سعاد آل خليفة) في مجموعتها (المقهى الرمادي) المتضمنه لعشرين عنواناً أن تجعل من الكتابة هاجساً فنيّاً يقص لحظته والظلال الوجدانية عبر الارتداد نحو الجواني الذاكرتي والمعاصر، لكن دون التركيز على نبرة اللحظة الآتية (التخييلية) و (الحلمية) .. فرغم وجود (الحلم) إلا أنه ظهر نابعاً من الذاكرة وعائداً إليها، مما أفقده طاقته الفاعلة في حركة السرد التي تميزت حين ركّبتْ بين فضاء الزمن المتنوع وبين معطيات الرمز .